



Copyright © King Saud University

V.7C

٢١٧٢ (كتاب في الفقه المالكي) . كتب في القرن الحادي عشر
ك
الهجري تقديرا .

١٦٢ اق ٢٩ س ٢٥ × ٢١ سم
٧٠٦٢ نسخة وسط ، بأولها وبأثنائها نقص ، خطها
أندلسي .

١- المذهب المالكي ، فقه المذاهب الإسلامية
٢- تاريخ النسب .

١١٤٤٥
١١١١٠١١٥

مكتبة جامعة الملك سعود قسم المخطوطات
 الرقم: ٦٢٠ لا. ١٤٤٥
 العتبات: (كتاب في الفقه المالكي)
 المؤلف:
 تاريخ المصنف: القرن الثاني عشر الهجري
 اسم الناسخ:
 عدد الأوراق: ١٧٤
 ملاحظات: ١ راجع إلى المجلد الثاني

الثمار والكباش والشيء اذا كان حليته المثلث يجوز بيعه بخمس الحليته والثلث في
خير الكثرة وفي ثلاث مسائل وضع جائحة الثمار وحمل العاقلة الرثة ومداخلة المرأة
للرجل في المال العبد وهو قليل وفي الكرخام يشتق منه او يشتق في الثياب عنرا شتمت
وكذا النصف عنده وفي استقناء الاركال من المشاة وفي الرابطة تكون في
الاركال في الالبع اختلص المزالة على الثلث يسمي افعيل الما اوصي له اوصيه او سعة
الثلث وزالت قيمته على الثلث يسمي افعيل ولا يبيع بشيء وقيل يكون ذلك في الزرع فقط
وقيل في جميعه لقول الميت ان وسعة الثلث اوصي وسعة وقيل من لا وارث له في وصية
بكل ماله وحكم الوارث المجهول حكم المأخوذ وللخلاف الما اوصي به لا غنى اوصي
لا يصح به ذلك مالم فيه اما للفقهاء او ما يصح به الا مالم فيه فلا يصح الوصية له بما لا يجزى واختلف
المأملات من غير وصية هل يحل غيري الفقيه ونقل للفقهاء والا غنى فمأشأ على الفقهاء او تكون
منصورة على الوفا لانهم وارثا فجمعوا يتصورونه عنه وقال ابن تيمية الما اوصي له
في ماله لا يصح الا ماله على الثلث الا ان يكون له وارث فيستوفى من ماله كله وبما خسر البطل
واباه ابن القاييم وله انه لا ينعى ثلثا من ماله على الثلث في المال الكرخام وشي الما اوصي به
كله ولا وارث له بكل الزايد على الثلث وقيل يجوز وهذا كله الما امكن للمسلمين
في المال والا كانت الوصية وقيل يمكن الموصي له الثلث والباقي للفقهاء وقال
يكره وهل لا عمل اجاز بها كالوارث فكذا في المال فمقدار الوصية في الجمع والاصل
فولاد اصل المسئلة هل في المال وارث غيرنا او حاكم غيره لنا قول النبي عليه السلام ان
الله اعلمكم في ثلث امور الكرم الحرس المتفرغ فلم يجعل الحول الا في الثلث وهو علاج يعين
له وارث ومن كل وارث له وبالفقهاء علم من له وارث كان بيت المال وارثا لانه جعل مصره بالوارث
ومن اقل له شيئا فممنه والوصية اتلا في علمه وانه يعقل كالوارث وكان الوصية
على خلافه لا حظ لهما فيما بقا الموت من الفناء وفي الثلث ويبقى على مقتضاه في الزايد ولقول
النبي عليه السلام انما وارث من لا وارث له اعقل عنه وارثه وهو ماله الا عقمه فيكون
الميراث بيت المال وهو المكمل وكان باب الميراث اوسع من العقل لان الزوجة خير من النساء
والصبيان ثم ثوزوا لا يعقلون فلان من يعقل اولاد يورثه من قبله لا وارث له اقتصر له
الامام ابي حنيفة يقول النبي عليه السلام الثلث والثلث كثير الما ان تبيع ورثته اغنياء
الحرس المتفرغ يعطى الميراث بحجة الورثة فحيث لا وارث يوز الزايدة ولانه ليس له ماله مستحق
معيض ويضعه حيث شاء كالصبي وان لا نسأ لا تجلو من ابن عم في الوجود غير انه
مجمول فهو كلفكة حمل بها فيكون بيت المال غير وارث بل يحمل فيه المال للمطاع
كاللفكة المجمول بها وان بيت المال ياخره الرجل من حبه فلو كان وارثا فمتنع

سنتين او ثمانية او يخلق في ذاك اول ثور يخلو الشك في مرة معينة ان السكنى
تم له بالخليل والنفقة ثم اءرافاه البينة والنفقة لا يورث والا حلاق يحمل عليه قال
الامير بن واو او صي ان ينفق على ولدان عشر سنين فيقول له لا يورث بعد سنة في جمع الورث
الموت لا نهج في عليك جملة النفقة بل ينفق عليه شيئا بغير شيء ولو اوصى ببقية
وكنشوته سنة فلك فلهما بشي من ايج جمع بما يخلق بخلاف الكساح والفسوق ان الفلوس
يجر ارضه واجد الكساح مستعلة با نفسمه **فوق** قال المنيح اء او صي ما يجر من
عزم متبعة له بغير ان يجر او اء او صي او يجر في سكر كملت لعل الله تعالى في
مطار وانتهى عليه السطاح عن اء او صي او يجر في سكر كملت لعل الله تعالى في
لوارث بثلث ماله ويقول ان له في الورثة ربع في سبيل الله بكل الجميع لان بصره الصر
او اء او صي او يجر في سبيل الله ان في فحوصها لا يجر في سبيل الله لان فحوصها
الاول فية فان فل يجر هذا لا يجر في اء او صي او يجر في سكر كملت لعل الله تعالى في
قال مروج الامير بن واو او صي او يجر في سكر كملت لعل الله تعالى في
لانه صر وجر في قول الله تعالى في سكر كملت لعل الله تعالى في
الثالث وقال ان يجر في سكر كملت لعل الله تعالى في
فان اء او صي او يجر في سكر كملت لعل الله تعالى في
كاتب مخرج مخرج وجر في سكر كملت لعل الله تعالى في
جميعه وجر في سكر كملت لعل الله تعالى في
الكنة اء او صي او يجر في سكر كملت لعل الله تعالى في
وبالنعكس خلاف البينة ومن فيه بنية رن لانه لا يجر في سكر كملت لعل الله تعالى في
يكن ان العيرج وفراجه ان الواجه عليه الاجتهاد وقال عيرج لا يجر في
النصان بالجنيل ان يجر في سكر كملت لعل الله تعالى في
عيرج او يجر في سكر كملت لعل الله تعالى في
ويرجع له قال ان يجر في سكر كملت لعل الله تعالى في
صبيحة ويجوز ان كان يجر في سكر كملت لعل الله تعالى في
هذه لغوة الغر قال ابن الفاسي وان له يجر في سكر كملت لعل الله تعالى في
من اء او صي او يجر في سكر كملت لعل الله تعالى في
بسم معينا وامتنع اء او صي او يجر في سكر كملت لعل الله تعالى في
علمه اء او صي او يجر في سكر كملت لعل الله تعالى في
فان قال اجوا بالانواع فيل يجر في سكر كملت لعل الله تعالى في

شقة له قال اجز شيئا له لان اء او صي او يجر في سكر كملت لعل الله تعالى في
انفرت وصيته في الفم ضرر التكويح ولم يجر في سكر كملت لعل الله تعالى في
ملا يكره ولو قال اء او صي او يجر في سكر كملت لعل الله تعالى في
الموارث وذا يجر في سكر كملت لعل الله تعالى في
ياخذ البشير العيرج لا يجر في سكر كملت لعل الله تعالى في
العنف وجر في سكر كملت لعل الله تعالى في
صورة وعلم ان الوصية لله يجر في سكر كملت لعل الله تعالى في
يرجع اء او صي او يجر في سكر كملت لعل الله تعالى في
ان الفاسي لانه مفصود المير في سكر كملت لعل الله تعالى في
الضرة **فوق** في الكفاء او صي او يجر في سكر كملت لعل الله تعالى في
سالمه اء او صي او يجر في سكر كملت لعل الله تعالى في
الزوجة لانه اشهدك بغيره ومن هو في سكر كملت لعل الله تعالى في
ء الا ان له في سكر كملت لعل الله تعالى في
لسفوك كساحها وان له في سكر كملت لعل الله تعالى في
كاتب المكاتبة اء او صي او يجر في سكر كملت لعل الله تعالى في
جاني وااء في سكر كملت لعل الله تعالى في
فيل يجر في سكر كملت لعل الله تعالى في
قال ان يجر في سكر كملت لعل الله تعالى في
هذا العيرج مروج ولو اعترف بغيره المير في سكر كملت لعل الله تعالى في
المير في بؤره لكان في التفرع سبب اء او صي او يجر في سكر كملت لعل الله تعالى في
مال ابيه وموم يجر في سكر كملت لعل الله تعالى في
ولا في اء او صي او يجر في سكر كملت لعل الله تعالى في
وعيرج في سكر كملت لعل الله تعالى في
الجنة وذا في سكر كملت لعل الله تعالى في
لا يجر في سكر كملت لعل الله تعالى في
ومات لا يجر في سكر كملت لعل الله تعالى في
اليمين فاسكنوا **فوق** اء او صي او يجر في سكر كملت لعل الله تعالى في
يوقع في سكر كملت لعل الله تعالى في
يختلف فيه كماء او الزكاة فيل يجر في سكر كملت لعل الله تعالى في

والتوليد في انما علموا بحر الماء وقيل الخزل فيه خلقوا واسفلها الشبهة قبل البيع لا تغير
وبعد تغير ان البيع سبب ولا تغير في كونه العوض عن القسط قبل البيع الخ هو سبب وبيع
الروح وقيل ان الزموني الخ هو سبب تغير والتكريم قبل البيع الخ هو سبب وقيل ان
الزينة هو سبب الخلاف وكذا هنا سبب الارتفاع والتمسك الخ او الولاء بشي
فغير موت الموروث والمرسب هذا المشي غالباً يجعل كسب اليك لما كان سبب
شريكه وقيل لا يغير الا ان يغير بعد كفاً فغير في كفاً القاعد **فزع** قال التومني
ان اجازوا الزوجة بعد الموت فهي كالقمة غير ان القام من مات الوارث قبل قبض الميراث
له بحكته كموت الواهب قبل قبض الميراث وغيره اشبه به وان مات لانها تغير بعد الموت
وكذا غيره لو اقر الوارث ان اباه او صلياً لغيره الوصية ان كانت معينة
خاصة لمن لم تكن معينة او لم يوجد في تركته ذرية خاصة غير مذكورة مع انهم
لما اقر ان اباه وصي يوصي به وعليه ذكراً في تركته لغيره خلاف اقراره بدين علي ابيه
وهو ان القام ينفذ في الكفة قبل قبض الميراث وعشره من ميراث كل التوارث ان
يحل على مائة للثمن عنه او يوقف على اجازة الخوات لانه لا يدل على الخلاف فيه فلو كان
فقال ابن يونس قال ابن كفاة الميراث كفاة الميراث يلى بها وليس ابتداء الزوجة
بالمرحوم كمن يتر ما هو يوصي به في تركته قال ائتمت الزوجات ليس سواء بائنة لانها
لا تخرج وكذا لو كان الميراث في عياله خلاف ما في القام في مال ابن القام لوق
المرثاة وفيه من ضمنه في جافرو وصيته ثم من ومات لا يلى مع الميراث لا يستغني عن
الميراث بالكفة فقال ابن كفاة ويجعلها ما سكتوا رضى واذا الميراث غير رضى
للغزو او الشفيع قال ملا وابن القام يلى مع ميراث الخ وذهب لا يلى مع فان اوصى بوطايا
وبماة وزالة على الثلث باجازة الميت في مات قال ملا يخص كل في المنة اهل الوصايا وما
استغن عن الورثة تمامه فيما ورثوا من اموالهم فان كانت المنة اكثر من الثلث باجازة
هالغ اوصى بوطايا خاصه في المنة ويخرج على الورثة كفاً فغير وان علموا ان
وصاياهم غير رضى او سكتوا حتى مات وان لم يعلموا او علموا وقالوا لا يلى الخ
جوذا او الاما لمت وصيته على الثلث او ذل الميراث ولا يلى جمع عليهم الا بما كان بينهم
المنة من الثلث قبل ان يوجب بما اوصى بخلافه قال ملا ولو استوهب الميراث من
وارثه مع انه هو مبيع وفي بعض وجه يثني مرة الواهبه كانه اول من عيها فان كان كونه
لغيره لم يثني من ورثته ذل اذ اوصى ولو اقر بعضه بالياري فقال ابن القام ان اوصى
للميراث بجميع ماله وليس له وارث الا ان ميراثه باجازة وقال ابن كفاة ما يلى صرفة
على جلال ثم مات اثنان في ميراثه الا بثلث ما يلى لاملها عليهم ذل الميراث كذا مائة

[illegible]

لأنها وأثره الوهم وجميعا في مصلح تكميل ولو اوصى له في المرض وتوجع جميعا في المرض
فيكون الأثر النكاح بأسره وإن توجع جميعا في الصحة وكلها في المرض
وصي بكنة لأن الكثرة في المرض لا يكل المسكن كلها في ظاهره لا وأثران
أشبهت ولها الوصية أن كانت مثل مخرجها فإقل وإن كانت أشبهت في نكاح الزايد كلها
في العمل على الأول وهو أخاه في ماله هبة بغير ماله ملك بكنة لأنه يخرج من
الثالث **فإن** في الكتاب إذا مات الموصي لم يعم موت الموصي فالوصية لورثته علم بها
أخا لأنها حق لمورثتهم ولأنه عن الغنول كالشعبة وخيار البيع إذا انتقل البيع
فإن للثمن في إمامة في حياة الموصي بكنة الوصية لأنها إنما تصح عند الموت وعند
موت الموصي هو غنم أهلها وبفنا في حق الموت في حياته ويجوز أن يكل أو لا يكل
للورثة في الثاني وقال لا يبي إلا ما لم يمت بكنة الوصية أن تكون لورثة الموصي
لأنها على ما لم يمت حتى يخرج بالغنول من الموصي له فقال صاحب التفسير ملك يمينه
المستأن الغنول لا يمت كمال مؤنة وأعلمه وقال لا يبي تكون لورثته إذا قبلها قبل
فرد عنه على كل حال وليس لورثته رد هلا ولا يحتاج لغيره قال ابن من إمامة
في حياة الموصي وبكنة لاختلاف قولهم هل يحل حصرها بورثة الموصي أو بآباء الوصاية لا
فإن في الكتاب لا تدخل الوصية إلا فيما علمه الميت أنه يريد توجيهه إليه الغرض والشر
وغيره من المرض في الصحة فيما علمه وقيل يعلم والغنول في الوصية لم يملكها فاقترعت الرضى
والمرض يخرج من الثالث بحكم الشرع من التبريد وإن أوصى بثلاثة أو عتق أو غنم أو كمال
أو كان له من هلال عن مال مستعجل أو مؤثرون وعلم بذلك المال قبل مؤنة دخلت فيها الوصايا
وإن لم يعلم ذلك وكما يجب بغير مؤنة من غنم أو غنم هاتر دخل فيها الوصايا لم يعلمه ويخرج
بما من انتقص مؤنته من غنم أو غنم كل مملو له وفروثه فيقال يعلم من كمال
أشبهت علمه من غنم أو غنم التبريد كماله الكتاب يقتضي أن المرض في المرض
والمرض في الأخير غنم في المجموع وعليه جملة المفقود في الموازنة المرض فيها هو أي دخل
في المعلوم والمجموع واختار في المثل في المرض في الكتاب لا يدخل في خرج
الشيوخ على ما في الموازنة لا دخل المثل لأنه أقوى وهو غير لبيد في الموازنة على المثل
ولا قياس مع التبريد وقال المحقق إن كانت الوصية بالثالث لا يعمد المعلوم وصي
لأنه لو جملة معين لا لأنه الغنم لا يورث به بلور في كماله أو كماله أو غنم
بطان الثالث أتم علم يعلم به لأخذه تغيرت لا عنه وفرد في أن ذلك يخرج من رأس
المال عن رأسه في أوصى بكنة وعرة وظاها تخالفه وظن الثالث بذلك أشكل
وفرد في إمامة الغنم لبيد أنباء جميع ماله من ثلث الورثة ولذا يخرج وأثره لا جازة والمصلحة

في الثلث والتبريد بالكتاب لم يعمدوا في هذا الموصى في المصالح يعلم ما له المثل في
في إمامة المثل من ماله وهو مال الورثة جازي من مال نفسه وقيل لم يعمد الوصية على ثلثه
لأنه في الثلث في المرض في الصحة ولا يورث عليه ماله الذي دخل في المعلوم والمجهول
بكنة الاختلاف في مخرج المرض ولا يورث عليه ابن الفاس عن الدخول في المجهول
والصبي أن يصح بكنة ما يورث عليه وفرد في مرضه المجهول والمرضى يتفرع الموت
فما نصرا له ما يعلمه بكنة بغيره إمامة من مرضه من مات من غنم أو من غنم من مرض
بكنة الصبي وماله هبة في بكنة بغيره هو كالمعلوم والماله علمه الأثر دخلت
فيه الوصايا وإن لم يمت عنه وإن لم يمت من غنم فيه ولا يخرج الورثة لا تدخل فيه الوصايا
لأنها من ماله وقيل لا تدخل لتوقعه عن ولا جازة وهذا إذا كان جازاها المالم
فإن حكم الورثة التبريد تدخل فيه الوصايا قال ابن أبي المثل في ثلثه وحدث قال
بغير الوصية يعلم به في دخلت الوصية فيه وإن تغيرت عليه لأن الموصي ثلث المال غير
الموت ولورثته هبة بل في غنم عنه حتى مات لا تدخل فيها الوصية وإن جعلت من إمامة
أربعة الوصية فيما عداها وفي شيخ الجلاء ترسل في المثل من كمال العبر في
غيره علمه به وعنه عن الدخول المالم وقال في بكنة يدخل الوصايا في
المجموع مختلفا لأن في المال يتناول وفرد في ثلثه ولا يجمع على المصلحة
لأنها في الوصية وإن الرضى لا يمت كمال في بكنة الوصية بل في كمال الوصية
في حكمة ماله ولا يجوز أن يقول النبي عليه السلام لا يمل مال من يهد مثله إلا عن كمال
نفس منه والمجموع لم يكتب به نفسه بخلافه في بكنة صبي المعلوم لتوجه القصر
التي من حيث الجملة فإنه دخل في وصيته على ثلث ما يورثه وعلم ما هو كمال في ماله
ويخرج بغيره لا من حيث الجملة إمامة المجموع علمه لا يكل من بكنة بغيره بلور في كمال
اشتد عليه ذلك وأعمال كماله لغيره ولا يمل من إمامة على الجملة الميتة اشتد
عليها المعلوم وفرد فيها من حيث الجملة يورث المجموع المكلون كماله إمامة على
جواز السلم اقتضا على كماله وظن المشقة على الجملة عصوص العين من جملة جملة
لم يملكها العلم من وجهه بكنة هلالا وأصل نقل كماله الرضى لا يجمع بلور في كمال
بوصي لا يتقبل ماله لورثه إمامة بالمجموع مختلفا كماله بوصي فيه **فإن**
في الكتاب أن لا يورثه من الثلث المرض في الصحة على الوصايا والعن الواجب
عليه لأن الرجوع في العتق وعنه من الوصايا وأنه والتبريد على المثل في المرض وما أوصى
بمن الرضا وفرد فيه من كماله أن كماله لأن المثل في المرض كمال الوصية وكلامه
ما يورثه فيه هو في الثلث وإمامة ثلث كماله في ماله أو مال بغيره عليه وفرد في حله

عن الملكوت وبقدر ما في ملكه على ما اوصى بشرائه الحق يتوحد كما متباع من العيب
فاله محروم وقال ما فينا ظن قال صاحب المقدسات يفتح ما يخرج من اس المال على
ما يخرج من الثلث كمال الوار والركاة الخاصة وما افرجه من المخبنيات او فاشته عليه
بينة والرهو وحق المعين من كل في الترخ كروا به والا فم لا اكر ما لا اكر والمسو
قصاص ما لا كرتيسر الميت لان البيع عليه السلام ام يفتل اجران مرصوا ساسم ولم يعثر
ورثته ولا يوجع في حقوق كرامه من كالتخ ما لا فرار او البينة في حقوق الله على كالت
كوت والكفارات والنزول الشهد على لا في بخته يفتح ولا كرفا لا كرم من اس
المال كالتبيل لا كرفا لا كرم من لا في ثلثه اذا اكر فيه واقص به والمداوات عن
الماسية وليس فيها السن الواجب في الركاة المفتح فيهما وانما يخرج من اس المال
اذا كان فيهما السن وخالف غير المملو اس الفاسم في التبرية في الثلث فقال المفتح
التزيم في البينة الحق المثل في المرض في العكبة المستقلة في المرض في التزيم في المرض
في الركاة المفتح كميها كقارة العقل في الكفارة وان هو احسن لان الموصي
ان صح بما اوصى من التزكاة في التبرية والتزيم في المرض ولا نه يفتح في بنة
ليست عليه وورث المخررة الوصية بالحق المفتح مفرقة على الركاة لا نه عليه الله
في حق الحق على الوضوء وهو يعبر في القياس وفتح ابو عمر ولا يثب الوصية بعد اركامه
عن جميع الوضوء والمرح في البينة وحقه وقال الشيوخ اخذوا على ذلك
فتح قالوا وكذا به مؤقوفة فان في الثلث او في من اس المال ان يكون له اموال موروثة
منع عنه مالا وتفيض البينات في الصرقات قبل موت فله بهما ان مصادرو وقال
داود نصح به كتب في النصح والجماعة حديث الستة لا غير وفي قوله عليه
السلام ان الله اعلمكم ذلك انما السك لثرت **القبسية** **ومهم**
وفوقه نفع بعض اقول على بعض ما في جميع القبسية واقراء النوع الواحر هل
يفتح فيهما ما نفع سبه بالزمان قال ماله في المرونة في كتاب التزيم من ماله وانه
موت من في بنة اومض اومض في بنة اومض في بنة اومض في بنة اومض في بنة اومض في بنة
بالاول لا بالاول في الثلث وما نفع في بنة اومض في بنة اومض في بنة اومض في بنة اومض في بنة
اومض في بنة اومض في بنة اومض في بنة اومض في بنة اومض في بنة اومض في بنة اومض في بنة
مخلاف المبتلين في المرض في الثلث قوله في الكتاب يخاص المرح والمبتل في بنة
اذا كانا في مورو اوجروا لا يرب به ولا نه تفر حقه وليس له اكله ووج اعي
سنة الزمان في الركاة والتبيل وقوله في المرونة تبيل الركاة معناه اعم
كان الجميع في جورا وفتح الوصية بالركاة وان تفتح الحق فم على الركاة

تغيره وليس له اكله وفرض الفصل في هذه الثلاثة ذكر انواع التزيم والتبيل والركاة
معها هل في حق على اركاءات العقل والكمار وفتح في انواع مكمل الفصل في
اومض في بنة مورو الفصل في بنة اومض في بنة اومض في بنة اومض في بنة اومض في بنة
اباها على حق هذا العبر وهو الثلث وشهد لجنيل انه اومض في بنة اومض في بنة اومض في بنة
ولا نه بشهد بهما منعت الوصية والا حازت كماله اكل من ماله من الورثة شاة قال
التوسيب اذا كان من جميع من الورثة نسلا ووصية يعمل لا اختصاصها من الوار ان كان
يعبر من في مثله و يفتح في بنة على الوصية بانها لا يجوز عليها ما منها شيء بخلاف
الوار ونفها من ماله اكل في الثلث العتق في المرض يقتصر الزكوان بالوار وانما
ركاها الفاسم من ماله اكل في الثلث اومض في بنة اومض في بنة اومض في بنة اومض في بنة
لا يعثر اقلناة وجعل الثلث الماخوذ للوصية كالجدة انت على المال اومض في بنة اومض في بنة
وتغوز هذا اقرار ما جاية وفتح في بنة ما بين له والماله لا يجوز شاة به بعد اركامه
عالية لان من ماله اخذ اخوه كجاية كرت على المال عشران الفاسم في بنة اومض في بنة
وعبره اخذوا في بنة كانه فاسم ويقول الماله كير خمسون خمسون اخذها منه
فان كان المفتح عرا لا خلف معه طابع الدين على ماله اس الفاسم وعلى ماله اومض في بنة
لا يفتح في بنة لا يستغفره الماية بالقرار معوم في بنة اومض في بنة اومض في بنة
في بنة وهو حق قوله في الشبهة في عدم الغرم بجله طابع الدين معه وهو لو شاء
اخر اكل الماله المذكر المروني طار المشيع بل شهد بينة بالثلث لفر وانه بالثلث لفر
في موكين في بنة الثلث بينهما امكن كذو وصية في بنة اومض في بنة اومض في بنة
هو تكلية في بنة طار البتيت فان كل المرونة في بنة اومض في بنة اومض في بنة
عليهما بالثلث شاة لانها يكونان غصب الثلث الموصي لا وليس عليهما توصية وان كايا
في العرلة سفكنا وصر الورثة من اخذوا له عشران الفاسم الغايل ان البتيت اعم
تكا اوج في بنة اومض في بنة اومض في بنة اومض في بنة اومض في بنة اومض في بنة
في بنة اومض في بنة اومض في بنة اومض في بنة اومض في بنة اومض في بنة اومض في بنة
على انه ليس له وانه يكون له اقرارا بما فعل هذا اعلان ويكون له اقرارا بالبتيت
على اركامه من ماله البينة ولو شهد الوار ثا يعثر لروعيه البينة هو الثلث وشهد لجنيل
بوصية الثلث لفر واثبت الوار ثا عرا ان عرا من ماله شهد به في بنة الثلث بشهادة لجنيل
ويذكر العرا في بنة الفاسم كالتحس مؤا وعبر اومض في بنة اومض في بنة اومض في بنة
بجاية **فتح** في الكتاب يفتح عن جلانا مستخرج هو حرج ولا جلانا مستراه ولم

عصم الخ

تج الورثة يرى بغير ثلث العبر مثلاً وسفكت الخزعة وعليه أكثر الرواة بان أو صنى
عزومة غيره سنة أو سنة ونصف له قال غفر ما أوصى فيه أو ما لا يخرج منه
جور الورثة في ذكارة أو في كسب ثلث الميت من كل شيء للموصي له لأنه من جرح الو
صيا على عود ذكارة أو ما لا أوصى فيه غيره أو ما لا يجزئها الثلث لأنه محل الثلث
من قالوا لا يجزئ لتعلق الإعتق بهاء فإن لم يوصى بغير سنة أو حياثة ثم هو لعلان فإن حله
الثلث بوجه بالخزعة لأنه مقتضى البهت اتفاقاً وإلّا انقضت الخزعة أخذه صاحب الرقبة
زالت القيمة أو نفقت وإن حمل الثلث بغيره خرب على البعوض أن كان يصعب خرب
بوجه الورثة وبوجه الموصي له حتى يقع بمول صاحب الرقبة والورثة بيع حضنة قبل
السنة قال صاحب التبيين قال دخل يبيع في كنفه خزعة للخزعة وقيمة الرقبة بعد
من جعها تكون قيمة الخزعة للموصي له بها شايعة فإن أعتق في الثلث فلا شيء لصاحب
من جرح الرقبة لشدة هذا عليه وإن كان فضلاً عنه في العبر وبقيته للورثة قال
بعض السرخسيين في صاحب الخزعة بغيرها وصاحب الرقبة بغيرها على أنها خزعة
بها وهو مقتضى قول ابن القايص وقال غيره أنها بقا ص بغيره من جرح الرقبة وهو مذهب
عن ابن القايص قال صاحب التبيين إنما عتق بثلثه بثلثه في المسئلة كالأول إلى المخرج
الورثة ولو لم يترك له من عرض السيران بقى حمله إلى الرجل فإنه أكمل عرضه
بقدر ما كان مأكلاً بغيره عليه في الوصية قال الشافعي مقتضى معنى نص في الخزعة
على الوصية فكيف يسفكت وقد قال الشافعي بغير ذلك الموصي له بالخزعة سنة ثم يعتق
بذلك الثلث في الوصية أو صيته بغيرها أو في الوصايا ما لا عتق بغيره العتق
قال الورثة في العتق من الخزعة بغيره أو في الوصايا ما لا عتق بغيره العتق
الثلث ولا حله لغيره الورثة على عتق العتق من الخزعة بغيره أو في الوصايا ما لا عتق بغيره العتق
قال ابن يونس لو أجازوا الخزعة من العتق بثلثه بثلثه بغيره أو في الوصايا ما لا عتق بغيره العتق
للخزعة ولو لم يترك يوماً وإلّا انقضت الخزعة وجب ثلثه للورثة وقال في الخزعة فلا
سنة ثم هو كذا لعدم سنيته قال الشافعي إن حمله الثلث هذا الخزعة سنة وهو ما جرح
الرقبة على غيرها يشارك الورثة بما أضافها في جميع التركة هذا إلى ما في الرقبة
قال الشافعي على ما لا يخفى من الخزعة سنة ثم هو جرح في حمله الثلث ولا يجزئ
بغيره ما حله الثلث بغيره فلا سنة ثم بغيره بغيره أو في الوصايا ما لا عتق بغيره العتق
كأنه عتق ولم يجزئ إذا جعل المخرج بغير الخزعة لعلان لا جرح الخزعة على ذكارة
منه ما حله الثلث بغيره الموصي له بالخزعة في الجزء بالجملة انقضت علم من المخرج

لأنه فصر فسمته في الذمهما فإن حال بغيره فلا سنة ولا حمله الثلث ولا يجزئ ولا فكبح
الموصي له بالثلث شايعة وإن قال له خزعت حياة العبر وكسبه له في عتق العبر قال
الأول أنه ها هنا الخبز العبر حيلة عن الورثة بما شبه الوصية في سنة ثم على جرح
على نصيبه الخزعة من خزعة العبر على أن حكمه ما له فيه من المخرج وكذا إذا
قال بغيره ورثته سنة ثم هو لعلان فيه معا وصية من الثلث فإن لم يجزئ وأكسبه له بالثلث
وإن قال بغيره فلا سنة ثم ورثته سنة ثم جعده لعلان ولم يجزئ الثلث فكبح الموصي
لها ما بالثلث شايعة هذا بغيره خزعت سنة ولا شيء بقيمة المخرج بغيره سنة وإن قال
بغيره فلا سنة بغيره سنة ثم هو لعلان في حاله لعلان في حاله ما بالثلث بغيره
بغيره في العبر بغيره لأنه أخرجه بجميعها ما قال المخرج خرب الموصي له بالخزعة
بما حله الثلث منه ومن جرحه لا العبر في حاله وما لا ذكارة خزعة في عتق العبر
العبر في الثلث في التركة ثلاثة أعبر في سنة ثم هو أوصى بغيره من الورثة بغيره
ولا خزعة في حياته فإن لم يجزئ وأكسبه له بالثلث بغيره في صاحب الرقبة بغيره
وصاحب الخزعة بغيره على غير ما على أهل العتق جرح للعبر والمخرج فإن لم يترك
العبر كل حقه وما صار لصاحب الرقبة أخذه فيها وأول صاحب الخزعة شاركه بغيره
سأج الخزعة بثلثه وكذا إذا أوصى مع الآخر بالثلث بقا ص بالثلث كذا تفق
قال ابن يونس قال بغيره الورثة في حقه صاحب الخزعة بين مشاركة
وبين إشراك العبر خزعة ذكارة أو وصية بالثلث مع الآخر وكان الثلث ثلاثين
بغيره وأول العبر الموصي له في سنة فلا فرق قيمة الخزعة خمسة عشر والثلث يدين على خمسة
لصاحب العبر بغيره أو لصاحب الثلث بغيره أو في الوصايا ما لا عتق بغيره العتق
لرجل بثلث كل عتق مع بثلث ولا شيء بثلث ولا جرح بثلث فلا أن كانوا
ثلاثة أرباع وصيته يصيب للموصي له بثلث كل عتق بغيره أو في الوصايا ما لا عتق بغيره العتق
بثلث العبر بغيره أو في الوصايا ما لا عتق بغيره العتق بثلث الأرباع ولا شيء بغيره
الكتبة أو في رجل بمائة درهم ولا شيء بغيره عتق بغيره أو في الوصايا ما لا عتق بغيره العتق
العبر الثلث تقع خزعة العتق في جميعها جرح العتق والموصي له بغيره أو في الوصايا ما لا عتق بغيره العتق
هو وصاحب الحلية في خزعة العتق فإن هلا الموصي له بالخزعة عتق العبر وإن جعل
العبر الثلث ولم يجزئ والورثة عتق منه مبلغ الثلث وسفكت الوصايا بالخزعة وغيره
قال ابن يونس فإن كان العتق من الثلث في العتق إلى أجل ثم لجأ بالخزعة
بغيره أو في الوصايا ما لا عتق بغيره العتق في خزعة في خزعة أو في الوصايا ما لا عتق بغيره العتق
التي حقه وفي الخزعة وبغيره الخزعة ما صار له في الخزعة وإن كانت الوصايا

يفتقر جميع الخزنة للسنة والسنتين كما يجوز للاجنبي ان يملك العبر في راجل جمع
بفئة ولا حارة بلو مكات الوصية بالخزنة عشر سنين جاز ان يبيع كواثله المدة وان كان
العبر يملكها ويحضر عليه بالهيئة ان يكون فصرمك بالشراء الخلال في الربا ان الفلوس
الفرس والما كانت خزنة العبر موقفة جاز بيعها ما لم يغير ولا يجر واجاز ان يبيع اسمها
كان راجل عشر سنين ان يكون بالفرس جاز ان يبيعها كواثله المدة ان الفلوس في خزنة الورثة
بفئة ولا يجر منعه ان يبيع ان العبر عشرة بعد الموت يبيع لسيرة وان اخبره بغيره
المخرج اخره كواثله يبيع ان العبر من حياة العبر وكفاة المخرج وان كانت الخزنة حياة
العبر جاز على اهل الفلوس اجاره عشر سنين ان العبر من حياة واجرموت العبر كما لو
اخر عشرة لم يفسد حاله في الرار الموصي بمسكنها لا يفسد بمدا كواثله المدة في غوا السنين
وكذا ان يفسد راجل في حال ولو كرهت هذا كرهت اجاره عبده سنيين ان العبر
في الرار من حياة ولا يفسد ولا يملك مونة ويجوز التفرد لما ويجوز في الرار والعبر عشر سنين
يبيع بغيره على الفلوس واجاز ان يبيع الموصي ان يواجر العبر وهو من غير البضاعة
ان لم يفتح لمطاه فان اخذها منه وجوز له اشبه به مثل ثلث المدة لانه لم يفسد
للمنفعة قال اول خمس سنين الموصي بمثل لا يفسد اجاره عبده فقال ان كان راجل
يبيع بخزنة عبده ولا يملك مونة من غير وصيته اجلا مغلوطا وكذا لانه يبيع ركه
وسكنى لماره وقاله الفلوس في امانات العبر في اثناء المدة لا يفسد الورثة شئ لانه ملكه
ان يفتوح من المنفعة وكذا لا يفسد في ركه صفره ستة فكل ما يفتوح به بعضهما
او موت واحد الصبر اجلا للفرقة وانفذي وجها موقفة لم تفرج للورثة ولو اذنت فله موصي له لانها
مكثت في اجله واشتعلت المدا لاجل حال الورثة او لموصي له لانه قال لا يشع لم يفسد لان
تج هي وان كانت الوصية بما تملكه اتمه فانفذي راجل في حال الورثة لانه اوصي بملكه
في ثلث السنة وهو ولد في غير ما قال في حال الورثة في ثلثه حايكه كان لرجل وبالمستقبل
لاخر والحاكم لا يبيع من الثلث اجماع فومت في مومت المستقبل الى حياة الموصي له وان است
العتيق لمطاه الما بورة شكر ثلث الميت في غير الفرة ولا اخر الفلوس شايها وان لم تفرج في
ثلث حال الميت على فز ورا ما **فبيع** في الكتابة اوصي في ثلثه بشئانه او اتمه فاتم البستان
او ورثه لانه قبل موت الموصي وانفذي في حال الورثة وبنحوه وولدها وبنحوه والورثة للورثة
ان الوصية انما تشق بغير موت الموصي وكذا لانه اجماع ان الفلوس في الموت وانفذي
بغير الموت قبل الكس في الثلث فله موصي له لتفني بسبب دلائل فافوق لا فوقي الموصي مع كذا
بغير الموت بخلاف الولاية وشبهها والفرقة كالفلة والفرقة كالفلة ولا
يبيع ما جاز له المخرج والموصي بعينه والموصي به لرجل بغير الموت قبل الكس في الثلث لرجل

الورثة

بغيره سبب دلائل فافوق لا فوقي الموصي به لرجل بغير الموت قبل الكس في الثلث لرجل
وان لم يفسد بغيره موقفة فان فعلوا بالبيع كذا المدا لا يفسد مع الميت في الموصي
ما جاز بغيره موقفة قبل موت الشراء بغير موقفة جاز في جواير لم يفسد له بالعبر ان يجر
الفلوس فافوق وان يجر بغيرها وفي المال باقير مع فلان طاه الثلث المدا كسب
الموصي بعينه ما لا يجر الموت وما لا قبله لسيرة فوقي ما هو قبل على الفلوس ولا يبيع ما يجر
على الفلوس اخره اجماعه الثلث لانه كسب من جاز في جواير لم يفسد له بالبيع ما يجر
الثلث فوقي لانه موقوفي يجره وفز وجبت الشئ في حاله فبالا التوبيخ مال العبر الموصي
له لرجل لا يبيع كسبته العبر في الصحة والبيع وفيل يبيع كالعق ومما غلت الفل
بغير موت الموصي بعينه بغير الموت او الموصي به لرجل والمخرج او الميت قبل الموت او هو
في حاله خلاف فيل فوقي دلائل فافوق غلات بغير الموت فان خرجت ثمنها الفل
وفيل بغيرها وهو اتمه فيما شاع على ما العبر بغير الموت وولدها كاتم في جها كاعطها
والا فومت دلائل فافوق اخرها فخرجت من الثلث وتبعها الفلوات وفرا في جها في مال الميت ان يمت
انفسه من جرح على الموصي بعينه يبيع الميت بالثلاثة لانه خرجت من الثلث وان خرج من الثلث
بصفة هل تم جمع عليه بنصف النعفة ولومات الموصي به لرجل في حاله فوقي ما هو على الفلوات
يبيع فان خرج من الثلث اخره الموصي له وفي كذا يجر ما كسبته لورثة اجماع
في كذا له اموال مامونة ولو جرح على عبده واخرها مامونة سيرة او قبل ففجته لورثة
كالمواوصي بعينه يبيع تمام لحيته في حاله في الثلث النعفة على الفلوات في حال الميت وعلى من
فوقها بغيره على الموصي له وولده العبر وكذا لانه في الوصية فورا واحدا ان جرح لرجل بغير
الموت انفاذا فان جرح الموصي في الحياة والولاية بغير الوفاة بغيره لامة الموصي له وولده العبر من
امته للورثة اوصي بعينها او قبله في الحياة للورثة يكثر بما مال الميت وكذا لانه كانت بغير
مونة وفوق بعينه لانه جرح عليه وهو عبده وان فلان ممت هو جرح عتق بغير الموت
والجناية عليه جمالية جرحه ولورثة وفلان جرح الموصي به لرجل بجناية لورثة الشراء
كالموصي بعينه وعلى قول ابن الفاسح في الموصي له ان الميت اخرجه على الورثة **فبيع**
في الكتابة الشراء لانه لرجل في ثلثه فافوق في الموصي به لرجل بغير الموت
بغيره ما تملك **فبيع** فلان جرح الموصي به لرجل بغير الموت بغيره اجماع ان كانت حاملا بوج الوصية
بموتها ولا فلا شئ له ولو جرح جرحا ولم يبقها لان الوصية تم جمع فيها وقال اشبه
باله ما تملكه ايز وهو اوصيه لانه كسبته بالثلاثة فقال جرحا وهو اجماع ان كانت جرحا فوقي
حاصلها ولا ليس له كذا لانه اوصي بغيره ولها لرجل بغيره ما تملكه على
صاحبها العلة وله ما كان قائما من الضروي فوقي ما تملكه في حاله وعلمنا من الفلوس وما جرح

تكون من الشاكوفين بل على ان من انفل من الرجل الوضوح ومكنته وكذا
 في عوارضها في البسة مشقة وخلافه في الواحده في الصبي حتى يرضى
 بالراح بالشرع في المكافئة له اذ افعله وتعالى فركنته بمنح الموت من قبل ان
 تلعوه فينزلها وتاتي بكنوزها انما اوالفنان وهو الجار كما انما توفده بحمله موثا لوجود
 مكنته **فوق** فال الوصية بالاضول تقتصر على جمال العنق والعضو خوله على وكذا
 لاولي **فوق** في بيع الكتاب اما اوصي جميع امته ممن جعلها لها لا امتناع على كانت
 من عوارض الوكبة حيث يكون العنق من اقلها الى الفاسح كضلوصي بصر والنفذ
 حكمه في عتقها لانه ثمة فيناه عليها **فوق** قال لاولي مثل ما له واستحق طفا ماله فالوصية
 في ثلث الميت شايقا واولها في علي المخرج في ذرا اهل مال الموت من يوم الوصية
فوق قال اما العنق غير الوكبة والاهل افرع فيمنه قال صاحب البيان قال من لا
 تقع المصلحة في الموصي بعينه وفي المستعمل في المرض اما اوصي به مجرد او غيره
 او بجميعه ولا يتعلم الثلث لما في الموكل ان جاز العنق ستة اجزاء عسوة فاشتم عليه
 الثلث فيمنه باعقو منته قال ملا وطيفه انما يكون له مال من من عتق من في المصلحة
 عمل الثلث عسر ماله وقال الزناج عتق المصلحة في العنق الشريك العنق عسر الموت ولا مال
 له عتق من لانها ذره ما ثبت كصحة من العنق وقال الشهاب افرع ذرا في الموصي بعينه
 لعن موت العنق ان الوصايا تفعل الزجر عتق المثلثين في المرض بل في ذرا في عتق
 من من ان وصيها عتق نصفه فيمنه باعقو عتق الجميع بان يقوم كل واحد على حدة
 ويبيع عليها فان خرج العنق لاول عتق ذرا عتق من ذرا في ثمة صفا لجميع وان خرج
 ذرا في من من نصفها من ماله وجميع ذرا ولو فاه انطاب عتق
 او انما افرع عتق من كل واحد نصفه قال ابن الفاسح ولو قال في ربيعة يشر له
 مال عتق يعوارسا منه في الزجر البتة اخر اربع واحدا في ثمة فان دخل من الثلث في
 اشتم في الماله في من خرج عتق منه بغير التبايع **فوق** قال صاحب البيان قال ملا
 اوصي بعتق رعتيه فمات عن مال قبل ان يكر في مال الميت مال الموصي له ويخرج فيه
 الخاب في مال العتري في الوصية ويخرج المثل من ثلث ما يقع بعتق موت العتري كان العتري
 له يكر **فوق** قال ابن الفاسح اما افرع في ضمان عتق هنالك وكنت اختصة
 على نفسه وممن عتق ذرا في ان كان موت كلاله بصرق التبعة في ذرا وبه عن الوثة
 وايضا في المال في عتق لانه يعل التبعة واقره عتق من ذرا المثل لعن التبعة مع الولد
 وهذا التفصيل في مال اولاد ابنته هناء وفي المسئين ثلاثة اموال وان عتق كلاله
 عتق من ذرا الماله المرونة لانه افرع في لا يرضى كلفا فانه ابن الفاسح في المرونة

١٠١
 من الحاجة حالة من ولا يخرج منه خرج الوكيلوا وبين من الشك في اقل الدواله ان يكون
 وصية وان يورث كلاله ثلاثا افعال يعنى مكلفا في المرونة ويعنى من اس المال في
 المرونة وروى اخره ناجل مكلفا و كلاله لا يخرج منه في المسئلة خمسة افعال
 لا يعنى مكلفا و كلاله لا يعنى مكلفا ويعنى من اس المال ان لم يكن كلاله
 ولا يعنى مكلفا **فمن** قال فلان انا اوصى ابن عمي بدينار يعنى على العريضة
 ان الشير هو المعنى ولو اوصى بدينار يعنى نفسه عتق ومن عليه باقية كان العتق له
 بعض نصيبه ما عتق ما تلقى عليه اقل من الشريد المعنى **فمن** قال فلان ابن الفاس اوصى
 لزيد بن عمرو او لآخر فمما ولا يخرج له اجماع كنه حتى يورث ولا ولد بلائقي ولا ولس
 من الولد ولا صاحب الجور فمما لا يخرج له ولا من داخل الجور والصورة ولا يخرج يعنى
 فمما لا يقتضيت **فمن** قال فلان ابن الفاس اوصى لزيد بن عمرو بدينار يعنى
 وقال في اخره من شئ يعنى نكح وصية كذا والجور مع ما اوصى به لا يخرج من الشك
 بقول الوضاي انه شريد ولم يشك بان قال هو شريد بمعنى بالسوية فيروى لم يعنى كذا وصية
 ان كان اوصى بدينار الميراث خمسة جله الخمس **فمن** قال فلان ابن الفاس اعطى ابنا فانه
 الميراث من شئ وا فلائقي انهم ستم ابا فيروى اوصى ابا في لعل ما يخلو المعنى
 بل يعنى يعطى صاحب الثلث من كل ميراث للعين ثلثا ولا على ذلك واسط ولا اخر
 ثلثا ولا من ثلث الوصية يصح لكوا اخره من ميراث ثلثا الشهادة فيها مع الشك
 كما لو كان اوصى ابا له وصى بها **فمن** قال فلان انا اوصى ابن عمي بدينار
 له لا يثبته لورثة الموصى له كما يورث بالاشهاد ان نفوذ يثبته **فمن** قال فلان ابن الفاس
 اوصى له بمائة سلفا لاجل نفعي في اخره بدينار او اوصى بمائة الف درهم فيهما لم
 تجزى لثلثه اخره ما عمله على الشك الميراث **فمن** قال فلان ابن الفاس ان مت من
 ميراث هذا فميراثي ميراثي وصية ان عاين اباها فاولاد يعنى كونه وصية او توريثه فاولاد
 كحل اللقك الشرع والخلع على الموت وباين لا خلاف التقري على الوصاية **فمن** قال
 فلان ابن الفاس خلعت بعثت فيفعل ان تصير بمائة باخره هو ان ثلث الثلث الميراث
 ان قال ثلثه بقرينه كماله في حياته بخلاف قوله كنه حثت بعثت في **فمن**
 قال فلان انا اوصى بعثت فيفعل من بعض من يظن ولا يثبته كنهه **فمن** قال فلان ابن الفاس اوصى لزيد بن عمرو
 الميراث بدينار الوصية واجب على الموت **فمن** قال فلان ابن الفاس اوصى لزيد بن عمرو
 في الشك واليسم **فمن** قال فلان ابن الفاس اوصى بالغيب جعل خطاره على الموصى له كنه
 ملك وله نفع ونفع يذل الموصى به رغبته وخشسته ولا يخلو **فمن** قال فلان ابن الفاس

يعمل على هذا العشر من اعكوا ما لنا منها خمسة عشر محسن عن العشر من اعكوا ثلاثة
لرباع المحسن انما هي الوصية وعنده ما زلة على الخمسة فل او كثر لا يقع بين الورثة
الا خمسة ولا تنقص **فروع** قال ابن الفاسي لا يدخل في الماشية في الوصية لانها
لا تبيع ولا توثق ولا الموصي لا يشبه مع الورثة لعدم تناول الوصية اياها **فروع** قال ابن
اوصي او يتوارث مع الثلث فليست له حصص في الثلث لان مقتضى التمسك ولا يورث في الثلث
من الورثة التمسك مثل الزناهي والارامل وقال ابن الفاسي بغيره موثوقا بنبذ الورثة معن
لانه يكمل على نفسه من اعماله لئلا يورثه ماله فان لم يمله فوقع بما يمله من ماله ويكون
اياه في التمسك ما لم يمل التمسك واما عليه من اعماله لئلا يورثه ماله فان لم يمله فوقع بما يمله من ماله ويكون
ليست له ولا يمله غيره ومنه قول ابن الفاسي لا يدخل في الماشية التمسك لان الزناهي وغيره
لانه لا يورثه بالتمسك **فروع** قال ابن الفاسي لا يدخل في الماشية التمسك لان الزناهي وغيره
يتم انهم غالبوا في الوصية ويوجب الثلثان جرمها هاهنا فيرجع الورثة على الموصي به بشرط
ما اخرجوا عنه يموت به يورثه الورثة وقال ابن الفاسي لا يدخل في الماشية التمسك لان الزناهي وغيره
والخلافا ايضا جاز على الخلاف في الموصي به بالثلث كرجع الورثة هل حكمه حكم
الوارث يكر على الورثة بعد الفسقة او حكم الغريم او حكم الوارث فعلى الاول يكره
الوصايا ويوجب الورثة ثلثها من ماله وعليه التمسك لان جرمه شنيع ولا يجزى جرم طيب
الثلث يشترط ان المال على الثابت يوجب جميع المال ولا يجعل له الثلث كمن يجرى بين
حقه موصح وعلى هذا الورثة الموصي به الثلث وتلقب الماشية بالورثة في موضع الحمل
وجوز اثبات الثلث في جرمه هو عينه بثلث الماشية لا يورثه جرمه ولو كانت
الوصية بعد ذلك فاما في الماشية انما في الوصية بالعزلة واجبة وذلك لان
كل من **فروع** قال ابن الفاسي ان يشترط في عشرين سنة فيعقوب عنه موجر عينا
بشرط ان يكون العبد هو من الماشية بعشرة وانا اعني كسيرة عشرة فيما عده
بشرط ان يعلم الموصي به على اياها من التمسك لانها في الماشية بعشرة
العقود بثلث كانه اشترط النصف والموصي بالنصف قال ابن الفاسي وتكمل
فيتمتع بثلثه من ثلثه فيكون جرمه جرم الماشية فيكون جرمه جرم الماشية فيكون جرمه جرم الماشية
اشترط بثلثه وتكمل ذلك في رفته اخرى فان كانت الوصية في عشرين سنة فيكون جرمه جرم الماشية
ومن الموصي بعشرين سنة فيكون جرمه جرم الماشية فيكون جرمه جرم الماشية فيكون جرمه جرم الماشية
فيتمتع على الموصي ولا يورث عشرين الفاسي احد علمه في جرمه على الورثة في جرمه
الثلث **فروع** قال ابن الفاسي لا يدخل في الماشية التمسك لان الزناهي وغيره
يتم انهم غالبوا في الوصية ويوجب الثلثان جرمها هاهنا فيرجع الورثة على الموصي به بشرط
ما اخرجوا عنه يموت به يورثه الورثة وقال ابن الفاسي لا يدخل في الماشية التمسك لان الزناهي وغيره

فان لم يكن على الثلث فضل فعليه حصصه لان الوصية لا تبيع ولا توثق ولا الموصي لا يشبه مع الورثة لعدم تناول الوصية اياها **فروع** قال
قال ابن الفاسي لا يدخل في الماشية التمسك لان الزناهي وغيره
صحة انما يقتصر بها حالة الموت اما في حياته احوال يتغير العبد والزوج فوجهه بالمال
بالعكس لا يتغير لان مقتضى الوصية انما هو عتق الموت فهو يعلم ان الرجوع و
لا يستبرأ من يبيع العبد من الزناهي وغيره ولا يورثه من يبيع العبد من الزناهي وغيره ولا يورثه من يبيع العبد من الزناهي وغيره
هل يتغير العبد بالفسقة والوصية عليه ان الفاسي بغيره موثوقا بنبذ الورثة معن
مقصود هذه التفسيرات لا لشارة للنوع بل من الخص **فروع** قال ابن الفاسي لا يدخل في الماشية التمسك لان الزناهي وغيره
ان يشترط في عشرين سنة فيعقوب عنه بثلث الماشية لان الزناهي وغيره
لعمومها وانما لا يدخل في الماشية التمسك لان الزناهي وغيره
المرونة وانما في الوصية لوارثه ولو فرض بين العالم بوجه لانه لكان **فروع**
قال ابن الفاسي لا يدخل في الماشية التمسك لان الزناهي وغيره
لا يدخل في الماشية التمسك لان الزناهي وغيره
يتم انهم غالبوا في الوصية ويوجب الثلثان جرمها هاهنا فيرجع الورثة على الموصي به بشرط
ما اخرجوا عنه يموت به يورثه الورثة وقال ابن الفاسي لا يدخل في الماشية التمسك لان الزناهي وغيره
الوصية بعد ذلك فاما في الماشية انما في الوصية بالعزلة واجبة وذلك لان
كل من **فروع** قال ابن الفاسي ان يشترط في عشرين سنة فيعقوب عنه موجر عينا
بشرط ان يكون العبد هو من الماشية بعشرة وانا اعني كسيرة عشرة فيما عده
بشرط ان يعلم الموصي به على اياها من التمسك لانها في الماشية بعشرة
العقود بثلث كانه اشترط النصف والموصي بالنصف قال ابن الفاسي وتكمل
فيتمتع بثلثه من ثلثه فيكون جرمه جرم الماشية فيكون جرمه جرم الماشية فيكون جرمه جرم الماشية
اشترط بثلثه وتكمل ذلك في رفته اخرى فان كانت الوصية في عشرين سنة فيكون جرمه جرم الماشية
ومن الموصي بعشرين سنة فيكون جرمه جرم الماشية فيكون جرمه جرم الماشية فيكون جرمه جرم الماشية
فيتمتع على الموصي ولا يورث عشرين الفاسي احد علمه في جرمه على الورثة في جرمه
الثلث **فروع** قال ابن الفاسي لا يدخل في الماشية التمسك لان الزناهي وغيره
يتم انهم غالبوا في الوصية ويوجب الثلثان جرمها هاهنا فيرجع الورثة على الموصي به بشرط
ما اخرجوا عنه يموت به يورثه الورثة وقال ابن الفاسي لا يدخل في الماشية التمسك لان الزناهي وغيره

و في الكتاب يجوز ان يوجه عيجه عن موته ويكون عيجه في النكاح ووجه
 وقاله **قوله** ان يوجه عيجه كما لا يوجه كل الوكيل **قوله** ان يوجه المودع ولا
 يفرص المودع من وجهه ان يوجه عيجه في هذه الصورة من وجهه كذا **قوله** في الوصية
 يجوز ان يوجه عيجه ان يوجه في نكاح المودع حتى يمكن نيابة العيجه عن
 نكاحه فلا يندر نكاح عيجه واما هنا ميت عيجه النكاح فلو لم يثبت نكاح الوصي من قبله
 لظنت المطلق ولما انه يفرص في مطلقه مجتمعا فيكون له النيابة كالمالك من هذا
 اوله ان يرضى من حصة المودع **قوله** ان يرضى من حصة المودع كذا **قوله** في حصة المودع عن
 موته وما وصي به اليه **قوله** في حصة المودع كذا **قوله** في حصة المودع كذا **قوله** في حصة المودع كذا
 بالتحصيل ومقتضى الشك عيجه **قوله** ان يرضى من حصة المودع كذا **قوله** في حصة المودع كذا
 خيل وجعل مع الوصية نكاح الميت او يعرضها عن عيجه **قوله** في حصة المودع كذا **قوله** في حصة المودع كذا
 حياة المودع ليس له الرجوع بعرضه غلا في الوكيل **قوله** في حصة المودع كذا **قوله** في حصة المودع كذا
 الشتر له المصلحة وفاسده **قوله** في حصة المودع كذا **قوله** في حصة المودع كذا **قوله** في حصة المودع كذا
 الرجوع مالم يمت المودع **قوله** في حصة المودع كذا **قوله** في حصة المودع كذا **قوله** في حصة المودع كذا
 للمودع والرجوع والواجب ان يرضى من حصة المودع كذا **قوله** في حصة المودع كذا **قوله** في حصة المودع كذا
 المودع او صرح منه ما يرضى من حصة المودع كذا **قوله** في حصة المودع كذا **قوله** في حصة المودع كذا
 ويعرض عنه ليس له الرجوع الا ان يرضى من حصة المودع كذا **قوله** في حصة المودع كذا **قوله** في حصة المودع كذا
 يجعله السلطان نكاح الميت ليس له الرجوع الا ان يرضى من حصة المودع كذا **قوله** في حصة المودع كذا **قوله** في حصة المودع كذا
 على وجه النكاح وخاله اشبه بما يرضى من حصة المودع كذا **قوله** في حصة المودع كذا **قوله** في حصة المودع كذا
 بوصية وبما هو يرضى من حصة المودع كذا **قوله** في حصة المودع كذا **قوله** في حصة المودع كذا
 كذا **قوله** في حصة المودع كذا **قوله** في حصة المودع كذا **قوله** في حصة المودع كذا **قوله** في حصة المودع كذا
 المصلحة ليس للمودع الرجوع الا ان يرضى من حصة المودع كذا **قوله** في حصة المودع كذا **قوله** في حصة المودع كذا
 الوقت المقتله **قوله** في حصة المودع كذا **قوله** في حصة المودع كذا **قوله** في حصة المودع كذا **قوله** في حصة المودع كذا
 الوصي وللوصي عن نفسه بغير الغرض في الموت وكذا هو الحال في عرض الوهاب **قوله** في حصة المودع كذا
 منعه من الرجوع بغير الغرض كلفه الا ان يرضى من حصة المودع كذا **قوله** في حصة المودع كذا **قوله** في حصة المودع كذا
 ان افاض ان يرضى من حصة المودع كذا **قوله** في حصة المودع كذا **قوله** في حصة المودع كذا **قوله** في حصة المودع كذا
 في الموت ويعرضه ليس له الرجوع الا ان يرضى من حصة المودع كذا **قوله** في حصة المودع كذا **قوله** في حصة المودع كذا
 بمقتضى اقسامها **قوله** في حصة المودع كذا **قوله** في حصة المودع كذا **قوله** في حصة المودع كذا **قوله** في حصة المودع كذا
 في حصة المودع كذا **قوله** في حصة المودع كذا **قوله** في حصة المودع كذا **قوله** في حصة المودع كذا
 صحت بيعه ولا يفسد ولا يفسد **قوله** في حصة المودع كذا **قوله** في حصة المودع كذا **قوله** في حصة المودع كذا

لم يرض عن نكاح احد هما بل بالاختلاف نكاح السلطان ولا يفسد المالك بينهما لانه خلاف نكاح
 المودع ولا يمكن عرضا لهما فان استويا في العزلة بغير اقسامها ولو افسح الصبيان
 فلا يخرج كل واحد من حصة صبيانه ولا يفسد احدهما عن الآخر مع طريجه فان لم يرض
 احد على الميت واكثرهما حاجته خاضعه ويقتضي له والغايه على حجة الميت المودع
 قال ان يرضى من حصة المودع كذا **قوله** في حصة المودع كذا **قوله** في حصة المودع كذا **قوله** في حصة المودع كذا
 احدهما صحت طريجه عن اشتماله اليه لتعديده وقال اشبه لا يصح ان المودع
 علم انه لا يرضى من حصة المودع كذا **قوله** في حصة المودع كذا **قوله** في حصة المودع كذا **قوله** في حصة المودع كذا
 السلطان فان اذ صوابا مقصده ولا فلا فان كان المشتري بالمبيع بغير المباح كذا **قوله** في حصة المودع كذا
 او ايقنته وان اشترى وان بالفتن والسلفه ونعم الفتن وقال اشبه لا يصح ان المودع كذا **قوله** في حصة المودع كذا
 كذا **قوله** في حصة المودع كذا **قوله** في حصة المودع كذا **قوله** في حصة المودع كذا **قوله** في حصة المودع كذا
 تاحده وعن طريجه المودع كذا **قوله** في حصة المودع كذا **قوله** في حصة المودع كذا **قوله** في حصة المودع كذا
 احد على العزلة وكذا في كفايته ولا يرضى من حصة المودع كذا **قوله** في حصة المودع كذا **قوله** في حصة المودع كذا
 كذا **قوله** في حصة المودع كذا **قوله** في حصة المودع كذا **قوله** في حصة المودع كذا **قوله** في حصة المودع كذا
 ويكره السلطان اما يرضى من حصة المودع كذا **قوله** في حصة المودع كذا **قوله** في حصة المودع كذا **قوله** في حصة المودع كذا
 كذا **قوله** في حصة المودع كذا **قوله** في حصة المودع كذا **قوله** في حصة المودع كذا **قوله** في حصة المودع كذا
 عيجه مؤامره خاضعه وان خالعه رجع للسلطان فيلبيته معه وان كره او لم يرضى من حصة المودع كذا
 عيجه او يرضى من حصة المودع كذا **قوله** في حصة المودع كذا **قوله** في حصة المودع كذا **قوله** في حصة المودع كذا
 احدهما او ما يرضى من حصة المودع كذا **قوله** في حصة المودع كذا **قوله** في حصة المودع كذا **قوله** في حصة المودع كذا
 او على اخر يكون مع المقيح او لا يرضى من حصة المودع كذا **قوله** في حصة المودع كذا **قوله** في حصة المودع كذا
 كذا **قوله** في حصة المودع كذا **قوله** في حصة المودع كذا **قوله** في حصة المودع كذا **قوله** في حصة المودع كذا
 الاخر يرضى من حصة المودع كذا **قوله** في حصة المودع كذا **قوله** في حصة المودع كذا **قوله** في حصة المودع كذا
 الا ان يرضى من حصة المودع كذا **قوله** في حصة المودع كذا **قوله** في حصة المودع كذا **قوله** في حصة المودع كذا
 عيجه يفيق معه عيجه وكذا في العزلة اشتماله كذا **قوله** في حصة المودع كذا **قوله** في حصة المودع كذا
 والمداوى صا حصة الموت بما بينهما وممن اختلعا في النكاح او وحظ المال
 قول للمالك المختار **قوله** في حصة المودع كذا **قوله** في حصة المودع كذا **قوله** في حصة المودع كذا **قوله** في حصة المودع كذا
 ولا العزلة التي يحسن النكاح **قوله** في حصة المودع كذا **قوله** في حصة المودع كذا **قوله** في حصة المودع كذا
 في الثمن ولا كفاية في غلته او خاضعة للنفقة ولا ينشئ بنفسه من حصة الميت
 ولا يوجه في حصة الميت في الحماة فان فعل لعنه كذا **قوله** في حصة المودع كذا **قوله** في حصة المودع كذا
 من حصة الميت في حصة الميت كذا **قوله** في حصة المودع كذا **قوله** في حصة المودع كذا **قوله** في حصة المودع كذا

المؤلف من الغدا والخبز واللبان والواغرض بلبا ليعكس الخمر بالمفعلة في المختلعة من الخمر
 والموزون والجمع منه اثني لها فيه من موضع تكرر في لغة العرب جمع مما بالضم
 الصريح والجمع على التبعات ولا يدخل في المكيال والموزون هناك كان خمسة يعني غير الفمعة
 بالمكيال والمخاض من خمس الثانية حواها في ذلك فحاسب والمكيال والموزون جمع الفمعة
 في صنيع يمتنع النفاض به فان الرعي فيه يعني المائل حرام ومن جمع فيها ما لم يمتنع
 وخمس الثالثة جمع الرجوع بالضم مع حواها في موارد الثانية ان الخمر على التعرقل
 رعي ما يتبعات وهو بيع النفاض والجمع فيها كمنع البيع في ذلك عفا في الربح بالبيع
 وما في ذلك كالحكم المتعلقة بالبيع واعتل في ذلك وليس له المشهور انها بيع وقاله **سبح**
 لا كرايدل يحوز عن السباح فيما اخذ في بيعه السباح لما اخذ له شريكه ومثرا
 هو حبيفة البيع وفصل يمتنع ان يدخل في حق وقال صاحب التبيين وهو الصبح
 من مزهنا واقول اعتنا كل كان اكله ما علمها انما بيع واضرب فيما لم يأت القامع فصح
 الكتابة في قول الله عليهم البني وكذا في الموزونة عن سبع وبيع نحو العرب حرام وان
 الفمعة ولا يقبل ما في البيع لا شيء اكره فيه وان نقود في المعنى عن السباح لو كان
 معا كان فيض الكعك السبع والديون بيضا في بيع الكعك فليقتضه وبيع الموزون
 في الزم بالمعنى وفي ما في الزم قبل حمله لجواز بيع الاثن قبل حمله في هذا اول ما يقع
 جانبي في هذا الخلق يكثر فيه ملا والمفاسح كان ملا في اخر نصيبا وانجود
 عن ذلك وانما مشقة من الفمعة للضرورة ونوسعة على الناس في الفمعة وعن ابيان الرعي
 فربما يشترط في البيع لرفع الضرر كالاخذ في السبعة وبيع مال المثلث **فصل في**
 لا يكره القول بانها بيع مكلفا فان عثر في اخذله فيه خصة بل الفمعة وفي ذلك انما
 له بلع يفاوض فيها **فصل في** قال الحنفية في ذلك انفس على بيع ما له في سبع مائة
 الما للعكس انما يقر انما في بيعه ثم في انما يبيع ونداء على زعمه للملا في بيعه
 جاز على سبب بيعه ثم في قيل يفتي في الاحتكام في بيع كعكاه وجرار الكرم
 الما اقره القائلين كذا في انما فيه انما اخذها القائل يجوز ما كانا با بعتة من جمل الثانية
 وانما في الجوز في من فاده على ابيع لو شبع الناس وكذا في القول في من الجوز في الخراج
 الناس ابي فيلصق لاجزائه وطبيع الفم من اجازية بكنها السلطان في ان يرفعها
 في الناس فانه يعني هو ثلثها جاز الذي في ذلك لا يفسد فيض لئلا في من سوء التركة
 ولا يمتنع على ذلك من عثر في ما في جاز وان كان الفم معا وعن الثالث
 ان المشتري في السلم والديون حبيفة مكلفة يجب على الموزون تعيها في بعض عقد فاض
 وهذه الحقيقة لم يقتل عنال في حلالها وجرم في انفاضة وفي الفم كرايدل من نفعي

[illegible]

فصل الثامن

الاراد ان يرويه حتى يتابع عاوض عن اجر الشايعين بالآخر فيه معنى البيع فاول قول
يختم ان اول ما يتبعه بخلاف الثانية وما قيل ان في عنة قوله تعلى فيما معه فكان من المخرج
وقوله تعلى ما كتبت لرجل ان يعلم ان افامه اجمع بكل من يرد فيه مثله ان جلاض
مئة اعبر عن مرمونه بائنه عليه السلام يدينه فاعطف بلبيع وفعل عليه السلام لو
علم الناس ما في النار والصبر ولا ورث لم يجروا الا ان يستموا عليه واشتهوا وانما وقعت
الفي عنة في تلك الضرر كحيث الظور واقرار عن الورثة حتى المعين وهذا مقفوف في القسم
فقال وما يوجب البيع غير ان يبيع عليه من غير بيعه **فروع** قال والميل والموزن
يبيع فيه على البعير بالكيل او الوزن بالكيل معلوم او بصفة يبيع له كان يوبى بالكيل
انما فادكا مجتمع انما فادكا بالوزن اياها لخاصرة وتدخله هذه المائنة في الربوي هذا
في الكيل بخلاف الموزن يجوز فيه بيا وفيه خلاف هذا ان كان حجة فان كل صبي
ربويا كبيع وشعي ونفق ومعلوم فلا يجوز له الاشتغال بالكيل المعلوم والكيفية
المعلوم في الموزن لانها مائة بالكيل المعلوم لان في اشتغال الشجع يقول لو علمت قول
الشجع لهذه الغاية لم اخذ ولو اقصما النفع على حدة والشجع على حدة جاز في المعلوم في
المعلوم وغير الربوي كالنجا يجوز متباصلا بالمعلوم والمجهول لان قيمته اليقين ببيع
ممن حتى **فروع** قال اول المنايع فلا يجوز الفدية فيها عقدا في الفايح ولا يبيع من اياها
لان المنايع مخرومة ففردت في بيعكم الخرافة في بيعه اضايا واشتغال العبر والاراية
مرة ولا اخر مثلهما وكذلك اشتغال اوال وارث او الشفعة او بيع حزامه ولا اخر
وقاله **فروع** ويمنع ولا اشتغال في المدة الكثرة انما فوجوه ملا في بيعه اجمع ومنع
ولا اشتغال بغيره على الشر فبالا في الفايح ويجوز اكثر من البئر وتخصه على
مثل خمسة ايام وكذلك في بيعه على الفلانة والبيع في الكثرة ملا حكمة للخر في
المعوز ان لم يرد فيه ويشترط اشتغال ان لا اشتغال في معنى بيع ملا بملا من الغلة لا نه
بيع اعيا ولا اشتغال في بيع منافع وهو جاز في المخرج وبلا ولا جارة هذا في التباين
في العين الواحدة اما في العين فان يبيع هذا بعينه وهذا بعينه او اوارا في رعا ولا اخر
ارتضا بربعا فيس ايس الفايح يجوز في السكنى والزراعة من الغلة والكثرة وهو على
قياس التباين في كرا من يجوز في البيع الواحد على هذا ومنع في كرا كثير للمزاول
العبر والاراية يبي على خلاف المفقوف في ما يور كرا من في العين الواحدة ويجوز
كرا جارا على فتح المنايع في سكنى الاروا لياس التوبة واشتغال العبر لروى في سكنى
لثارة هت فيسما في بيعه فقال له جاز ونجيمان لم يكن للمبا حجة فيكلا منه عليه
السلام الصلح فقال لا اجرا ان يري هذا لما نفعه فقال عليه السلام وما صنع بارا لما لا يبيعه

لا يكن هاتمانه شئ وان يستعمل في كل منه شئ يبرأ الى الله على ان لكل واحد منهما
حالة استحقاقه وهو غير المتعمد وجوابه ان الشرط في بيع كل واحد منهما ان يبيع فيه
أكثر من ثلث البس **فبيع** في الكتامة انما اشتمل ان يبيع على ان يكون فيهما أحدهما
على كراهة ولا يحررهما عليه امتنع لأنه ليس من بيع المسلمين **فبيع** في الكتامة
أن يبيع المحتل بالثمن بالثمن كالارز والارض والبهائم والغنم ويجوز في ما دون ذلك
موضع جردة وربة أو مال بعضهما جردا وبعضه مال الله صنف واحد كالزمن فيه الجرد
والربة فان كان الصنف الواحد لا يحل البيع على الجميع إلا ان كان مضافا لبيع فرعية
وإن كان متاع رجل فبيع المتاع بالعمدة والقيمة بالوزن إلا ان تكون فيه جواهر لا تقارقه
والبدنة أو الذهب فزالت فأنه لو كانت سبوا لمعالة حلية كل سبب الثالث فبيع
بالعمدة تقليدا لروى كالباع وكذا **فبيع** في الكتامة بمتعة في قسم الترتيب
في الكيل لردالة حكمه أو المساواة في المقار بوجوبه ان يبيع بمثل ما يبيع كعالم
فبيع متاعا من اخل احدهما حصة الارزاع وثلاث الكعالم ولا حر ثلثه وهو بمنزلة ان يبيع
أكثر من معلوك امتنع لما تفرق أو متساوية الزيادة والجردة في الجنس أو من حصة يبيع معلوها
وأشبهها بما جاز خلافا للمبايعين كذا هنا في بيع ما يبيع كعالم ولا يبيع كعالم ودرام
ولو اخل ثلثي الفع وثلث الشعير ولا حر ثلثي الشعير وثلث الفع جاز لهما جنس وان اخل
الفع ولا حر الفع حتى يراى بمرجان كالباع ولو كان زائعا امتنع إلا على محض
بما خشيته النساء ولو كان الزرع صنفا واحدا امتنع الفع حتى يراى بمرس يبيع كعالم
خشيته النخيل فالان يبيع من مال ان الفاع انما اشتمل فيه فبيع وصحة شعير
والفع أكثر ما يبيع من يخره احدهما ولا حر الشعير امتنع المتعاضل وان شرا احدهما
صنفيه من الفع واتفق الشعير فافا امتنع ليعن تحقيق المتاع وكنهه على كراهة بما لم
من الفع ويجوز كعالم فالأشبه انما اخل الشعير ونصف الفع أو الثلث جاز ليعن الثمن
فالمتعاضل من كل ما يبيع كعالم من كعالم أو فبيع ولا يبيع ثم لا يبيع الفع وما يعز فيه
بيع الوزن كالفع يبيع ويبيع ثم لا يبيع ان الفاع على الفع أو الفاع على كعالم
حيث البصر في هذا والبيع في الوزن والكيل عن تقدير الكيل ولو لم يصفه والوزن
يحدد بوسعه فيه وأما ما يجوز فيه المتعاضل يجوز ان يبيع المتعاضل على المتعاضل كالباع
على المتعاضل في التفرق فله ما لا يبيع بغيره من الفاع أو الفاع على المتعاضل كالباع
ثم لا على المتعاضل بين جزأين البس **فبيع** في الكتامة ان يبيع على احدهما لما لا
صفا فانه يبيع بانه يبيع المتعاضل كعالم لا يبيع المتعاضل في موضع البيع وان اخل في
الفق جاز ليعن ان قيمة ما يبيع بغير الباء منع بل حيث وقع منه اخذه فان اشترى

[illegible]

يسبح الله مال الحجاب ما في ابو
 السحر شغيب في بعضه وسر
 في يومها طوارق من صنف بلقيش السبع
 من اسئلة السور والبراعه من
 مكتوب على قوسه في القوسه او القوسه
 في اسفل القوسه في القوسه
 في القوسه في القوسه في القوسه
 في القوسه في القوسه في القوسه

[illegible]

العنق وقيل الرجوع على شخص نصيب صاحبه على امر فويل يستحق **فروع** في الكثرة
 لما انما احدها او غير شيء استحق نصيبه فلا قوة وكذا ان استحق نصيبه الخ
 لا يبين شيء من غير البان في ما يفي والنا فيه جميع قيمة نصيبه ويستعمل في ان كان المشتق
 كثيرا ولا في الغنى وزجج بنصف قيمته لبقاء وجه الصفقة ونقص شيء وان حصل لها
 وفروع الغنى غير معلوم **فرواح** لا يتخذ كلفا بل ينجح المشتق منه بين دفع الغنى
 لكونه غير معلوم وان الرجوع على الشخص كراهة توفية الحقة ولا يتعين البيع احرار مدخلا
 على عدم التعذر اذ انما التهم فيه من الخلو والكنه جمع من المزايا ويكون اولى ولو وقع
 فيه نصيب البان في ما يبيع المشتق فيه البان فاما لانه غير متصرف ولا يرجع ولا خير بعينه داخل
 لانه ليس بفاسد **فقال** ابن القاسم متى استحق كثير زجج بنصفه لانه فيما يبيع صاحبه
 شيء كما في البيع وقت او نصيب زجج بنصف قيمة لانه ثمة لغير الضمان كذا وان قسمنا
 في اولى المثلين او المزايا واشتقت واحدة او جزمها عيب وهو حل التصيب او اكد في ثمة
 استحق البان كالبائع وان كانت العشرة زجج بنصف عشم قيمة ما يبيع ولا خير عشم ولا
فروع في بيع المشتق في ما يبيع في الكثرة اقسامها حل بيع واشتقت اقسامها بعد اقسامها
 بل هو اخزاها لانه غير ماله وتخلو على القيمة فامتنع اخزاها فيه وقيمة تقوم مقامه وزجج
 الشيء على صاحبه بنصف الجارية الاخرى فان كانت تباع سون بما يؤخذ بنصف قيمتها
 يقع فيها وبه اخزاها في الفاسد وفي البيع ثم زجج ماله اخزاها لتضم الشيء بالجار
 باخرها شيء واكثر قيمتها وقيمة ولها **فقال** ابن القاسم لو بيع المشتق بغيرها ليس له حل
 ولا امتناع على فولي ماله صولا لقيمة فيها ولما لا ينفك عن الزهارة وحكي فيمنه ولها وفيها
 بيع ولا اشتغال لانه لو ما مبلغه في ماله المتباع فيها لم يؤولوا منه لكانت ملكه فلا يلزم
 قيمة ولها **فقال** المحقق ثم في المثل بينهما في الجارية الثانية فان كان الفسخ بالتالي
 او بالبيعة على الفسخ انما يبيع على من فيه وفي يده نصف قيمتها ببيع فاسد واختلاف على انها
 تباع **فقال** ابن القاسم ببيع فاسد **فقال** المحقق ببيع فاسد **فقال** ابن القاسم ببيع فاسد
 معتمدا على قول ابن عثرون وفي العشرة يكون على الشيء بنصف قيمته يوم التفرغ
 يكون الشيء اخزا نصف داره وبيع بغيره نصف المولى لانه اخاله في العنق من ثمة نصف
 قيمة المشتق ويكون له نصفه في العنق على اخاله في العنق اذا كان محسنا واداه
 وكذا داره **فقال** صاحب التنبهات اختلاف في قوله ان يكون عليه شيء فويل
 على المشتق منه وفرواح مضمنا فيه ولا سيرة **فقال** ابن القاسم في اشتغالها شيء
 وقاله مثبت وقيل على المشتق لانه فيكون فيها او يبيع المشتق منه معلوما **فروع**

[illegible]

لوفتح الله
مصر

بانه انتقل من البراءة ونحو ان تعلم كنهه لا ينزول كنهه فوله ويحتمل كنهه حتى ثبت
موتة اما انما قصصا على من يبيع بالبركة كنهه في المار فكنهه وجوه ان البركة
تكون باجارة وتصرفها الحاكم في امل الناس فيجئ مستشرق في وهو جسد اعظم
وقال ابن حنبل لا يشترط الثبوت الا في فتح الحج لا كنهه حاكم ولا كنهه
بالجيم يعجز مستشرق في **قوله** في الكتاب المسمى في حاكم به ما خرج له يوم
لان فتح الفاس كنهه الحاكم لا يفتقر وان كنهه الحضور وان قالوا
عليك اولي بغير الله ونكر كنهه ما من وجوه صواب ولا كنهه ولا كنهه الحضور
كنهه الحاكم في **قوله** في الكتاب المسمى في حاكم به ما خرج له يوم
يجوز فقهه على ان كنهه او الفقه بوجهه لا يفتقر الحضور ولا كنهه الحضور
قوله في الكتاب المسمى في حاكم به ما خرج له يوم في حاكم به ما خرج له يوم
اسمها وذا لا كنهه الا ان يوصف لما ان هذا في حاكم به ما خرج له يوم
لما يجوز هاجر امل الفقه يجوز به الفقه ويمنع بشره ما كنهه الفقه في **قوله** في
يونس قال فقه لا يفسد الا بالثبوت ليل لا يفتقر الحضور ولا كنهه الحضور
شروا واحدا والفقه يعجز التتبع فكيف يقوم بالبر البربر وتكون السموات خلت او
انهمرت **قوله** في الكتاب يعجز اشترط الحضور في الفقه بما يجوز فيه البيع وكنهه
الحضور فله وهو لا يفتقر اليه في كل الشئ في **قوله** في الفقه في حاكم به ما خرج له يوم
جسد الفقه وللراجلين المروا في الحضور في حاكم به ما خرج له يوم
فلا يفتقر اليه في حاكم به ما خرج له يوم في حاكم به ما خرج له يوم
كل نصيب في حاكم به ما خرج له يوم في حاكم به ما خرج له يوم
يونس منع فقه في حاكم به ما خرج له يوم في حاكم به ما خرج له يوم
الحضور في حاكم به ما خرج له يوم في حاكم به ما خرج له يوم
ما وفتحت عليه الفقه **قوله** في الكتاب المسمى في حاكم به ما خرج له يوم
من ضار له لا كنهه في حاكم به ما خرج له يوم في حاكم به ما خرج له يوم
في مقناه وجاهدوا في حاكم به ما خرج له يوم في حاكم به ما خرج له يوم
الساحة في حاكم به ما خرج له يوم في حاكم به ما خرج له يوم
في حاكم به ما خرج له يوم في حاكم به ما خرج له يوم في حاكم به ما خرج له يوم
العلاقة في حاكم به ما خرج له يوم في حاكم به ما خرج له يوم في حاكم به ما خرج له يوم
في حاكم به ما خرج له يوم في حاكم به ما خرج له يوم في حاكم به ما خرج له يوم

وجوه كذا في الفقه وان كان لا يفتقر فيه بافتتاح الحضور في حاكم به ما خرج له يوم
ان البيع في حاكم به ما خرج له يوم في حاكم به ما خرج له يوم في حاكم به ما خرج له يوم
الفقه في حاكم به ما خرج له يوم في حاكم به ما خرج له يوم في حاكم به ما خرج له يوم
البيع في حاكم به ما خرج له يوم في حاكم به ما خرج له يوم في حاكم به ما خرج له يوم
بالشيعه في حاكم به ما خرج له يوم في حاكم به ما خرج له يوم في حاكم به ما خرج له يوم
الشيعه في حاكم به ما خرج له يوم في حاكم به ما خرج له يوم في حاكم به ما خرج له يوم
الكتاب المسمى في حاكم به ما خرج له يوم في حاكم به ما خرج له يوم في حاكم به ما خرج له يوم
كناجرا وانما في حاكم به ما خرج له يوم في حاكم به ما خرج له يوم في حاكم به ما خرج له يوم
يعجز فقهه في حاكم به ما خرج له يوم في حاكم به ما خرج له يوم في حاكم به ما خرج له يوم
في حاكم به ما خرج له يوم في حاكم به ما خرج له يوم في حاكم به ما خرج له يوم
ما كان في حاكم به ما خرج له يوم في حاكم به ما خرج له يوم في حاكم به ما خرج له يوم
الشيعه في حاكم به ما خرج له يوم في حاكم به ما خرج له يوم في حاكم به ما خرج له يوم
عجز الحاضر في حاكم به ما خرج له يوم في حاكم به ما خرج له يوم في حاكم به ما خرج له يوم
به فقهه في حاكم به ما خرج له يوم في حاكم به ما خرج له يوم في حاكم به ما خرج له يوم
المكحول في حاكم به ما خرج له يوم في حاكم به ما خرج له يوم في حاكم به ما خرج له يوم
ما ثبت في حاكم به ما خرج له يوم في حاكم به ما خرج له يوم في حاكم به ما خرج له يوم
في حاكم به ما خرج له يوم في حاكم به ما خرج له يوم في حاكم به ما خرج له يوم
بالفقه في حاكم به ما خرج له يوم في حاكم به ما خرج له يوم في حاكم به ما خرج له يوم
فان كان في حاكم به ما خرج له يوم في حاكم به ما خرج له يوم في حاكم به ما خرج له يوم
ثبت الفقه في حاكم به ما خرج له يوم في حاكم به ما خرج له يوم في حاكم به ما خرج له يوم
او فقهه في حاكم به ما خرج له يوم في حاكم به ما خرج له يوم في حاكم به ما خرج له يوم
فان كان في حاكم به ما خرج له يوم في حاكم به ما خرج له يوم في حاكم به ما خرج له يوم
على شيعه في حاكم به ما خرج له يوم في حاكم به ما خرج له يوم في حاكم به ما خرج له يوم
شيعه في حاكم به ما خرج له يوم في حاكم به ما خرج له يوم في حاكم به ما خرج له يوم
ما يشبه في حاكم به ما خرج له يوم في حاكم به ما خرج له يوم في حاكم به ما خرج له يوم
ان فقهه في حاكم به ما خرج له يوم في حاكم به ما خرج له يوم في حاكم به ما خرج له يوم
المشتر في حاكم به ما خرج له يوم في حاكم به ما خرج له يوم في حاكم به ما خرج له يوم
هنا في حاكم به ما خرج له يوم في حاكم به ما خرج له يوم في حاكم به ما خرج له يوم
فان كان في حاكم به ما خرج له يوم في حاكم به ما خرج له يوم في حاكم به ما خرج له يوم

بالنظر في كرامة المشتق للبايع ومن له من في كرامة لا يتكفل من فعله الخدمة اخرى
درهم كاهن التيم في الضرع جميع البايع والمشتق والشعيع وان لا اجل ثبت
للبايع بالشك فلا يتكفل على المشتق وان البايع انما في كرامة المشتق فلا يصرح بها
ولما وجد عن قول البايع لما باع ما فيه الشععة دخل على المشتق مع اننا لا نتكفل
خلفه بل حقه في كرامة المشتق ومن المشتق في كرامة الشعيع وعين الشايع ان المشتق
يتكفل لمن يتكفل له المبل بل ان الوارث يتكفل له المبيع والمشتق الموجد وعين الثالثة ان في كرامة الشعيع
لما علم من قول العرف **فصل** في الكفاية ان في بائع الشعيع امتنع لانه دفع
قرين ما لم يعلم في كرامة المشتق وان عمل الشعيع التي للمشتق جاز ان لا اجل حو المشتق بل اشفا كره
وليس هو تعليمه البايع توفيقه بالعرف ولا البائع منع من فيض الارفاق ان هو قال
اشبه ان لا يكون مثل المشتق في العادة اني تحيل مثل المشتق توفيقه بمصلحة البايع ومنه
يجوز ان كان ما لا تفتي حصول المقتصد وان ايقفا في العدم با متع المشتق من التسليم
الا تحيل تحت جعل البايع بغيره فلا حجة له ان اصل عهده الاول كل احد منه
ان يحرم في مثل عهده المشتق او اقل لانه الضعفة الواقعة في العرف وقال المحللان
كان الشعيع عهده لا شععة له الا تحيل والشعيع امل منه قال اشبه ان باء تحيل
او من مثله فلا شععة ولا حبر رهن فيه وقابل كذا وان كان الوافع في العرف ولو كان
منه ومن كسب فلا يراهما انهما الوافعان في العرف ولا يشبه ان كل احد من التحيل والغرم
انما يحرم رهن وتحيل حصول مقتصد ضيق المالبية قال المحللان وادوا في كثرنا. قال
عبر الملال ان قام الشعيع بغير حلول الدين في دفع الثمن فتوفيق للشعيع مثل اجل المشتق
لانه صفة العرف وان كان صفة دفع اليه ورا يحيل لغرمه ان يحرم في كرامة اكل
السلطان لشععة وان وجد رتبة ما بينه وبين حلول الدين انما جره فلا شععة له عن الدين
انما دفعه السلطان في كرامة الصغ المواقف بغير حلوله لاجل فلا باخر ولا يتعدى ان لا اجل
بكل وطار الثمن حاه ولا نقل قول ملا وهو انصر لينتفع الشعيع بالاجل كط انفع المشتق
وان اشترى من على البايع ال سنة اخر بعينه الدين عرطير دفعه وان لا الدين عرض من غدا
القيم وكذا لان دفع حتى حل لاجل فانه عبر الملال وقاله فيكون ان كان قال بيقوم الدين
بعرض فقول ان يقع الدين عرض يحرم باخر ولا وقال ملا لا باخره لا مثل ولا الدين لانه انما
وكانه بعينه لتفقد من ربح العرف وقال المحللان وادوا في كثرنا. قال اشبه ان باء
العرف بعينه لانه انما انما في كرامة مكتوبة مكتوبة في كرامة محل باخر بعينه الكتابة
عرض يقوم على انه بعينه او يوجب بان غير هو في البايع ان الرتبة عوض الكتابة
قال اشبه ان لا يشترطه بعض مؤصوه اخر بعينه الى اجله على مثل من هو مثله وفي يده

ويعتبره ولديه ويمتنع اخذه قبل مخ فيه بما لا يفتقر لا كمينه بمجمل فال محله وهذا لما
بالمثل العرض الى اجله وانما باخره بعينه تفرق الى المشتق بعض من غير المشتق لانه لا المشتق
المعنى في دفع الشعيع انتفض البيع وفيه انتفاض الوصية لا يقتضي الشععة فاقية
قال المحقق لانه لا يشتري نفس الى اجل واخره من من من اجل فانا اقول باخره مثل ذلك
في الوجهين فانه انما انما في دفع المرونة وبالعينة في الوجهين في كرامة كاهن
وبعنه ان اخذه في كرامة فانه عبد المملوك يستور ولا انما المشتق ان لا حصة الدين **فصل**
في الكتابة انما لا يشتري حصص من ثلثين في صفة وشعيع كل دار على حدة في
احد من فلا خرا باخر شععة في كرامة هو شعيع حله من كرامة لغيره في كرامة من بينهما
وان اشترى في ثلاثة حصص في صفة من دار او در في دار او در من رجل او رجلان شعيع
واخر ليس له الا اخذ الجميع او التمس في كرامة المشتق في كرامة من احد من حصصه
في كرامة من كرامة حصصه في كرامة من كرامة حصصه في كرامة من كرامة حصصه
واخر وشعيعه واخر ولو ابتاع ثلثه من دار او در في صفة والشعيع واخر
ليس له الا من احد من دار او در لا خرا على الجميع او التمس وقاله **فصل** في كرامة من في كرامة
يعتبر في كرامة رايه في كرامة من كرامة مع المشتق كرامة العرف في كرامة من كرامة
في كرامة واحدة ولو اشترى حصة ثلاثة في صفة ثلاث والشعيع ان باخره في كرامة
شاه لغيره الضم وان اخذ اول لم يشترط معه المشتق لانه لا يشترط فيهما والثانية حله فيها بغير
صفته لتدبر في كرامة عليهما والثالثة استبيع بالاول والثانية وان ابتاع ط هو شعيعه
مع شعيع فاصا فيه بغير حصصهما يضر فيهما المشتق بغير نصيبه من الدار في كرامة ولا
يضر بما اشترى في كرامة حصص بعض الشعيع فقال اخذ حصة باء من كرامة وان اخذوا
ولا اخذت حصصه منع ما باخر الجميع او التمس في كرامة من في كرامة من في كرامة
باخره في كرامة لا اشفا كره ولم ان باخر الجميع او التمس كرامة من كرامة من كرامة
له خرا الجميع او التمس واذا اخذ في كرامة الجميع شارك في كرامة الخايع المواقف بغيره ما كان له
ان اخذ بعض الباقين من و ان البعض لم يكن الا اخذ حصصه فقط قال كرامة
التبعية من قوله في كرامة خرا في كرامة وقال اشبه هذا انما كانا متباينين
يعني المشتق من ولا فليباخر ما شاء لانه انما الضم على المشتق فيما باخر من كرامة وحمل البايع
قول اشبه على التبعيض وكذا قول او كرامة لشعيرة الشععة وحمله في كرامة على كرامة وقال التو
نيس لانه لا يشتري ثلثان شعيع من رجل قال ابن الناصر ليس له باخر من احد من كرامة من كرامة
نكتة لا تخرى البايع قال اشبه له باخر من احد من كرامة لا يضر على احد من كرامة من كرامة من
ولا خرا ولا منه قال قول اشبه ان كرامة ان يكونا متباينين ولو اخرج احد من كرامة

قال هو لا يكون كان جو فيه ومثل هذا هو به والقيمة اقل فقال لها اخذوا ليردنه على وجه
 القيمة ولو لانه لا يستوفيت منه القيمة عينا الا ان يبيع ان الجو هو له مال وانما اخذوا له على
 وجه القيمة عينا او يبيع ان قيمته اقل من القيمة الكمية مثل ان يكون قيمتها مائة وقيمة
 الشراء عشرين فليخلفه هل يبيع بعشرين او يشفط الشععة ويقلب حكم المنة يبيع عشرين
 كالموحي ليعرض ان يبيع من فلان بعشرين وقيمة مائة وعكسه ان يبيع عشرين او يبيع
 شععة فان كان الشراء اقل من ثمن العبر اخذ قيمة الشععة فلتا او كثر وان كان الشراء اقل
 البوت يبيع ان القامح قيمة الشععة وعلى قول اشبه بالقياس بالاكتم كما ينفق **بيع**
 في الكتاب اذا وضح البايح عن المشتري من الثمن بغير رد اخر للشعيع او قبل فان كان ما يبيع
 ثمنه بغير ثمنه وضعه الا ان المشتري لا يبيع ما كان يبيع الشععة وكره ان يخط
 وهو به ليشتهر وقال في موضع اخر ان خط عن المتنازع ما يشبه خط وضع عن البيع
 وكذا جاء في الكتب قوله قال في موضع اخر ليس اختلافا فقال التوحيب جعله
 مثل ما اذا اشترى الا ان يبيع ان يبيع ما حكمه البايح عنه ما يشبه ان يبيع ما يبيع
 بخلاف بيع المتنازع والتولية ولعله يبيع في الشريعة انه اذا لم يخطه ولا ما العزم والان
 يبيع ان لا يخط في الشريعة موجب الحكم في المشتري لا كاهل سون خطه وما يشترى
 واحرم من سلعته من سلع السوق فانه يبيع كانه يبيع فيها فقال ابن بوش فلان يبيع
 ان يارضع من قبل ان يبيع عن المشتري كمال الوعاء انما لا يبيع بماله على التكاليف
 طلة وقع وما الشيعيع اول هذا وقال **بيع** لا يوضع عن الشيعيع شيء لانه يبيع جريد
 ان المفصولة في البيع عن الشيعيع يبيع الشكر وعن المشتري بالان يبيع شيئا لنا قوله عليه
 السلام وهو ان يبيع ما يخطه عمن ان لا يوزنه ليشتمل انما كان من يشبه عمله ان الخطبة
 هبة فقال ابن القاسم ان جانا في ماله فالحايات في الثلث ويوزن من الثمن كزله
 البايح الا ان لا يخط لقلته مما فلا شععة كجاء في **بيع** في الكتاب انما يبيع
 الخطب ولا يبيع الغاية نفس القيمة كماله نفس البيع ولو بقي بغير الفسخ يبيع له به
 واخذوا لتعزم حقه وكذا في الوهب او ينصرف به والتمس الموهوبه والمشتري عليه لان
 الوهاب على الغاية وهو الوهب الثمن وفي الكتاب انما قال بعض الفسخ انما وقع بغير حاتم
 امام الحكم وهو ما من وقلنا الشيعيع ما وقع له في البيع فقال ابن بوش قال يبيعون
 ليس له الفسخ وقلنا الشيعيع ما وقع للمتنازع خلاف لان القاسم في قوله كانه وهبه الفسخ
 هو غلاب ولا يستفاد في ان اشبه الثمن للوهاب والمشتري كالا يستفاد في اخذها بحمل
 وتضمن لان عليه تكتب العبرة ولو جعلته الموهوبه لكنت العبرة عليه فلو في
 الكتاب انما انكرت البياعات اخذ ما به صفقة شاء ونقص ما بخرها لتعزم اخذها عليها

بالاخر

وان اخذها لشيء فثبت البياعات كلها وكذا ان يبيع على المشتري في مدين في حياته
 او بغير مدينه قال ابن بوش ان اخذ من كذا وكذا من ثمنه ثلثه كعت العبرة عليه وذهب من الثمن
 للثالث ما اشترى به لان المانع من التسليم حتى يبيع من ثمنه فان يخط شيئا ولا لا وان فضل
 الثالث شيء من صفقته رجع به على الثاني وليس له حقه حتى يبيع اليه بقيه الثمن **بيع**
 الثالث على كذا لاول ثمنه ما اشترى به الصفص منه وان اخذ من الثمن الثاني كعت العبرة عليه
 ويرجع من ثمن الصفص للثالث ما اشترى به وان كان فضل للثاني وان فضل للثالث مما اشترى به
 شيء رجع به على الثاني ولا يبيع من كذا وكذا لثمنه لثمنه وان فضل للثالث مما اشترى به
 وتضمن ما قبله في مخرج الجلاء الما يبيع من اثاره وهو ما يخطه على ما يخطه حتى يبيع صفقته
 شععة في البياعات كلها الا ان يبيع او يخطه شيء على او يخطه شيء يبيعها فقال
 الخطي فان كان العرفان يخطا وتكون البيعة ختم من اخذ من الزوج بالثمن يبيع
 الزوج على الزوجة بقيمة الصفص ولا يبيع النكاح او يخط من القيمة بقيمة الصفص وتكون
 العبرة عليهما وان يخط النكاح وطلعت المدة اخذ من الزوجة بقيمة الصفص وبيع البيع
 او من المشتري بالثمن تكتب العبرة عليه وان كان كماله شيء خلع اخذ من المدة بيمينه
 يبيع النكاح ويبيع الزوج عليها بقيمة يخطه وان كان يبيع من هبة اخذ من
 المشتري واختلف لمن يكون الثمن يخطه ان القاسم للموهوب **بيع** من ثمنه فقال صاحب
 النوادر في المجموعه انما اشترى بشفقة ماله في باع نصفه ماله في الشيعيع اخذ الصفص
 كله من الما اشترى او اجماله واخذ نصفه من الثاني ثمنه ونصفه من اول خمسة **بيع**
 قال ابن شهاب لو قال الشيعيع انا اخذوا الصفقة كذا وكذا وبيع بموضع ايها واخذ الثمن
 امتهن لانه يخط ما يخطه ان يكون الشيعيع او يخطه على نفسه قبل يبيع كذا وكذا او اشترى
 في بيع في البيعة الثانية في اجارته واخذ الثمن في صفقته واخذ الصفص ولا يبيع ما اشترى له كذا
 به اليه الا ما يخطه من ما اشترى له اخذ اخذ الصفص او الفسخ لانه يخطه اخذ اخذ
 بالاول **بيع** في الكتاب انما اذا المتنازع البايح في الثمن بغير البيع الا اخذها لشيء
 كذا وكذا يبيع فترخص فقال ابن بوش قال اشبه للمتنازع الرجوع على البايح بما كان يخط
 ان يخطه ما زاد له الا جزا من الشععة وكذا الرجوع له فقال غير الما كذا في الوصية
 واما بيع زبالة المشتري البايح فقال غير الما في البيع فان يخطه ما زاد له او سلم ولا يبيع
 المشتري في ان يخطه البايح فقال غير الما في البيع لا يخطه لغيره غير الما في البيع لان المشتري
 مشروحة عن قول الترمذية وفرا يبيع الشيعيع ولا يخطه لغيره كذا وكذا ان يخطه لغيره
 لا على عليه ما يخطه به البيع **بيع** في الكتاب انما قال المشتري للشيعيع نفس
 كذا قاله ولا يخطه لغيره ولا يخطه لغيره ولا يخطه لغيره كذا وكذا في كل شيء اياها هذا

[illegible]

الحاجة وشكها الزهوق بالعفو فلهذا لا يفرأ جماعاً ولا يعرهما بفرض من ذلها إجماعاً
أو تعاليجاً لحدّة وقبل الزهوق لم ينفع الخلاء مكاناً وقع فيه تكاثره بل ينزواً فاجاباً علمته
لأن ما عكازه الصورة المكمل متمكّن من استدراكه ونحوه (لم يلبث الحياة) وهذا هو الراجح
يمكنه الشروع من تحصيل فترته العقوق من مه لتعزّز عليه بموتة وأمن الورثة لمورثهم فلا يصح
فيه التمسك إلا فاقاً ودينهما لا يعلم أيضاً فيه خلافاً وأحد يتصل بمكة الموت في الموت بالوت
وهو أولى بماله ما أم حراً ومنه اشتراك الشيعة في عقر البيع لا ينعرف له السبب ويعر العفر
ولاخر ينعزّز كذا لا يعزّز العفر وفيه (لا) خزن بمكة فاعرفه شيء غير صحيح عليه ما جوع
كثير في جواب العفر وما يكفى جساءه فليس الزكاة على الصلاة في امتناع التعزير
على الوقت لأن وقت الصلوات أسباب والتعزير على الزوال مخالفة تعزير على السبب وأما تعزير
الزكاة على الخلف فيعزّز السبب وفي الزكاة ليس الموصّل سواء **باب**
الوارث في الكعة في الوصية بأكثر من الثلث. والحق الوارث إذا كان من العيال في مرض
الموت. والمرتة حينما لا مال لها عليها ولا تامة تخلف نفسها من العيال. والمرأة
تنفق ثم وكما بعد الزواج. وفيه لا شيء لها وفيه لها الرجوع في العقب **باب**
قال الخبيبي في التسليم قبل الشراء قولاً فاشأ على قول من قال إن الشئ بثمن غير منجز
كان ثم وجبت طائفة جميع كالموت ثم وفيه الملو فإذن جعل لأمه أن لا يبارك في وجع
عليها ما شغفته في الزواج لزومها أو وفيه الشيعة الأولى أنه لا دخل في الشراء
كما قال الشيخ والتمس على أنه يلزمه الغنى لأنه لا دخل في الشئ أو غير ذلك وإن القاسم وإن ترك
قبل الشراء بعوضاً امتنع المحمل بما يقابل العوض هل ينقض أم لا قال إن الشئ بثمن غير منجز
برزق وإن لم يبع فلا شيء له نعم العز ولو لم يبع العوض امتنع أنه سلفاً أو وثقاً أو ولو لم يبع (لحق)
الشيء بعد الشراء بعوضاً لا امتنع لأنه لا شيء فيه وفي الشيعة لأن يكون البيع ولو أزاله الشيء
البيع لم يشفط الشيعان الشيعان بعوض من المشتري أو من الشرائع جازي خلافاً للشيء لأنه مال
ولا تحرجات المعوضة عليه كالعقار وفيه لا شيء عليه الزوجة أم هو أو فاشأ على أخذ كذا
العوض إذا جازته على أن يزوج كلاً فلا مال له أو كذا على أن يزوج على أن يزوج المشتري لولاه
جموع على شيعته لا يلزمه أنه لا وله الشيعة طالع يكمل الزمان شهراً كشيء وهذا أصح
يلزم الصلح توجبه بالعقد والمطالع على الشيء من الشيعة لأن في الشيعة هبة وتصور المشتري
بالبيع على ثلث في البناء والزوج والشيء يهدم ويعكس الهبة لما حث ومن جاز أن يقول إعلان في
جدة ثم في خصم أو أمّا وأما أن خروفاً لم يكره في الشيعة أيضاً فقال وفيه الجواز تزجوز
أخذه من المشتري عوضاً وألمه أو غيره على في الشيعة إذا كان يبرأ الشئ أو كان حراً فله بكل

وذلك من ماله وشي به بالزمن وجوزة **ح** ش على لا خلا وجوانه ما مضى
الوكيل الرابع الصيغة او ما يقوم مقامها في اذلاله فقال في الجواهر ولا يرمى
العقل على ان اخي زمانا كجمله يخرج على الوثيق في نفس الحق الا ما مات ولم يمت في المجلس
فقالوا يعقوب في هذا حرج الى الخلقة هل المقصود من هذا اللقب كجوانه على الفور **ق**
في الجواهر حرك الوكيل الجواهر من الجاهل انما كانت بغير اجرة فانه الفاعل اولى
وقيل للزوم من جانب الوكيل فانه يخص المباح من ماله على لزوم المنة وان لم يقضه ولا جرة
لازمة من كرمين لانهما لجرة ويجب ان يكون العمل معلوما كفا في ذلك جرة فان كانت على
سبل الجاهل في الزوم فلا تة افعال الزوم من كرمين في نفسه ومن جهة الجاهل في
وانما جرحا على الجواهر من غير الوكيل اياه في نفسه به وعيتمه ماله يتخلو بذلك
حق كجمله انساب معه في الخصومة او وكله في قضاءه في نفسه وهو يعمل في
بلوغه في البصر واليتا في العمل ببيع الوكيل وعينه على الفعل بالجواهر وقيل ليس له في
في عيتمه ويتحمل كرم الوكيل وقال في الجواهر وان كل معوض اليه هو على ذلك
حتى يغفر له الورثة وانما جرحا على ان لا يمتنع بغير العقل في حق من عمله افعال الجاهل
الموت او حالة البطلان من على العتق في جرحه من ان لم يعلم والفان بنا على البيع في
الشرع هل من حين التزول او البلوغ فكل لل صواب في الموت كالتوا والفان بذلك علم
الوكيل خاصة فيمنع بعلمه لا يعلم الذي يعامله الا من مع اليه شيئا يعرف علمه
ضمنه لانه مع الى من يعلم انه ليس بوكيل وفي النوايا اذ امكن الباعث بالبطاعة وفعل
وصولا ان كان للرسول بينة بالارسال بعلمه في جواهر ولا حاشي بضره ورثة الباعث
ويكون شاهرا للمبعوث اليه بان كان المبعوث به صلة او صرفه ردة للورثة لكانها
بالموت قبل الفسخ لان يكون فدا شهادتها عند ذلك مترا ولو مات المبعوث اليه فخرج
على الجواهر في الزوم الوكيل والبطالة والمفارقة والتكليف والاعراض
الكتاب الثاني في انتكاحهم

وبه الجواهر كجمله ما وافق من التمسك وفسله ما يتطاول للبطالة والخلقة
مما بعد نفقوا اماما بعدد باعة فقولنا فيما هو الكفا على شريك ما لا يغيرها هاهنا
الرواية مع الاولة البيع والشراء من اقراره الى العشاء ولا يبيع ولا يفسد كرمه عن اللطف
هلاكة وكذا لولاه او يلمه وقيل له في الاولة حيث قلنا انه لا يمكن لغيره ان يوافق فيه جانه
يقول كرمه عن النكاح اذ اباغ وانفس من نفسه بالوكيلة وكذا الوكيل
من الجاهل في غير النكاح والبيع ومهم اعمل الشراء لمز كل بل لا يتنقل للوكيل

لا الى الوكيل **ق** في الجواهر لا تسلم المبيع قبل توفيقه الفان سلم ولم يشتر
الفان ضمنه لتغيره وكذا المكالته بالفان الفسخ لانه من توافيق البيع ومفاد صره والوكيل
في الشراء يملك فخر المبيع ولما مكالته بالفان فان لم يبيش انه وكيل كونه يتصلح
الفان والمختر كانت العبرة عليه وان قيل انه وكيل في البيع انما الفان والمختر لم يكن
للهما ولا عسرة وان صحح بالانتماء لزمه ما صحح بالتمسك وان لم يصح ما حذر لزم من ان
كان العقد على شرايه بنفرا او بيع به فامتنع عن في المذهب مكالته بالفان والمختر وفي
النوايا عن جملته اذ يضع معه سلعة ليزرعها لرجل بعلمه ولا شهادته على الرفع وكذا حتى ان
انكروا الفاضل ولو لم يكن عزم ولا شهادته في نفسه ولا انه يجلبه فان اشترى من غير العلم
بكل الشئ لان لا حراك في ذلك والتمسك بغيره ولا شهادته ولا ان كان غير المالك يصح ولا
اشهاد عليه في البيع لان يقول كرمه له انفسه في جملته فلا فاهو طر ان لم يشتره وكل
اليه الفضا والقضا ان يكون له شهادته في العمل ان كان في ماله المبعوث اليه على المصل
في الباعث والتشاور لا يتبع الرسول بشهادة المبعوث اليه على المصل ويشترى الباعث والرسول
ولا يتبع الرسول بشهادة المبعوث اليه لان عليه التمسك على شيئا عما جازت شهادته لم يجلب
وكذا ان لم يشتره في دفع النوى العطار ضمن فانه يضمن وفي النوايا ان يبعث بالتمسك في
فكره الباعث حله الرسول **ق** وكذا المفسد لا يضمن فانه ماله **ق** قال الله انتم في البيع
وجعل العيب وقع عن الموكل والوكيل التزادانه بخلافه الصبح وان علم وقع عنه ولم يد
لرضاه وان كان العيب ببيع واشترى اها بذا في كرمه لان لم يبيع ولو كان يبيع يعلم
يفع عن الموكل ولو جمل وقع عنه ومهم جعل الوكيل له التزاد الا ان كان العيب مريبا
من جهة الموكل فلا زلة للوكيل وقال انتبه الموكل بغيره في التزاد فان كانت
السلعة من جهة مبيته فله استرجاع السلعة بغيره والوكيل له اذ لا يفسد في ذلك
انفاسه الا ان يكون في كرمه موقفا له التزاد والعين في جميع ما ذكرناه على ذلك الجواهر
من غير معالجة وحيث يكون الوكيل عا قاطلا له وله في الموكل لان يكون العيب لهما
فان كان كرمه التزاد الموكل للوكيل ان **ق** في النوايا وقال ابن القاسم ان كان
في ذلك على المكمل في جرح نفسه لا يسمع في ذلك لا يضمن فان قبضت منه الجميع
في جرح الكال به فخرج المكمل عليه ليعلم بغيره عزم اخطاره بما يقض ولو قال المكمل
اكتبوا للكتاب بان صر في بيع لا يسمع منه **ق** قال من في جرح العيب من وكيل
او وصي في اخلافه في بيع مبيع او ما في بيع يمين في جرحه في جرحه في تحريمه بالتمسك
وعليه ان يجلب مع شاهدين لقصه فقال ابن القاسم والتمسك في جرحه في العيب بغيره حرج
ق قال في جملته اذ اسلمت في بيع اجرة لاهم كرمه بعلمه لانه لعل قلبه ضمن

معاملة بالوجاهان شدة في تحريمه بالحرص وجميع اعتباراته وان علم سلامته من محال الاش
عليه ومن يدعي ان الشك في الكفالة او غيره لا يثبت فيه وجوب فسخه **فصل في بيع**
الحجر بالوجاه ان الشك في الكفالة او غيره لا يثبت فيه وجوب فسخه ولا من قبل
المتبرع ولا من قبل المتلقي ولا يثبت فيه وجوب فسخه ولا من قبل المتلقي ولا من قبل
مع البيع مع المال ولا يثبت فيه وجوب فسخه ولا من قبل المتلقي ولا من قبل
الصيغة الدالة على كونه في البيع **فصل في الجواهر** او ما يقع مفاعله في الكفالة
لان المقصود حصول البيع فكل ما لم يعل به كبره في البيع فسخه كمال البيع
المقصود علمه **الوجاه** العمل في الجواهر هو المال ولا يثبت فيه
معرفة المال ببيع يثبت في كل واحد منهما نصيب متساوي في كل واحد منهما
لا يثبت فيه نصيب في كل واحد منهما على ما له بسبب الشك في كونه لا يثبت فيه
معرفة على جواز الشك في الكفالة بالوجاه من الجواهر او غيرها على علمه في البيع
عليه خلاف ما في الفقه الكفالة المتفق عليها وصيغة ومع ذلك في البيع
والوجاه من الجواهر والكفالة من الجواهر يجوز في البيع الصيغة في الجواهر ولا يثبت فيه
مال الكفالة من صنف واحد في الجواهر والوجاه من الجواهر لا يثبت فيه
وان اختلفت الشك في الجواهر لا يثبت فيه الصيغة في الجواهر ولا يثبت فيه
ما قوم به عرضه ولو وقع بالثمن ضربه فاسره لكانت اس مال كل واحد منهما ما بيع
به عرضه ومنعها **فصل في المشتريات** ولا يثبت في عشرة ومنع المشتريات والنفار للرجوع
فيها الى العينة ويجوز للمشتري من الجواهر ولا يثبت فيه فسخه في البيع فسخه في البيع
والفقه في اختياره الفقه في البيع من الجواهر ولا يثبت فيه فسخه في البيع فسخه في البيع
فخلاف الشك في البيع ان اختياره في البيع فسخه في البيع فسخه في البيع فسخه في البيع
عمره بنصفه عرض طابعه في البيع فسخه في البيع فسخه في البيع فسخه في البيع فسخه في البيع
يقتضي البيع **فصل في الجواهر** ولا يثبت فيه فسخه في البيع فسخه في البيع فسخه في البيع فسخه في البيع
العلماء ملا حكمة فواعدها الجواهر الى النقص هل يقاس عليها لا وهي مبنية في البيع
في كذا صور من متعلقه في البيع فسخه في البيع فسخه في البيع فسخه في البيع فسخه في البيع
العلماء عدم انقضاء المفاوضة في المشتريات ولا يثبت فيه فسخه في البيع فسخه في البيع فسخه في البيع
كذا وان بالشك في المفاوضة وان الشك في المشتريات لا يثبت فيه فسخه في البيع فسخه في البيع فسخه في البيع
مع الشك في البيع فسخه في البيع فسخه في البيع فسخه في البيع فسخه في البيع فسخه في البيع فسخه في البيع
في المشتريات ومن لم يثبت في البيع فسخه في البيع فسخه في البيع فسخه في البيع فسخه في البيع فسخه في البيع
حزوز الشك في البيع فسخه في البيع فسخه في البيع فسخه في البيع فسخه في البيع فسخه في البيع فسخه في البيع
فسخه في البيع فسخه في البيع فسخه في البيع فسخه في البيع فسخه في البيع فسخه في البيع فسخه في البيع فسخه في البيع

بيع



ملا حكمة في البيع فسخه في البيع فسخه في البيع فسخه في البيع فسخه في البيع فسخه في البيع فسخه في البيع
من فسخه في البيع فسخه في البيع فسخه في البيع فسخه في البيع فسخه في البيع فسخه في البيع فسخه في البيع
الشك في البيع فسخه في البيع فسخه في البيع فسخه في البيع فسخه في البيع فسخه في البيع فسخه في البيع
فصل في بيع قال ابو عبيدة بن الجراح في البيع فسخه في البيع فسخه في البيع فسخه في البيع فسخه في البيع
عقاراً في البيع فسخه في البيع فسخه في البيع فسخه في البيع فسخه في البيع فسخه في البيع فسخه في البيع
بالرسم بغير مال على ان يضمن ما ابتاعه كل واحد منهما كانا في يد واحد منهما واحدة ويمتد
واحد على كل واحد منهما وضمة البيع في جوارحه في البيع فسخه في البيع فسخه في البيع فسخه في البيع
كذلك ان الشك في البيع فسخه في البيع فسخه في البيع فسخه في البيع فسخه في البيع فسخه في البيع فسخه في البيع
الشك في البيع فسخه في البيع فسخه في البيع فسخه في البيع فسخه في البيع فسخه في البيع فسخه في البيع
او عينية في البيع فسخه في البيع فسخه في البيع فسخه في البيع فسخه في البيع فسخه في البيع فسخه في البيع
احدهما عن صاحبه في البيع فسخه في البيع فسخه في البيع فسخه في البيع فسخه في البيع فسخه في البيع فسخه في البيع
في موضعين في البيع فسخه في البيع فسخه في البيع فسخه في البيع فسخه في البيع فسخه في البيع فسخه في البيع
فيهما فيه فلا يثبت في البيع فسخه في البيع فسخه في البيع فسخه في البيع فسخه في البيع فسخه في البيع فسخه في البيع
فالخصم لكان في البيع فسخه في البيع فسخه في البيع فسخه في البيع فسخه في البيع فسخه في البيع فسخه في البيع
فلا يثبت في البيع فسخه في البيع فسخه في البيع فسخه في البيع فسخه في البيع فسخه في البيع فسخه في البيع
الشك في البيع فسخه في البيع فسخه في البيع فسخه في البيع فسخه في البيع فسخه في البيع فسخه في البيع
والشك في البيع فسخه في البيع فسخه في البيع فسخه في البيع فسخه في البيع فسخه في البيع فسخه في البيع
الشك في البيع فسخه في البيع فسخه في البيع فسخه في البيع فسخه في البيع فسخه في البيع فسخه في البيع
ان سلبه وانما اجبه في البيع فسخه في البيع فسخه في البيع فسخه في البيع فسخه في البيع فسخه في البيع فسخه في البيع
فيهما على ما عذر او يقع في البيع فسخه في البيع فسخه في البيع فسخه في البيع فسخه في البيع فسخه في البيع فسخه في البيع
فيه فلا يثبت في البيع فسخه في البيع فسخه في البيع فسخه في البيع فسخه في البيع فسخه في البيع فسخه في البيع
الفقه في البيع فسخه في البيع فسخه في البيع فسخه في البيع فسخه في البيع فسخه في البيع فسخه في البيع
بأنه الوكالة العامة وكذا في البيع فسخه في البيع فسخه في البيع فسخه في البيع فسخه في البيع فسخه في البيع فسخه في البيع
عليه لقوله يلزمه نصيب المشتري في البيع فسخه في البيع فسخه في البيع فسخه في البيع فسخه في البيع فسخه في البيع فسخه في البيع
يلزم على البيع فسخه في البيع فسخه في البيع فسخه في البيع فسخه في البيع فسخه في البيع فسخه في البيع
يوجب على كل واحد منهما نصيبه في البيع فسخه في البيع فسخه في البيع فسخه في البيع فسخه في البيع فسخه في البيع فسخه في البيع
فقال الفقهاء يجوز بالبيع والوفاء في البيع فسخه في البيع فسخه في البيع فسخه في البيع فسخه في البيع فسخه في البيع فسخه في البيع
العسرة على فردا في البيع فسخه في البيع فسخه في البيع فسخه في البيع فسخه في البيع فسخه في البيع فسخه في البيع

[illegible][illegible]

في الوكالة وانما يجوز في الشريعة لو جاز في المصلحة ما هنا ثم نقول العرف في هذا
ومن الوكالة ان ما هنا اشترى لنفسه وليس بكم ولا اشترى لغيره وكذا ما هنا اشترى من غيره
في الوكالة فقال انما اشترى من غيره ولو جاز في المصلحة ما هنا ثم نقول العرف في هذا
النسب وان ليس بالنسب اشترى من غيره ولو جاز في المصلحة ما هنا ثم نقول العرف في هذا
ايه

الباب الثاني في ذكر حكمه

سنة كمال في التمتع بغير الشريعة فذلك انما هو جاز في المصلحة ما هنا ثم نقول العرف في هذا
محتمل يستعمله مال الجدة المزمع ان يكون الجدة في هذا العرف وان كان يقرر على ذلك
وغيره وان كان شره المكال في غيره فذلك وان اشترى الشريعة وانما جعل العرف في
شركة ما لا يغيرها بل هو المزمع ان لا يكون اشترى الشريعة في غيره فذلك وانما جعل العرف في
ذلك وانما جعل العرف في ذلك وانما جعل العرف في ذلك وانما جعل العرف في ذلك
فيه قول الجوز الصيغة كقولنا في ذلك جاز في المصلحة ما هنا ثم نقول العرف في هذا
الشريعة في سلع اخرى كقولنا في ذلك جاز في المصلحة ما هنا ثم نقول العرف في هذا
لا اشترى في المصلحة وانما جعل العرف في ذلك وانما جعل العرف في ذلك
الوقت اعبر به في ذلك وانما جعل العرف في ذلك وانما جعل العرف في ذلك
في نفسه ولا مضرة في نفسه في الشريعة وانما جعل العرف في ذلك وانما جعل العرف في ذلك
الغير في المشتغل على الجدة في المصلحة ما هنا ثم نقول العرف في هذا
في العرف في ذلك وانما جعل العرف في ذلك وانما جعل العرف في ذلك
انما جعل العرف في ذلك وانما جعل العرف في ذلك وانما جعل العرف في ذلك
اخر جاز في المصلحة ما هنا ثم نقول العرف في هذا
في الغاية في المصلحة ما هنا ثم نقول العرف في هذا
انتجا من لا يغير الجدة في المصلحة ما هنا ثم نقول العرف في هذا
واختلاف في شركة العرف في المصلحة ما هنا ثم نقول العرف في هذا
في المصلحة ما هنا ثم نقول العرف في هذا
ومثل ان يبيع من المصلحة ما هنا ثم نقول العرف في هذا
او غلامه او بعض المصلحة ما هنا ثم نقول العرف في هذا
هذا العرف في المصلحة ما هنا ثم نقول العرف في هذا
اول يبيع على الجدة في المصلحة ما هنا ثم نقول العرف في هذا
ولذلك الجدة في المصلحة ما هنا ثم نقول العرف في هذا
في المصلحة ما هنا ثم نقول العرف في هذا

جوز باء الدار في حكمه احرى من غيره فان لم يشترى كوا في المصلحة ان يكون في كل
حصة فيها والكثير في المصلحة ما هنا ثم نقول العرف في هذا
ولما يبيع فيه المصلحة ما هنا ثم نقول العرف في هذا
وفي المصلحة ما هنا ثم نقول العرف في هذا
سنة كمال في التمتع بغير الشريعة فذلك انما هو جاز في المصلحة ما هنا ثم نقول العرف في هذا
محتمل يستعمله مال الجدة المزمع ان يكون الجدة في هذا العرف وان كان يقرر على ذلك
وغيره وان كان شره المكال في غيره فذلك وان اشترى الشريعة وانما جعل العرف في
شركة ما لا يغيرها بل هو المزمع ان لا يكون اشترى الشريعة في غيره فذلك وانما جعل العرف في
ذلك وانما جعل العرف في ذلك وانما جعل العرف في ذلك وانما جعل العرف في ذلك
فيه قول الجوز الصيغة كقولنا في ذلك جاز في المصلحة ما هنا ثم نقول العرف في هذا
الشريعة في سلع اخرى كقولنا في ذلك جاز في المصلحة ما هنا ثم نقول العرف في هذا
لا اشترى في المصلحة وانما جعل العرف في ذلك وانما جعل العرف في ذلك
الوقت اعبر به في ذلك وانما جعل العرف في ذلك وانما جعل العرف في ذلك
في نفسه ولا مضرة في نفسه في الشريعة وانما جعل العرف في ذلك وانما جعل العرف في ذلك
الغير في المشتغل على الجدة في المصلحة ما هنا ثم نقول العرف في هذا
في العرف في ذلك وانما جعل العرف في ذلك وانما جعل العرف في ذلك
انما جعل العرف في ذلك وانما جعل العرف في ذلك وانما جعل العرف في ذلك
اخر جاز في المصلحة ما هنا ثم نقول العرف في هذا
في الغاية في المصلحة ما هنا ثم نقول العرف في هذا
انتجا من لا يغير الجدة في المصلحة ما هنا ثم نقول العرف في هذا
واختلاف في شركة العرف في المصلحة ما هنا ثم نقول العرف في هذا
في المصلحة ما هنا ثم نقول العرف في هذا
ومثل ان يبيع من المصلحة ما هنا ثم نقول العرف في هذا
او غلامه او بعض المصلحة ما هنا ثم نقول العرف في هذا
هذا العرف في المصلحة ما هنا ثم نقول العرف في هذا
اول يبيع على الجدة في المصلحة ما هنا ثم نقول العرف في هذا
ولذلك الجدة في المصلحة ما هنا ثم نقول العرف في هذا
في المصلحة ما هنا ثم نقول العرف في هذا

الشفعة

في الظاهر التبيينات هي يشكون في المصلحة ما هنا ثم نقول العرف في هذا
المصلحة ما هنا ثم نقول العرف في هذا
من يشترى شفعة من غيره في المصلحة ما هنا ثم نقول العرف في هذا
يستشعر بغيره في المصلحة ما هنا ثم نقول العرف في هذا

والمتشرك من اهل السهام ولا يدخل المشركون في العصبة عليهم وفصل اشبه به
ثلاثة وثلاثون اولها واشهرها فاعلم انهم من بني قحطليم الذي كان شيخا باع احرا المشركين
فصيبه بمئة الف مشرك من اشجع من بني كهل البايح ولوباع احرا من بني كهل البايح ليرحل
شريك والمحقوق وجعل المشركين من المشركين كورثته وخاله ابني القاصي وقال لا يكون
المشرك ذكرا ولا اُنثى فباع بعضهم من بني كهل البايح غلابا ورثه الحارث او ورثه الحارث
وذكره عن ملأ فجعل المتشركين كايده والموصلي كالثور كالعصبة مع اهل
السهام فقال ان بني اهل كل سبط اخذوا شعبة يبيعون فيها وثرواتهم واشترى اهل او وهب
لهم او وصل اليهم بنهم كذا في جلاله يشترى فان باع المحقوق من الميراث من اهل السهام ان حرمة
السهام اكبر من حرمة النكاح والبيع والميراث لا يرثون وورثته وورثته ابني كهل البايح
صاحب شريك اخر ينفق على ذريته فان سلب اخرا الورثة بغيره فان سلب اخرا الورثة بغيره فان سلب
فان باع احد لا يحسن شعبة اخذها فان سلمت فان اهل السهام والعصبة باعوا منها واشترى
ولا جانب ويدخل اهل السهام على العصبة غلابا العكس لان العصبة ليسوا اهل سبط
وفصل اشبه بايرخل احرا منها على كذا وجعلهم كاهل سبط من له مال ورجع المسيح
شعب وفصل القايي ابو الحسن وهو العياشي والاولا يقتسمون واختلف قول من كمله
وسكن ابو حنيفة في النكاح كذا لان ماله كذا في ماله كذا في ماله كذا في ماله كذا في ماله كذا
بسبب واحد وجمعهما معش واحدا من كون اولي دليل فبيع النكاح على الجار المقابل وان نصيب
كلا اخوان في حكم النصيب الواحد دليل ان لو ثبت ان ذكرا غصب شيئا ينفق من نصيبها
من نصيب النعم فغير احرا منها على البيع كذا في كمال النصوص كقول النبي عليه
السلام الشعبة التي في ابيها لا يباع وهو عاقل وباتفاق على ثلاثة ملكوا من حنة واحدة
هبة او غنيها ولا يباع لاجل البكر ومهر سواء والبراد عن كذا وانها مخصوصة بما ذكرنا
جمعها بينهما وبين المعنى المتماثل وعن ابن القمامة والعمري وعنه كذا من معنى العربي وعن الثالث
لا تسلم اهل الملك النكاح للزواج مع فوة المال الزوجه هو سبب ذكرا في حكمها من النكاحين
وهو اول من اخذ احرا منها **فصل** في النكاح اذا قسموا الارل من الرضا حة باع احرا
ما طاراه من الارل ما شيعت احرا المشركين ولا شيعت بالحي ولا بالسكنة في الكون
ولا من كبر في دار بيعت الارل بعد ذكرا من الميراث وقال ابن حنبل في الكون
الاعا قسمت الفلوق بغير علم او ما من غير اوتى او غير ما شيعت وقاله عمر بن عثمان
رجع الله عنه لا يبيع لاصل لا شيعت فيه ولما الحشر بلا غل ولا في الميراث من غير الرضا حة فقال
الحشر للشيخ كارة البيع في الرضا حة اكل البايح نصيبه الى السوط الى الذي روى
كان اسقط حقه من غيره وجميع بيوت الى حوا كذا في ماله من دار اخرى وكان

يخبر من اهل الذرازة ان لو كان لبيت الورثة الشيعة على اهل الغوليين فيه وجرة الشيعة
جما لا ينفس وان كان من غير اهل الدار واما بعد للصراخ والادارة وادارة الشيعة
فمن في الكتاب يقوم شيعة الصعيح ابوه او وصيه لانها من بيت تميم المال فان لم
يكونوا فابن تميم له ولا اخن الجرح بل فيه للامام لانه الناصر لم يكن له اخا له بل كان
دكان والوصي موضع الامام به اخذ له ابنا حقه ولم يشفعها ولو سلمها ادراك والوصي
او السلطان اجتمع اخذ له ابنا حقه لم يبعد تصحيح عليه ولو امكن له ان ياتي به حتى يبلغ وقرضه
عشر سنين في الشيعة لان اهل المال اليه كماله فقال التوفيق للمسلمين انه الشيعة لانها
من بيت اهل بلان ثم لم يبره قبل اخذ له او اخذ من ثم كذا من ان السيرة اصل بلان من
العشر وادخلوا له من ماضي كذا من ان اهل الدار من اهل بلان اخذ له من اهل بلان
من القرصين ثم لم يوجع في الشيعة العشر المائة لانهم العشر مائة في عجم عليه
للقارة لان الشيعة كذا في الواجب ليس البشير اكله واما اكل السيرة على غير
فيه كذا حلال او كذا اخذوا له من اهل بلان ثم لم يبره قبل اخذ له او اخذ من ثم كذا من ان السيرة اصل بلان من
لا يبره على اهل بلان وانه نفس كذا في الاسلام كذا من ان السيرة اصل بلان من
ان يثبت من اهل بلان كذا في الاسلام كذا من ان السيرة اصل بلان من
السيرة اصل بلان كذا في عجم فلا اخذ له من اهل بلان ثم لم يبره قبل اخذ له او اخذ من ثم كذا من ان السيرة اصل بلان من
لا يبره على اهل بلان وانه نفس كذا في الاسلام كذا من ان السيرة اصل بلان من
ان يثبت من اهل بلان كذا في الاسلام كذا من ان السيرة اصل بلان من
السيرة اصل بلان كذا في عجم فلا اخذ له من اهل بلان ثم لم يبره قبل اخذ له او اخذ من ثم كذا من ان السيرة اصل بلان من
لا يبره على اهل بلان وانه نفس كذا في الاسلام كذا من ان السيرة اصل بلان من
ان يثبت من اهل بلان كذا في الاسلام كذا من ان السيرة اصل بلان من
السيرة اصل بلان كذا في عجم فلا اخذ له من اهل بلان ثم لم يبره قبل اخذ له او اخذ من ثم كذا من ان السيرة اصل بلان من

لا يمكن الشفيع للزوجه الشفيع **فمن** قال ان الغطاء الشعبة تورث علم بها
الموت اذ قاله **من** خلاصه **من** لما قوله تعالى **لكن** نصف ما ترك وانما حكم
وهو علمه السلام الشعبة مما لم يسم واما ما على الزيد بالحيث ومن الزهر والنبيل
انما بين الزهر والنبيل من الموت ولا في الوارث ولا في ما على قبول البيع الحاميات
فيله ويجوز ان يباع فيها ما على في الولد والافان ومن على الوارث فبشره ما شبه ما لو باع ما
به يبيع لم يتقبل المالك للشيء والجواب **من** قال ان الغطاء ثلث لموته وفيه منته
وفيه من يتغير بفاوه ومن يتغير بغيره في الماله والافان ومن على الوارث انما يتقبل
البي ما لا يتقبل الماله وهو الجواب عن الثالث **من** قال ان الغطاء ثلث لموته وفيه منته
عليه من جميع المملات بخلاف البيع الا **فمن** في الكتاب يمنع ان يبيع
ولا يبيع ماله للشييع علم ان يبيع بالشعبة **فمن** في الكتاب يمنع ان يبيع
فمن لا يخلو منه علم السلام **من** يبيع ماله بغيره ولا يخلو منه لان اصل المثلث انما جاز لغيره
ضم المثلث كونه عليه وفيه النكتة **من** قال ان الغطاء ثلث لموته وفيه منته
المختصة منه يبيع الشييع على شيعته ثلث في البينة اما باقرار الشييع فيمنع **فمن** في
لا يخلو من اقرار المثلث من الشييع مبيع على البيع وفيه الشيء **من** قال ان المثلث من اقرار الشييع
لغيره وفيه ان يبيع المثلث له **من** يبيع ماله بغيره ولا يخلو منه لان اصل المثلث انما جاز لغيره
من المثلث لا يخلو منه المثلث من المثلث من المثلث **من** يبيع ماله بغيره ولا يخلو منه لان اصل المثلث انما جاز لغيره
من قال ان الغطاء ثلث لموته وفيه منته **من** في الكتاب يمنع ان يبيع
شبهه لان الزوج يكون الماله والافان **فمن** في الكتاب يمنع ان يبيع
من باع ولا يخلو من المثلث من المثلث **من** يبيع ماله بغيره ولا يخلو منه لان اصل المثلث انما جاز لغيره
فيه نصيبه وللشعبه **من** في الكتاب يمنع ان يبيع **من** في الكتاب يمنع ان يبيع
وان لو جعله **من** في الكتاب يمنع ان يبيع **من** في الكتاب يمنع ان يبيع
للمس على محض **من** في الكتاب يمنع ان يبيع **من** في الكتاب يمنع ان يبيع
بالجواب كما تقدم **من** في الكتاب يمنع ان يبيع **من** في الكتاب يمنع ان يبيع
النوازل قال كره ان يبيع **من** في الكتاب يمنع ان يبيع **من** في الكتاب يمنع ان يبيع
او المحبس عليه الحافه بالمحبس **من** في الكتاب يمنع ان يبيع **من** في الكتاب يمنع ان يبيع
له ولا يخلو من الماله **من** في الكتاب يمنع ان يبيع **من** في الكتاب يمنع ان يبيع
لما لا يخلو من الماله **من** في الكتاب يمنع ان يبيع **من** في الكتاب يمنع ان يبيع
او الموهبة **من** في الكتاب يمنع ان يبيع **من** في الكتاب يمنع ان يبيع
وكل المثلث على بيع حصة وفيه منته وهو شيعته وفيه منته وهو شيعته

في المثلث



من ان يبيع خمس ماله **من** في الكتاب يمنع ان يبيع **من** في الكتاب يمنع ان يبيع
بالماله **من** في الكتاب يمنع ان يبيع **من** في الكتاب يمنع ان يبيع
بشر كونه **من** في الكتاب يمنع ان يبيع **من** في الكتاب يمنع ان يبيع
وان المثلث **من** في الكتاب يمنع ان يبيع **من** في الكتاب يمنع ان يبيع
بالماله **من** في الكتاب يمنع ان يبيع **من** في الكتاب يمنع ان يبيع
وكذا الماله **من** في الكتاب يمنع ان يبيع **من** في الكتاب يمنع ان يبيع
وان الماله **من** في الكتاب يمنع ان يبيع **من** في الكتاب يمنع ان يبيع
وله فضل **من** في الكتاب يمنع ان يبيع **من** في الكتاب يمنع ان يبيع
وزات الزوج **من** في الكتاب يمنع ان يبيع **من** في الكتاب يمنع ان يبيع
الماله **من** في الكتاب يمنع ان يبيع **من** في الكتاب يمنع ان يبيع
بالماله **من** في الكتاب يمنع ان يبيع **من** في الكتاب يمنع ان يبيع
الماله **من** في الكتاب يمنع ان يبيع **من** في الكتاب يمنع ان يبيع
والماله **من** في الكتاب يمنع ان يبيع **من** في الكتاب يمنع ان يبيع
الماله **من** في الكتاب يمنع ان يبيع **من** في الكتاب يمنع ان يبيع
وله نصيب **من** في الكتاب يمنع ان يبيع **من** في الكتاب يمنع ان يبيع
من كونه **من** في الكتاب يمنع ان يبيع **من** في الكتاب يمنع ان يبيع
والماله **من** في الكتاب يمنع ان يبيع **من** في الكتاب يمنع ان يبيع
لغيره **من** في الكتاب يمنع ان يبيع **من** في الكتاب يمنع ان يبيع
ومعتمده **من** في الكتاب يمنع ان يبيع **من** في الكتاب يمنع ان يبيع
من طامه **من** في الكتاب يمنع ان يبيع **من** في الكتاب يمنع ان يبيع
تكم ماله **من** في الكتاب يمنع ان يبيع **من** في الكتاب يمنع ان يبيع
السيرة **من** في الكتاب يمنع ان يبيع **من** في الكتاب يمنع ان يبيع
كان له **من** في الكتاب يمنع ان يبيع **من** في الكتاب يمنع ان يبيع
يبيع **من** في الكتاب يمنع ان يبيع **من** في الكتاب يمنع ان يبيع
او في ماله **من** في الكتاب يمنع ان يبيع **من** في الكتاب يمنع ان يبيع
ما من السيرة **من** في الكتاب يمنع ان يبيع **من** في الكتاب يمنع ان يبيع
اول موت **من** في الكتاب يمنع ان يبيع **من** في الكتاب يمنع ان يبيع
ان ان **من** في الكتاب يمنع ان يبيع **من** في الكتاب يمنع ان يبيع
اجلا **من** في الكتاب يمنع ان يبيع **من** في الكتاب يمنع ان يبيع

المكانة حتى يخرج قبل تمام السنة فأنتم لسيرة فيما يقع من السنة كل شيء الخاضعة قبل السنة
لورثته بقية السنة والمقصود بفضله أن كان له ولد أو فاضل اختاره أو غيره فله من قبله من
ذلك جاعل من قبله فإلّا يصح التوارث له إلى ما قبل العبر ولا المقصود بفضله ولا
المكانة ولا سلبها حتى يغتفوا ولم بكل الزمان بل هو كذا قال في تبيين الحق المقتضى
قال في المجموعة فلا إزاله له ولو زادها أخرى اعتبره لوجوبه له **فروع** في الجوامع
المعاملة بعض حصصه لا يفرغ من الشك بالشفعة لأن بعد رغبة في البيع وإنما الشفعة
في الضرر وكذا لو طاع السلطان بعض نصيبه في دين وهو عايب عن دينه من غيره
كبيرة قال أبو حنيفة لو باع شفعه ثم باعه المشتري له الشفعة لأنه باع بثمن فله عليه حتى
بطلت كذا قال من **كتاب التركة** **باب ما خولف** وفي الجوامع
أشبعه في غير الورود كذا روي في الشرع وما يصل فلا من بناء أو غيره ولا شفعة
في دين ولا حيوان أو سائر أو غير ذلك ولا طاع ولا غير ذلك ولا فسخ ما وفاته **شرح**
لما في البيع في عليه السلام بالشفعة في كل ما لم يقسم به بناء أو فسخ
للرود وفي الكفر فلا شفعة وهو باطل لم يقسم على غيره الشفعة في المنقولات لا تنزل
للرود والكفر فيها القول في عليه السلام في مثل الشفعة في كل شيء لم يقسم
بيع أو حله لا قبل أن يبيع حتى يضمن في ذلك الحرج والمشترا يجب إخطاره في البيع
فلا يشترط في المنقولات قال ابن عباس عن مالك أن يبيع الدين شفعه أو غيره فهو
أحق بغير الضرر وإن لم يكن له الحق بما يباع من كفايته وعنه عليه السلام إلى غيره
أحق بما يباع من مثله في مال فهو أحق من غيره فله عليه قال القاضي اختلاف في
الشفعة في الشيء مضمون موضعاً فيما يجوز التمسك به كالفلة الواحدة والشيعة
وتحل الفل الأبيع مع مائة أو ما لا يحل القسم إلا في ركائهم والار الصغرى وفي الساحة
والكرسي والجر والآن حل القسم المبيع بغيره كالأصل وفيه كالتفاضل المبيع
بغير أرض وفي المأجل واليتم والعين الخ يمكن عليها حياة وفيه أوجبته معية
وفي الثمار المأبعت مع كالأصل أو مع مائة أو الزرع المأبعت مع كالأصل في المساقاة أو
في رط الماء أو الرأب يبعث بالتمهدها أو مع كالأرض ويقتل على هذا في رضى الحايك
وقد والله المأبعت مع كالأصل أو مع مائة أو الزرع من المساقاة أو التامع يبيع منافع ما فيه شفعة
وهو الكرا والعاشم من البيت يبيعه بغير معين ولا حايك عش الغنم والرفقة واليان
عش شفعة من ثم يبيع البئر في المبيع مع مائة في الفلة الواحدة والشفعة
لأن الشفعة إنما هي عند خوف فلة الشيء في القسم أو تقسيم البطانة في حق المحروطين
الواسع وخلاف العام ولو وجبت لغير التمسك لوجب في التجارة لرخول ضرر

منع الوكيل فالتسوية بينهما شبيهة في العلة والشيء واختلافه عن مله في الولاية
لا تنفس وهذا لما يخص الولاية المقتضية في بيع الجميع اعم على الفعل بان من اشترى
نصباً بائناً لم يسل لأن بيع الجميع لا يكون الا في بيعه عليه شفعة وكذلك ان كانت
تأثيراً لم يسل في ذلك التصيب فانما في البيع الحيلة فلا شفعة الا ليس لأن بيعه على
بيع الجميع فيكون له ما كان بيع الجميع ان وقال المشتري كان انما اسقطت ماله وانه على
بيع الجميع ومضى اريد البيع بعت فيه الا ان يقال ان الشفعة لرفع الضيق والموت فوج
في كمال الخلف كونه وانه لا يفر على اصلاحه واجراءه ولا في كماله في طاحيه
وهذا مله في المرونة في الجملة الشفعة خلافاً للبر والار وهو اختلافاً من قوله في العلة
والاقرار والام الجار يكون بين الطرفين يعتبران في البيع وفي الشفعة وعلى اصل الشبهة لا شفعة
لانه منع من شفعته وان حمل البيع وايقاه في بقائه بينهما في شفعته واولاه مما ذكره
فان في المجلد انما اقسامها سواء وان حمل البيع في ماله ثلاثة اقسام فمن انما يقع
ان يقع في ماله من غير ان يقع في ماله وفي الشفعة وكان من قول مله ان علم المالك
المنفعة والشك في من البيع فلا شفعة في البيع من يبيع من غير ان يكون له نصيب
المالك انما قال مله لا شفعة في ماله من انما يقع في ماله من انما يقع في ماله من انما يقع في ماله
حصة من هذه البر والار في اولها في ماله من انما يقع في ماله من انما يقع في ماله
اولاً في ماله من انما يقع في ماله من انما يقع في ماله من انما يقع في ماله من انما يقع في ماله
له فيها في ماله من انما يقع في ماله من انما يقع في ماله من انما يقع في ماله من انما يقع في ماله
كله الشفعة في ماله من انما يقع في ماله من انما يقع في ماله من انما يقع في ماله من انما يقع في ماله
كل في ماله من انما يقع في ماله من انما يقع في ماله من انما يقع في ماله من انما يقع في ماله
مثل ماله في ماله من انما يقع في ماله من انما يقع في ماله من انما يقع في ماله من انما يقع في ماله
بيع اخر فهو اعم من البيع المضى عنه واما في ماله من انما يقع في ماله من انما يقع في ماله من انما يقع في ماله
نصباً من انما يقع في ماله من انما يقع في ماله من انما يقع في ماله من انما يقع في ماله من انما يقع في ماله
لان الضيق في ماله من انما يقع في ماله من انما يقع في ماله من انما يقع في ماله من انما يقع في ماله
يحتاج الى العلة ولا يمكن واما النقص في المرونة انما اعمت في البناء في
عم صنفه في ماله من انما يقع في ماله من انما يقع في ماله من انما يقع في ماله من انما يقع في ماله
لان انما يقع في ماله من انما يقع في ماله من انما يقع في ماله من انما يقع في ماله من انما يقع في ماله
بذل فان لم يبيع في ماله من انما يقع في ماله من انما يقع في ماله من انما يقع في ماله من انما يقع في ماله
النقص في ماله من انما يقع في ماله من انما يقع في ماله من انما يقع في ماله من انما يقع في ماله
اعمال الاجزاء والنقص في ماله من انما يقع في ماله من انما يقع في ماله من انما يقع في ماله من انما يقع في ماله

[illegible]

لو كان داخل الواجر فاع الثمرة اؤنضها من جليل والشبعة بينهما من دكان
 وقال الشب لعل يفسا شيا فباع نصيبه من دكان واول الثمرة او العن فباع
 ثم باع نصيبه من الثمرة او العن والشبعة كان الشبيع اخذ دكان بالشبعة اخ
 وقال ابن الفلاح شبيع في ثمره من العن واليب ولا الحشو حصته ان لم يوزر
 منه دكان بالشبعة وقال ملائكة الشجرة ثمره تخلط على امار حياك فباع دكان
 ثم تهاو شبعة وفي اخيه فاسره وله اخي مثله **فمن** في الكتاب لا شبعة في
 رخي الماء وليس من المسائل هو جري ملى وان يمتنع دكان والبيت الى تنصب
 فيه فيه المنة من الرخي فخصه الى احمى الماء والرواء وفي احمى الشبعة لانها
 بناو شبعة في حم لا يضر له وان يمتنع من الرخي والشبعة في حم لا يضر له
 او للمال يفسد فباع حصته من الثمر او العن خاصة فيه الشبعة فباع لبيت
 اليه يفر من دكان وادخل لا يفسد النعجة في التنبيهات يعني بالروخي المظلمة
 وموضعا من دكان لانه في شبعة فيهما قال ابو العباس في العلياء او
 السفلى وفي قوله شبيع في يثما هو وماذا يغت مضه قبل معناه في العلياء فباع
 من احمى المظى واما السفلى والخلعة في البياض من منة دكان المسجوع فيهما قال
 وكما في قوله فباع لبيت من دكان وادخل لا يفسد النعجة في التنبيهات يعني بالروخي المظلمة
 شبيع ان الشب لعل يفسا شيا فباع نصيبه من دكان واول الثمرة او العن فباع
 ثم باع نصيبه من الثمرة او العن والشبعة كان الشبيع اخذ دكان بالشبعة اخ
 وقال ابن الفلاح شبيع في ثمره من العن واليب ولا الحشو حصته ان لم يوزر
 منه دكان بالشبعة وقال ملائكة الشجرة ثمره تخلط على امار حياك فباع دكان
 ثم تهاو شبعة وفي اخيه فاسره وله اخي مثله **فمن** في الكتاب لا شبعة في
 رخي الماء وليس من المسائل هو جري ملى وان يمتنع دكان والبيت الى تنصب
 فيه فيه المنة من الرخي فخصه الى احمى الماء والرواء وفي احمى الشبعة لانها
 بناو شبعة في حم لا يضر له وان يمتنع من الرخي والشبعة في حم لا يضر له
 او للمال يفسد فباع حصته من الثمر او العن خاصة فيه الشبعة فباع لبيت
 اليه يفر من دكان وادخل لا يفسد النعجة في التنبيهات يعني بالروخي المظلمة
 وموضعا من دكان لانه في شبعة فيهما قال ابو العباس في العلياء او
 السفلى وفي قوله شبيع في يثما هو وماذا يغت مضه قبل معناه في العلياء فباع
 من احمى المظى واما السفلى والخلعة في البياض من منة دكان المسجوع فيهما قال
 وكما في قوله فباع لبيت من دكان وادخل لا يفسد النعجة في التنبيهات يعني بالروخي المظلمة

البائع لنفسه فإن قام وظار موضع التوحيد البائع جاز البيع أو لم يكن التفرغ والملك
أولاً والشيعة من البراءة لما في بيعه من الضرر فله مله وأصله من حرمه وعن أبيه لا يبيعه
في الجملة لأنها لا تفسد قال غفر له لا شيعة في كل أمر فيها شاعلي ولا في شيء وتداخله
أبو هب فما شاعلي غفر له من أرض قال صاحب المفضلات في شيعة ماله بنفسه
كالقطة والشيعة تفرغ من الشكوتين الباقية في الحرورية ولا شبهة لأنها من جنس ماله
بنفسه وأنتى الحرف وعلى هذا اختلاف المتأخرين في غلة الشيعة فمن خصصها
بما يفسد على أرض الرعي كنه لا يمكن أن يعلها بالشيعة بل العلة في الرعي ممتدة
لأنها فروع نفس الشيعة وفروعها في شراك من أفي وأخيه العام ومثل ما يخص على
بالشركة ما لها توجب توفيق الشريك في تصدق على من لا يشك ولا يفسد بالعرض
شأنه الثاني في بيعها فيتعين الضرر بخلاف العرف وقال صاحب الشيعة فيها بنفسه من
العقار كالحمام غلابا في مثل ما قوله عليه السلام الشاة الشيعة في كل شيء وقوله عليه
السلام العمار الحار بنفسه وفي مثل ما في الشاة كنه على الرعي ولا في الشيعة لما تعلقت
بأفعال الرعي فيها ما بنفسه وماله بنفسه كما هو حاله في مثل ما في الشاة وبنفسه وماله بنفسه
وأن الشيعة في الرعي قبل الشاة بغير عملها إلا ما لا يمكن له في القول عليه
السلام الشيعة بنفسه وماله في موضع أمكن الغنمة ولعل النبي عليه السلام لا يجل
مال الرعي وماله في كنه نفسه ولعل غفر له في الله عنه لا شيعة في بني ولا غفر ولا
غفر له في كل ما غفر فما شاعلي العلة الواحدة ولا في الشيعة إنما وجبت في شيء
الضرر عن البائع وما هنا لا يضر على الرعي من الشاة كماله في الرعي ولا في الرعي
بأنه يجوز بالشيعة ولا يمكن من الغنمة بخلاف ما يفسد فيمكن من الغنمة ولا في الشيعة
وجبت لغير الغنمة وهذا بنفسه بلا شيعة والخلاف عن قول ابن هزلة بنفسه
يجب فيه الشيعة وهذا عن أبيه ما في الغنم إلا في الغنم لا يفسد في الجوزة والقطة التي
توجب في ماله ولو في أضيافاً كانا سبعين وعن أبيه أن غفر له من الرعي رضوان الله
عليه تعالى وعن الثالث الشخص مال البيع لعل النبي عليه السلام الشيعة في ماله
بنفسه وعن الرابع الغنم في الله لا يفسد بالبيع غلابا الجملة وعن الخامس أنه
قام بها لما كان بنفسه بمراعاة الشريك في الغنمة بضره للبيع بالبيع أو كان
العاكف في الشيعة بخلافه وعن السادس في شيعة الشيعة في الرعي كنه وهو مريد
ونزل الحكم معالين فيها وأجرت في ذلك في البيع في الكفاية إلى الشاة
فقال ليعلم ما ابتاع ولا أرض ولا في الرعي الشيعة في جميع ماله كله أخذ منه أقل
ولا أرض بالشيعة بنصف ثمنها لا بالقيمة لأنها كالصيغة الواحدة في البيع في البيع في البيع

[illegible]

[illegible]

مبيع احرار الشريكة من نصيبه او من اقراره فله مبيع في احرار الشريكة في الحق
 نصيبه بالشفعة على قول ابن الناصر شيك فيه الغرة له يكره مبيع وعلى قول ابي
 لبيد يكره فيه الغرة لانه مبيع كامل بينه وبين ماله فله كذا قال مبيع من له ماله
 نصيبه من الغرة بالشفعة للذين اشترى والغرة وان لم يبيع نصيبه من كذا قال في الغرة بالشفعة
 فيه الغرة وهو مستوفى كذا قال في الجميع او في الجميع ولا يفسد على الشفعة لانه
 لا يشك له فيه كذا قال في كذا انما قالوا انما نصيبه في الغرة بالشفعة
 الشفعة بان يبيع ما يملك من ماله واكثر المستأجر نصيبه بقدر الكسب بالشفعة بان
 يملك من ماله ما يملك من ماله كذا قال في ماله بالشفعة للمساكين وقال في كذا
 ما في احرار ما نصيبه بالشفعة للمساكين وعن مالك في احرار ما في نصيبه للعاقل الربيع مبيع
 في احرار نصيبه من الغرة بقدر كسبه بالشفعة لانه شريك وكل من له شريك
 شريكه في المقتربات لا خلاف في الشفعة في النقص اذ يبيع مع كذا قال
 يبيع له وان يبيع مع كذا لا يختلف في وجوب الشفعة او مبيع احرار الشريكة نصيبه منه
 من ماله كذا قال وهو مستوفى في الصفة يجوز فيه البيع ولو يبيع فله مبيع كذا قال في الشفعة
 فيه ماله من المرونة وكذا قال في النقص الفاعل والعرضه لبيعهما مبيع احرارهما ولا خلاف في كذا
 انما قال صاحب العرضه بان يخرجه لانه مبيع عليه لانه شريك في البيع والضرر واختلافها
 هناك من يخرجه العرضه النفس وما يخرجه فله من المتنازع بقية مقلوعا وقيل بان يخرجه
 وقيل بان يخرجه منها وقيل بقية من البايع مقلوعا او باطل منها ما يبيع والبيع بينه وبين
 المتنازع يبيع على البايع بان يخرجه الفاعل ابنته وكذا قال في ماله من المرونة وكذا قال
 منها لا يخرجه البايع بان يخرجه الفاعل في النقص لا يخرجه المتنازع بالعمه مقلوعا
 وهذا كله على القول بجواز بيع النقص فاما على القول وهو مذهب ابن ابي عمير في المرونة
 فلا خلاف في الشفعة في ماله من ماله في شراء النقص على البدل والخل على الفاعل وسععهما
 مسائل المتنازع كذا قال في شراء النقص على الفاعل في شراء النقص في النقص
 المستحق لخرجه من المتنازع بقية مقلوعا للضرر بالشفعة وكل القول في البيع
 يبيع وتزجج لبايعها ولا يخرجه المستحق المسألة الثانية شراء النقص على الفاعل في شراء
 كذا قال في بيعها ويخرجه المتنازع على البايع بقدر النقص المستحق في الحكم بين
 متنازع النقص والمستحق في النقص على الفاعل المسألة الثالثة يبيع كذا قال في النقص
 لا ينافي متنازع كذا قال في النقص بقية فاما عند ابن الناصر لانه قال في بيع
 النقص بقية في ماله من ماله في ماله من ماله في ماله من ماله في ماله من ماله في ماله من ماله
 في ماله من ماله في ماله من ماله في ماله من ماله في ماله من ماله في ماله من ماله في ماله من ماله

بالمستحق فيه فحة النقص منوطاً ويفض البيع بینه وبين المشتري حج عليه
بأنه فان لم يرض النقص المقتضى به والمستحق للأرض على حدة فإن لم يتفقا فيه على الحل
في بيعته الراو فسمي النقص على فحة النقص المشتري به والمستحق للأرض على حدة فإن لم
يتفقا فيه على الحل في بيعته فالحال فحة العرصه في الحال وان كان بايع النقص مشتريه بالبيع المستحق
فحة النقص وانقص البيع فان امتنع بحد له البايح فحة العرصه في الحال وان لم يتفقا على ما بين
بيعت الراو فسمي النقص في البيع فان امتنع من ذلك المشتري كوا انقص البيع فيما طار من
النقص للمستحق ومضى فيما طار منه البايح المستحق له الواجبة فيسقط الغل أو لأعلى الغل
في داره مستحق نصف داره والغل المسئلة الخامسة يشترط في داره في الغل فيسقط
نصف داره والغل مثله أمثال في شفعة في الحال وقوله المشبه وابن الفاسم في المرونة في
أخر قوليه وفيها الشفعة لابن الفاسم في المرونة في الشفعة فيها ان اشترى لها فكل دار
ولا شفعة في داره فله محر على الثاني في خذ المحقق نصف داره ونصف الغل
شفعة نصف الغل له أخذ نصف داره وبلغ المشتري الغل في المسئلة الرابعة وبقي
على حدة فيها في المسئلة الخامسة الخ لم يشترطها على الفلح وله أخذ الغل في داره وعلى
داره لا يخلقه هل يأخذها بالبيع في الضم قولان وأما فلان يأخذها بالبيعة فالحال في
المشترين على ما في بعض روايات المرونة وعلى قياس قول غيرهم في ذلك كما يأخذها
بالبيعة في المسئلة الخامسة المسئلة السادسة يشتر الغل خاصة على الفلح
يستحق نصف داره والغل انقص البيع فيما يقع بين المشتري من الغل لا يجوز على ما
اشترى الا بمقامه البايح المستحق داره مع الغل وأما فاسمه في الغل ما يحصل له بمجدة
داره فيصح المشتري به فيقول على ابن الفاسم قال في المرونة ان المشتري ينقص دار
على الفلح في الغل نصف الدار له وما في ذلك كما في قول ابن القيسية له وفيه نظر ان
انقص داره المشتري من ربعه قال واختلف قولنا في الشفعة في الزرع والهن
عثر من ان فيه الشفعة ان يبيع من داره ما يخلط بعه او مع داره بخر الباء أو قبل البناء
وقيل ما لم يثبت لا شفعة لعدم حصته من الأرض كالشركة في البيع والطلاق في
شفعة في المرونة لتقليل على الشفعة باقتناع يعم حتى يبين على هذا فيه
الشفعة ان يبيع من الأرض على من يبيع من الأرض العلم او من من كانا الحفر فاما
طاعة البايح مع داره على هذا الخلاف يترك كرو الشفعة على داره المزمرة قبل
كل من الزاوي غير كلوي من كوا قبل الكلوي فبناؤه أمثال ان كان المشتري هو
البائع فما أخذها الشفعة وبقيت البقية رطل من ثمن أخذ الشفعة في ذلك لا يخلو
وعلى قول من يبيع من ثمن البيع فيشعر لا يشتباعه ولا يبيع كلوي البذر وفيه ما أخذ

بفتح الباء والهمزة وفتح الهمزة على التثنية والواو كالتثنية كالسفن العلاج في الفروع
 ان كان الباع رايا باع اخذها الشيع منوره بجميع الفس على القول في النزاع الشعة
 وعلى القول في ما بينهما من الفس اذ الشيع اخذ الشبعة في البيع لا باخره حتى يتم
 النزاع فان كان بينهما الباع اخذ كل واحد من الشبعة بجميع الفس من الباع فان كان الباع
 الباع والثلثه من القول في ان الباع من الثلثه لا راجحه يستوي للبع فيه ان
 يبر الباع او لا راجحه في البيع في كل واحد من النزاع بجميع الفس على القول في الشبعة
 في النزاع وبأخذ كل واحد من النزاع ما بينهما من الفس على القول في الشبعة في النزاع
 وان كان الشيع يفرق بين النزاع في شبعة وبأخذ كل واحد من جميع الفس اذا كان الباع
 الباع او لا راجحه وان كان الباع اخذ كل واحد من الفس واما كرو والمشتق
 فان اشتق كل واحد من النزاع مثل ان يبيع رجل ارضه جليعهما معه في بيع يداخذه
 البيع او لاخذها وان الباع قد جازاها ليعا ان كان الباع لم يفرق منه وهو
 غاصب فحكمه حكم الغاصب وان لم يكن غاصبا فلا شيء له المشتق في
 النزاع ولا له دفعه واما له الكرا فان لم يفرق بينهما في بيع يداخذه فهو له
 وبأخذ المشتق ارضه على النزاع الكرا ان كان اشتري منه وان كان الغاصب هو
 الجدة اشترته جله الكرا ايضا ان لم يفرق بينهما وان كان على الخلاف في غلة
 كل واحد من الباع وان كان الباع باع باخذ المشتق ارضه وبيع الباع في النزاع
 وبيع المشتق بجميع الفس على الباع وفيه المأواه يعني النزاع الباع وهو غير
 من القول في كرو وكل واحد منهما يداخذه وهو يفرق عن القول في ما بينهما من الفس
 قال صاحب التوابع ان الفس في كل واحد من الفس فلا شعة ولا في الاصل الفس يفرق
 ولا في الباع في كل واحد من الباع نصيب من الاصل شبعة فيه **فروع** قال قال
 في المأواه ان الفس ان كان في كرو يفرق عن الباع في كل واحد من الباع والشبعة
 في كل واحد من النزاع وبعض الفس على ما قال فان الفس يفرق منها شيع بينهما في الباع
 ياخذها الا في بعضها فان كره الفس بقية الصفقة لكثرة المشتق فقال ابن القاسم
 يفرق في الشيع فان لم يبيع جميع الفس في النزاع وميراث شيع المشتق وخصة ابن الباع
 انه يفرق بين خيار البيع وبيع فيه الشبعة فهو كبيع في جميع الشيع فهو الميراث
 وانكره عن قول شيع وقال يفرق في النزاع وقال يفرق في الباع (الشبعة في النزاع
 في الباع خلاف في الباع والبيع ولا راجحه في الباع مع الباع لان هذه صلاح الباع
 والباع صلاح الباع في النزاع لان في كل واحد من الفس وفي المأواه ان الفس يفرق منها
 فهو كبيع الميراث في الباع يفرق بين الباع والبيع فان لم يفرق حتى صار كرو

الثمار البايغ وما خالها من الارض وجرها بجميع الثمن بغرض قيمته الكمال وفيه البرز
 على عمق ولو اشترى اها من عمار لا خضر او الزرع بجرها باسحق نصف الارض فيمنع عن
 المبتاع نصف ثمن الزرع ولا أرض وفيه البايغ من يكافئ الزرع والمستحق من يده في
 الارض وان شيع نصف الارض انفع بقيمة الزرع وظار كماله البايغ وعلى البايغ الكراء
 في الصفة المستحق من الارض مثال غنون يفتح جميع الصفقة فحدها جلا ولا جلا
 فال نصف الزرع ولا خضر ولا أرض **فروع** قال لا شعبة الا شعبة في حق من الغنول وسعيه
 لا لا يبيع بفتح قال وان فتحه **فروع** قال قال محمد اذا اشترى ارضا فيها ثمر مرموم يبيع ثمرها
 جاز مشاؤه القبول كسماو كان يده في صفقة واحدة وشفع فيهما الشيء يله بليس له
 الخاضع ما من لا شعبة ان اشترى النصف من الارض فباع النصف بغير كسماو له اشباع
 احدهما وكليهما فان اشترى اهما معا الكسب في صفقة واحدة وفيها وان اشترى الاصل
 الثمرة فيهما بالاجرة عنه وان اشترى اها بغير كسماو بغير شرا ولا أرض ولا جلا في حق
 اشبه نوبا عا حاد كسماو وفيه ثمن باع احدهما نصيبه منهما جلا شعبة تعلم شيئا منها
 في الارض قال محمد ولو اشترى ثمن قبل فثمن هو هاتج اشترى الرفاء بغير كسب الثمرة
 والشعبة في الارض فقط ويبيع الثمرة وفيها ما كانت بالكميب في ثمن البايغ
 ولو جرها الشباع باسنة او كسبة ولا هاتج مثله ان جلت او قيمتها يوم الجواز قيمته المكنة
 ولو اشترى الارض فباع النصف بغير كسماو في الثمرة بغير كسماو في الثمرة في ثمن المبتاع
 في ثمنها يوم العدة في الارض وفيه ثمن يجب فيها الشعبة بالقيمة وفيه الارض
 باع من ثمنه انما وجب على الارض في صفقة واحدة وليس في المصلحة الارض في صفقة
 كسماو في بغير البايغ **فروع** قال قال ابن القاسم المفاضة كالأصول فيها الشعبة بها
 في ثمنها بالقبول **فروع** قال قال ملا الشعبة في الارض الارض ورة عداوة او غوها ك
 كانه وعنه حسن ان يكون له مكنة ولا يبيع في ثمنه ان يبيع من الكتابة ما يعتق به
 المكنة به واحده وما يبيع الشيء يله نصيبه من الكتابة لا يشيع ولا من المكتبة
 لا يبيع في **فروع** قال صاحب المفردات اختلف في الشعبة في الكراء انما ان يده
 في بيع الارض لا يتصور الخلاف في حق من كان الجلاب في حق من يله انما هو
 في بيع الارض ما جره فلا شعبة اتفاقا قال صاحب النوازل والروايات في الكراء
 ولما ان القاسم عن من قال اشبه ان يبيع الشيء يله مبلغ شبعته وقامه السكينة وله
 حصة الارض او يفتح نصيب السكينة على من اشتراه خيرا المكتوب في البيع ولا
 في البيع لا من الصفة في المصلحة لا في القيمة ولا ما جره ولا في الخراب انما يبيع
 في الكراء الشعبة والروايات سواء وقال الشيب انما لا يكرى ارضي المتى في

[illegible]

لان الشبيح هو الشربذ بشاره وما يكره على الارض من خن هلاية وغصب او اخفاق
 وسحق في مبرز الزوجين ليس بشي كذيف القمي بل هو كمتاع ثوب من ثياب علي
 يعينه ولا يشترط كالحمار وان كان غير المتشاح يكسوا راض القمي فيه ما خدر مبرز
 الزوجين حيث ما وقع بالغ فيه ولو غصب منها شيئا او روه اخرا لمتاع المبيع مما بقى
 بشاره البايح بغيره الا ان يات به اجره او يجره بدين البايح كفي المتاع يقول المشتري افضل
 بالارض اخرا من البايع ويقول البايح افضل فلما اراد اخرا منه **فروع** في التوار
 قال ملا الخاليفت الحصة بغير الفصح باع اخرا مع نصيبه من البيوت والى حصة بلا شعرة
 الا في صايط وقال في اخرا بيع الغرس او البناء مع در كل او ناعورة او دواب اخرا لم يبيع
 كانه بيع وان بيع الغرس او البناء وحده فلا شعرة لانه متغول واختلف قوله في الغل اذا
 بيع مع حرا هاء ونفاقت له الما من البايض فيا ساع على بيعها مع البايض ونفاقت له
 وجرها فقال البايح الزرع مع در راض او ثمره الكمامة على الشتر لا يبيع مع در كل
 بل يجر الشتر بخرجهما واقتبعا **لا تلبا لهما المشعوع** كما افاده وقال **شرا**
شعرة في المتغول الا في البناء والعقل لا يبعثه من الحصة **التركيب الثالث**
 المتأخوذه منه وفيه الجواهر المتأخوذه منه كل من يجره ملكه الا ان يباختياره
 وفيه اشترط ان لا يكون في القيد وايتان شرعتهما في الصرفة والعملة ودير القيد
 اختيارا من مجلس اشترط باثنا معا فلا شعرة لآخرهما والا ان احتار اجمع الخيار وفير كاختار
 احتار اثنان كان **فروع** وفي الكساة لا يجر من المشعري شراها من اثنان غيره يبيع
 ولو اخرا بالشعرة يبيع ايضا لان الشبيح يجر من كل المشعور وكذا لو باعها المشعري
 يباعا من اثنان يجر ما تقرر في البيوع فلا يجره وتجه العملة ويشع بطل العملة تقرر
 ملا المشعري ما بان فالت بالبناء زاده المتاع على الشبيح فمتما فوق المشعري ليلبا بزمه ملا
 جانا وان عرفت لم ينفص الشبيح للتمتع شيئا لانه شتر على البيوع به المشعري وان راعى البيوع
 لانه محرم وان كانت بالبيع الباطن يبيع اخرا من فلان البيع الصحيح وقته انه كرا كل العملة
 التي تقرر وانما خرا بالبيع العا سره والبيع الصحيح يبيع في العا سره يجره فان كان
 جله وجره جله ولا خرا له **البيع الصحيح** والقيمة في العا سران لا يجره من اجل شراها المتبا
 يعان القيمة بغير البيع الثاني وله ولا خرا لقيمة التي شراها بفضاء او عي فضاء او ماشي ان
 متاع الصفة لولا ان لا يعيب بخره انه كرا لويل القيمة كفي المتاع كرا لويلها على البايح
 يجرها فاستلكت باخر القيمة ولا كرا في بيعه ولا يعيبه ولا خرا لقيمة التي شراها بفضاء
 المتكامل اخرا لبيع العا سره وجبات غيره فجله كرا ل من قيمته بوجوه بفضاء المشعري
 او بوجوه بفضاء هو ان اخرا كان فاصلا وقال ابو حنيفة والاولاد في البيع العا سر

واشتملك السلف على المشتق فيبيع على قول ابن الفايص انه اجابات بمر المشتق كذا لان عليه
 كذا لان من قيمتها والتمويل فان يترك كذا وان رادها بالتمويل هو ما يلهي فلا يملكه عن السلف
 وادوات بمر التمويل قيمتها يبيع فخصما من دار ان يكون اقل من خمسين فلا ينفصل وان كان
 من اثنين فما فوقه يبيع من السلف وانما السلف في البيع الثاني بالتمويل يبيع الثاني
 بمر التمويل ما عدا ذلك كذا لان من اشغلك السلف وانما السلف بالبيع لان (ول المشتق) على
 ان يصف والثاني كذا في البيع ما لم يذكر السلف فان ادوات غير المشتق قبل البيع
 بها جعلته كذا لان من قيمتها والتمويل هذا الذي في التكملة وقال في محله في قيمة السلف
 بالسلف لا يغير هذه القيمة شيئا لانه انما جعل عليه القيمة ان يكون اقل من قيمتها والتمويل
 فلا ينفصل وانما كذا لان من بطلت القيمة بالسلف مخرجه هو معين من كلام ابن حجر واما
 بانيه كلامه فتممكن منه فقال ان يبيع في التمويل ان لم يبيع يبيع السبعة
 حتى بان من بمر السبعين مما يبيع به البيع في البيع العاشر رجع البائع على المشتق بغير
 بيع قبضه واثن الشيعين ما لم يبيع المشتق من ثلث القيمة لان يكون اكثر مما اخذ فقال
 بغير التمويل ومن اراد ان يبيع بمر المشتق اخذ في القيمة بان لم يبيع واخذه بالبيع العاشر ردا لان بغير
 غير الشيعين جعلته كذا لان من قيمته يبيع قبضه هو او القيمة اليه وجبت على المشتق بغير
 عن رده لعوائده عنده بان لا اخذ السبعة ردا فيتم ما فرض ولو اخذ من الدعاء فجاء عنده
 بغيره كذا لان ما تقدم وهو خلافا ما تقدم في محله فقال وهذا هو لان السبعة كالشراء
 بالاجابات لزمته القيمة بغير الغرض وان كانت اكثر مما اخذ والتمويل المشتق وقال في محله
 ليس للبيع كذا لان الدعاء الا بمر مائة القيمة الا بمر مائة القيمة في ذلك ومن اخذ في محله
 بالتمويل فقال من كيف يكون المشتق في كذا وان رادها بالتمويل على البائع كذا لان البيع
 كذا لان فلا ينفصل ووجه فيه القيمة لعوائده وانما يبيع عليه الرجوع بغير ما في القيمة في
 ومحبته فيمضي على المشتق بغير قيمته ما كان في يده ولا يملكه كما انما اخذ على رده بطلت
 بغير قيمتها بمر او صعبا وحل في وجرت على خلاف ما وصفت بمر او اخذها من ثلث القيمة
 قال النجفي قال في الفايص ان يبيع بمر التمويل السوف في البيع العاشر ولا سبعة وقال
 انما بمر التمويل في السبعة فيما على قيمته واما اخذ من التمويل وادوات غير التمويل
 الشيعين ما لم يبيع المشتق لان يكون اكثر مما اخذ بمر المشتق يبيع من ثلث السبعة وانما السلف
 ثلث القيمة ويشط كذا لان السبعة ويكون عليه القيمة بغير قبضه فلا ينفصل عنها
 ويبيع بغيره وان اخذ من بيع وجعل البعدها من بيع التمويل بمر التمويل يكون بغيرها
 على ثلثين التمويل وان لم يبيع حتى وان عنده بغيره كذا لان من القيمة لا يملكها وانما السلف
 اخذ المشتق في بيع قال النجفي انه الا في البيع من ثلثان فيكون بغيره فان لم يملك

العلية فلا ونقول يحل ليس خلا فالمرورة يحل في بيع وفي الكتاب لا شعبة لمن
 له حمل على جزاء ما بيع كانه غير شريد ولا لظا كيه علو على سعال ولا لظا كيه سعال
 على علو لحد الشك في وقال في ابيع احرض كذا العلو والصف لظا كيه
 السعال فلا شعبة لانه بنا حميد وان كان السقف للعلو لا شعبة لظا كيه السعال لانه
 بجوار كانه يد وهل ثبت لظا كيه العلو لا الصف على ملكه او لا يثبت لانه ليس رطا
 ونجمن لم **فبيع** في الكتاب لا شعبة وفي ارض العترة لحد الملال بل فيه وقف
 للمسلمين ولا يجوز بيعهما فان بيعت ارض الصلح على ان يخرج على الرزق جاز وبها
 الشفعة لانها مال يكون ارض من شي كعلي المتاع للمسلم امتنع ان يمسك الرزق
 ينفك عن الرزق عن ارض هو بمصون وغير **فبيع** قال ابن ابي شي عبر مصور
 فلا ياخذ الشفيع حتى يموت العبر فيما خذ بيمته العبر يوم العفر انما المتعينة منها
 جيلين ولو اشترى بدينار موصو ع الشراء لانهما لا يتجوز ولحزت الشفعة وعلى الغاص
 مثلهما فان جرها الموصو منه بعينها يبر البايح بيته اخذ ما وزجج البايح على المتاع مثلهما
 وفي التميميات قوله هنالك ليل على شراء ما اشترى باليمن الحرام على ما قاله ابن عسرون وغير
 وقرئ ابن عسرون في علم البايح وجعله لانه ما علم به ربي ببيع سلعة بعين من او
 عن محبي وقال الجعي انما انصب عبرا واشترى به فقام الشفيع وهو فاع او بجر تعج
 سوفه او تعج به وفيه هبهم به باعة او نفص فلا شفعة عن البايح وعن الحنوف لان صاحب
 العبر ان يبيع اخذ الشفيع او يبيع وعليه تكتب العبرة واما البايح فيقول ان لم يبيع العبر
 اخذت الشفيع وكل هذا يمكن مع وجود عين العبر اما ان يبيع بالشفعة ما يفتن
 العبر لان له لا يجتاره بغيره ولربه اكثر القيمة يوم الغصب او يوم الشراء لاني بخرن
 الشفيع وفي التوابع اية البايح بمكة شفعا باخذه الشفيع مثلهما في استخف للشفعة
 كاولي وقال ابن القاسم ج جمع على بايع مثلهما قال يحل وهذا غلط بل ج جمع
 بيمته شفيعه وقل يوجب باخذه شفعة لاخره بعينه ومن قال مثلهما يبيع ابيع حقة بعينها
 بالشفعة لانه لا يجمع بيمته مثلهما قال ابن القاسم بان اشترى بعبر ومثله البايح شفعا بعينه
 البايح باخذه الشفيع بيمته العبر اشترى العبر رجع البايح بيمته شفيعه ولو كان بيمته
 العبر البايح بيمته الشفيع البايح اشترى ابيع ايضا بيمته شفيعه ولا رجوع للشفيع ولا
 عليه بشي وقاله محي وقال غير الملال ان كانت بيمته الشفيع اكثره لا مستماع
 بوله ولا لربه او افاض رجح الشفيع بما فيه له وقاله عسرون قال محي انما غصب عبرا
 ما اشترى به لا شفعة له حتى يموت باطون ولا تقيته العبر وان لم يره اخذه معا وكذا
 لو اشترى العبر ولم يعلم بالغصب حتى ابتاع به الشفيع قال عسرون ليس هذا جوابا

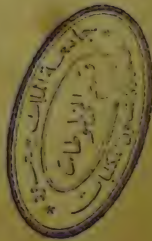
الصفحة انما يبيع بغير المفاخر عمدة على الملال لان الملال اعز منه في كل المتاع البني
 وهو ليس فيه منفعة لانه ياخذ سلعة بغيره ولا عمدة لانه الملال على العامل لان العبرة في
 الاصل على الملال المذخور والملال لظا كيه مال البايح فلا عمدة له وقال ابن بوش
 انما قال في الكتاب بياض لان الكافال اية الا شتم ثبت ما لفت شعبة مع اخرضت
 بالشفعة بغير نصيب قبل الشراء ولا نصيب بما اشترى به وقال ابن شبيب عمدة كل
 واخر من المفاخر وروى الملال على البايح وقال في الملال اخذ ما بيع الشك من مال
 البايح ارضه ما لم يمسك على البايح ارضه من باخذ فله الملال لاخر وقال ابن ابي شي في مال
 البايح ينفذ به شي كانه الملال لا اخذ له كما لو اشترى به وكيله وقال **فبيع**
 له لاخذ لان العامل جفا فاشبهه كذا في **فبيع** قال ابن بوش وفي المرورة ان ابيع
 سرس في ارضه وكذا في كل على شقي بيمته البايح من ارضه والشعبة في الارض التي
 لانه عن يمينه ولا شفعة في الشفيع المذخور فيه لان فايضه مفع لانه انما اشترى به وبيع
 بيمته سرس المذخور فيه ولا شفعة في الشفيع المذخور فيه لان فايضه يقول انما اخذت
 حقه واقرت بما في بيمته وفيه اشترى به وقال ابو محي ولو كان البايح على جزاء
 كانت الشفعة في الشفيع ولو طاحنه منه على عرض او ارضه على ارضه في الشفعة
 بيمته العرض مثل الزنك وعلى انكاره والشفعة لحد تحققت الملال وفي
 التميميات قوله في الكتاب في الملال في الملال وفي سرس في الملال بغير الشفعة
 في الملال فله على الروايات وفي الملال على ابي وشبهه كان التعاوض كانا متنا فلان
 شي يمكن في الاصل اوفي احدهما الا لا لوقم في عشرة مثلهما بيمته شفعة
 لكل من جحد ابيع السرس ان يقول لاني ابيع ارضه الا باطل فيش فلا شفعة علىهما
 اخذه به وقيل في هذا البايح كانه شفعة كان ما فله به بيمته شي مع الملال
 او غيره ومعنى رواه ابن القاسم انما افضوا الملال والشفيع في البيع وعن ميل
 المناقاة التي لا شفعة فيها يبيع حصة من شي بيمته باطل اخر منه بيمته اية التوسع
 حقه باضارائه من حقه شي بيمته فلا يكون على هذا المناقاة الا في حقه شي بيمته
 وفي الاصلين والمتنافل هما وهو بوش وفي عمن الشفعة وقال مصور لا شفعة
 انما كانت شي كانه حصة واخره وفي البيع الواخر شفعة وفي البينة اية اخذ
 من شي بيمته يوسع به وفيه من مال **فبيع** انما اخذت على عوض فاستد
 لانها اجرة لمحمولة المتاع ولا شفعة وفيه العبر البايح في شتمها ردة غلظها وعلوها
 سكتها لان جمانها من بها واخذ عوضه قال ابن بوش قال يحل الصواة العلنية
 المشتغل وفيه النكاح فالنكاح في الملال ومن مفعي في غلظها في كل مثل البايح واما

ان جعل فيها حرد الثالث قوله وصمة الكرون الكرون بوضع فيما كرون وفيما
 على الجار ليدل على فله الدار المبيعة وفيما كرون بوضع في الجار على الجار فان بيع
 الجار ما اذله ولا اخذ بالشعبة فيسوق المشتري الاجيب فلا يتخلص من الجار ارضا
 بخلافه الذي يتخلص منه بالشعبة واليهما وجبت له الفسمة والجار لا يفسد اسم الجار
 لقول النبي عليه السلام الجار اخي يصفه وقوله عليه السلام جارا لداري من دار جاريه او
 بالارض وقوله عليه السلام الجار اخي بالشعبة ويتكسر بها فلا تان كان غلبا اذ كان
 الكرون واخر اخراج هذه دلالة على ان قوله وحقه وروى محمد بن الحسن الخليلي
 عن الشيعي والشيعة اخو من عظمه والخليك هو الشيء ويتبين ان يكون الشيعة الجار
 وقال محمد بن يونس فله من قول الله اني لا اترك بينكم ولا افسدة ولا الجوار فقال عليه السلام
 الجار اخي يصفه وبالفاس على النبي صلى الله عليه وآله وسلم بجميع الجوار
 العزى ونحن نقول بوجهه لانه اخو من عظمه والعرض عليه قبل البيع فله ان ذل هو الشيعة
 وعين الله انما يحمل على ان يكون له من الكرامة اجماعا وعين الثالث منع الله
 منها ما لا يكتسب بمول على العرض عليه قبل البيع بدليل قوله يتكسر بها فلا تان والشيعة
 القاسية لا يتغير بالثالث وان النبي صلى الله عليه وآله وسلم جارا لداري من دار جاريه
 كقولنا عشي الجار بما يجيب فانه كالمه لانه امر الناس عليه وكما قد
 ولا يسما جارا لداري من دار جاريه لانه كالمه لانه امر الناس عليه وكما قد
 الرابع منع الله سماءه لانه محمول على العرض فيقول بوجهه وليس في اللفظ
 ما يقتضيه غيره وعين الخامس الجار بان النبي صلى الله عليه وآله وسلم جارا لداري من دار جاريه
 الجار الوكيل **في البيع ما لا يخر من الكرامة** بفتح الكرامة بفتح الدار
 وعرض يخر نصف الدار نصف من النبي صلى الله عليه وآله وسلم بفتح الدار نصف الدار
 الجار الوكيل **في البيع ما لا يخر من الكرامة** بفتح الكرامة بفتح الدار
 اخذ الشفيع بضمه من النبي صلى الله عليه وآله وسلم بفتح الدار نصف الدار
 من النبي صلى الله عليه وآله وسلم بفتح الدار نصف الدار
 انما كان الشفيع بضمه من النبي صلى الله عليه وآله وسلم بفتح الدار نصف الدار
 واما ان جعلناه كالباع فلا بد فقال بن يونس قال محمد بن الحسن الخليلي
 فيه لم يخر من النبي صلى الله عليه وآله وسلم بفتح الدار نصف الدار
 ولهم بصر والبيع الثالث من الشفيع بضمه من النبي صلى الله عليه وآله وسلم بفتح الدار نصف الدار
 ولا بد من نفوق البيع والشفيع بضمه من النبي صلى الله عليه وآله وسلم بفتح الدار نصف الدار
 جميعا فلا يمنع الشيعي من ان يخر بغيره اشخاص شيعتهما والجار ما بينهما من من حصة الشيعي

بيع في الكتاب انما كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم بفتح الدار نصف الدار
 وفيما كرون بوضع في الجار على الجار فان بيع
 الجار ما اذله ولا اخذ بالشعبة فيسوق المشتري الاجيب فلا يتخلص من الجار ارضا
 بخلافه الذي يتخلص منه بالشعبة واليهما وجبت له الفسمة والجار لا يفسد اسم الجار
 لقول النبي عليه السلام الجار اخي يصفه وقوله عليه السلام جارا لداري من دار جاريه او
 بالارض وقوله عليه السلام الجار اخي بالشعبة ويتكسر بها فلا تان كان غلبا اذ كان
 الكرون واخر اخراج هذه دلالة على ان قوله وحقه وروى محمد بن الحسن الخليلي
 عن الشيعي والشيعة اخو من عظمه والخليك هو الشيء ويتبين ان يكون الشيعة الجار
 وقال محمد بن يونس فله من قول الله اني لا اترك بينكم ولا افسدة ولا الجوار فقال عليه السلام
 الجار اخي يصفه وبالفاس على النبي صلى الله عليه وآله وسلم بجميع الجوار
 العزى ونحن نقول بوجهه لانه اخو من عظمه والعرض عليه قبل البيع فله ان ذل هو الشيعة
 وعين الله انما يحمل على ان يكون له من الكرامة اجماعا وعين الثالث منع الله
 منها ما لا يكتسب بمول على العرض عليه قبل البيع بدليل قوله يتكسر بها فلا تان والشيعة
 القاسية لا يتغير بالثالث وان النبي صلى الله عليه وآله وسلم جارا لداري من دار جاريه
 كقولنا عشي الجار بما يجيب فانه كالمه لانه امر الناس عليه وكما قد
 ولا يسما جارا لداري من دار جاريه لانه كالمه لانه امر الناس عليه وكما قد
 الرابع منع الله سماءه لانه محمول على العرض فيقول بوجهه وليس في اللفظ
 ما يقتضيه غيره وعين الخامس الجار بان النبي صلى الله عليه وآله وسلم جارا لداري من دار جاريه
 الجار الوكيل **في البيع ما لا يخر من الكرامة** بفتح الكرامة بفتح الدار
 وعرض يخر نصف الدار نصف من النبي صلى الله عليه وآله وسلم بفتح الدار نصف الدار
 الجار الوكيل **في البيع ما لا يخر من الكرامة** بفتح الكرامة بفتح الدار
 اخذ الشفيع بضمه من النبي صلى الله عليه وآله وسلم بفتح الدار نصف الدار
 من النبي صلى الله عليه وآله وسلم بفتح الدار نصف الدار
 انما كان الشفيع بضمه من النبي صلى الله عليه وآله وسلم بفتح الدار نصف الدار
 واما ان جعلناه كالباع فلا بد فقال بن يونس قال محمد بن الحسن الخليلي
 فيه لم يخر من النبي صلى الله عليه وآله وسلم بفتح الدار نصف الدار
 ولهم بصر والبيع الثالث من الشفيع بضمه من النبي صلى الله عليه وآله وسلم بفتح الدار نصف الدار
 ولا بد من نفوق البيع والشفيع بضمه من النبي صلى الله عليه وآله وسلم بفتح الدار نصف الدار
 جميعا فلا يمنع الشيعي من ان يخر بغيره اشخاص شيعتهما والجار ما بينهما من من حصة الشيعي

فقال ابن يوسف انما جعلت موتا يوجب القهقهة: قال ابن القاسم وعبر للملأ لعله يقول
انه لو ابا ولا يسمع قول الشيعية انما اردت اكمال شيعية والظاهر انه مريض الشواه وكما
لحلقه: وفيه الكتاب احاد وهب لغيره نواء بوجهه قيل ان الان اهدية كانت
لصله او صفة بلا شعبة لان العوض كعبه اخرى في الحال ولو اقامه شفاطيه
لمارح يشع فيه لانه هبة اخرى لغيره نواء لوجهه فيما لا يراه قال صاحب التواضع
ابن القاسم انما تصد على اربعة اشخص لانه اخذ من ميراثها ما لا يعلم مقدارها لاشعبة
لغيره متى بدا لجه وهب لاجله قال عثمان ابو كانت قرع به كتابا ما شيع باقية
لغيره ما صلح من الخرافة وعن ابن القاسم ان هبة اراها شتوتها بها وشيع الحق
جميع الحق للشواه ولو وهب شفاطيه اخذها من الشيعية من الموهوب له ابن عمر ارض
القاسم احاد كان يقبل ان شيعيا وقال اشبه الحق للشواه وفي الشبهة ولا يتفق
فقال محمل وهو كالبسالة بالبيع كلالا يخرجه بمويع ما يقره في قال انما يقي قال
انما وهب او تصد على فضل اخوته صغارا ووهبت لهم ابائهم او صلح ان يحلوا ابن الموهوب
وان لا يتكلم القهقهة بقرابة ولا صرافة ولا حاجة حلف وان كان يبيع لهما او صرافة
لا قرابة يبيع فان كان له احاد وهب للشواه لانه محتاج ومن احبها لعلها وان كان له عيب الشواه
يكون مشتغلا على توليها في الخلق ومنع كان الولد كثيرا لغيره لعله يبيع من الولد
انه انما لعل القهقهة والكتاب عليها وضايفه هذه المسئلة العكرال في قوله انما هو الطالعي
قالوا ليس له فهو من كعبته وقال من الشبهة وفي هبة القواء من غير الشواه ولا
تم كالتقاضى فيما يباع على البيع والبيع عتقنا نحن الغن فمكن اخذهم بخلافه
او فناء وان عزم الزوم فيما يملكها يبيع الخيارات وفي الكتاب انما به وفي
كتاب او حلال وبعث عمر اخذه باقية لتعذر الحق اورد حكايا اوردتها مقترنة فان كانت
حافلة اهل اهل هبة كلالا او اهل اهل اورد هبة اورد فيك على الشيع كمال
والحافلة في حال طبعه التسميات قوله اخذت هبة كلال قال عثمان معناه نفوق كلال على
من يبيع في اخذها وفرض القهقهة كلال نقول وفيه حتى خلت سنة فوم ثلث كلال حينئذ
ثم صرح عثمان بانه يبيع اليوم بالدين وعن عثمان ايضا اخذ من كلال على اجله لانه يبيع بها لهما
فان مقبولة وقال عثمان ان كانت اربعة عينا فومت بالعرض عنها على ان تبض
اجلها ويقوم العرض بعض بها بشع وقال اشبه في بشع بالعرض انما فومت به على
العرض القاسم واشبه بشع بمثل العوض ولا يعم ان كان على الا تخيل به كمال قال عثمان
في بالدين بشع فيه فان لم يملك تخيل قد يملك قوله يبيع كمالا على الشيع وعلى قول ابن ابي
ح مالم يفسد كلالا في الكتاب لا يرى الصلح على انفرد ان لا يورد انك به فيه

كواجر منهما فان اذله التسعة في حكمه بما ذكرنا في هذا المضاف الى انما تكون
 في هذا الوجه وعس مكروه المضاف الى هذا الشق في ان له يعبر الابع بل النوح في
 حكمه وعلى غير مكروه هذا لو كانت ثلث من ثلثه جامع احرم حكمه من شدة
 باصل بلا شبعة المسبب الثالث لان لم يرد المبيع بل التسعة بعلم امله تكون المضافة
 الحاصل فيها في ثلثه وشوهر واضل منه وحذر احرار المتعاملين في دلاصول في اخر من
 صاحبهم سقطا بهما له فيه شقص من المضافة الى شبعة فيها وعلى ما قبل مكروه
 عن جليل ان المعاملة في دلاصول ان تكون مضافة حش في اخر كواجر من صاحب شقنا
 بهما له فيه شقص وعلى كذا في ما روي عن جليل ان المعاملة في الاصل كيف ما وقعت
 في مضافة فيحصل في بعض المضافة شيئا لا شبعة فيها فانه احوال **في** الكفر
 المضاف غير فيمنه اليه باله وشقص فيمنه اليه بالشبعة فيمنه العبدان مفتضى
 ان يحزر في حال شر ما خرغل الحق ان كل مثيلا في القيمة يوم البيع او لزومه في
 الخيار وان كان الشر ما خرغل الشبعة في حال او في الخلع بينهما اهل **في** الكفر
 الخاوي عن النساء او تصوله على عوض او في حكمه على عوض فهو بيع في الشبعة فيمنه
 العرض ان يملك وهو متعلق او مملو عن راي وصف ان كان في كذا كان كعاما او غيره
 كانت القيمة قبل الواهب او في بعضها وان وهب لم يلج جوده ولم يملكه فلا يملك للشيخ الا بعد
 العوض فيقول البيع وان يفتقر في بعض ما ذكر في على الموهوب بقية ما يبيع قبضها في اخر
 الشيخ فيجنيز في القيمة المقصود به ان الله الحق ها هنا فيواش في بعض في هذا الصل
 بل فيعلم للشيخ ان يسبق الا بذكر كالتن الغايه وانما بهب الناس ليطا بوالا في **في**
 التسديدات قال بعض الشيوخ في هذا على امله ان يكون عوضا مقبولا وان لا يجب
 في غير المقبول ان يسبق على العوض وقوله انما يكون في قوله انما يملك في الشبعة
 وفي كتاب القيمة انما خرغل في هذا فيمنه ان لا يبيع هو خلاي وقيل ما في قال الترمذي
 ان انا به قبل الموت اكثر من القيمة انما في الفاي واشبه ان لا يخر الا ما خرج مع ان
 كان في راي على ان يكتفي القيمة ولا يفر الواهب على كل متعلق عندهما واختلاف
 المداخل وانما به اكثر من فيمنه في حال ان الفاس انما يخر الا ما خرج وسوا فيمنه
 فيها ما و **في** الشبه بانه من قبل الواهب او فيمنه القيمة لا عنه كالاواهب الزايد على
 القيمة وانما اهل ان يملك من قبل الموت القليل بالقيمة ولا كلام للواهب وجب الا يعرف قبضها
 وهو انما الا على من به من ان القيمة انما في وقت لم يلج في الواهب فيمنه وان على هبها
 لم يحزر منه يعني هذا لا يخر الا ما خرج ما انا به قبل الموت ليل في الموهوب على اخرها
 الا كما و **في** كانت التسعة باطل ان لا يملك في بعض بعض الموت الا القيمة وانما به



[illegible]

وجاء كذا في الفهم بان كذا لا يتبع فيه ما دخل الضمير بخلاف صورة التماع وعن الثالث
ان البيع في نقل المفاوضة باكر او هاهنا المفاوضة ثابتة وعن الثالث ان الشفعة في
البيعة غير نافذة ولو سلمنا غير ما لا كذا المفاوضة في صورة التماع بخلاف البيعة وصورة
التماع اشبه بالبيع من البيعة فلو هذا اوله لا يلزم تنقيح البيع على كذا لاجنه وهو صريح
بالشبيع بانه فريضة وفيه واجبات واعلم هذا الوجه بانه يقوم على المكروه والراجع عن
الشهادة بالكلية ومع قيام ما ذكر في **قوله** في الكثرة انما الكثرة شقطة آخره
الكل انما للارض مثل ما جاء في موضعين بعض من اومع من بعض فان اخره لا يلزم ملت
ولا جري وانما المشرع بقوله في هذه الشفعة او العمل ان كان المشتري اجازة
ببيعة نصف شفعته لان اخذ الشبيع موت فقال ان يوضع وقال اشترى ان كانت كذا المفاوضة
في نفسه البذل للزكوة ورجح ان يكون على الشبيع ما رجع به في الشفعة عليه بخاصة
ما كان اخره من فدية كذا لا يلزم ان يكون كذا هاهنا اكثر من فدية الشفعة فيكون
الشبيع مما التراجع عليه بنصف كذا البذل ورجح ان يوضع في فدية الشفعة وهو على اصل
عبر المال ان الشفعة شقطة اجزى وشفع ببيعة ثم اشترى العبر **قوله** في الكثرة ان فدية
به فدية وصارت الكتاب على شفعي جازان عن فدية مبلغ الرب والشفعة به بمثل الاخر **قوله** في جعل
المكحول بالامل من الرب او فدية الشفعة قال ابن عيسى قال اشترى ان طحت وانت اترابي
ما ثبت للزبد فذلك له لانه فدية مما لا يملك في البيع ان يملك فدية كذا في اخره فان
يبيع جله الزم ما يبيع عليه شيء **قوله** في جعل الكيل عليه بشيء ورجح على العمل
بالقول والراجح من الشبيع لانه لو كان يبيع به شفعة وهذا كان كذا في اقرار
وان كان باقرار منه لم يجرى جعل عليه بشيء والشفعة في جميعه لا اقل اخرها به
فقد كان **قوله** ان كان ما تحمل بالوجه فطاح بشفعة والشفعة بالامل من فدية الشفعة
انما على الزم وقال الصنع الخاص في كذا لا يشارك لا شفعة لانه كذا البيعة
قال محمد وان اذعت حقا في كذا رجل عايب والمزني عليه منك وطاحت
على شفعي فلا شفعة لعنه تعين المفاوضة فان لم يعتد انه قد اذنت بطاح على
شفعي بالشفعة ببيعة الرابة والقول فوالله في فدية ما ولا تكلف صحتها فان لم يعتد
ما لا يشبه صورة الشبيع فيما يشبه كذا في بعض الاشياء شقطة اجزى من فدية الشفعة
ان لم يزل من الشفعة **قوله** في الكثرة انما اشترى المبتاع والشبيع في فدية الشفعة
المشتري له فدية يبر البائع ان لا يكثر فدية يقوم البيع لانه مفعول المفاوضة فان
هناك يبر المبتاع صريح في كذا لانه علم ان فدية ما لا يشبه صورة الشبيع فيما يشبه
فان اشترى ما لا يشبه وصفه المبتاع وحلف على صفة باخره الشفعة ببيعة تال اليه فدية

لغيره بان فاما بيته وكانتا في العزلة متواصفين وكانا في البير
في القديسات فوله انه ضاحك البير موملوكا في ير الشيعي كان خلافه ما كانت
وقال في كتاب الروايل يصغر المكثي فبعضه الواحدة لان تسليم الشيعي الجميع تسليم
الشيعه المكثي ويختلف من يصغر فبعض تسليمها او حتى يبيع بها او حتى يموت فقال التومس
قال يصغر المكثي ولم يفل عليه له فقال يحمل انما على الشيعي حضورا لبيعة حلف المكثي في
وان لم ينفق في حلف المكثي لان كان البيع لانه لم يكن يبيع به الشيعه وقال الشيب يصغر المكثي
يعني من اذاته بما يشبه وان لم يفل عليه ضروحه عييه وان اختلف البايح والمكثي في الشيء قاله
وتمايضا وبكثرة الشيعه ويبيته ان في الشيعي كتب عمدة على البايح ان يخذل شيعته
كالويل لو باع الشيعي من غايب اخذ على احد الغوليين منه بان خذله المكثي فانه قيل
تبع عمدة على البايح ان يخذل المكثي من غايب فبعض الشيعي قال التومس ان تكل المكثي
لما حلف البايح وجب البيع على المكثي بما قال البايح وما خذل الشيعي بفعل المكثي من اخذ له با فوله
قال وفيه بغيره انما علم الشيعي ببيعة البايح لان المكثي لو خلف انقض البيع مكانه
استرا البيع بالاكثير ولو عزم المكثي غير ما قال البايح ياخذل الشيعي بالخبر وقال اختلف يعني
شيان البصر هل ياخذله بالبيع ام لا واما اختلف الشيعي والمكثي لا يتبعه يتصرف البايح
البايح لا يخذله لانهم في نقل البيرة عن بيعه انما الشيعي الشيعي ولو شهد المكثي بلا تهمته
الامر به شهادته على فعل بيعه لتصرفه با فوله ان لا يجمع عليه من عمدة الشيعي لكان
مما قال الشيعي وان في الشيعي والمكثي بما يشبه با عكران لا قول يحملان تسامرهما واخذل الشيعي
بالبيعة فان كل احدهما صرحا لغيره بان كمال الزمن حتى تسعي التومس فقال المكثي لا أعزم المحل
الزمن وبيعة الشيعي سفكت الشيعه للتعذر ولو شهدت بيته المكثي ببيعة الشيعي فخمسين
بان كانا في مجلس واحد تركا ما على احد الغوليين فيفقد با عكرهما وان كانا تسافقا
وصغر المكثي وعلى الغوليان لا يقرم بيته المكثي لانها لم تملك تعلمه ولا غيره في مجلسين
كانا فخمسين شيعي باج يروله ولا خذله فخمسين لا تملك على انه افا له الشيعي ثانيا منه او من
غيره ولو كانتا في برجل بافام عييه بيته بشرا مما منه وافام هذا بيته من شراها
من البري فان بيت حكم با فريهما فقا ولا تحالفا فسمت بينهما ان لم يكن في يروا جبر
منهما ولا جبر لظابط البير بغير حلفه بان كان شفا وهو في يروا جبرها حلف اخذله الشيعي
بالش لغيره او با يروا جبرها من كل واحد بعضه بالثاني لغيره اذانه اشترى له فقال ابن يونس
فوله في السكاه انما افسد اذات العزلة سفكتا وقال يحملان تفرق بيته المتباع لانها
ولدت كاختلاف المتبايعين في الشيء فقال يحملان فيهما بيته وكفهم للمحكمة بخاوة
الشيء لغيره لبيته الشيعه به لان لا يشبه وان لم يفل على الشيعي على الشيعي فوله مع بيته

يحملان

الامر به با فله من القيمة واما قال البايح يخذل المكثي فقال المتباع ببيعة وقال الشيعي فخمسين
ان يبيع شيئا ولا يبيع بكمول الزمن او يبيع سورا وحين اوبيع او يبيع او يبيع او يبيع
المتباع او البايح في السكاه يصغر البايح ويخذل ان يخذل المكثي ويكمل الشيعه وليس له ان
ياخذل المكثي ويخذل من يخذل المكثي لانه لا يبيع حتى يبيع البيع فبكون البيرة على المتباع و
هنا في على البايح الا انه لا يبيع حتى يبيع البيعة في هبة الشرا او يخذل العزلة في بيل لغيره بالبيعة
على البايح شيع فقال للمكثي لافا كل الش عرطا واختلجا في بيته وصعدا هل المعزلة
واخذل المكثي البيعة وان نقص موهة او زلة في البيعة يوم الشرا وان اختلفا في مقدار نقص السوق
او ببيعة صغر المكثي ومنع اشكال البيع التخميص صغر من يبيع في بيته عملا بالاستكاه وان اختلف
العزلة اختلفا في بيته صغر المكثي البايح بما يشبه فيصغر الشيعي وان لم يشبه
قال ابن يونس ومن اشترى من غير بافام الشيعي واما على عي العزلة صغر من يبيع لغيره المالك
وقاله ابن الفاسح وكذا لو قال اشترى بغير انفسه واما اختلف البايح والمكثي في قرارا
في خمسين مائة ثلثا وبقا بغيرا وسفكت الشيعه بان يخذل البايح حلف المكثي على
خمسين شيع بها الشيعي فان يخذل المكثي وحلف البايح اعترافه واختلفا بما يشيع فقال
اشيب فخمسين انما لغيره المكثي ويغفر المكثي البايح بيته ولو رجع المكثي لانه قاله البايح
ما فعل منه وقال غير المالك ما فعله لانه اشترى المالك به بان اوجب الشيعي حلف البيع ولا خذله بيته
فله على قول ابن الفاسح وليس له عشر اشيب فاسا على قولهم انما استحق بعض فلا يصح وكان
انما لغيره موجب المكثي الزمة فقال الشيعي اخذ وقال المكثي انه في ابن الفاسح الشيعي وانما
المكثي العزلة التي نكبت عليه وله الشيعه في الحالف او يخذل المكثي او يخذل المكثي او يخذل المكثي
القول بان البيع منعصر حتى يجمع بيته ولو اختلفا بغيرا فوات الشيعي صغر من البايح
المكثي واشيعه فخمسين فقال اشيب في الحالف ويغفر المكثي ومن يبيع في بيته يوم البيع ان كان
اكثر مما اذعه البايح او اقل مما قاله المكثي في شيع بما يستحق من البيعة يجعل الشيعه بالبيعة
لان ابيها عشرة فيج للعزلة والبيعة بدل من غير العزلة في حلف المكثي ويكمل المكثي
لغيره العزلة واما المكثي تسببت التي يكون الميزة او مائة المكثي وفاتت الورثة لا علم عونا او
كان الشيعي عايبا او صغر اسفكت الشيعه عكران الفاسح ان كان على عي في حلف
بالشيعه بالبيعة عذره انما لم يغفر وقال غير المالك لغيره الشيعي انما لا يبيع بغير حلف
المزة حلف الزور على في العلم وشيع بالبيعة وكذا لو كان صغيا ومن لا اذعه المكثي حلف
بان يكمل حلفه الشيعي ان شاء وقيل للمتباع متى احييت حلفه عذره وان حلفه في البيعة يوم
اسمها ان الشيعي وان قال الشيعي لا قبضه لا حلفا كثره منه فلا يبر من غير المتباع انما لم
وقيل انما اختلفا بغيره المكثي بما يشبه او يحمل المكثي شيع بالبيعة يوم البيع وان اختلفا له

اشتهى الجميع فسلم له ثم علم انه اشتى مع غيره فقال ان الباسخ لا يكونه التسليم وله
اخذ البقية لانه يقول انما كنت لم يشا عني ولما جبه وامام من شارب من دوت لم اجد له فل
ومره العلة فوجب ان من باع لم يلبس بها بشا فعلم ان من باع الورثة واما لما ان جعل البائع
منها وعن اشبه بها كاهل من ولا يربطها فان دون فبقي الورثة وعمل اشبه انه
بأنه ما سلم من شيء فلو كان يكون من اخذ من شي بك اللزج سلم لان ما ان لم يلم من ما اخذ
بالقمة فقال كماله اكانا مقبا ورضي قال التوسعي جعل اشبه من علم به كتمسكته
نصف المشتري وشا يدا فلو لا ان له وهو الباقي في شي الشئ يمكن ان رضي ان قال انا اخذ
الجميع واخذ له بدل البائع والباقي على البائع وقل ان البائع يري انه انما سلم من كذا ان اشتى
الجميع فلما يتبين ان عجمه اشتى كان له اخذ ما سلمه وسلمه وهو نصفه وكذا في الرجوع في
نصيب هذا للبائع والباقي على عجمه فيهم من الصفقة فان قيل اشتى النصف وسلم به فغير
انما اشتى الجميع في كذا كماله كماله التسليم واخذ النصف وكذا في المشتري في المشتري فقال
ولا يشين ان كان باخذ لانه يقول كرهت ان يبيع مني بكان البائع فاما باع الجميع باخذ وهو
كما هو المرونة والاسلم ولم يذكر واخذ لزمه عوب القيل والقال واخذ لزمه من عجمه
لزمه ان البائع من امه لما اخذ فبشر به في الشبهة ولم يفصل واخذ من من عجمه من عجمه قال
وهو نكر ان يكون معنى واخذ لانه نفسه كرهه من ماله فان اخذ قبل من عجمه فغير ما يري
فان قيل له يري موجه يري لزمه التسليم لانه ما يري عجمه ان كان فكون فبقي العرض اقل مثلا
سعى له من الزاد لم يكن له الا اقل بزمانه وموجه فبقي اوزيت فله كره لانه يقول كرهت عجم
مثل بغيره اقل عجمه وكذا الا اقل بغيره بزمانه فبقي موجه وبقا ان من الزيت احق من
كحل البع وعالمه ان البائع في علمه من اشبه فان قيل يرضى موجه بزمانه لزمه التسليم
لان يكون الزاد في بسيرة لانه كون عن العرض لانه الاسلم ليوم الكثرة فان قيل في
باخذ الزاد في يري البع فان وجرو سكا ومن الوسط لزمه وكذا في وكذا في عجمه في المشتري
بالوسط لكرهه المنة على وكذا في واخذ قبل مخرجه الغنمة البناء الواحدة في الشفص واخذ
قبل مخرجه بعمته السلعة التي اشتى بها الشفص اغاروا هال في المظلة بالبيع لا يكتل البيع
لانها ركبان الناس بخلافه عن السلعة في الزاد اشبه المنة لانه ممتنع للسفص بعمته مجمعة
فان يري من البائع ان لم يري على سبيل المنة او الصرفة على المنة فان ابن حبيب ليس لاخذ
لا يفرق بينهما في الشفوعة بالمقصد اخذ الجميع فقال غير المنة ان سلم واخذ الجميع
للقائم ليس له الا في المقام فان في شئ في ثلثه لم يبيع به كذا في الشارب ماله فان م
بيع باخذ الثالث من الخطا بالشفوعة ان يري كذا الخطا فيه بغير حجة من الشفوعة فقال الخطا
انما كحل الشفيع جميع الصفقة وقال المشتري الاسلم لا يرضيه قال اشبه له واخذ الجميع

جميعه الى بالنصيب وذلك لان جميع الشيعه ووجه المشتري لا يشفع الا
بنصيبه او كراهة ذلك لان جميع النصيب وفيه غشيم الوفاة يشع لمن يبيع ولا نصيب
وهو فينبه لان لا مكان له من الشيعه وضلها وبالباطل الشيعه فيه واذا اشفق ذلك خذ
بهولن في كراهة وانما كانت البراءة ان يباع اثنان نصيبهما صفة الثالث اخذ الجميع
من نصيب احدهما كان في المشتري ليا تهم من صفة وان كان البايع طحاوا الشيع
واحد والمشتري اثنان اشتم يا صفة واخذ لا نصيب من احدهما ايضا ولا شيء وان اشترى رجل
واشيع واحد وان بايع اثنان باع عا نصيبهما صفة ليس للشيع لا اخذ الجميع او اثنان
لصرا تهم من وكان لا باع نصيبهما من اثنان او اثنان وصفتان صفة فان كانت ثمة
احدهما في ثمار ولا شيء في حكمه ولا شيء في بستان بها عوا صفة على القول بجمع البض
والشيع واحد فالان نصيب لا اخذ الجميع او اثنان وهو احد القولين وفي الصفة
لما لكش هل هي كصفة لما انا اعقل احدهما عقلا جلا ولا شيء عقلا كرا انا
فيل ينع العذر وقيل ان لم ينفذ فعل هذا يجوز في اشتغال من احدهما من ولا شيء وانما
الاستفاد احدهما وهو وجه الصفة كراهة المشتري على القول باخذ الجميع بغيره بسلام
احدهما ولا شيء في المشتري الوجه ربه وكراهة ملكا بعد من احدهما وان كان التبعه فلا ثمة
فاشيع احدهما في البر ولا شيء في الحكم ولا شيء في البستان بخلافه لا يبيع في البر المشتري
شع في الجواهر اربعة العن الصفة والشيع لا يشفع لا يشفع لا يبيع
والشع ولا شفاف بل اخذ الجميع اقره كراهة وكان لا اخذ الصفة والبايع والحق
وان في الشيع وقال العن وان اشتم اثنان عتبت كراهة شفاف والمشتري من اخذ الشيع ولم
لا خذ من احدهما وان العن الصفة وقال ان الباع يبيع حقه ولو تصدعت الشيع
وكراهة شفاف لكل واحد اخذها هو شيع فيه خاصة في البيع في التولية وقال ان
الفاص ان في العايمون ولا اخذ لخاص الجميع دخلوا معه بغير سماعتهم فقال انهم
ويجوز في العن من لخاص كراهة اخذ لقبه او بش الماخو منه ولا يكتوها عليهم
فان في بعضه كراهة فلا خن بغير حصص من خص من اخذ ان ابو الا اخذ نصيب
مثل نصيب كراهة الماخو بينهما شكرك فقال انهم ويجوز في العن كراهة لقرع
فان العن للما بان لم يفرع كراهة واخذ ليس له كراهة خصة من خصص احد الا
نصف ما اخذ ان كان نصيبه مثل نصيبه فقال ان الفاص ان اشوا نصيب كراهة
فاقتما الشيعه نصيب من ذلك له مثل احدهما اخذ ذلك ما فيه ابرهما فيصم لكراجل
ثلاث فقال انهم ويجوز في العن في المشتري كراهة والشيع كراهة او لمها وان شاء اخذت
ما فيه براء احدهما وتسلم ما فيه براء كراهة وليس له هاهنا عسرة على المشتري كراهة

[illegible]

شريكاً وابعاً من جليش قال **ش** له كذا خرمها ومن احدهما انه لا شيء من عليهما
في صفة وقال **ح** يجوز ان العوض يمنع فيه وان منع من مكان الرجل وله الخرم
ونصيب احدهما فانه من ابن العفر في احد الحرمين عافان بخارنهم فيه كخرم الحشر وقال
ح يمنع لص رثني في الصفة وقال **ش** متى سلم احدهما الخ لثاني الجميع ولا يخرم
حصة وان خص احدهم وعلاء غيره اخر الخاص الجميع ولا شيء في الصفة قاله **ش** فاعيا
الخاص جعل الغايب اتمامه واخر الجميع فانه **ش** وقال هو **ح** اذا كان المستفيد
شيئاً ومنه فانه اقيم المبيع نضعف في الدابة في الدابة او في الدابة او في الدابة
من دابة حصته بالمبيع بين الرجل وبين غيره الحشر ان كل الشعة على قدامها
وقال بعض الشافعية جميعه للمثل الثالث فلما قول النبي عليه السلام الشيع شرب
فيها على ما اذا كان الحشر اجنبياً **فزع** في الكتاب قال ابايع النبي ما يشاء وقال
الشيع حسن اوله بيع شيئا فان بقى الزمان لم يكره الزمان ثم اوقعه المضاكر اوقع
اؤمته واخوه وفي بيع ابايع والمبايع صرف ابايع وفيه ان يخر الخايع وليس للشيع ان
يقول اخذها له يعني في بعض البيع كذا اشعة حتى يصح مع ميمنه واخرها الشيع بذكر
وفي التبيين قوله يصرف ابايع بذكر الخايع وينبغي ان يكون من الموضع
يل على ان قوله كذا هو ان يبيع في اختلاف المبايع كما قال في كتابه محل
خطه قوله في المرونة وقد يقال ان الزمان كذا لا يخرم في مثله الزمان وتهدم لصحة
بناءها ونقصه يبر الحشر قالوا لو ربح في بيع ابايع يهر او لم يخرم في الزمان ميمنه
منومة ولا تنقص من الحشر ويجوز ان يخرم من الحشر المبايع النفس من العمل
اخره فان يخرم احدهما وسكن اخر لزمه ما حله عليه كذا **فزع** في الكتاب
لا شعة في هبة التواء كذا العوض حتى يرضى البيع قال النبي فانه الشفعة **لا**
ولا تجب قبل التواء وقبل الهبة لا الموهوب بل بما رضى المسلم والزبد واختره في الشعة بعد
البوت وقبل التواء لها هذان الفاصح حتى ثبت او يرضى بها عليه ويخرج وقال الشبهة ان
بات الشفع وجبت الشعة بالقيمة والشبعة اذا تاء قبل البوت بمثل التواء ان كان عينا او
مكايلاً او موزناً فلان في كل من كان عرضاً وقيمته وانما يخر البوت فانه عرضاً
الفاصح ان كان عينا او بمثل قيمته ان كان عرضاً فله العينة او كذا ان كانت العينة
فالتمه فقال الشبهة ان كل من قيمته او قيمته هبة ان البوت عرضه من العينة لا يخرم الواهب
على قبول العوض فان كانت قيمة الشفع اقل من قيمته عليه شيها والعوض اقل من
يكن عليه غيره كمن عرجاً عن عرض فيه هضم من العرض فانه لا يبيع من الجنة
بل الشئ قالوا الغايص في اخرا لثمن في هبة التواء والمعبة فان كانت قيمة التواء التي

قال هو الخ كان جويي ولعل هذا هو هب او العمة اقل من انما اخذت له بدنه جلي و هب
العمة ولو انما الاستدلال منه العمة عينا الا ان يعلم ان الجو هو له ما لو انه اخذت له على
وجه التخليص منه اقول ان في عمة اقل بالشيء والكثير مثل ان يكون فيهما مائة و عمة
النساء عشر من و خلفه هل يشيع بعشر من او نصف الشبعة ويجعل حكم المنة بعشر عوض
كالزوجي ليعرض ان يباع من فلان بعشر من قيمته مائة وعكسه ان يبيع عبدا او شيب
شعبا فان كان النواهي فل موت العبد اخذ بعمة الشفص فلت او كثر وان كان النواهي
العوت بعن ان القامع قيمة الشفص وعلى قول اشبه بالقياس لا كثر كما نفع **بيع**
في الكتاب المذاهب اوضح البايح عن المشتق من الثمن بغير ذكر الشفيع او قبل بان طر ما بقي
ثمما يتفان بمثله و وضعه على عن الشفيع لان ما كثر او لا كان يفتح الشبعة و لا ما يفتح
وهو ممة للمشتري و قال في موضع آخر ان خط عن المبتاع ما يشبه خط وضع عن البيع
و لا بد و في النكت قوله قال في موضع آخر ليس اختلافا قال التولييع جعله
مثل ما لا اشك في ان لا يمانه ان يفتح عن شي كذا ما حكم البايح عنه ما يشبه ان يفتح في البيع
بمختلف بيع المالحمة والتولية ولعله في بيع الشربة انه اقل ان يعله عمله و لا ما العن ان ان
يج ان لا يفتح في البيع كذا ما حكم في المشتري لا كاهل سون حرم و اما المشتري
واحد من سعة من ملاح السوق فانهم كذا في بيعها قال ابن موسى قال في القياس
ان ما وضع من قبل او كثر وضع عن الشفيع كما لو باعه ابتداء بما لا يباع بمثله على النكاح
صلة و غيرهما والشفيع اول ذل وقاله **بيع** وقال يوضح عن الشفيع شيء لانه بيع حرير
لان المقصود في البيع من الشفيع يرفع التكرار عن المشتري لا يفتح شيئا لئلا قوله عليه
السلام وهو اخذ بالثمن في كل خط عمن ان لا يذله ليس ثمنا اما ان كان ما يشبه علمه ان الطبيعة
هبة فنسأل ان القاسم ان جانا في م صه والمعاملات في الثلث و يوضح ان الشفيع كذا في
البيع لان لا يفتح لفتل ثمنا فلا شفعة ب جانا و **بيع** في الكتاب المذاهب
المشتري والشفيع الغايب نفس القسمة كذا له نفس البيع ولو بقي بغير الفسخ فيفسخ له هبة
واخذت لغيره حقه وكذا لو هو او تصدق به والثن للموهر له والمتصرف عليه لان
النواهي على الغايبة هو واهب النش وفي الكتاب المذاهب نفس الفسخ المذاهب في حاتم
امام الحكم فهو ماض و لا يفسخ الشفيع ما فعله في الفسخ فقال ابن موسى قال يعنون
ليس لثمن الفسخ و لا يفسخ الشفيع ما وقع المبتاع خلاف لان القاسم وفؤنه كانه و هب النش
هو خلاف ولا يستغنى و في نكاح اشبه النش للنواهي والمتصرف كالا ستفاق واختره محل
و يحسن ان عليه نكتب العمرة ولو جعلته للموهر لكانت العمرة عليه ف قوله في
الكتاب المذاهب ان الساعات اخذ ما في صفة شاء ونقص ما بغيرها لتفرض اخذ عليها

بالامل

١٤

وان اخذت لاهية فثبت البياعات كلها وكذا ان يبيع على المشتري في مدين في حياته
او غير مودة قال ابن موسى ان اخذ من كذا و معة ثلاثة كتب العدة عليه و معة من النش
للثالث ما اشبه به لان المنة من التسليم حتى يفسخ معة وان يفسخ في الاول وان يفسخ
الثالث شيء من صفته رجح به على لفتا وليس له حقه حتى يرجع اليه بغير النش **بيع**
الثاني على ان يفسخ ما اشترى به الشفص منه وان اخذ من الثاني كتب العدة عليه
ويرجع من ثمن الشفص الى الثالث ما اشترى به وان كان فضل الثاني وان فضل الثالث مما اشترى به
شيء ان رجح به على الثاني ولا رجح من كذا و لفتا لتمام بيعهما وان اخذ من الثالث بالعبرة عليه
وتفرض ما قبله في شرح الحلاء المذاهب **بيع** انما هو ماض على م يبيع حتى يفسخ **بيع** سفت
شفعت في البياعات كلها لان من ارجح او خاص في علم او غايب في علم فيها قال
المحقق فان كان العرفان بيا ونكاحا وتغير البيع حتى يفسخ من اخذ من الزوج بالثمن يبيع
الزوج على الزوجة بعمة الشفص ولا يبيع النكاح او يفسخ من اللية بعمة الشفص ونكتب
العمرة عليها وان يفسخ النكاح وباعت المرأة اخذ من الزوج بعمة الشفص و يبيع البيع
او من المشتري بالثمن نكتب العدة عليه وان كان كذا في خلع اخذ من المرأة بعمة
يوم النكاح و يفسخ الزوج عليها بعمة يوم الخلع وان كان **بيع** يبيع ثم هبة اخذ من
المشتري واختلاف في كون النش بغير النش القاسم للموهر **بيع** م ثمة قال صاحب
النواهي روي المجرعة انما اشترى شقة بمائة في باع نصف مائة بالشفيع اخذ الشفص
كله من المواشاة او امانة واخذ نصفه من الشفص و نصفه من اول محسن **بيع**
قال قال اشبه لو قال الشفيع انما اخذت للصقة وكذا في واجيم بموضع البيا واخذ من
امتنع لانه يفتح ما لم يفتح ان يكون الشفيع او يبيعها على نفسه قبل يبيع كذا و اشهر
في بيع النش في اجازته واخذ النش في بيعه واخذ الشفص لانه يفتح ما اشترى به كذا
به البية لا ما يفسخ من ما اشترى به واخذ الشفص او النش لانه يفسخ ما اشترى به اخذ
بالاول **بيع** في الكتاب المذاهب المبتاع البايح في النش يفسخ البيع لا اخذ ما يفسخ
كذا و لانه يفسخ في بيع ابن موسى قال اشبه للمبتاع الرجوع على البايح ان كان له
ان يفسخ ما زاد الا جزاء من الشبعة وكذا في الرجوع له قال عشر المذاهب كذا في الرخصة
واما في ريانة المشتري البايح فقال في المذاهب للشفيع بان يفسخ اخذ ما زاد او سلم ولا يفسخ
المشتري فان يفسخ يفسخ البيع في المذاهب لا يفسخ لعل غير المذاهب و جها ان المشتري
مروحة عن قال الزائدة و فراق الشفيع ولا يفسخ كذا و لان يعلم انه لم يفسخ
لا على عليه ما يفسخ به البيع **بيع** في الكتاب المذاهب المشتري للشفيع نفس
كذا قاله ولا يفسخ ليش لا يفسخ بعمره وكذا في البيع حاتم في كل شيء الاها هذا

[illegible]

ذلك فيل أن يكون له آخر العرصة ثم يجمع المال كما قاله راعى آخر النصف فان عرو
 ما يوجب النصف من الثمن وما يوجب العرصة فيل أن يلزم له البايع النصف لأنه في بيع
 في خسر ليعا داصل ما لا خلاف في بيع النصف والفعل قوله فان في البايع النصف فلا يحمل
 له لا يلزم وهو يوجب له كمن رآه على آخر نصف ماله من الشيعة ويسمى بقصها بما لو
 اجازا المستحق بيع نصيبه من النصف وفي نصيبه البايع الشيعة وأخر النصفه كذا
 مع نصيب العرصة بالشيعة من ذلك انما هو في النصف المشتري في النصف المشتق من النصف
 فان قيل لم يجعل له الخيار وهو لو اشترى عليه نصف النصف لم يكن له خيار فليس له
 المشتق ها هنا نصف النصف فلا رعى آخره جملة المشتق والمأخوذ بالشيعة لئلا
 آخر النصف كمن اشترى جملة سلعته بالصفة ليشترى أمضا وبعضها من نصفه كذا قوله
 لا يصح فان كان النصف في راس المشتري له نصف ثمنه في النصف المشتق فيصير الثمن
 على قيمة الفاعلة يوم البيع وعلى النصف منقوصا ولا يحط من ذلك ما قبل النصف في نصف
 الشيعة وأخر الفاعله ما يوجبها ويجعل له كل كسلعة جمعت مع النصف فيصير
 ما يوجبها من الثمن وقال محلي لما يحسب داصل ما لا خسر من النصف أو ما يوجبها من الثمن
 وبه نذكر أنه جعل المشتري البايع النصف باق ما يوجب من الثمن منقوصا كماله النصف
 عشرة فماله يحسب بماله اهلاكته وكان له آخر قيمته من الثمن من نصف قيمتها قال
 وكان يجب ان يباع باق ما يوجب من الثمن ان يحط له عن الشيعة ايضاً أنه لما لم يحسب
 له من الثمن وانما ضمنه ابن عباس بعرض ما يوجب النصف من الثمن وانما خسر ما قبله لا يوجب
 للنصف عشرة با شيع به الموهوبه وأما في بعض النسخ فيكون له مثل هلاكها كما عشرة
 لأن هذا كما عثر الموهوبه ما من من الله تعالى وما اشبه ان من انما هو في النصف المشتق
 لما كانت في حكم البيع وانما هو هلكه ما من من الله تعالى آخر الشيعة بجميع الثمن
 وكان له لو أنها باعها لكان عليه في النصف المشتق فمئة البنا فاما ما روي
 عنه من ما يوجب النصف من العرصة يوم البيع وأما في النصف المشتق وله فمئة البنا فاما
 وعليه نصف قيمة النصف يوم بناءه لأن البايع اجابته وأما اهرم الرار فيها ما يوجبها
 مستحق نصفها آخر ثمنه فمئة النصف المشتق يوم بناءه وفيل له المذبح فمئة نصف البنا فاما
 فان اشترى فيل المشتري مع اليه فمئة الفاعلة فان فعلها وانما باعها النصف الثاني بالشيعة
 الثمن على قيمة النصف منقوصاً وفيه العرصة يوم البيع وباعها فلا يؤخذ منه نصف البنا فاما
 على من يوجب من رآه انما البايع فانه يستشيعه ولا تستشيعه شيعة وأما من قال انما البايع
 الثمن يستشيعه بعرضه ووجه الشيعة سقطت شيعة ها هنا باء اجنبي على الرار رجل من
 ثم يوجب روي الشيعة مما قبل نصفه من المذبح العام به وما قبل النصف المستشيعه

دُخْرَقُل

180

[illegible]

الخايج بالخير والاشق كماله ان يصرح ما وهبه له او يصرفه عليه او يوصي به في ايام الغار
 وقال اشيء ان ارثني بصدقة من فدية بيع ففعله البيع الى قوم المار فاعطاه له وله اخوه
 من الجن كان فريضا كان الى اجل وامام من بيع فليكن له من ماله من كان الرهن
 بيرة الى اجل سائر الزمان بها بعد على ان يخرجه المار خفة بجملة الماله وقال النبي
 ان ربح الزرع بعد العقر فهو حله او قبله ورجع ربحه ربح المار لا يشك في استقلاله او فيما لم يربح
 في خلع ربح الزرع ان قام بالبيع قبل ربحه ورجع ربحه ورجع ربح المار ربح المار ربح المار ربح المار
 والصورة المأخوذة بعد الرهن حله المأخوذة قبل ربح الزرع ويختلف المأخوذة بالبيع قبل حله
 هل هو حله قبله او حتى يجرى على ربحه في المأخوذة شرح للجللاء يجوز ربحه في المأخوذة
 ماله يكن في اصل عقر البيع كقولنا ان يبيع حبه من القمح لاجله وفي شرح للجللاء
 المأخوذة في المأخوذة قال ابن ابي عمير يربح الزرع في المأخوذة وقال اشيء ان كان البيع في
 الضرع **نكاح ابرو** قال ابو بصير في ربحه مسايل الرهن عثران الفاسح وفي
 الجين في المأخوذة واجازة ماله والقيمة والخلع عثران الفاسح وفي المأخوذة وفي ربحه
 وفي ربحه في المأخوذة والخلع **ربح** في الجواهر يجوز ربحه غلة الدار والخلع ورهن
 دراهم ووزنها وبيع الصبي ماله من اقل يخصصها من الرهن ورهنه ماله ونحوه
 مع الصبي عثران ماله رهنه وفي ربحه لا يربح حتى يخلع حوله المأخوذة في ربحه ماله في ربحه
 على البيع لانه يجوز ماله في المأخوذة ويسقط في الرهن من خراجه وانما في ربحه ماله
 من السير ماله في الرهن كله او بعضه **فان** في المأخوذة قال ابن ابي عمير في المأخوذة
 في ربحه ماله في ربحه ماله في ربحه ماله في ربحه ماله في ربحه ماله في ربحه ماله في ربحه ماله
 لانه ماله في ربحه ماله في ربحه ماله في ربحه ماله في ربحه ماله في ربحه ماله في ربحه ماله
 احسن من الغرامة او لانه لا يباع دراهمه بل يربح الماله من ماله في ربحه ماله في ربحه ماله
 يختلف فيه فان سكتا على ربحه ماله في ربحه ماله في ربحه ماله في ربحه ماله في ربحه ماله
 ففقد في المأخوذة **ربح** في المأخوذة في المأخوذة في المأخوذة في المأخوذة في المأخوذة في المأخوذة
 في ربحه ماله في ربحه ماله في ربحه ماله في ربحه ماله في ربحه ماله في ربحه ماله في ربحه ماله
 ان ربحه ماله في ربحه ماله في ربحه ماله في ربحه ماله في ربحه ماله في ربحه ماله في ربحه ماله
 امين ورجع الماله من المأخوذة يربح في ربحه ماله في ربحه ماله في ربحه ماله في ربحه ماله
 الا يربح في ربحه ماله في ربحه ماله في ربحه ماله في ربحه ماله في ربحه ماله في ربحه ماله
 والارض في ربحه ماله في ربحه ماله في ربحه ماله في ربحه ماله في ربحه ماله في ربحه ماله
 يربح في ربحه ماله في ربحه ماله في ربحه ماله في ربحه ماله في ربحه ماله في ربحه ماله
 ان ربحه ماله في ربحه ماله في ربحه ماله في ربحه ماله في ربحه ماله في ربحه ماله

ربحه ماله في ربحه ماله في ربحه ماله في ربحه ماله في ربحه ماله في ربحه ماله في ربحه ماله
 لوجعله يربح الماله من ربحه ماله في ربحه ماله في ربحه ماله في ربحه ماله في ربحه ماله
 كان ماله في ربحه ماله في ربحه ماله في ربحه ماله في ربحه ماله في ربحه ماله في ربحه ماله
 ماله في ربحه ماله في ربحه ماله في ربحه ماله في ربحه ماله في ربحه ماله في ربحه ماله
 والوجه ان ربحه ماله في ربحه ماله في ربحه ماله في ربحه ماله في ربحه ماله في ربحه ماله
 الثاني قبل ربحه ماله في ربحه ماله في ربحه ماله في ربحه ماله في ربحه ماله في ربحه ماله
 كله قبل ربحه ماله في ربحه ماله في ربحه ماله في ربحه ماله في ربحه ماله في ربحه ماله
 وحقوقه لوجعله ماله في ربحه ماله في ربحه ماله في ربحه ماله في ربحه ماله في ربحه ماله
 بوضوح له ربحه ماله في ربحه ماله في ربحه ماله في ربحه ماله في ربحه ماله في ربحه ماله
 فانه ان يربح ماله في ربحه ماله في ربحه ماله في ربحه ماله في ربحه ماله في ربحه ماله
 بما في ربحه ماله في ربحه ماله في ربحه ماله في ربحه ماله في ربحه ماله في ربحه ماله
 الى اجل والارض فيه فضل بيعه ولا يجوز ربحه ماله في ربحه ماله في ربحه ماله في ربحه ماله
 وانما في ربحه ماله في ربحه ماله في ربحه ماله في ربحه ماله في ربحه ماله في ربحه ماله
 يربح ماله في ربحه ماله في ربحه ماله في ربحه ماله في ربحه ماله في ربحه ماله في ربحه ماله
 في ربحه ماله في ربحه ماله في ربحه ماله في ربحه ماله في ربحه ماله في ربحه ماله في ربحه ماله
 من ربحه ماله في ربحه ماله في ربحه ماله في ربحه ماله في ربحه ماله في ربحه ماله في ربحه ماله
 اعلا يربح في ربحه ماله في ربحه ماله في ربحه ماله في ربحه ماله في ربحه ماله في ربحه ماله
 التخليل بالبيع ماله في ربحه ماله في ربحه ماله في ربحه ماله في ربحه ماله في ربحه ماله
 المأخوذة في ربحه ماله في ربحه ماله في ربحه ماله في ربحه ماله في ربحه ماله في ربحه ماله
 المأخوذة في ربحه ماله في ربحه ماله في ربحه ماله في ربحه ماله في ربحه ماله في ربحه ماله
 تخللت بمواخاها وفي ربحه ماله في ربحه ماله في ربحه ماله في ربحه ماله في ربحه ماله
 ربحه ماله في ربحه ماله في ربحه ماله في ربحه ماله في ربحه ماله في ربحه ماله في ربحه ماله
 بالاجازة ان كان بوقا مالا اشترى منه ربحه ماله في ربحه ماله في ربحه ماله في ربحه ماله
 بان قام بربح المأخوذة في ربحه ماله في ربحه ماله في ربحه ماله في ربحه ماله في ربحه ماله
 ان الفاسح ان الصانع قبل فنامه للتمتع وخالفه في ربحه ماله في ربحه ماله في ربحه ماله
 اجازة يجوز ان يربح ماله في ربحه ماله في ربحه ماله في ربحه ماله في ربحه ماله في ربحه ماله
 تمام البيع ولا يجوز ان يربح ماله في ربحه ماله في ربحه ماله في ربحه ماله في ربحه ماله
 ربحه ماله في ربحه ماله في ربحه ماله في ربحه ماله في ربحه ماله في ربحه ماله في ربحه ماله
 انتفاع الماله من ربحه ماله في ربحه ماله في ربحه ماله في ربحه ماله في ربحه ماله في ربحه ماله

لنوله عليه السلام وفي سلاح صفوان عارية مضمومة مودة لا يدرى له اهلها فان شهن سالني
 ولربك عن صناعته فاعلم ان اشياء الصانع ثلاث كذا قال كثير
 الشواهد والتشبيه للتأني كغيره انهم يبيع فيها ما يملأ اوضح البرهان المومنة كثير
 الخاص او الغالب للشيخ الفاسر قد ضمن الزهر اختلاف في سببه فبيل وضع اليد
 لكما في نص صفوان فلا يشكك بتمام البينة كالحاص به في بينة وقيل انما في
 كذا قاله في قول الشافعي ما لا يثبت في مال من يبيع في ماله يضمن فمئة ما ضاع وقت
 ضاع او فتر من ان يدره علمه في مال الخمر كالحاص به في ماله يضمن فمئة ما ضاع وقت
 المضمن ان يضمن ما يباع عليه ويضمن على ان لا يبيع عليه ويضمن في ماله يضمن فمئة ما ضاع وقت
 والشرا والبيع الناعم وما هو في المثل في كذا في البينة المثل في ماله يضمن فمئة ما ضاع وقت
 عليه وهو مشتمل بنفسه كالتي يكون على التلاوي نحو المثل في ماله يضمن فمئة ما ضاع وقت
 عارية في يوان حمل الزهر في مال واردي كان ما يشترطه في ماله يضمن فمئة ما ضاع وقت
 يباع عليه كالمسكن تره في مال الحرج في ماله يضمن فمئة ما ضاع وقت
 والرجل والمسلم على ما غط على يباعه في ماله يضمن فمئة ما ضاع وقت
 الخمر في ماله يضمن فمئة ما ضاع وقت
 الزهر في ماله يضمن فمئة ما ضاع وقت
 او في ماله يضمن فمئة ما ضاع وقت
 اليه في ماله يضمن فمئة ما ضاع وقت
 بصرف في ماله يضمن فمئة ما ضاع وقت
 الدار صنف في ماله يضمن فمئة ما ضاع وقت
 الصانع في ماله يضمن فمئة ما ضاع وقت
 ابن الفاسر في ماله يضمن فمئة ما ضاع وقت
 الساحة في ماله يضمن فمئة ما ضاع وقت
 ان عليه نفسه في ماله يضمن فمئة ما ضاع وقت
 عارية واما التشبيه ونحوه في ماله يضمن فمئة ما ضاع وقت
 قال في ماله يضمن فمئة ما ضاع وقت
 على في ماله يضمن فمئة ما ضاع وقت
 من هو في ماله يضمن فمئة ما ضاع وقت
 لا يضمن في ماله يضمن فمئة ما ضاع وقت
 حكم الزهر في ماله يضمن فمئة ما ضاع وقت

لا يضمن ما يجمع ما يجمع فاعلم بنية المثل في ماله يضمن فمئة ما ضاع وقت
 التي ومنه في ماله يضمن فمئة ما ضاع وقت
 من قال كذا في ماله يضمن فمئة ما ضاع وقت
 للجنة في ماله يضمن فمئة ما ضاع وقت
 حتى في ماله يضمن فمئة ما ضاع وقت
 صورة التناع في ماله يضمن فمئة ما ضاع وقت
 لان في ماله يضمن فمئة ما ضاع وقت
 السلام الزهر في ماله يضمن فمئة ما ضاع وقت
 واما في ماله يضمن فمئة ما ضاع وقت
 الجواب بان المثل في ماله يضمن فمئة ما ضاع وقت
 الغلة النعفة في ماله يضمن فمئة ما ضاع وقت
 منه او مائة في ماله يضمن فمئة ما ضاع وقت
 ويصير في ماله يضمن فمئة ما ضاع وقت
 يبيع في ماله يضمن فمئة ما ضاع وقت
 الكحل في ماله يضمن فمئة ما ضاع وقت
 من مينا في ماله يضمن فمئة ما ضاع وقت
 بيا في ماله يضمن فمئة ما ضاع وقت
 المفقوط في ماله يضمن فمئة ما ضاع وقت
 النفع في ماله يضمن فمئة ما ضاع وقت
 كالمثل في ماله يضمن فمئة ما ضاع وقت
 لمع الزهر في ماله يضمن فمئة ما ضاع وقت
 المثل في ماله يضمن فمئة ما ضاع وقت
 للاستيعاب في ماله يضمن فمئة ما ضاع وقت
 منها في ماله يضمن فمئة ما ضاع وقت
 هذه ستة في ماله يضمن فمئة ما ضاع وقت
 كونه في ماله يضمن فمئة ما ضاع وقت
 الشهادة في ماله يضمن فمئة ما ضاع وقت
 هذه كلها في ماله يضمن فمئة ما ضاع وقت
 المثل في ماله يضمن فمئة ما ضاع وقت

لانه غارم واذا قال لا علم وقال الراعي فيها كذا حله واعتز وان كان مما يخشى حله
انه دفع للصباغة عشر العسل كذا وانه اخذ على ما افاده ملا **ففي** الكتاب
ان لم اجتمع هو بالرمي بمتنع لانه بيع على غير وقاله كذا تمت وينقص الرهن لانه
سحب منه بغيره وهو اقل من الرضا بان مات بيرة بما دعوت به البيع العا بشر لزمنه فوج حلول الرهن
كانه بيع باسرو يفاد به الرهن في العسل في ان النسخ لانه لا تمت كذا **ففي** الكتاب
بسر البيع والرهن واختله له اذ بان بغير حلوله وانما هو على بغير حل هل يصيب من الرهن
لان الحل فابضه ومن الراعي لا في البيع ان كذا الرهن في مال الرهن في مال الرهن في مال
الرهن بغير البيع وبسر الرهن بغيره **ففي** الكتاب انما صحت ما يعاد عليه وقام
لغيره ما ولا مال الرهن في مال الرهن في مال الرهن في مال الرهن في مال الرهن في مال
يكون في يده عليه كذا هذا بغيره في مال الرهن في مال الرهن في مال الرهن في مال
منه مملعة بغيره في مال الرهن في مال الرهن في مال الرهن في مال الرهن في مال
نعمته له وهذا عليه في مال الرهن في مال الرهن في مال الرهن في مال الرهن في مال
مثلة الرهن في مال الرهن في مال الرهن في مال الرهن في مال الرهن في مال الرهن في مال
وهذه كذا بغيره في مال الرهن في مال الرهن في مال الرهن في مال الرهن في مال الرهن في مال
ففي الكتاب ان العسل العبر الرهن ومكانته ان كنت مملعا وجملة الرهن في مال الرهن
وقال **ففي** الكتاب ان العسل العبر الرهن ومكانته ان كنت مملعا وجملة الرهن في مال الرهن
بغيره في مال الرهن في مال الرهن في مال الرهن في مال الرهن في مال الرهن في مال الرهن
لكرانه عليه او المال الرهن في مال الرهن في مال الرهن في مال الرهن في مال الرهن في مال
العسل بغيره في مال الرهن في مال الرهن في مال الرهن في مال الرهن في مال الرهن في مال
العبر المملد في مال الرهن في مال الرهن في مال الرهن في مال الرهن في مال الرهن في مال
لتعلق العسل بالرهن في مال الرهن في مال الرهن في مال الرهن في مال الرهن في مال الرهن في مال
بالرهن في مال الرهن في مال الرهن في مال الرهن في مال الرهن في مال الرهن في مال الرهن
المستاجر وكذا الرهن في مال الرهن في مال الرهن في مال الرهن في مال الرهن في مال الرهن في مال
ممنوع من الرهن في مال الرهن في مال الرهن في مال الرهن في مال الرهن في مال الرهن في مال
يخص بالرهن في مال الرهن في مال الرهن في مال الرهن في مال الرهن في مال الرهن في مال
من لا يحضر سنده لا كنه يتكربا عتق عن عبده الماء من المردون وباتفاق الجوار
العبر من التركة وان الراعي في مال الرهن في مال الرهن في مال الرهن في مال الرهن في مال
يجب حسن حتى يشترط في مال الرهن في مال الرهن في مال الرهن في مال الرهن في مال الرهن في مال
العسل في مال الرهن في مال الرهن في مال الرهن في مال الرهن في مال الرهن في مال الرهن

وهو المردون في مال الرهن في مال الرهن في مال الرهن في مال الرهن في مال الرهن في مال الرهن في مال
عنه وان اجتمع في مال الرهن في مال الرهن في مال الرهن في مال الرهن في مال الرهن في مال الرهن في مال
ما في مال الرهن في مال الرهن في مال الرهن في مال الرهن في مال الرهن في مال الرهن في مال الرهن
خرج في مال الرهن في مال الرهن في مال الرهن في مال الرهن في مال الرهن في مال الرهن في مال الرهن
وفي مال الرهن في مال الرهن في مال الرهن في مال الرهن في مال الرهن في مال الرهن في مال الرهن
اشعت بغيره في مال الرهن في مال الرهن في مال الرهن في مال الرهن في مال الرهن في مال الرهن في مال
الكتاب بغيره في مال الرهن في مال الرهن في مال الرهن في مال الرهن في مال الرهن في مال الرهن في مال
لان البيع رخص فلا في مال الرهن في مال الرهن في مال الرهن في مال الرهن في مال الرهن في مال الرهن في مال
المبكره فان اشترى اها وولدها لم يعتق عليه ولدها العبر نسيه منه قال التومسي انك
له العتق والذين عروص من بيعه فقال الرهن في مال الرهن في مال الرهن في مال الرهن في مال الرهن في مال
باجه في مال الرهن في مال الرهن في مال الرهن في مال الرهن في مال الرهن في مال الرهن في مال
الرهن في مال الرهن في مال الرهن في مال الرهن في مال الرهن في مال الرهن في مال الرهن في مال
العتق بغيره في مال الرهن في مال الرهن في مال الرهن في مال الرهن في مال الرهن في مال الرهن في مال
فصره بغيره في مال الرهن في مال الرهن في مال الرهن في مال الرهن في مال الرهن في مال الرهن في مال
عزضا لانه في مال الرهن في مال الرهن في مال الرهن في مال الرهن في مال الرهن في مال الرهن في مال
لان مال الرهن في مال الرهن في مال الرهن في مال الرهن في مال الرهن في مال الرهن في مال الرهن في مال
ان يجره كالعتق او الجناية واشبه بغيره في مال الرهن في مال الرهن في مال الرهن في مال الرهن في مال
عقوبتها حتى يعتقها او يجره في مال الرهن في مال الرهن في مال الرهن في مال الرهن في مال الرهن في مال
فكاح المستحبة والكنه في مال الرهن في مال الرهن في مال الرهن في مال الرهن في مال الرهن في مال الرهن في مال
عبرها كالمعتق والمحمية وفرداء فكاح المعتكفة مع كنه في مال الرهن في مال الرهن في مال الرهن في مال
يوضا له في مال الرهن في مال الرهن في مال الرهن في مال الرهن في مال الرهن في مال الرهن في مال الرهن في مال
التزيم انه حل ولا حل وهو معسر بيع المردون ولا يلزم عليه القول ولا في مال الرهن في مال الرهن في مال
مال الرهن في مال الرهن في مال الرهن في مال الرهن في مال الرهن في مال الرهن في مال الرهن في مال الرهن في مال
فان لم يدرى الرهن بغيره في مال الرهن في مال الرهن في مال الرهن في مال الرهن في مال الرهن في مال الرهن في مال
الجميع في مال الرهن في مال الرهن في مال الرهن في مال الرهن في مال الرهن في مال الرهن في مال الرهن في مال
ولم يدر في مال الرهن في مال الرهن في مال الرهن في مال الرهن في مال الرهن في مال الرهن في مال الرهن في مال
وباتفاقه في مال الرهن في مال الرهن في مال الرهن في مال الرهن في مال الرهن في مال الرهن في مال الرهن في مال
يبيع لم يدر في مال الرهن في مال الرهن في مال الرهن في مال الرهن في مال الرهن في مال الرهن في مال الرهن في مال
على ان يفاويه للرهن في مال الرهن في مال الرهن في مال الرهن في مال الرهن في مال الرهن في مال الرهن في مال

[illegible]

الزابع في التوايع

[illegible][illegible]

يختلف فيه بناء على اهل الخبر وهو ما لم يتبين له من اهل
العلم والاشارة الى انما لم يمتنع من ان يكون
يكون له من جهة واحدة ويكون له من جهة اخرى
من العيب او من جهة واحدة ويكون له من جهة اخرى
وهو ان كان البيع باسرا ولم يقض المبيع قبل ان يفتى به
بحالة موهبة او عيب فللمبايع اخرا او يخاص بالقيمة ولو قبض المبيع
السلعة اختلف هل يكون المبيع احولا او يخاص به في ثمنه او يكون اسوة وعلى القول
يجوز ان يخاص به في ثمنه او يخاص به في ثمنه او يخاص به في ثمنه
نفس المبيع بفعل المبيع فلهذا لا يمتنع من ان يكون المبيع احولا او يخاص به في ثمنه
ولا يمتنع من ان يكون المبيع احولا او يخاص به في ثمنه
البيع وحاصره بنقص النهاية كسليته وجن اجزاءها فان نقصت واحدة منها
فلهذا لا يمتنع من ان يكون المبيع احولا او يخاص به في ثمنه
كان من عيب المبيع كالثوب على خلافه فلهذا لا يمتنع من ان يكون المبيع احولا او يخاص به في ثمنه
والثوب ويشقك ما يمتنع من ان يكون المبيع احولا او يخاص به في ثمنه
الحال من العبر عشرة هل يكون له اخرا في ثمنه او يخاص به في ثمنه
بقوله لا وعلى القول بان يمتنع من ان يكون المبيع احولا او يخاص به في ثمنه
فوت وكل ما يمتنع من ان يكون المبيع احولا او يخاص به في ثمنه
في الجواهر يشترط في العوض تعذر اخذه بالعلم فلهذا لا يمتنع من ان يكون المبيع احولا او يخاص به في ثمنه
المال متعلق به اليه الغرامة من امواله او من مال المبيع فلا يجوز ومنع من ان يكون المبيع احولا او يخاص به في ثمنه
من امواله من مال المبيع وقال المصنف ليس له اخراها بالعلم حتى يدرك
زيادة فيكونها من المبيع ثلاثة احوال والمعوض من كل واحد من هذه في مال المبيع
هنا اخرج عن ملكه بكتابة فلا يجوز والثاني عيب التخييل فلو زعمت للمدعي
او خلع جبرها في مال او مملو او مشوي او يعمل التزديع او يفسد التزديع
او الخسيسة باثا في يد الكسبي ففقدان ولو اضيف اليه صفة كالحصة فيفسد
العمل ليس لا يمنع التزديع ولا يشار اليه الغرامة بقدر قيمته من قيمة الثوب والبيع ومنع
المحاصرة لخص المحاصرة فلا يثبت البيع في التزديع والبيع والبيع
المقابل لا يكون كالمقابل في البناء وعلقت وعرف المهر في اخراها في ثمنه
في ذلك الجارة والسلم في ذلك الكتاب المذلولت ذكرته عشرة في مائة وفيه
للمبايع المحاصرة فثبت ان المبيع احولا او يخاص به في ثمنه

فانما المبيع احولا او يخاص به في ثمنه
يتمتع به من جهة واحدة او من جهة اخرى
من العيب او من جهة واحدة ويكون له من جهة اخرى
وهو ان كان البيع باسرا ولم يقض المبيع قبل ان يفتى به
بحالة موهبة او عيب فللمبايع اخرا او يخاص بالقيمة ولو قبض المبيع
السلعة اختلف هل يكون المبيع احولا او يخاص به في ثمنه او يكون اسوة وعلى القول
يجوز ان يخاص به في ثمنه او يخاص به في ثمنه او يخاص به في ثمنه
نفس المبيع بفعل المبيع فلهذا لا يمتنع من ان يكون المبيع احولا او يخاص به في ثمنه
ولا يمتنع من ان يكون المبيع احولا او يخاص به في ثمنه
البيع وحاصره بنقص النهاية كسليته وجن اجزاءها فان نقصت واحدة منها
فلهذا لا يمتنع من ان يكون المبيع احولا او يخاص به في ثمنه
كان من عيب المبيع كالثوب على خلافه فلهذا لا يمتنع من ان يكون المبيع احولا او يخاص به في ثمنه
والثوب ويشقك ما يمتنع من ان يكون المبيع احولا او يخاص به في ثمنه
الحال من العبر عشرة هل يكون له اخرا في ثمنه او يخاص به في ثمنه
بقوله لا وعلى القول بان يمتنع من ان يكون المبيع احولا او يخاص به في ثمنه
فوت وكل ما يمتنع من ان يكون المبيع احولا او يخاص به في ثمنه
في الجواهر يشترط في العوض تعذر اخذه بالعلم فلهذا لا يمتنع من ان يكون المبيع احولا او يخاص به في ثمنه
المال متعلق به اليه الغرامة من امواله او من مال المبيع فلا يجوز ومنع من ان يكون المبيع احولا او يخاص به في ثمنه
من امواله من مال المبيع وقال المصنف ليس له اخراها بالعلم حتى يدرك
زيادة فيكونها من المبيع ثلاثة احوال والمعوض من كل واحد من هذه في مال المبيع
هنا اخرج عن ملكه بكتابة فلا يجوز والثاني عيب التخييل فلو زعمت للمدعي
او خلع جبرها في مال او مملو او مشوي او يعمل التزديع او يفسد التزديع
او الخسيسة باثا في يد الكسبي ففقدان ولو اضيف اليه صفة كالحصة فيفسد
العمل ليس لا يمنع التزديع ولا يشار اليه الغرامة بقدر قيمته من قيمة الثوب والبيع ومنع
المحاصرة لخص المحاصرة فلا يثبت البيع في التزديع والبيع والبيع
المقابل لا يكون كالمقابل في البناء وعلقت وعرف المهر في اخراها في ثمنه
في ذلك الجارة والسلم في ذلك الكتاب المذلولت ذكرته عشرة في مائة وفيه
للمبايع المحاصرة فثبت ان المبيع احولا او يخاص به في ثمنه

الحكمة الكتاب في فضيلة ماله وفي الجواهر وما من ماله على نفسه
 الذي بان اختلاف اجناسها من العز والخص والكفا والسقم والكر والحرمة كونه
 بمقتضى يوم القسط بنفس ماله يدين على تارة الخضوع ويشتري على تارة الجوار بما هو عليه
 او ما يلحق منها ولا يدرج لاراء الكفا من الكفا وتسمى على كذا او حرامه مع الكفا
 على فضله وكذا لاراء العز والخص لان يكون السقم عرضا في عرض له لا يدخله سقم
 لانه اوضح وتعتبر **فروع** في الكفا ما في في العز والخص كان مغروما بالدين وكذا
 الميت وغيره من غناه نصيبه وضمانه من الغائب قال ابن بوش هذا اتفاقا على القول
 هو الاول او بعد المال للميت ليقضي منه غرماؤه ولو كان غريم لم ينعى بغيره ما وجد للاول
 له الاول فترصيه من الموتوف كان على هلاكه له لما كان ضمانا له فكانه بفضله
 والاعمال للمكاتب عتقته زجع بمثلها على الميت والسقم لان فرائضه منه بخلافه
 يكون على وارث وفرضها لا يورث الوارث باق بها وفي ذلك بعض الفروع وهو ان كان
 ينفق ان يكون الغريم الموتوف لان بعض اهل الكفا له شيئا ولاكن يخطه على الغريم
 من الدين الموتوف وجميع ذل الغريم المكاتب على الميت والميت والغريم من الوارث والغريم
 ان الغريم يدينه من ماله من قضاة هدية يدينه فهو منه والوارث لم ينعى به على المأموه
 فكان ضمانه من الميت باق الا كذا وان لم يجمع عليه شيئا لانه مكاتبه بغير شيئا
 الغريم لما كان هلاكه منه فهو كماله ولو كان وجب للغير الرجوع عليه شيئا ينعى
 بدمه الميت **فروع** في الكفا لاراء بعض افعال ما يوجب دينه او يخالها من
 شيئا في بغيته لم ينعى لان يجمع فيه او يعبر عن شيء بغيره على دينه في الرجوع بما في
 ماله وكذا غيره مما في لم ينعى لاراء العز والخص ما له ابوه به في يتقاضى من كذا او لا
 الرجوع والغاية كما تقدم ولو كان فيما يعاير دينه وضبعة وكسرة فائدة من غير الرجوع
 صوابا فيما بالوضبعة وما ينعى لم ينعى او اوصى به كذا او لا ينعى له وان كان ميراثه كان غرو
 فومت مما حصل فيها من غير الرجوع لاراء العز والخص ما في ذل الرجوع كذا او لا ينعى له وكذا
 ما في له لغيره او بقت ميراثه فان هلك جميع ما وفق ميراثه وكسرة فائدة من كذا او لا
 ما في وهو لا يجمع دينه ما وفقوه ميراثه وما ينعى لم ينعى **فروع** قال ابن بوش
 لا ينعى له مع ما لانه ينعى لم ينعى على العبد من كذا ينعى بغيره وعما هو احق
 بما فانه وما في يدينه ويدينون به منه ما ينعى لم ينعى وقضاة رجعت لغيره السقم في التفت
 قال بعض الفروع ومن وضع له مثل الرق او علمه قال اخره او كسره لم ينعى له
 قال ابو جعفر في البيع العبر لغيره سيرة دخل في منه غرما السقم وغرما العبر لغيره
 العبر لغيره ما السقم قال ابن بوش هذا اربعة مذوق السقم عشرون للعبر على السقم

منه وعنه كخبره منها ومنه عن غير ذلك العبر فقال عن بشره وعليه عشر من رجل
من موقع له في الحاضر من غير سيرة سفيك عنه منه من غيره فان رجل بعث من
في له في الحاضر عشره فيضربها وتبين عليه خمسة وعندها ان شلو من وقال بلغ لغيره
اسرور يدرج مع غيرها العبر فيضربها العبر مع غيرها سيرة تجمع خمسة فان فعله
مثل الزنار لربه عليه فاقال اخذ له غيره او امكن بماله عليه في الزنار لربه ما سيرة
في الكثرة يسمع الحسن عليه جنايته كحل في الحيا الغافله وان كان عن غير
مفروضة في التبعيات في الحاضر بها كالمأمومة والمفلة على احد من اولادها
بالعكا وعمل عليه ابو عمر وقال في العبر والحكا سوا وهو مضر ودرج الحاضر عن
عنه كالحلح والنكاح قال ابو يوسف في كتابه الصلح من اهلك الارض
بما له من جناية عمر دخل في عهدها بالخرما ردة لانه من قولهم قال بعض الفريسيين
عن ابن بكير في كتابه النكاح في ما به حال الرداح والعلية لرفع طاعة
في الكثرة يسمع الحسن من ردة الف في صلاحه في غير جارية عن الحاضر ما اهل
يعه به واخر منه ان كان ماله اكثر من الزيادة مع غيرها في الحاضر بل غيرها وان
كان اقل مما هو الزيد كان يشق الحاضر له في الزيادة مع غيرها في الحاضر بل غيرها وان
تزوجها بما له في فليس في الزنار وضرب بما به وقع لها خمس في كل منها قبل ان يات
وتزوجها بما له في خمس في كل واحد وخمس في غيره ودية مائة وعليه ان دخل خمس في ربع لها
الحسن في القرض بلس في ربعها في الخمس الباقية فوقع لها خمسة وعشر في كل منها فاقال
لردت من الخمس الباقية كانت لضمها خمسة وعشر في بكت لو ضربت مع غيرها
خمس وعشر من الباقية لكان في مال المفسر في هذه الخمسة واكثر من ردة كذا
ينوبها من ذلك ماله بيرة مائة اعطاهما الخمس الباقية بيرة خمس فليس ضربت
فيها خمس وعشر في الخمس فوقع لها خمسة وعشر في كل منها في خمسة وعشر في
يستقر ان يضاف من الخمس وعشر في ربعها في بكت في ربعها في بكت في ربعها في بكت
ضربت في خمسة وعشر في الخمس وعشر في الخمس وعشر في الخمس وعشر في الخمس
بها ويقضي لغيري الخمس الباقية كانه شيئا في في الكثرة لغيره مما بعة عشرة
المائة ونزيبه بدينه مع غيرها وكذا لغيره في حكاية وايضا بالكثرة في
موت ولا يفسد بغيرها في اهل الحاضرة في قال المازني وعرف من غيره وعليه من
في فاقال وقدرت المائة وان لم يكن ماله من غير ما كان متعذر وجه لغيره في قال
يحيى جمل الباقية خمس في اقله كنه في وقت المال كمال المازني في اقل الباقية
اسمها بما فيه اضم ولو عدا العرو على مال في عهدها عدا عليه خمس في بيرة لغيره

[illegible]

وان قيل فلسفه في المال بالمال في نفسه وان كان في غيره وفي الغايه ان قاصدا ما لم يقو
حتى يفسد احداهما يعني ان يفضض مضي على احد فلو لم يضر في مضمون بقى فلسفه في الحق
وكان في غيره وبقيت البر في البيع والشراء ولا تفسد وقال عبد الملك ان الما
ل في نفسه ما لا يفسد الا في اوله ما لم يضر في مضمون وان كان في غيره وفي الغايه ان قاصدا ما لم يقو
حتى يفسد احداهما يعني ان يفضض مضي على احد فلو لم يضر في مضمون بقى فلسفه في الحق
وكان في غيره وبقيت البر في البيع والشراء ولا تفسد وقال عبد الملك ان الما
ل في نفسه ما لا يفسد الا في اوله ما لم يضر في مضمون وان كان في غيره وفي الغايه ان قاصدا ما لم يقو
حتى يفسد احداهما يعني ان يفضض مضي على احد فلو لم يضر في مضمون بقى فلسفه في الحق
وكان في غيره وبقيت البر في البيع والشراء ولا تفسد وقال عبد الملك ان الما

اورد ان الحسن له لاه عمرو ولا خلف ولا ابن متعلقه فهو حرة على كل من يحس
 الجور ولا يارب والسياسة والعبودية الزمة والسير في ذبح مكانه ولا يحس المكاتب
 بالبيع عن الكتابة لانها ليست في الزمة ولا في التلوع له وفي التميميات كالأمة
 ولا ذل له الخصومة فلا تعلق وكنت فورا من ليد الكاوي وما جاء به كانه يرحم
 من جانب الجانب لما كان من جهة اليمين وفي من ليد من جهة الشمال ما جاء به كانه
 في الكلام في الخصومة او من الطرد وهو اعلم في بيع نفسه بخبره وفي قوله جميل
 اي بالوجه لا بالمال وقضى على صاحب الزمة والتمتع باختيار المال حبلا بالمال من قول
 الوجه لان يحتاج لزوم من البيع لما به ويجمع في قوله بالوجه فقط ومن في
 بالمال لا بوجه شاعه ويوجب صاحب العروض ما يبيع عرض على طهله وهو كالمالك
 والولاية في المالك عنه وفي بيع نفسه فليسا به كالمالك وعلم المغير بالانصاف
 فليسه على اختياره فلا يملكه من ذل كل من المار على ولا ذل وهو
 صبي على من وعده بمن المبيع وعن ابن ابي عمير لا يملك جميل حتى يبيع ولا يملك
 على الجور او الجور وقاله سمعون وفي النكاح اصل الجور اجماعا ولا ذل له وفيه
 من تأمنه بدمه لا يملكه البتة ولا ذل منه عليه فاما باختياره اذ يبيع في تقييد المالك والتمتع
 كان له خيسه ولحسن ثلثه حتى التلوع ولا اختيارا له اذ يبيع في تقييد المالك والتمتع
 او الذل حتى يبيع عومه ولانه جاء به على قوله حتى خرج ذل المالك ويكفي الرهن
 فقال غير المالك المالك المالك المالك المالك المالك المالك المالك المالك المالك المالك
 نصف الشهر ولا يحس في كثير المال حتى من اربعة اشهر وفي الميسرة شهرين لان
 المال حتى في ذل له بل في المالك في بعض شيوخنا لا يحس بالذلة ولا في بعض
 المالك المالك لان ذل المالك لا يبيع فلا عمن في الطلوع المالك المالك حتى التلوع
 ولا اختيار وهو لا يبيع قاله غير المالك في الرومات نصف شهر وفي كثير اربعة اشهر
 وفي الميسرة شهرين واما المالك المالك حتى يبيع عومه في البيع في امان ان
 من اموال الناس وتزعمه ما ذل في البيع في بيع عومه في البيع في امان ان
 وقال سمعون في بالذلة المية بعزمه حتى يبيع او يموت لانه لا يبيع على نفسه وقاله
 من وانما عليه في هو الذي يرضى بالبيع لما كوا اموال الناس ولا يبيع خلاف هذا
 ومن قال من غير المالك المالك المالك المالك المالك المالك المالك المالك المالك
 والمبيع من اموال الجور المالك المالك المالك المالك المالك المالك المالك المالك
 من اموال الجور المالك المالك المالك المالك المالك المالك المالك المالك المالك
 المالك من ذل المالك المالك المالك المالك المالك المالك المالك المالك المالك
 المالك من ذل المالك المالك المالك المالك المالك المالك المالك المالك المالك

[illegible]

الفرمان ولا يخرج بختة ولا شلاع لتفزع النور على الحج ولواصح الحج اعمدة اولاد
محتد يقع عليه برش جسر ويقع على افرامه ولوثت الدرس يوم ع. وله بمكة اومر
او مرة استحب ان ياخر سنة كيلا خشي يتم مع من الحج فيجس اهرانهم كالاولاد
يخرج بعض على العروك ان يوافي عليه دلاسا والفضل موضوع فيس الى عتفه ويخرج
نور الغري لتفزع ولا عرض على كمال الحج. واولا يخرج من مصر في ان يذهب غفلة في
تجمل حتى يهوى غفلة ويجس النساء على حدة. وفي النواير يخرج المحبوس ممن سلم على
او حدة وان شتم من صه واحتاج امة باسمه جعلت معه خبث يجوز له ان يمس الزنا
جنا كرام عال. كان في الجس خاليا ولا يوافي ولا يقيم ولا من ابيه ولا عتفه من المرات بحال
المرأة لتكسح الدرع بها والدا افر في الجس انما احسن نفسه ليعام مع رجل على الحج
ولو قامت بينه والخطاب في دجاجة البني انه يحنك حاكم بحال عتفه. والخطاب
ازله الزوج السليم باقم انه وافر برش. فان لم يلزم حبسها حبست في البيعة وكذا افر
كأن تنس **فريق** قال الخفيف المهر وفي المهر في عمل الخمر على البطان من عتفه في قس
ولا خال انما العتاف والناس يحولون على الكسب والتفصيل. ومن ملأ ان ملأ
يتم بكنه ما في ليس تلي. وليس في ايفتخاف في برش هو مغزو بقلة ذك الابر وكذا
يبيح ان يعامل به الصانع كالمغال واليتاك. يقبل قوله ولا يجس لأن يكون
المزعي به يسر. اما عول عليه في ضمة واخر عليه عوضا وجملة ان لا يحمل فاعل
انما افر بما عليه هو افر اذ ليس. وكذا في الصناعات تحمل فيه الرجل على حال فيه بعض
من الناس في وجع وليس عتفه من الصناعات خصوصاً اهل البيوت وكذا في
الصناعات لا يحلها العتافه قال عمر المله انما اعتق بعض عتفه وقال ليس عتفه
فتة الباقي يسر. انهم ومعاره وان قالوا لا عتفه له ما لا حبل وقر. قال عمر بن جميع
اصابنا على ذل في العتق ذل في الجمن فانه لا يفتخلف عتفه. وهذه المسئلة اصل في
كل ما له يوزن له عوض اذ انما في علم الما والذند انما في اولاد ان العتاف التحل المولى
والبيع به **فريق** قال انما احسن حتى ثبت قيمته ان تحبل ذل انما عتاف الغاصم ليس
لا عتاف ومنع عتفه لان ليس افر في حصول الحق. انما عتاف التحل عتفه واثبت انما يحبل
في الخمر في من الحالة **فريق** قال قيل البيعة كيف علمت بعتفه وان قالوا سحر يقول
لهب ما له وخس وما اشبه ذل في سمع هذه البيعة وان قالوا كس في تصدير في
يبع ومروا بها حوا. وان قالوا سوا. ونقص راس ماله شيئا سوا سوا وان لا في بيعه الى ما عتافه
سمعت ولون كل المكلوب فيم اذ في مسائل كس قوله برش مناجاة وبر في
البحر بحر قضا. بعضا وياتي به في شهر بعتفه وعتافه بعتفه في يوم كذا. ومن

[illegible]

[illegible][illegible]

لجهاز 3

[illegible]

[illegible]

والله اعلم بالصواب

بل ان نحرز الكل الفصح من نحرز النصف ولا نثبت العرفا لهما نثبت واحد وجوب
اشترائهما فيه اثارها اولانا فثبت العرف ما نثبت عنه اثارها وهو الزهر فاول نحرز الزهر
او يقول عفر معاوضة فليحذف البيع بالابلاس كالكتابة ولا يلزم له اباغ العبر في
لأما مما عفاه ولا نحرز من الوالة اثارا وجب الحال عليه مقلدا لقولنا عفر معاوضة والعرف
نقل المثل من دقة الى دقة ولا يلزم اثارا فليست اثارا لان الكتابة والاعراف لا يثبتان البيع
بجلا في البيع ولا يثبت على الحالة ضرر مقتضاها لان المعاوضة تقتضي اللزوم بربط
اعتبار القيمة دون المبيع وتثبت الرجعة في المكسفة بغير عوض بخلاف الخلع اذا
يقول بل مقتضاها لان المعاوضة تقتضي التسوية بينهما فلما كان لا يلزمهما البيع يكون
لآخر كما تقدم ايجبتوا بقوله عليه السلام انما امرى هلا وعنده متاع امرى عينة
مضى مؤتمنه شيئا لم يقبض فهو امانة الزموا وان كان لا يثبت لو كان سببا لئلا
لكن سببا في هلاك السلعة كالزهر بالعيب ولا يثبت في الحداثة اعطى من حواله البيع
بغير من غير رضى المبيع عليه وهو لا ينفذ بالاعراف ولا يثبت اباغ العبر من حواله البيع
المبيع قبل تسليمه ولا يثبت حقه بالتسليم فلا يثبت له سائر الزموا في سبب دافع
وانه مل من امواله فلا يكون له حذر عليه فيه ملكا ولا يثبت له لو اشترى بموخر وبيع بحال في
اشترى بموخر ثم باعه من اخر حال ثم اشترى بموخر واجلس بجميع الامان فان لم يثبت
الرجوع لم يثبت على رسول الله صلى الله عليه وسلم الرجوع المبيع بحاله مع المجلس وانقضت
فاعبركم وان ثبت بطلان احد من اول من ذكر فيلزم الرجوع من غير مبيع او المخرج بين
التفصيل في رجوع الكل لان كل واحد يكون مختصا بالمبيع لا يختص وان امكن مباح
للمن من وجوه ليدخل هذا الفصح في حكمه المفوض لغيره يجوز المعاوضة عليه من العيش
المبيعة قبل القبض لا يجوز المعاوضة عن المسلم قبل القبض واثباتها الفصح جفت
المسلم فيه البيع وانفكاع حسن لا يثبت والى كراهة عن اول القول بوجوبه لانه لا يثبت
عثرنا في الملباة ونحن نتجوه على شي والفقهاء ان الملباة استبراء ولا يكتسب فقيمتها
الستوية من الزموا لئلا يذهب بعض الزموا لانه لا يثبت المجلس مع الحياة فبقي الجميع متوفى
ما عيب المدسرة وعن الثاني ان البيع في العيب عن الملباة يحل فائدة وهو جهة سلعة
كاملة والكامل اتم من النافذ في قيمته وهاهنا لو بيع زجج الى ممة الشئ واهل
بيع فهو في ممة الشئ من ان القيمة قد تكون اقل ومساوية او اكثر ولا يثبت في مثل الشئ
عن ذلك بل يثبت في ثغاله بما كسبه للعلم ويستغنى اعتبارا لبيع عدم الفائدة بخلاف
العيب فثبت الخلع دليل كماله على حصول الفائدة بغير الرجوع وعن الثالث ان كل المعاوضة
ممنوع على فقولوا ان البيع ينفذ باعيا لا كماله كان نحرزهما مع اياه وعن الرابع ان

الزهر وجوبه تعلو حواله الزهر يعني ما نقله به حقه بخلاف الزموا لا يتعلو حقه الا الزموا
من غير المبيع بغيره الزهر ونحرز الخامس ان اشفاك الحق بالتسليم لا يمنع الرجوع
كما انما اشترى بموخر ثم اشترى بغيره فليست له اباغ العبر في حقه معاوضة
ولا يثبت له على الزموا بوجوده عن ماله بخلافه وعن الخامس ان يكون ماله لا
يمنع من سبب البيع عليه كالعبر اثارا في بخلافه من امواله وعن السابع
قال ابو الوهب انه لا يجوز في هذه الصورة نقله ولو كان اخر حوالا لانه كالتابع فما رخصنا
لم يثبت له حذر العرف وعن الثامن ان الفصح في بغير عثرنا في المبيع الا في الكحل
تفصيلا لعرفه لكونه سبب دافعات ومول الحياة من ذلك لا يثبت حقه في الكحل فثبت
ونسأل على شي وما رواه مال الله عليه السلام قال انما رجل باع متاعا فاجلس ليرايه
منه ولم يقبض له باع منه من ثمنه شيئا فوجده بعينه فهو اخيه فان مات الخ لم يبعه
فكسبه المصاع اخيه فباعه له او حذر بعينه ولا يثبت الرجوع في الموت او في الحياة الزموا
والا يثبت هو عثرنا لحياته لكان اول لان الشئ يثبت حقه في الحياة وفي الموت
مع الوان فاني لا يبيع لانه كان مال الشئ المبيع وما يبيع بالبيع الا في سلامة
الداينة بخلاف الشئ والى كراهة عن ذلك ان اشفاك صعب وعن الثاني قد عثرنا
عنه وعن الثالث من الشئ بالثمن لا يثبت له حذر في الحياة والموت وبغيره لا يثبت
في الموت من غير ولا يثبت شئ من حواله الزموا كما تقدم بشك في البيع
في الكسب اثارا جلس المشتاع والسلعة فائمة يدره بالبيع اخيه وان لم يثبت
للمجلس من غير هذا لان كل واحد لا يثبت في ثمنها اليه وذلك لانه وان مات المشتاع قبل دفع الثمن
وفي فائمة يدره بالبيع اثارا الزموا وان يثبت القيمة للثمن بغير الوهب في فائمة او نفذ
في بغيره فليس للواهب اخذها لان كل واحد لا يثبت في ثمنها اليه في البيع في الشئ
انه امكان القيمة للثمن فائمة فمسوا قبل المؤهوه لهما ومار الواهب اولي من الزموا واما ان
فاتت بله اخذها في المجلس دون الموت لانه اذا جازت وجبت القيمة في الزمة بطلت كمن
المبيع فالتابع المفسر فان كانت يدره بالبيع فهو اخيه في المجلس والموت انما اذا
لها كمال الزهر يدره وكان من اشترى سلعة بسلعة ما سقطت اليه فبقي هو اخيه فان
مخرج ان يدره عينا في الموت والمجلس جميعا فلو اؤجل ولو بيع سلعة بعينها بطلت
في كسبها قبل الرجوع او كسبه وشاء العرف فهو اخيه في سائر العرف او يدره في
المجلس والموت فلو اؤجل ولو يدره هذا هو المبيع اما بالبيعة واما باخر المجلس قبل ان يفسد
شئ ما قولنا حذر هذا فلو يدره مع عيب السلعة فبقي اخيه في الموت وقيل لا يثبت
وعلى ان الزموا لا يثبت انهما سلبا وقيل انهما سلبا وقيل انهما سلبا وقيل انهما سلبا

في قوله ستة اقسام يقع فيه خمسة ويختلف فيه واحد وهو قوله
بايعهم لم يسلما ما يعرفان سلما وهي فاية العيش اولى بغيره لكونها اولى
والثاني ما علموا بغيره وثم كونه البيع والشراء ولم يتم مواعيد البيع والشراء
اختلال حاله / امور حدثت او كان نظام البيع وعليه عزوارة انهم لم يعلموا به
يعلموه لما لم يضمن من مغلطة لم يتم وفيه ما يدخل عليه او يبيع الحسنة او
المساكنة او لا يبيع كون الصبي عليه لو تم موافقة ابن الفاسح لما التفتيح وانهم لم
يقلبه ولم يضمن به فاحتمل فيه انفسهم مشاركه لانه كان محصور عليه وفي
اصح الاشارة لعن كمال الخ **فبيع** في الكفاية الما عول الورثة من النعم وانهم
ما يفي وطاع وجع البيع في انفسهم بغيره على الميراث ولو عولوا التفتيح وفي
من ورثة وعزوا في بيع صاحب لتعيينه لم يحكم المالك **فبيع** قال الما تم عليه
من الميت لزمه لانه عليه السلام لما امتنع من الصلاة على الميت لاجل ان يقام رجل
معه على فقال في قول الله صلى الله عليه وسلم وان من اجله طاحضكم ولون
لم يضمن بغيره من الميت فان كان له مال وجعت فيه بئرا وان لم يكن له مال
فكانت ذلته لا تم وتم قال كسوف الميت مال لا بد له من رتبة البيع والميراث كله متى اشهر
لزمه من مال وان لم يضمن كان ميتا او قال في قوله صلى الله عليه وسلم وسلم السلم
عمره وكسبه **فبيع** قال من عليه من بيعه ميتة او ما قراره لم يقبل قراره في
معه من لوارثه او كيف قراره او صريح ما كسبه الميتة للجنة ويجوز للجنة من
الميتة ويخاص من ذلته ميتة او ما قراره في الكفاية قال ابن بوشان في قوله
في ماله ما به وابنه وابنه الميتة ما به كذا ما خذ لا حية بخصه ويدخل مع
اورثه بخصه بغيره الورثة الا ان يجمع وانه لا حية للمالك الورثة لانه هو الما خذ
مورثه ولو كان له فيه ميتة لم يخاصه الورثة ولما دخل الورثة مع الورثة لم يرد
ورثه على ما حية عن ابن الفاسح لانه اخذ ما به دفعه بمقتضى الوصية وفي بيع عليه
اشبهه بالجزء من الورثة فيه واذا اشار بغيره وجع على ما حية حتى يرضى
بغيره حتى يرضى بغيره لا يرضى لقيمة لقلته ولعل ابن الفاسح لم يرد بيع الورث
لوجع في حية على ميتة الورثة الما خذ بيع عليه الورثة فيقول لا يجوز له ان يبيع
الميت فينفذ اصل التزويج فان كان معهم ثالث ميتة ميتة سعة الورثة وانفسهم
الميت له واد الميتة الما خذ انهم انشأه بمخاصن مما صار الورثة اخذوا في بيع
لورثه ميتة كذا في بيعه ومن لا يبيع عليه ولا يبيع عليه ولا يبيع عليه
في بيعه ميتة وهو ما يشكك في شأونه وورث

في قوله ستة اقسام يقع فيه خمسة ويختلف فيه واحد وهو قوله
بايعهم لم يسلما ما يعرفان سلما وهي فاية العيش اولى بغيره لكونها اولى
والثاني ما علموا بغيره وثم كونه البيع والشراء ولم يتم مواعيد البيع والشراء
اختلال حاله / امور حدثت او كان نظام البيع وعليه عزوارة انهم لم يعلموا به
يعلموه لما لم يضمن من مغلطة لم يتم وفيه ما يدخل عليه او يبيع الحسنة او
المساكنة او لا يبيع كون الصبي عليه لو تم موافقة ابن الفاسح لما التفتيح وانهم لم
يقلبه ولم يضمن به فاحتمل فيه انفسهم مشاركه لانه كان محصور عليه وفي
اصح الاشارة لعن كمال الخ **فبيع** في الكفاية الما عول الورثة من النعم وانهم
ما يفي وطاع وجع البيع في انفسهم بغيره على الميراث ولو عولوا التفتيح وفي
من ورثة وعزوا في بيع صاحب لتعيينه لم يحكم المالك **فبيع** قال الما تم عليه
من الميت لزمه لانه عليه السلام لما امتنع من الصلاة على الميت لاجل ان يقام رجل
معه على فقال في قول الله صلى الله عليه وسلم وان من اجله طاحضكم ولون
لم يضمن بغيره من الميت فان كان له مال وجعت فيه بئرا وان لم يكن له مال
فكانت ذلته لا تم وتم قال كسوف الميت مال لا بد له من رتبة البيع والميراث كله متى اشهر
لزمه من مال وان لم يضمن كان ميتا او قال في قوله صلى الله عليه وسلم وسلم السلم
عمره وكسبه **فبيع** قال من عليه من بيعه ميتة او ما قراره لم يقبل قراره في
معه من لوارثه او كيف قراره او صريح ما كسبه الميتة للجنة ويجوز للجنة من
الميتة ويخاص من ذلته ميتة او ما قراره في الكفاية قال ابن بوشان في قوله
في ماله ما به وابنه وابنه الميتة ما به كذا ما خذ لا حية بخصه ويدخل مع
اورثه بخصه بغيره الورثة الا ان يجمع وانه لا حية للمالك الورثة لانه هو الما خذ
مورثه ولو كان له فيه ميتة لم يخاصه الورثة ولما دخل الورثة مع الورثة لم يرد
ورثه على ما حية عن ابن الفاسح لانه اخذ ما به دفعه بمقتضى الوصية وفي بيع عليه
اشبهه بالجزء من الورثة فيه واذا اشار بغيره وجع على ما حية حتى يرضى
بغيره حتى يرضى بغيره لا يرضى لقيمة لقلته ولعل ابن الفاسح لم يرد بيع الورث
لوجع في حية على ميتة الورثة الما خذ بيع عليه الورثة فيقول لا يجوز له ان يبيع
الميت فينفذ اصل التزويج فان كان معهم ثالث ميتة ميتة سعة الورثة وانفسهم
الميت له واد الميتة الما خذ انهم انشأه بمخاصن مما صار الورثة اخذوا في بيع
لورثه ميتة كذا في بيعه ومن لا يبيع عليه ولا يبيع عليه ولا يبيع عليه
في بيعه ميتة وهو ما يشكك في شأونه وورث

في قوله ستة اقسام يقع فيه خمسة ويختلف فيه واحد وهو قوله
بايعهم لم يسلما ما يعرفان سلما وهي فاية العيش اولى بغيره لكونها اولى
والثاني ما علموا بغيره وثم كونه البيع والشراء ولم يتم مواعيد البيع والشراء
اختلال حاله / امور حدثت او كان نظام البيع وعليه عزوارة انهم لم يعلموا به
يعلموه لما لم يضمن من مغلطة لم يتم وفيه ما يدخل عليه او يبيع الحسنة او
المساكنة او لا يبيع كون الصبي عليه لو تم موافقة ابن الفاسح لما التفتيح وانهم لم
يقلبه ولم يضمن به فاحتمل فيه انفسهم مشاركه لانه كان محصور عليه وفي
اصح الاشارة لعن كمال الخ **فبيع** في الكفاية الما عول الورثة من النعم وانهم
ما يفي وطاع وجع البيع في انفسهم بغيره على الميراث ولو عولوا التفتيح وفي
من ورثة وعزوا في بيع صاحب لتعيينه لم يحكم المالك **فبيع** قال الما تم عليه
من الميت لزمه لانه عليه السلام لما امتنع من الصلاة على الميت لاجل ان يقام رجل
معه على فقال في قول الله صلى الله عليه وسلم وان من اجله طاحضكم ولون
لم يضمن بغيره من الميت فان كان له مال وجعت فيه بئرا وان لم يكن له مال
فكانت ذلته لا تم وتم قال كسوف الميت مال لا بد له من رتبة البيع والميراث كله متى اشهر
لزمه من مال وان لم يضمن كان ميتا او قال في قوله صلى الله عليه وسلم وسلم السلم
عمره وكسبه **فبيع** قال من عليه من بيعه ميتة او ما قراره لم يقبل قراره في
معه من لوارثه او كيف قراره او صريح ما كسبه الميتة للجنة ويجوز للجنة من
الميتة ويخاص من ذلته ميتة او ما قراره في الكفاية قال ابن بوشان في قوله
في ماله ما به وابنه وابنه الميتة ما به كذا ما خذ لا حية بخصه ويدخل مع
اورثه بخصه بغيره الورثة الا ان يجمع وانه لا حية للمالك الورثة لانه هو الما خذ
مورثه ولو كان له فيه ميتة لم يخاصه الورثة ولما دخل الورثة مع الورثة لم يرد
ورثه على ما حية عن ابن الفاسح لانه اخذ ما به دفعه بمقتضى الوصية وفي بيع عليه
اشبهه بالجزء من الورثة فيه واذا اشار بغيره وجع على ما حية حتى يرضى
بغيره حتى يرضى بغيره لا يرضى لقيمة لقلته ولعل ابن الفاسح لم يرد بيع الورث
لوجع في حية على ميتة الورثة الما خذ بيع عليه الورثة فيقول لا يجوز له ان يبيع
الميت فينفذ اصل التزويج فان كان معهم ثالث ميتة ميتة سعة الورثة وانفسهم
الميت له واد الميتة الما خذ انهم انشأه بمخاصن مما صار الورثة اخذوا في بيع
لورثه ميتة كذا في بيعه ومن لا يبيع عليه ولا يبيع عليه ولا يبيع عليه
في بيعه ميتة وهو ما يشكك في شأونه وورث

بغير حاجة الدين لغيره النافذ بقوله تعالى من بعد الموت
 بعد الدين وجب وان المعيا هو المقادير المعقولة بمعنى انه لما بين ان الدين
 لا يغفر الا من اهل المال بل من اهل العقل يعقل بعد الدين وهو مقدره
 الغايه من اجل معنى كماله في نفسه وفي غيره وكذا في سائر المقادير
 من اهل المعنى في الوارث قبل قضاء الدين كالمؤمن **فمن** قال قال
 ربه وعقله عليه في اوجهين اكلوا احرابا وحصل اكلها ما واخذوا كراها
 من قهرها العترة فان كانت فيمنه الغايه اعطى حلاله من يوم نصرت كراها الى من
 السخرى كما يوم من السر فلا رجوع له وان كانت اوفى منه مضت عليه خمسة
 على الغريم بما يترو خمس و حسب العترة على الغايه وان اختلفا في قيمته
 كراها في ان لا يقع بينه ولو لم يلق الوارث العترة لاف فضاء هذا الحاضر ثم قلبه كراها العترة
 مع ان الجميع طار هينا وحضة الغايه منه ولو لم يلق العترة لاف فضاء هذا الحاضر ثم قلبه كراها العترة
 في عترة عن الغايه مع ثمانية من ميع له اولاد لان يغتص من الغريم شي من ميع على
 بما يصيبه طار هينا وكون اقل على العترة في ميع الغريم يسوي فيه بالغايه العترة
 مع ولو اخذ العترة كراها الغريم والى الله اية ما افرج كراها العترة في ميع الغريم يسوي فيه بالغايه العترة
 انما لم يفرج ولو اخذ الحاضر كراها الغريم والغايه لما فرج الحاضر شي ولو كانت
 خمسة مائة فرج على الكار في ميع الغريم **فمن** قال قال من اهل الخلال
 ملكان اربعة او خمسة فرج الكار على كل واحد مما كان يورثه ولا يطع عليه
 من اربعة ولو بقيت بقية من الكار في ميع الغريم جمع كراها على الورثة امتناعا من كل
 كراها كراها حتى يستوفى في ميع الوارث على الورثة علموا بالكار في ميع
 في ثلث البضعة لا يفرج كراها خمسة على ميع الغريم جمع كراها على الورثة ما اخذ من الميراث
 الخاصة لو حصل كراها في ميع الغريم واما ما فرج جمع به على الورثة ما اخذ من الميراث
 كل ما صار اليه **فمن** قال وكان موع على كراها موع على ميع الغريم
 طار هينا وقلة في ميع الكار في ميع الغريم فانها تحسب عليه و
 كراها ان لا يكون في ميع الكار في ميع الغريم وصية جمع على كراها بما بقي ببيع
 في ميع الغريم منه اقل الميراث مثل ان يورث لثلاثة مائة والثالث ما يتار في كراها
 في ميع الكار في ميع الغريم في ميع الكار في ميع الغريم في ميع الكار في ميع الغريم

بغير حاجة الدين لغيره النافذ بقوله تعالى من بعد الموت
 بعد الدين وجب وان المعيا هو المقادير المعقولة بمعنى انه لما بين ان الدين
 لا يغفر الا من اهل المال بل من اهل العقل يعقل بعد الدين وهو مقدره
 الغايه من اجل معنى كماله في نفسه وفي غيره وكذا في سائر المقادير
 من اهل المعنى في الوارث قبل قضاء الدين كالمؤمن **فمن** قال قال
 ربه وعقله عليه في اوجهين اكلوا احرابا وحصل اكلها ما واخذوا كراها
 من قهرها العترة فان كانت فيمنه الغايه اعطى حلاله من يوم نصرت كراها الى من
 السخرى كما يوم من السر فلا رجوع له وان كانت اوفى منه مضت عليه خمسة
 على الغريم بما يترو خمس و حسب العترة على الغايه وان اختلفا في قيمته
 كراها في ان لا يقع بينه ولو لم يلق الوارث العترة لاف فضاء هذا الحاضر ثم قلبه كراها العترة
 مع ان الجميع طار هينا وحضة الغايه منه ولو لم يلق العترة لاف فضاء هذا الحاضر ثم قلبه كراها العترة
 في عترة عن الغايه مع ثمانية من ميع له اولاد لان يغتص من الغريم شي من ميع على
 بما يصيبه طار هينا وكون اقل على العترة في ميع الغريم يسوي فيه بالغايه العترة
 مع ولو اخذ العترة كراها الغريم والى الله اية ما افرج كراها العترة في ميع الغريم يسوي فيه بالغايه العترة
 انما لم يفرج ولو اخذ الحاضر كراها الغريم والغايه لما فرج الحاضر شي ولو كانت
 خمسة مائة فرج على الكار في ميع الغريم **فمن** قال قال من اهل الخلال
 ملكان اربعة او خمسة فرج الكار على كل واحد مما كان يورثه ولا يطع عليه
 من اربعة ولو بقيت بقية من الكار في ميع الغريم جمع كراها على الورثة امتناعا من كل
 كراها كراها حتى يستوفى في ميع الوارث على الورثة علموا بالكار في ميع
 في ثلث البضعة لا يفرج كراها خمسة على ميع الغريم جمع كراها على الورثة ما اخذ من الميراث
 الخاصة لو حصل كراها في ميع الغريم واما ما فرج جمع به على الورثة ما اخذ من الميراث
 كل ما صار اليه **فمن** قال وكان موع على كراها موع على ميع الغريم
 طار هينا وقلة في ميع الكار في ميع الغريم فانها تحسب عليه و
 كراها ان لا يكون في ميع الكار في ميع الغريم وصية جمع على كراها بما بقي ببيع
 في ميع الغريم منه اقل الميراث مثل ان يورث لثلاثة مائة والثالث ما يتار في كراها
 في ميع الكار في ميع الغريم في ميع الكار في ميع الغريم في ميع الكار في ميع الغريم



1967

Copyright © King Saud University

V. 72

٢١٧ ر ٢ (كتاب في الفقه المالكي) . كتب في القرن الحادي عشر
ك
الهجري تقديرا .

١٦٢ ق ٢٩ س ٢٥ × ٢١ سم
٧٠٦٢ نسخة وسط ، بأولها وبأثنائها نقص ، خطها
أندلسي .

١ - المذهب المالكي ، فقه المذاهب الإسلامية
٢ - تاريخ الفسح .

٢١٧ ر ٢
٧٠٦٢

مكتبة جامعة الملك سعود قسم المخطوطات
 الرقم: ٦٥ - ١٤١٥ هـ
 العنوان: (كتاب في الفقه المالكي)
 المؤلف: ---
 تاريخ النسخ: القرن الثاني عشر الهجري
 اسم الناسخ: ---
 عدد الأوراق: ١٧٤
 ملاحظات: في ركنها ثلثون رقعة

الثمار والكبار والشيخ انه كان حليته المثلث يجوز بيعه بخمس الحليته والثلاثون
 حبة الكهنة فيه ثلاث مسائل وتضع جائزة الثمار وحمل العاطلة الرنة ومعاذلة المخلقة
 للرجل في مال العبد وهو قليل وفي الكهنة يشترط منه او يشترط في الشاة عنرا شهاب
 وكذا في النصف عنره وفي استئجار الارض كل من الشاة وفي الرابطة تكون
 في الارض كل في الالفية اختلاف المذاهب على الثلث يسقط اقل من الارض لغيره او
 الثلث وزادت فمته على الثلث يسقط لا يبيع بشيء وقيل يكون ذلك الاثر في بيعها
 وقيل في جميعه لقول الميت ان وسعه الثلث اولى وسعه وقيل من لا وارث له في وصيته
 بكل ماله وحكم الوارث المجهول حكم الموقوف وللخلاف المذاهب ولا غنى الاثر
 لا يصح فيه ذلك مالم فيه اما للغير او ما يصح فيه الا مالم فيه فلا يصح الوصية كما في الجارية واختلاف
 المذاهب من غير وصية هل يحل عيني او غير العيني وقيل للغير ولا غنى فاساسا على الفقهاء او يكون
 منصوصه على الوجه ان يعم وارثا مجموعا يتصوره عنه وقال ابن طريح المذاهب المذاهب
 فيه من صحتها لا يتصور الا ما حمله الثلث ان يكون له وارث يمتنع من ماله كله ولا يخرق الفصل
 واباه ابن القاييم وله انه لا يعم ثلثا ماله في حمله الثلث في مال الكافر كوصية المذاهب الاوصى ماله
 كله ولا وارث له بكل الزاير على الثلث وقيل يجوز وهذا كله ان كان المثلثين
 بين المثلث والوصية وقيل يمكن للموصي له الثلث والباقي للغير وقال
 يكره وهل لا عمل اجاز بها كالوارث فكذا في مال من غير الوصية وفي الجمع والاصل
 فكذا في اصل المسئلة هل يمتنع المثلث من غيرنا او لا في قوله لا يمتنع عليه السلام ان
 الله اعلمكم كمن ثلث اموالكم للحرث المتفرق فلم يجعل الجواز في الثلث وهو علاج يعين
 له وارث ومن لا وارث له وبالقيايم علم من له وارث كان يمتنع المثلث وان كان له وارث لم يصح جازا الوارث
 ومن اقل له شيئا حكمته والوصية اتلا في علمه وانه يفعل كالوارث وان الوصية
 على خلافه لا يخرق لانها فيما بغر المودة من القناه وفي الثلث يبيح على مقتضاه في الزاير ولقول
 النبي عليه السلام انما وارث من لا وارث له اعقل عنه وارث وهو ماله كله عكس فيكون
 المراد يمتنع المثلث وهو المخلوب ولا يترك الميراث اوسع من العقل لان التزويفين والينسار
 والصبيان يجوز ولا يعقلون فلان من يفعل اقل ويريد ان من قتل كوارث له اقتصر له
 الامام ان يتجوزوا بقول النبي عليه السلام الثلث والثلث كقيم الله ان يرفع ورثتها اغنياء
 للحرث المتفرق بفعل الميراث بحاجة الورثة بحيث لا وارث يجوز الزايرة ولانه ليس له ماله مستحق
 معين ويضعه حيث شاء كالصحيح ولان لا نسا لا يملكون ان يعم في الوصية عيني انه
 معمول به وكلفه حمل بها فيكون يمتنع المثلث وارث لم يجعل في المثلث المصطلح
 كاللفظة المعمول بها وان يمتنع المثلث في الزاير من حبه بل هو كان وارثا فيمتنع

سكن او حياته او يخلق في ذاك الا يورث بخلاف الشك في مرة معينة ان السكن
ثم انه لا يخلو ولا ينفق ثم انه لا يورث ولا يورث ولا يورث ولا يورث ولا يورث ولا يورث
الا يورث ولا يورث ولا يورث ولا يورث ولا يورث ولا يورث ولا يورث ولا يورث
الموت لا يورث ولا يورث ولا يورث ولا يورث ولا يورث ولا يورث ولا يورث ولا يورث
وكثيرة منه فكل ذلك لا يورث ولا يورث ولا يورث ولا يورث ولا يورث ولا يورث
يورث ولا يورث ولا يورث ولا يورث ولا يورث ولا يورث ولا يورث ولا يورث
ثم من بعد ذلك لا يورث ولا يورث ولا يورث ولا يورث ولا يورث ولا يورث
ثم من بعد ذلك لا يورث ولا يورث ولا يورث ولا يورث ولا يورث ولا يورث
مطار وانفق عليه السطاح عن اربعة اهل فان قصر الاصل وجعلها في قوة يورث
لوارث مثل ما له ويقول ان لم يورث يورث في سبيل الله بكل الميراث لان نصرة الصر
اولا فان لم يورث في سبيل الله ان لم يورث يورث في سبيل الله لان نصرة الصر
الاول فانه من قبل ان يورث في سبيل الله ان لم يورث يورث في سبيل الله لان نصرة الصر
فان لم يورث في سبيل الله ان لم يورث يورث في سبيل الله ان لم يورث يورث في سبيل الله
لانه من قبل ان يورث في سبيل الله ان لم يورث يورث في سبيل الله ان لم يورث يورث في سبيل الله
الثاني وقال ان يورث في سبيل الله ان لم يورث يورث في سبيل الله ان لم يورث يورث في سبيل الله
فان لم يورث في سبيل الله ان لم يورث يورث في سبيل الله ان لم يورث يورث في سبيل الله
كتايب يورث في سبيل الله ان لم يورث يورث في سبيل الله ان لم يورث يورث في سبيل الله
جميعه وتكون اربعة اهل وان لم يورث يورث في سبيل الله ان لم يورث يورث في سبيل الله
الكاتب الا اوصى بالحق في سبيل الله ان لم يورث يورث في سبيل الله ان لم يورث يورث في سبيل الله
وكان يورث في سبيل الله ان لم يورث يورث في سبيل الله ان لم يورث يورث في سبيل الله
يكن ان العيرج وفراجه من اربعة اهل وان لم يورث يورث في سبيل الله ان لم يورث يورث في سبيل الله
النصف بالفضل من اربعة اهل وان لم يورث يورث في سبيل الله ان لم يورث يورث في سبيل الله
عشر اوصى بغير اوصى له بالاولى بكون من رتبة الوصية بحجة الشك
ويورث له الا ان لم يورث يورث في سبيل الله ان لم يورث يورث في سبيل الله
صحة ويجوز ان كان يورث في سبيل الله ان لم يورث يورث في سبيل الله
هذه لقوة التي وقال ابن القاسم فان لم يورث يورث في سبيل الله ان لم يورث يورث في سبيل الله
من اذ كان حيا اوصى بغير اوصى له بالاولى بكون من رتبة الوصية بحجة الشك
بمعنى معين فامتنع اوصى عنه بخلاف التكويع في حق من اذ كان حيا اوصى بغير اوصى
عليه في حق من اذ كان حيا اوصى بغير اوصى له بالاولى بكون من رتبة الوصية بحجة الشك
فان قال اجوا بالانواع فيل يورث في سبيل الله ان لم يورث يورث في سبيل الله

شك في ان اوصى بغير اوصى له بالاولى بكون من رتبة الوصية بحجة الشك
ان يورث وصيته في حق التكويع ولم يورث في حق الوصية والكل لا يشك في ان
مثل يورثه ولو قال اوصى بغير اوصى له بالاولى بكون من رتبة الوصية بحجة الشك
لوارث وذلك لانه لا يورث الا ما اوصى به في حق الوصية والكل لا يشك في ان
ياخذ في التبرير العذر لا يورث الا ما اوصى به في حق الوصية والكل لا يشك في ان
العقود في حق الوصية لا يورث الا ما اوصى به في حق الوصية والكل لا يشك في ان
صحة وورثه وورثه في حق الوصية لا يورث الا ما اوصى به في حق الوصية والكل لا يشك في ان
يورثه في حق الوصية لا يورث الا ما اوصى به في حق الوصية والكل لا يشك في ان
ان اوصى بغير اوصى له بالاولى بكون من رتبة الوصية بحجة الشك
الشرية في حق الوصية لا يورث الا ما اوصى به في حق الوصية والكل لا يشك في ان
سالم في حق الوصية لا يورث الا ما اوصى به في حق الوصية والكل لا يشك في ان
التزويج لانه لا يورث الا ما اوصى به في حق الوصية والكل لا يشك في ان
في الاصل لا يورث الا ما اوصى به في حق الوصية والكل لا يشك في ان
لنفوسهم كما قال ابن القاسم في حق الوصية لا يورث الا ما اوصى به في حق الوصية والكل لا يشك في ان
كتايب المكاتيب الا ما اوصى به في حق الوصية لا يورث الا ما اوصى به في حق الوصية والكل لا يشك في ان
خارج والا فم لا يورث الا ما اوصى به في حق الوصية لا يورث الا ما اوصى به في حق الوصية والكل لا يشك في ان
في حق الوصية لا يورث الا ما اوصى به في حق الوصية لا يورث الا ما اوصى به في حق الوصية والكل لا يشك في ان
قال لا يورث الا ما اوصى به في حق الوصية لا يورث الا ما اوصى به في حق الوصية والكل لا يشك في ان
هذا العيرج يورث الا ما اوصى به في حق الوصية لا يورث الا ما اوصى به في حق الوصية والكل لا يشك في ان
الي يورث الا ما اوصى به في حق الوصية لا يورث الا ما اوصى به في حق الوصية والكل لا يشك في ان
كل اربعة اوصى بغير اوصى له بالاولى بكون من رتبة الوصية بحجة الشك
وغيره في حق الوصية لا يورث الا ما اوصى به في حق الوصية لا يورث الا ما اوصى به في حق الوصية والكل لا يشك في ان
الوصية لا يورث الا ما اوصى به في حق الوصية لا يورث الا ما اوصى به في حق الوصية والكل لا يشك في ان
لا يورث الا ما اوصى به في حق الوصية لا يورث الا ما اوصى به في حق الوصية والكل لا يشك في ان
ومات لا يورث الا ما اوصى به في حق الوصية لا يورث الا ما اوصى به في حق الوصية والكل لا يشك في ان
الي يورث الا ما اوصى به في حق الوصية لا يورث الا ما اوصى به في حق الوصية والكل لا يشك في ان
يورث الا ما اوصى به في حق الوصية لا يورث الا ما اوصى به في حق الوصية والكل لا يشك في ان
يختلف فيه كذا في الزكاة في حق الوصية لا يورث الا ما اوصى به في حق الوصية والكل لا يشك في ان

[illegible]

ثم يخاصي مؤلفنا اوصى له ان يرضى هرا با ما بين اليدين اجازته له ولا يرضى
اوصى له ان يرضى الحمايين لانها العاقلان لا يرضى ان يرضى وصيته ابيه وقال عيسى
فلن اجاز الان ثم مضى فادعى ثلثه فليس ثلثه المال اذ افضا المتصرف به عليه
قبل موت هذا اوصى به وان لم يفضه حتى يموت من ان فلا شيء له لانها صرفة لم
تحت وبكر وصيته لانها اجازته ويجوز وصيته ذاك الثلث قال الشيخ رحمه الله
وفي الاول الكمي السبعة المثلث يكون مؤلف عليه من اكل يتم فانه اكل اجازته
ولو قال كل ما اراد من بلان صفة عيلد وبلان كذا يومه من الوارث افس من المهور
لان التتمه يشك في الملة وفي الجواهر انما هي ان الوارث في المهر من الجوه والاربعين
فكبح برة او سلحان حريمه وقال غير المال لا يتم الاجازة مكلفا لا بقر موت
الموت ولو اجاز الوصية لوارث ثم قال بعضهم ما علمت ان الوصية للوارث لا يجوز
حلف ما علمت انما واخر نصيبه ان كل مثله يحتمل ذلك **فصل في**
تعيين سبب مصلح لا يفتح فيها الا يشفاك في حيا الشفعة قبل الشراء والمصلحة قبل
الموت وان الوارث في الصفة وفي الوصية ثلث الوارث في المهر من اكل كذا في
الاجاز الملهة تشكك فيهما من اموال الصلح بينهما قبل مجيء امة بخلاف نفسها وقيل
الحق لا يملكها وامرأة تشكك في شروكها قبل الزواج وفي الاشياء وما قبلها
الزوج في المهر **فصل في** الجواهر ينبغي ان يكون المهر من اكل على الثلث للثالث
المتصرف اول الكتاب ومن لا يشرك في الصفة او النوع يخرج على القرض في اجازة
الوارث هل هي هبة او تغيير **فصل في** الكتاب اوصى بجميع ماله وله وارث واحد
فاجاز بغير ماله في الثلثين واخرهما في الثلثين او اقرن اياه اوصى ثلثه وعلم في ان
من مضى وانكر المهر ما نفى اقرره قبل الفسخ عليه جازن نعم اكل لا يقر الفسخ
وكذا اقرره بغير علم ابيه او بوعده عشرة ايام يجوز قبل الفسخ ويجعل المهر ان
كان خاضع الكس شهران هذا الجدة في جود تصرفه بلان علمي وان تركه كماله
يؤثر كماله مؤثره فان خض المسموع له حلف واحده وان علمي من المهر يتبع في
نفاه في الاشياء ويؤثر في اكل الصلحيات جعل تغيير الوارث للوصية بحلة المال الحرة
وكذا في المهر من اكل ان لا يفسد اكله في المهر قبل الفسخ في المهر من اكل
نفسه سواء اكل الحاكم الدين علمه ولا يرضى خلب المهر له التهمة في المهر في المهر وفي
لا يخل في صورة المهر على نفسه لانه سواء فيه وفي علم ماله والمهر على ابيه فخرج المهر
على علم ماله هو يخلل التهمة والحاكم يعلم هذه العيوب وان لم يكتف ذلك في المهر وليس
المهر هاهنا كالمشاهرو ولا لم يفتي في فيه العرولة قال صاحب التكملة



انما اشترى بخلافه من ملكهم ان احدهما لا يبايع الآخر ولا يجتنبه فوله في المشتري والمعتق واما
الزبيد يباع من ينفقه فيمنه الورثة بين يدهما العبد او يعتقوا ثلثه لان العتق المفترق
فان صاحبه التمسك بالمال فيروا من يشتري العبد يبايع مع من الوصية والثلث لعل العبد
وان لم يملكه فكيف يملك الثلث ولا يقتض على ثلث العتق فاشترى العتق بالمال يبايع من ولا يبايع
بغيره اعطاه بالوصية لانه ما باعوه ما كثر من الثلث وضع عليهم لئلا يعلم بالوفاة
حده في الوصية وكان ابن القاسم يقول ان جميع ان الكلام الوصية فربعت والاشارة
ما كثر من ينفقه بكثير وضع عليه بثلث العتق لانه لا يبايع الا بثلث الوصية
للغير وليس له وضع شيء بين يده او جروا من ينفقه ولا اشترى له ما كثر من ثلث العتق ولم
يبلغ ان يجمع شيء ولو قلنا له ثلثي العتق فاشترى العتق فاشترى العتق فاشترى العتق فاشترى العتق
ان ينفقه فوله يبعده مما احب او من ينفقه بثلثي ينفقه بثلثي فاشترى العتق فاشترى العتق
الثلث فاشترى العتق فاشترى العتق فاشترى العتق فاشترى العتق فاشترى العتق فاشترى العتق
ولا ينفقه كله بل ينفقه واثني ينفقه بثلثي ثمنه او يعتقوا منه ما كثر من الثلث ان الوصية له واما
يبعده من فلان ينفقه واثني ينفقه بثلثي ثمنه او يعتقوا منه ما كثر من الثلث ان الوصية له واما
له فاشترى العتق فاشترى العتق فاشترى العتق فاشترى العتق فاشترى العتق فاشترى العتق
ان الورثة فاشترى العتق فاشترى العتق فاشترى العتق فاشترى العتق فاشترى العتق فاشترى العتق
لويح عاقله عتق فاشترى العتق فاشترى العتق فاشترى العتق فاشترى العتق فاشترى العتق
فان اشترى ما وصي ان يباع ولا يقل من فلان لا يقل من فلان لا يقل من فلان لا يقل من فلان
اكثر كونه لانه ليس فيه حق لغيره فاشترى العتق فاشترى العتق فاشترى العتق فاشترى العتق
فبغيره في الثلث ما كثر من الثلث فاشترى العتق فاشترى العتق فاشترى العتق فاشترى العتق
في الثلث العاقله فاشترى العتق فاشترى العتق فاشترى العتق فاشترى العتق فاشترى العتق
الورثة من نفسه لانه لو اشترى له بثلثه من فلان ينفقه فاشترى العتق فاشترى العتق فاشترى العتق
عبد من فلان ينفقه اعطاه فلان عتق فاشترى العتق فاشترى العتق فاشترى العتق فاشترى العتق
اعطى الثلث عتق فاشترى العتق فاشترى العتق فاشترى العتق فاشترى العتق فاشترى العتق
في العتق فاشترى العتق فاشترى العتق فاشترى العتق فاشترى العتق فاشترى العتق
الزبيد او وصي ان ينفقه فاشترى العتق فاشترى العتق فاشترى العتق فاشترى العتق
فان ينفقه بثلثه فاشترى العتق فاشترى العتق فاشترى العتق فاشترى العتق فاشترى العتق
من ينفقه بثلثه فاشترى العتق فاشترى العتق فاشترى العتق فاشترى العتق فاشترى العتق
مسكلا لاداوحي له بغيره بثلث العتق فاشترى العتق فاشترى العتق فاشترى العتق
امان يكون البايع الثلث الزبيد فاشترى العتق فاشترى العتق فاشترى العتق فاشترى العتق
ولو كان من العتق فاشترى العتق فاشترى العتق فاشترى العتق فاشترى العتق فاشترى العتق

اشترى نفسه لعل بثلثة خمسة بثلثه ان يكون له الثلث بثلثه لعل بالورثة وان اشترى
اشترى كثر في العتق لعل بثلثة خمسة بثلثه ان يكون له الثلث بثلثه لعل بالورثة وان اشترى
ان يملكه البايع الخمسة وخرها او يمتنع من البايع خمسة الشريك في العتق فاشترى العتق
يكون له كثر في العتق فاشترى العتق فاشترى العتق فاشترى العتق فاشترى العتق فاشترى العتق
خمس الشريك بثلثه لعل بثلثة خمسة بثلثه ان يكون له الثلث بثلثه لعل بالورثة وان اشترى
فان ينفقه بثلثه فاشترى العتق فاشترى العتق فاشترى العتق فاشترى العتق فاشترى العتق
للورثة على اقل القويين ولا ينفقه منه لاهل الوطايا كثر بعض اهل الوطايا وهو
كلا شيه فاشترى العتق فاشترى العتق فاشترى العتق فاشترى العتق فاشترى العتق فاشترى العتق
والا جعلوا الثلث فيدخل العتق ويراه فيه فان ينفقه بثلثه فاشترى العتق فاشترى العتق
وفي كثر في العتق فاشترى العتق فاشترى العتق فاشترى العتق فاشترى العتق فاشترى العتق
الورثة ان ينفقه بثلثه فاشترى العتق فاشترى العتق فاشترى العتق فاشترى العتق فاشترى العتق
وان ينفقه بثلثه فاشترى العتق فاشترى العتق فاشترى العتق فاشترى العتق فاشترى العتق
يوضع ذلك ثمنه ولا ينفقه فاشترى العتق فاشترى العتق فاشترى العتق فاشترى العتق
يباع من احب او من فلان حاض به اهل الوطايا فاشترى العتق فاشترى العتق فاشترى العتق
وبيعه من احب ان يبيع الثلث وان لم يبيع الثلث فاشترى العتق فاشترى العتق فاشترى العتق
المشتري بما وضع له ونفقه العتق فاشترى العتق فاشترى العتق فاشترى العتق فاشترى العتق
احد لم ينفقه بثلثه فاشترى العتق فاشترى العتق فاشترى العتق فاشترى العتق فاشترى العتق
خرج من الثلث وشاء العتق لانه وصية له ولا يوضع لغيره بثلثه فاشترى العتق فاشترى العتق
فل ينفقه بثلثه فاشترى العتق فاشترى العتق فاشترى العتق فاشترى العتق فاشترى العتق
لهم ان المفترق العتق فاشترى العتق فاشترى العتق فاشترى العتق فاشترى العتق فاشترى العتق
بالجميع له كثر من ثلثة اربعة ينفقه بثلثه فاشترى العتق فاشترى العتق فاشترى العتق
يخذ الثلث من ثمنه بثلثه فاشترى العتق فاشترى العتق فاشترى العتق فاشترى العتق فاشترى العتق
لعل لغيره ان ينفقه بثلثه فاشترى العتق فاشترى العتق فاشترى العتق فاشترى العتق فاشترى العتق
يبعده من احب او من فلان حاض به اهل الوطايا فاشترى العتق فاشترى العتق فاشترى العتق
من ينفقه بثلثه فاشترى العتق فاشترى العتق فاشترى العتق فاشترى العتق فاشترى العتق
لعل لغيره ان ينفقه بثلثه فاشترى العتق فاشترى العتق فاشترى العتق فاشترى العتق فاشترى العتق
يباع من احب او من فلان حاض به اهل الوطايا فاشترى العتق فاشترى العتق فاشترى العتق
من ينفقه بثلثه فاشترى العتق فاشترى العتق فاشترى العتق فاشترى العتق فاشترى العتق
ولا اشترى ان الوصي له بثلثه الوصية وان كان لا يمتنع من غير الوصي له بثلثه الوصية

امه او و هب او قصور به ثم اعتمها هو اورثته عتق و بكلمة الوصية و عني ما لا
لور و هب من ليس بعت و ما فيه بطنها لم يمت و صاحب التسيمة انما اعتمها
الوارث قبل الوصية بولاها للوارث المقتضى و قال المجمع انما اوصى بيمين امه لير جعل
في الثلث و كان لا متناع الورثة من التصرف فيها فان لم يجعلها الثلث ولم ينجح و اوصية
بالعتن جعل و في الثلث كرامة و عتق منها و من اولها ما جعله الثلث و ان كانت الوصية
لير جعل فصح له بثلث الميت ما يعلق ان الوصية به معاوضة عن الميت لا كرامة سبها اذ لم يثلث
و هو ليس و وصف عليه التصرف في ذلك بخلافه اوصى بعتق لان من ترك الوصية
بالعتن جمع بثلث الميت و في عتق المقتضى لانه الموصي لم يمت و لم يترك جعل الثلث و في بعتن جعل
في ذلك لير من العتق اكثر مما يكون لو كان شايخا فان اوصى باليمين لير جعل
و ما كان آخر ما عتق ذلك الموصي له ما فيه الكتاب يبي عتق و لا يصفى و لا يبرئ
له بالوارث و عن ابن الفاس بوف عتق كرامة حتى تصح بيقوم الوارث على ان عتق و كان
بعتق و عن ابي بصير عتقها حتى ترضع فيما خذ الوارث الموصي له و في عتق و كان
بالعتق و كان هو ليس الا جماع على ان عتق الوارث لا يصح و ليس كمن عتق بعض
و كان و من هب عتق و كان في الورثة عتق و سقط عن الوارث و عن الورثة و عن الورثة
عتق و كان حتى تصح **فريق** قال المجمع انما اوصى بعتق و كان له و به الورثة في الوارث
بعتق و كان له و كان اوصى بعتق و كان له و كان اوصى بعتق و كان له و كان اوصى بعتق
ان لم يثلث ان الميت اذ لم يثلث و كان اوصى بعتق و كان له و كان اوصى بعتق و كان له
اوصى بعتق و كان له و كان اوصى بعتق و كان له و كان اوصى بعتق و كان له و كان اوصى بعتق
انما اقل الموصي له الموصي خذ اجاز الوصية في المال من الورثة لان الوصية انما تترك
بما علم الموصي او غير اذ لا في المال و لا في الربة حاشا على الوارث ان اوصى له بخلافه
بما علم و علم به اجاز في المال و الربة لعلمه بها و يجوز في المال من الربة و في العتق و في
بطلان عليها و في عتق معلومة له و قال صاحب التسيمة انما اوصى بعتق و كان له و كان اوصى بعتق
موصيه و الوصية مفقودة و لم يبرها و اجزها في اقل تضرع و هو كما في ما فيه كتاب
الربا و قيل الوصايا في العتق و قيل لا تترك الا بعتق عليها و لو قتل الموصي
له عتق اقل في الكتاب بكل الوصية و لم يطل على امه و لا يشكونها و في
قال و لا به و عن ابن قتيلة جعل الوصية بكلمة لا اذ لم يثلث و قيل لا يثلث الله تعالى
و عن تكل في المال و الربة ان يعلم انه قتل عتق موصي له بعتق و يجوز ان يثلث
المال من الربة ان يثلث و قال المجمع يجوز في المال من الربة على امه لا تعاقب التهمة
بعتق الوصية و جعل ابن ابي ذر هذا مع ما فيه الكتاب و قال صاحب التسيمة

قال بعض الصنفين قوله في الكتاب انما اقله خذ الوصية في المال من الربة
معنا انما اقله بالقرام الوصية و عني ما هو فيه كانت في المال و الربة و قال
التوسيع في كتابه عتق ان قال ان الربة بالوصايا يعلم ان يرث الوصايا في
الربة ان يلوها ان عتق و عتق فيه و قال و هو من كرامة الوارث و في
سبيلته فقال ان يلمت بالوصايا بها هل يمكن ان يقال لا تترك الوصايا فيها و في
كتاب عتق ان اوصى بكتابت و قتلته سير المكتات ان كان صغيرا عن كرامة و كان
احب لسير اتمتعت الوصية لانهما في عتق مبعوثا و هو يعلم ان كرامة و عتق له اقل لسير
اجاز الوصية في الثلث و ان كان القتل خذ اجازت مكلفا و المستحسن هاهنا ان يكون
من الثلث و الربة لان الموصي له عتق انما لا يترك عتق العتق و ان اوصى بعتق و كان له
او معتقته الى اجل فقتله سير الموصي له بكلمة الوصية لا في القاتل و لا في عتق فيه و ان كانت
خذ اجازت و اتمتعت الوصية لا يكون من الثلث و الربة بل و قتلته ابو الموصي له او ابنة او امه
او عتقته اجاز الوصية في العتق و كرامة التهمة و لو هو في ماله فقتله الموصي
بعتق القتل و قتلته الوصية في الثلث في العتق و كرامة التهمة و كان الوارث
بعتق و قتلته و كان الموصي له خذ اجاز و اتمتعت الوصية في عتق القتل و كان الوارث
ها بعض عتقها على عتقها و كان في المال عتق عتق عتق عتق عتق عتق عتق عتق عتق عتق
عتق
في العتق على الموصي له ان يوصي له بعتق و كان له عتق و كان له عتق و كان له عتق و كان له عتق
بطله من اقل المال فاشبه قوله اعتقت هذه في عتق و كان له عتق و كان له عتق و كان له عتق
على اقل العتق و قيل من الثلث قال ابن جوشن لو اعتقت مائة و قتلته و كانت الربة و هو في عتق
بما اوصى بها عتق عتق عتق عتق عتق عتق عتق عتق عتق عتق عتق عتق عتق عتق عتق عتق عتق عتق
لعرع العتق لم يترك و كان اوصى بعتق و كان له عتق و كان له عتق و كان له عتق و كان له عتق
ثم عتق و جماع التامة بكلمة الوصية و في المجموعه اوصى بعتق و كان له عتق و كان له عتق و كان له عتق
او اقل في الموت بكلمة الوصية لان الوصايا انما تترك عتق عتق عتق عتق عتق عتق عتق عتق عتق عتق
له بعتق و كان له عتق و كان له عتق و كان له عتق و كان له عتق و كان له عتق و كان له عتق و كان له عتق
بعتق و كان له عتق و كان له عتق و كان له عتق و كان له عتق و كان له عتق و كان له عتق و كان له عتق
للك على الموصي له و بما خذ اجاز و كان له عتق و كان له عتق و كان له عتق و كان له عتق و كان له عتق
الربة حاشا و تعلمه بان الربة يجب عتق فلا يترك منها لير يوصي بعتق العتق و كان له عتق و كان له عتق
اوصى بعتق بثلث ماله بالعتق من الربة ان يثلث و لو جنى على عتق موصي له بعتق و كان له عتق
له ثلث جمعة لا العتق و لو اوصى بعتق و كان له عتق و كان له عتق و كان له عتق و كان له عتق و كان له عتق

في راس المال وان لم يام به لم يغفر به على الورثة بل يوجبه بما لا يخالف في جده اياه من جهة
اخرى وان قيل لم يغفر بدفع الوصي من زكاة ماله وفضل في الميراث في حق فيه
واوصي بعينه وشراء غيره بعينه ليعتق بكتابة عشره ونحوه لا سلام ويعتق
غيره مع حق في راس المال ان لم يمتح فيه لانه مقتضى قول كارت ولقول الله تعالى
من يقر وصية يقر بها وانه وهو مقرر على الوصية اجتماعا وماء كره في ثلثه يعني
وان كان الدين لم يجرؤا مناره له اخذه ولا يرجع من اذاعه يرد الزكاة لو جوبها مع المثل
والدين معاذ في الميراث لانه يحرم بها مع الموصي بعينه المعين المشترع بعينه مطلقا المكاتب
لتوقف عتقه على اتم من جملة تخلصا بهما مع الموصي بعينه المعين لتعيينه وتضميره
بعون العتق وحق الموصي لا يتصرف في عتق الموصي ولا في ماله يرد بالعتق ليعتق
الحج ويعتق الموصي بعينه على الموصي بعينه الموصي لا يكره الموصي بالعتق بالعتق والعتق
اوصي بعينه في السبيل يريد بغيره ليعتق ولا قال ذلك ماله لعل او الممسكين او في
السبيل والعتق والعتق مع ضم يمتنع ما جازاه لا اطلاقا ولا انصافا وان اوصي بعينه بغير
موته بسنة وعلل بثلثة اوصافه في العتق هو الثلث بدي ليعتق في العتق وقوة التعيين
ولا يعتق ولا يقر سنة ويحرم الورثة من اكله المارية او الثلث للموصي له بالثلث وبما خذوا
الخزعة او اسلموا بها الموصي له لا بها بعينه الثلث فان اقلها هو فمات العتق قبل السنة عني مال
بما لا هل الوصية لا اسلام له وان ايجل العتق الثلث حرم الورثة من اجزاء الوصية او يعتق
من العتق مطلق الثلث يتلوا وشهد الوصايا بالتعريف العتق على جميع الوصايا الشبهون الشرع
له وقاله جميع الروايات الا اشيب وان قال ان مت فانت حرم الميراث في المرض عليه لانه
وصية وقاله الروايات كلها الا اشيب بان يعع عتق في حرمه بحجابه وفيه الثلث واعتق
اخر وجه الثلث يريد بالمعتق كالعق مع الوصايا وان قال ان مت فميراثه حرم وممنون
حرم على ان يوصي لزوجته ما به من ان يعمل ممن المارية لحاظا لكونها عتقا لغير الموت ولا
يبري ميراثه لعتقه من غير ان يبري من الثلث مالا يجل ماله من الوصية يشي اصاب الو
صية او يجل بعتقه الثلث من عتقه من غير ان يبري من الثلث مالا يجل ماله من الوصية يشي
امط الوصية او يجل بعتقه الثلث من عتقه من غير ان يبري من الثلث مالا يجل ماله من الوصية يشي
من ماله الما وصية وهو اضعف من التبرع الموصي وان اوصي بكتابة هذا وصية اخر من العتق
لعتقه ويخاف العتق بغير الموت والموصي بعينه الموصي بعينه الموصي بعينه الموصي بعينه الموصي بعينه
بدي الميراث ويخاص الوصية بالمال والحج بان هو عتق مع حق في عمل الثلثة الرتبة وبعض الحج
بدي بالرفقة ويح عتقه بالثبقة من حيث تطلع ولو من مكانه جميعا من الميراث وعتق غيره
المعتق في المرض او يوصي بعينه بغير موته او شررا معين فيعتق فلا كره مقرر على الوصايا

والوصية بدنا في حق رتبة يخاص بها اهل الوصايا لغوة شبهها بالوصية وعنه عليه
السلام انه لا يفتقر العتق على الوصايا وقاله ابو بكر بن عمر في الله عنها ولا يفتقر ما
وقع الميت او التكتل ولا يفتقر ما خرب بل لا كره في فكت الشرح الا ان يفتقر على بعض
نعمه وفوقه كعلي من غير وصية يوجبه بما لا يفتقر الذي مقرر على الوصية اجتماعا
وقال الشرح انما هو اربعة فسط على التوبة في المعنى والزمان فان وقع بغضها من كمال
فلا اقل كانت خنسا واحدا لا لا التفتق بوجبه لا استغفار فيل ضروري لطلب كمال طيب
التبعية قوله في الموصي بعينه الموصي بعينه الموصي بعينه الموصي بعينه الموصي بعينه
اما ان يمتح والعقن الميراث لا يحرم في حق الوصية للموصي له او اسلم خزيمة ما يخرج
من الثلث او يفتقوا عمل الثلث من العتق مثلا ويحرم ماله بغير ثلثه سنة في يفتق الميراث له سواء
ميراثه في عتقه ماله فيكون له عتق ثلثه او ما يجل منه الثلث في رجوع الى توبة العتق
على الحاجة لما جازت وصية الميت وقاله في الميراث في المرض ومن قال له ان مت فانت حرم
يراد بالمرث الا اشيب يعني قال هذا الما ابر الميراث التزيم ولو عتق كس حيا وميت ماله
الخاص بها واختلاف قول ماله في الحج مع العتق الموصي والوصايا بل يبري الميراث في مال
الشبهون ماله في الضمورة واختلاف في صيغة التوبة فيل اقل من يفتق الوصية
المال بما كثر يفتق في الحج بمرامنه العتق وان في شق فله ولا سبغ لانه قال الوصية مبراة
على الحج وان يفل على الوصايا وفيل يبري العتق ويقتصر على الحج والمال لانه لم يبري من الضرر
وتعنه وفيل يبري الحج على رواية ابراهيم ويقتصر على العتق والمال مثل الضرر ولم يفتق
فيل ابراهيم وماله ان العتق مقرر على وصية الحج التكموع وهل يقتصر الميراث والحج او
يعتق الميراث فورا في مال الضم الضرورة وعنه في سورة الحاشية مع العتق في عتقه
والوصايا وفوقه في الموصي بعينه معينا وشرا رتبة العتق بخلاف قول كمال الميراث والوصي
وكذا قال ابن الفاس في كتاب الزكاة في عتق الكسار والعتق في مال ابو عمران
لحاضر في هذه المسألة بالان في حرم الله يفتق من كمال ابراهيم كما يفتق من كمال
وقال عتقه بالخاص على كماله بغير مرفة وقوله يفتق لا كره ما لا كره
ان ان يضر على خلاف ماله معناه في كل وصية يجوز له الرجوع فيها الى ان يبري
اوقات مختلفة اما لعنه وادراو كسوا وجرود بكتامه التوبة بمراتيس بدي لانه
لا يفتق التكموع بغير الموت ويقتق ما قال يفتق في مال طيحه التكموع قوله الميراث
عتق في مرضه بحجابه يفتق عليه الميراث قال الشرح ليس الميراث اذ لم يجمع ثمة اجل
اشتبهوا الميت ثلثا وامان بمرامنه من وان كانت العطية المستقلة ويجعل ما يوزن من
باني ثمة في عتق العتق ولو لم يكن الامن زكاه العتق الرجوع في الميراث ولا في الفاس

كلت وصية بمال لو رجل او صرفة على اثاره من الخواص على ما تقع فيه العتق
ويخاص به الوصية الواثقة الخ لانه من عليه بما حصل سواء كانت الوصية من اموال
عنه او وقع عليها غير مال وايضا به الا اصبغ **فمنع** في الكتاب المار به ما وصي
له به رجح فيها فاحص به اموال الوصايا لا يعم اموال وصي له بوصفه لم احسنه فمال
طاحه البكتير بذكر الوصية بغير موت الموصي ولو رد قبل موته لكان كموته
قبل موت الموصي فيه ثلاثة اقوال قال ابن جونس موته قبل موت الموصي وفردوا الثلث خلاف
في اموال اموال العتق الموصي به بغير موت الموصي في حصة المال في العتق ما ذكره ويخاص
به اموال الوصايا لانه اموال وصي له مع هذا افعال الوصية مقامه وعلى قوله لا يعم شي
مستطال قال ابن جونس قال ابن جونس لو وصي بعتق رجله الثلث وقال الرجل
انا ابيك فبعت منه ويكون له وقال الموصي بعتك فبعت منه فبعت منه لا يعم شي
شركا بغيره او بغيره **فمنع** قال الخليفة انه امة امة حامله لا واليهما اختلاف هل
تفكيك وان اتمى فان اشفكته او ولدته من امة الراجح بان فيه تفكيك من يفتي بولاءه
حتى تضعه في امة من يفتي بولاءه وكذا لانه اكانت حاملا ولها وليرثها لا يفتي
هي ولا ولادها هل يفتي بولاءه لا تفكيك هي ولا ولادها هل يفتي بولاءه لا تفكيك هي
والولاء يفتي بالباقي لا يفتي بولاءه كقول الولد كقول الوصي لا يفتي بولاءه كقول الوصي
وقيل الراجح ان يفتي بولاءه وقيل لا يفتي بولاءه ان يكونوا خمسة والوصي
لخمس لانه الغالب **فمنع** في الكتاب اوصي بدينار من غلة امة او خمسة اوسق من ثمر
والثلث لرجل والارث **فمنع** في الكتاب اوصي بدينار من غلة امة او خمسة اوسق من ثمر
ما فيه من غلة الخاتم كقول الوصي ما فيه من غلة الخاتم لا يفتي بولاءه بل يفتي بولاءه
لانه حق له ولو اشركت الارث او ستة عشرة من امة او خمسة اوسق من ثمر
مفرمة على الميراث وكذا لانه لا يفتي بولاءه بل يفتي بولاءه بل يفتي بولاءه
الارث كل ستة عشر من امة او ستة عشر من امة او ستة عشر من امة او ستة عشر من امة
على نفس كل سنة هاهنا خلاف كذا ولو اوصي بدينار من غلة امة او خمسة
اوسق او اوصي بدينار من غلة امة او خمسة اوسق او اوصي بدينار من غلة امة او خمسة
نصف السنة له نصيب الوصية وكذا لانه لا يفتي بولاءه بل يفتي بولاءه بل يفتي بولاءه
وشاخه الوصية يفتي بولاءه كقول الوصي ما فيه من غلة الخاتم لا يفتي بولاءه بل يفتي بولاءه
لا يفتي بولاءه بل يفتي بولاءه كقول الوصي ما فيه من غلة الخاتم لا يفتي بولاءه بل يفتي بولاءه
هو كقول الوصية بالحق لا يفتي بولاءه بل يفتي بولاءه بل يفتي بولاءه بل يفتي بولاءه

في اموال كذا لانه لا يفتي بولاءه بل يفتي بولاءه بل يفتي بولاءه بل يفتي بولاءه
او غير ما مونه حسن فمما يفتي بولاءه بل يفتي بولاءه بل يفتي بولاءه بل يفتي بولاءه
المشروع الموصي وهو غير مال اوصي له بغير موقوف ولا يفتي بولاءه بل يفتي بولاءه
كل الوصية اقلها ثمانية وحملوا له قال ابن جونس لو اوصيها بالعتق طاحه الا
نصيبه انكسره له ولو يفتي بولاءه نصيبه ولو اوصيها بغير سنة اشهر لغيره طاحه
ولو قال من كل سنة اوصيها او من كل سنة اوصيها نصيبه سنة له نصيبه من الا اوصي
بدينار من السنة كلها وان جاء له بالحق في جرح به في علمه فاحص به اموال الوصايا
ثلاثة ولا يفتي بولاءه بل يفتي بولاءه بل يفتي بولاءه بل يفتي بولاءه بل يفتي بولاءه
فان لا علمه لاصحاب الثلث وان جرح به وهو جرح على صاحب الثلث مما جرح به امة هو له
في سنة لو حوصره له بدينار من غلة امة او خمسة اوسق من ثمر من غلة امة او خمسة
اوسق من ثمر من غلة امة او خمسة اوسق من ثمر من غلة امة او خمسة اوسق من ثمر من غلة امة
ولا يفتي بولاءه بل يفتي بولاءه بل يفتي بولاءه بل يفتي بولاءه بل يفتي بولاءه بل يفتي بولاءه
العتق ووصية بالارث من امة او خمسة اوسق من ثمر من غلة امة او خمسة اوسق من ثمر من غلة امة
من ثمره كل سنة قدمت ولا صوغ وما يفتي بولاءه بل يفتي بولاءه بل يفتي بولاءه بل يفتي بولاءه
العلم المفضل وهو ابن الفاسي في الموصي له من غلة امة او خمسة اوسق من ثمر من غلة امة او خمسة
حياته والثلث لرجل اوصي له الوصية امة او خمسة اوسق من ثمر من غلة امة او خمسة اوسق من ثمر من غلة امة
الحاصصة بالشيخ في العتق على اهل العتق العتق الموصي له قال ابن الفاسي ولو اوصي
بوصايا ولو يفتي بولاءه بل يفتي بولاءه بل يفتي بولاءه بل يفتي بولاءه بل يفتي بولاءه
لنقطة فان يفتي بولاءه بل يفتي بولاءه بل يفتي بولاءه بل يفتي بولاءه بل يفتي بولاءه
وكذا لانه لا يفتي بولاءه بل يفتي بولاءه بل يفتي بولاءه بل يفتي بولاءه بل يفتي بولاءه
من يفتي بولاءه بل يفتي بولاءه بل يفتي بولاءه بل يفتي بولاءه بل يفتي بولاءه بل يفتي بولاءه
ما على بغير موت الموصي فان اوصي بدينار من غلة امة او خمسة اوسق من ثمر من غلة امة او خمسة
فكل شيء يفتي بولاءه بل يفتي بولاءه بل يفتي بولاءه بل يفتي بولاءه بل يفتي بولاءه بل يفتي بولاءه
ويفتي بولاءه بل يفتي بولاءه بل يفتي بولاءه بل يفتي بولاءه بل يفتي بولاءه بل يفتي بولاءه
ولو اوصي بدينار من غلة امة او خمسة اوسق من ثمر من غلة امة او خمسة اوسق من ثمر من غلة امة
ولو اوصي بدينار من غلة امة او خمسة اوسق من ثمر من غلة امة او خمسة اوسق من ثمر من غلة امة
رجح الباقي بغيره فان جاءه بدينار من غلة امة او خمسة اوسق من ثمر من غلة امة او خمسة
بالوصية واربا بدينار من غلة امة او خمسة اوسق من ثمر من غلة امة او خمسة اوسق من ثمر من غلة امة
بكل شيء كل شيء موقوف له نصيبه من امة او خمسة اوسق من ثمر من غلة امة او خمسة اوسق من ثمر من غلة امة

فقال ملا لوالدي نحن امهات اولادنا بكمية كل سنة ما عايش كل واحدنا بفقر
مستحق من مات من جمع نصيبها الوارث من كان حيا لان القيمة لا تخرج اهلها فبالحال
ولو لم يجمع جمع نصيبها كان من جاز واحد فبالان القاسم لوالدي ما بينه من جني
نفع على رجل من كل سنة كذا وعليه ما في فقال لي ما هو عمره لنا خذ الباقي
لم يجمعوا الا البصل لورثة الموي ولوالدي له درهم كل شهر ونفع عليه درهم اخذ البصل
عن نفقة ادم ماله وقال عبر الملا في الموي بالنفقة والعزومة والسكنى ان كان البصل
بيننا نحو خمسة دنانير في الشهر في وصية بالنفقة وعين ما درهم البصل وان مماها بين
صبي النفقة وسعتها فلا فبال التوزيع لوالدي بخله ثلث حايكه لا وفي الحايكه ادم
لا يخص الخلقة ثلث مجرى الورثة فسمه الحايكه وايضا ثلثه كذا لوالدي له مثله وفيل
يوفي جميع الحايكه وللموي له بالخرقة حياته فيجمعها من الورثة تغلص لهم الرتبة وتجاوز
اجازته له السنين ولا يملك المامون من العشر سنين وان جاز اجازة العشر سنين لان
ولا جازة تفعل هاهنا بموت العشر وموت المامون بخلاف اجازة الرقبه بكل موت وفيك
والخرقة كثر ولواحد عشر بثلث من ثلثه ولا جازة فموت ومقتضى في القسمة
هاهنا في القليل لا كثر اشتق في المامون من الميرة اما الما اوصى بخزعة عشر سنين جاز
اجازته عشر سنين لان لا جازة لا تفقد بموت عيم العشر والما اوصى بموت حايكه
حياته جازت مضالحة الورثة على ما اوصى في الوصية ان كان يجمع بموت لان الحياة بموت
انه تغلص للرفاء وكانهم اشترى والرفاء لما كانوا ممنوعين منها ولو اوصى بخزعة سنة
واحدة ولم يجمع اتمتع ثم اذا اتمتع لم يكتف من يجمع ولا في الا ان القاسم جاز في المسما
فان يجمع الحواشي المسافات قبل التاج وتبع الميرة ملكا لهما واما قول لي انه يجمع
البصير ولا يقرها المير سنة فيموت في الشراء هاهنا تعذر التصديق وان اجمت وفي سنة واحدة
يتمتع على من فيه ان القاسم القابل ان يشتره ولا في سنة فيموت فيموت لا يجوز الا على الجبر
فقال لي في الما اوصى درهم من ثماره كل سنة واصغر هاهنا الميت سنة بالنقد ليس للموي
له من ثماره فيموت فيموت في الوصية بما يكثر اجز وان اشترها يجمع النفقة تحت الوصية فيها
يقص من ثمار الكرا لثاخره بقدر الوصية فان اشترها الورثة كل شهر درهم فله من
كل درهم نصفه سريره وسنح الباقي للورثة ان كانوا مامون ولا يخرج الرقبه لان
وهي بعينه من على جميعه وان اشترها هاهنا يكثر ما ينفقوا وموت حيا على العامة
في حال الدار وان عومت العامة اكثر من مائة لان كثر جميع السنة خمس فان اذن
سنة فانه موت بعد نصفها له درهم ان قال في كل سنة درهم او نصفه ان قال من
فان كل سنة درهم على من اعدت ولا يملك الا ان يجمع عنه خلافا لما في مات الموصي له

بغير شرط له نصفه من درهم اوصى وفي الحايكه ثمنه وليس للموي له منه شيء
بل للموي للورثة كالبيع فبال ان القاسم ان اوصى درهم من ثماره او اوصى
لرجل حيا فان من الورثة له الما اوصى الحايكه او اوصى لي صان ولا
ان يوصي في الوصية بالثاخر كالمسألة المعينة ليش من ثماره يجمعها بخلاف الذي اوصى
فيه ولا يخرص ولو علم ان قصر الموي للفقير عليه من البخل ان اخذ حيا على يرضاه
وعليه عن الوصية كل سنة فبال يجمعها ان اتممت في حياة الموي وهي
تخرج من تلك ما بين الغيبين من كذا الوصية على حاله في العامة وان من ماله اخر
الموي عن ماله وعلقت به والوصية على حاله لا يوصي في العامة وان من ماله اخر
بما حقه **فوق** في الكفاية الما اوصى له واخر ماله او اوصى له او اوصى له في حايكه
جاز شراؤه منه كله هو ورثته ويطلق على ما اوصى به في حاله لان تغلص للرفاء
وان اذله من ماله وان اوصى له حيا به جاز للورثة بفقره وان كان يشتره الغربة في حيا
ولو كان يولد على مال يجمع مات العشر وان كان يجمع على يولد في حاله يجمع
هذه الخزعة من اجيبه لانه عزم في رتبة تغلص الرتبة للتصديق فيها وهو متبعي
في حق حايكه والاعارة لوالدي له من الشكوى والخرق العشر لان يجمع انه
ازاء الحياطة والكفاية لانه حينئذ ملكه ان يجمع لا المنفعة بكمية الشئ
المكمل ان يجمع بالخير والمزينة وقارعة الصيرورة ليس له المعادضة على شئ
ما ولا لومات قبل لرجل عتق العبر وان جعله في العبر ولا لرجل لان يكون من خير العبر
او من رتبة الخزعة فانه يجمع الورثة بعينه ولا لرجل لانه بعينه حقه بورت عنه فبال الموي
اخر اوصى باجمت وفي مات حايكه السكاح موصى عنه لانه لا يولد في اشره ولا في
مرة الضعيف فبال صاحب السكاح فال جماعة من الشيوع لولد موصى له في
حتى يكون له مال يجمع في مثله ان المقصود يجمع كل سنة الخزعة فبال الموي
اما الموي فله عاراه ووجاهة المساكين ولا يجمع الثلث الدار والجنان فبال الشب يجمع
منها ثلث الثلث والجميع الورثة وبها كذا في من جبه الورثة ولو كان على اوصى باجمت
ولا يجمع المساكين ولا يجمع وان كثر لهم ثلث الثلث كذا في الما يجمع الورثة اهلها كذا ولو
اوصى للمساكين بغير ما وصى من ثمنه او غيره فاني من كل على من يجمع فيه
الورثة من داجان والفقير بالثلث بقال الجميع اشترى فولي ملا ان الموصي له
شراء الرتبة ليجمع فيها البيع وعنه المنة فبال يجمع لا يجوز من ثماره لا في الرتبة من ليس
ونحوه لانه شرا عتق لم يجمع فيها منفعة فبال ولا يوصى في الورثة للقرعة لا يجوز
للصيرورة ويجوز على قول ملا شرا بعض الورثة بغيره من الخزعة من نصيبه شي بكم الا ان

[illegible][illegible]

لغير الباقين من زوج ومنع شي بقوله وصية كرامة ولا الهامس **الترك الثاني**
الوصية **وقد** الجواهر ثم وكه اربعة الشوك كذا في التكميل وفي
الوصية **للمنفقة** والوصية **للمنفقة** لا تفضل مطلق هذه الولاية وكل مشلول ال
هلية في ولاية لا تعف عنه **الشيخ** لا يقطع ولا يقطع يعزل الكافر ولو لم يكن كان
في مطلق **ما** لقوله تعالى والمؤمنون والمؤمنات بعضهم اولون بعض وفيه صيغة حصر
فلا يجوز للمسلم غير المسلم قال ابن القاسم في الكتاب من منع ماله المستوك والذرية اول
وعلى ابن القاسم ان كان من اذ لم يزل وتحملا ومن من ماله كراهة العودة والضم اربعة
والجواز ايضا ان كان من ماله كراهة ولا يخل والمؤمنون والمؤمنات ومن الله حشر النكر
للولي من اقره او وليه ويجعل معه غيره ويكون الحال من المخلوع معه غلاب ابا عبد الله اية
لان مقصود الوصية ضيق المصلحة المولى عليها فالوصية كالموكل لا يجوز وكالة
الكافر اياها فاعلم ان الموصي مقصود لا يعف من ولاه غلاب الموكل لا يستره في
الوصية **قال** ابن جوش جوهر وصية الموصي للموصي كانه مثله **قال** ابن جوش في
الحريم ولو كان مقصودا فالله اشبه ولو اوصى للحريم في المشايخ من جاز كانه افضل منه
وجوز وصية للحريم والذرية للمسلم **الشيخ** في الثالث العزلة وفي الجواهر في الكتاب
لا يوصي من ليس بمسلم لان العزلة وانع عن القسامة بعد ما يترك الولاية **قال** ابن جوش
الوصية للعاصي ومن عليها الحاكم منه ولو كان عرا لم يرض به **قال** ابن جوش
المطالع السنوية ثلاثة اقسام ما هو في محل الصلوات وما هو في محل الحاجات وما هو
في محل التمتع بالقرابة في ورية في التمتع ان تعجز البلوى عنكم مقصورة شهادة الزور
وفي محل الحاجات في الوصية الحاجة كذا في النسخة بغير مؤنة والباس خاين
لربه ولحقه اذ في وفي محل التمتع في الولاية النكاح وهو خفي في الاقوال في القابة
ينوء منها العزلة في منع العار والسعي في الاصل اراكن اليه من العزلة ان على
الحق في منع العار ولا يشك في ذلك فانما لان كراهة على خلاف التواضع الكفيع
بالكفيع عن العزلة بان لا تسان يحمل على حب التمتع للعبه وقد مع الضعفا
فلا يخل عن ذلك الا ما هو في كراهة العار وفرق بين منع هذه الفواجر في العزل من
منعها في الكتاب **وقد** قال ابن جوش في كراهة الوصية بان لا يستره في العزل
منع سواها ولا يجوز ان القاسم واشبه المحروية في القرابة ان كان من ماله وهو
منه في العزل وكان منع غيره ممنوعه بان السباها من العزل والصلح فانه
ولا يجوز ذلك لان في العزلة خلاف الزنا وعينه لا يفرق عنه الا التمتع في الزنا وفي
منه **وقد** قال ابن جوش في منع العزلة على من منع الماله المستوك ان كان من ماله

والوصية **للمنفقة** العزل بان لا يستره في العزل من ماله المستوك ان كان من ماله
من السبيل **وقد** قال ابن جوش في الوصية كرامة ولا الهامس **الترك الثاني**
منع من الوصية **وقد** الجواهر ثم وكه اربعة الشوك كذا في التكميل وفي
الوصية **للمنفقة** والوصية **للمنفقة** لا تفضل مطلق هذه الولاية وكل مشلول ال
هلية في ولاية لا تعف عنه **الشيخ** لا يقطع ولا يقطع يعزل الكافر ولو لم يكن كان
في مطلق **ما** لقوله تعالى والمؤمنون والمؤمنات بعضهم اولون بعض وفيه صيغة حصر
فلا يجوز للمسلم غير المسلم قال ابن القاسم في الكتاب من منع ماله المستوك والذرية اول
وعلى ابن القاسم ان كان من اذ لم يزل وتحملا ومن من ماله كراهة العودة والضم اربعة
والجواز ايضا ان كان من ماله كراهة ولا يخل والمؤمنون والمؤمنات ومن الله حشر النكر
للولي من اقره او وليه ويجعل معه غيره ويكون الحال من المخلوع معه غلاب ابا عبد الله اية
لان مقصود الوصية ضيق المصلحة المولى عليها فالوصية كالموكل لا يجوز وكالة
الكافر اياها فاعلم ان الموصي مقصود لا يعف من ولاه غلاب الموكل لا يستره في
الوصية **قال** ابن جوش جوهر وصية الموصي للموصي كانه مثله **قال** ابن جوش في
الحريم ولو كان مقصودا فالله اشبه ولو اوصى للحريم في المشايخ من جاز كانه افضل منه
وجوز وصية للحريم والذرية للمسلم **الشيخ** في الثالث العزلة وفي الجواهر في الكتاب
لا يوصي من ليس بمسلم لان العزلة وانع عن القسامة بعد ما يترك الولاية **قال** ابن جوش
الوصية للعاصي ومن عليها الحاكم منه ولو كان عرا لم يرض به **قال** ابن جوش
المطالع السنوية ثلاثة اقسام ما هو في محل الصلوات وما هو في محل الحاجات وما هو
في محل التمتع بالقرابة في ورية في التمتع ان تعجز البلوى عنكم مقصورة شهادة الزور
وفي محل الحاجات في الوصية الحاجة كذا في النسخة بغير مؤنة والباس خاين
لربه ولحقه اذ في وفي محل التمتع في الولاية النكاح وهو خفي في الاقوال في القابة
ينوء منها العزلة في منع العار والسعي في الاصل اراكن اليه من العزلة ان على
الحق في منع العار ولا يشك في ذلك فانما لان كراهة على خلاف التواضع الكفيع
بالكفيع عن العزلة بان لا تسان يحمل على حب التمتع للعبه وقد مع الضعفا
فلا يخل عن ذلك الا ما هو في كراهة العار وفرق بين منع هذه الفواجر في العزل من
منعها في الكتاب **وقد** قال ابن جوش في كراهة الوصية بان لا يستره في العزل
منع سواها ولا يجوز ان القاسم واشبه المحروية في القرابة ان كان من ماله وهو
منه في العزل وكان منع غيره ممنوعه بان السباها من العزل والصلح فانه
ولا يجوز ذلك لان في العزلة خلاف الزنا وعينه لا يفرق عنه الا التمتع في الزنا وفي
منه **وقد** قال ابن جوش في منع العزلة على من منع الماله المستوك ان كان من ماله

۴۴

ثم من مكر احد ما بال اختلاف نكر السلطان ولا يفهم الحال بينهما لانه خلاف نكر
الموتى ولكن غرضه انهما بال اشتوا في العزلة فغرض انهما ولو اضع الصبيان
فلا باخذ بكوا في اخر حصه صيانه ولا يتاح احد منهما ان ياتي مع صاحبه وان اتي
احد على الميت واخذ بها احده خاصه ويقتله والغالب على خبته للميت ان افرح
قال ابن موسى قال عبر الملائكة انفسها الوصية والمال فضا لتعز بها فان حالها
احد منها صحت صاحبه حتى اغتله اليه لتعزبه وقال الشيب لا يصح ان اوجه
على انه لا بد ان يليه احدهما قال الشيخ ان اضع به احدهما وان اذ نكره فله فعله
للسلطان فان له صوابا قضاء ولا فلا فان مات المشتري بالمبيع بعلى المبيع كذا قال من اثن
اولي الغنم وان اشمى وفات بالحق والسلعة ونعم المثل قال الشيب لا بد ان يلقى التاجر
كاتبه ليبيع منه مثل ان يعطيه احدهما يفتي للآخر كعوضا وكسوة للبيع وما يصح به
ناحيه وعش ملائكة اختلعا في المال كبيع عليه وجعل على ذرع مع لانه فريه بل
احدهما لعزائته ودر كسر لكفائه ودر اخر لوابه وقال ابن باديه ان اضعوا المصرة
لهم اول من اراد ان يبيع وان مات احدهما من غير وصية لم يكن للآخر التصرف به ودر
ويكر السلطان ايامه او يضره معه غيره فان مات عن وصية جده معه غيره انظر
في وفده وفي كذا بل لاجاز وكذا ان اقام احدهما وعافه عليه في جاز
غير موافق حاكم وان جالعه رجع للسلطان فيلته معه وان كره او بعث له ونعم
غيره او يضره وفده ان يبيع كانه يقول له التهم النكر ودر وكذا ان مرض
احدهما او عافه بلزمه كذا نكر وفده ويجوز اجتماعهما على نكرهما وفده
او على اخر يكون مع المبيع او يبيع وان اذ نكر المصرا وفده او لم يضره وتنايه
لا نكر السلطان وكذا ان نكر المصرا او لم يضره في شيء من ذلك على
الاخر اذ نكر السلطان وفي كذا الملائكة الا في رجلين لا كلاهما على التعاون
الا ان اضع به بالاستقلال والم يثبت كذا استقلال فمات احدهما استقلاله كذا الا ان يفتي
بغيره فيفاد مع غيره وكذا الملائكة يكتفي كل واحد من المصرا مع غيره
ولما او صياح معا عن الموت بما بينهما ومهم في اختلاف في التصرف او حفظ المال
قول الحاكم المختار مع فيه **فريه** في الكفاية لا يبيع الوصية عفا لينا متى
ولا العبر الى يحسن القيام به في الا ان يكون لبيع العقار ونحو الغنكة
في الثمن او الكفاية في غلته او خاضه للنفقة ولا يشر بغيره من تركه الميت
ولا يوي في ذلك التهمة في الحماة فان فعل تعف كذا لم وان رخص ملائكة محارن
من حرم كذا عزاء فيهما فلا تة فينا في الجهر فيها له اخرهما بالعكس لقة الثمن

الوارثون فيه حتى يتابع عاوض عن احوالنا يعني بالآخر دفعه معنى البيع فالقول
يحكم ان الاول ما يتبع بخلاف الثانية وتلبيح افع عنه قوله تعالى فبما هم فكان من الرغبت
وقوله تعالى ما كنت لارجع اليه فلو انهم اذبحوا بكميل من ثم ثوبه مثله ان جلاض
سنة عبرتكم موتة فاشبع عليه السلام يذهب فاعقب بلفظ وفال عليه السلام لو
فعل الناس ما في النار والصبي ولا ولغى لم يجروا الا ان يستموا عليه لا شتموا وانما وقعت
الفرقة في كمال الضرر كحيثما القلوب واقرار الحق البورنة حتى المجرى وهذا مقفوف في الفهم
فقال وما وجه البيع يجوز ان يبيع عليه من غير بيعه **قوله** قال والمكيل والموزون
يبيعون على التفريل بالكيل او الوزن لا يبيعون معلوم او نصفه يبيعون لا كان يبيعون
انما قد اكتمل بيعها فالحق بالوزن انما الضاحية ويرد عليه علم الحائلة في الربوي هذا
في الكيل بخلاف الموزون يجوز في ثوبه بخلاف هذا ان كان حبة فان كل حبة من
روثا كقبح وشبهه ونقص معلوف فلا يجوز ان اشترا بالكيل المعلوم والصيغة
المعروفة في الموزون لا بما مضى لة بالكيل المعلوم لان اخر الشرح يقول لو علمت محل
الشعير لانه الخابرة لانه قد قسمها الفقه على حدة والشعير على حدة جازوا معلوم في
المعقول وغير الربوي كالبحا يجوز متبا صلا بالمعلوم والمعلوم ان قسمه بالثمن بيجال
بمعنى **قوله** قالوا والمنايع فلا يجوز ان يبيع فيها عند ان القايح ولا يبيع من اياها
ان المنايع مخرومة فخر لا تقصير بكم الغر يافع عدا بيه اصحابا اشتغال العباد والارابة
معه ودر آخر مثلهما وكذا لا يستلزم او الوارث او الشك في اوقوع هزاه ولا اخر اخر
وقاله **قوله** ويمنع ولا اشتغال في المرة الكثيرة انما فاجوزة ملا في ابيع وشع
ولا يستلزم بغيره على الشتر فبالا في الغايح ويجوز اكثر من المهر ويخصه حجر
بمثل خمسة ايام وكل فاعلم على الفلة والمنع في الكثرة ملا حكمة للغير في
الحين او لهم في دينه وبين ولا اشتغال ان لا اشتغال في معنى بيع ملا ملا من الغلة لا
بيع اعيان ولا اشتغال في بيع منافع وهو جاز في المخرور بربل ولا جارة هذا في التباير
في العين الواحدة اما في العين فان يبيع من غير ان يبيعها او لا او اوارثا غير عدا ولا
ارثا بغير عدا من ان القايح يجوز في الشك والراعية من الغلة والكثرة وهو على
قياس التباير في كذا من يجوز في البيع الواحد على قول ملا ومنع في كذا كثير للغير والاصل
العبر والروا يبيح على خلاف المتفق في التباير كذا من في العين الواحدة ويجوز
ولا جاز على منع المتابع في سكر في الارل وليس الثرة والاشترى العبر لما روي في سكر ان
المرأة وهت فبهما يبيح فقال له رجل وبيعتما ان لم يكن لهما حاجة فبهما منه عليه
السلام الصلح فقال لا اجزا او ابي هذا لما نصبه فجل عليه السلام وما نضع بالارل ان يبيح

ما يبيح فليتأمنه شيء فان يستعمله بكن لا منه شيء **قوله** ان كل واحد
حالة اشتغافه وهو عين الفهم وجوابه ان المشتري يبيع من جاز او اما التباير فيه
آية نوزع البتس **قوله** وفي الكفاية انما اشتمل على ان لا يحرك في ماله لا يحركها
على ولا حركها لا يحركها عليه امتنع لانه ليس من فقه المستعملين **قوله** في الكفاية
لا تقسم المشتريات بالقيمة كالأرواد لا يقسم او البهم والفتح ويجوز في كذا من في
موضع جريدة وربة او انما نخصها جريد ويضعه ان الله صنف واحد كالفريق فيه الخط
والزينة فان كان الصنف الواحد لا يبيع الفهم يبيع على الجميع انما في اضاويح في حجة
وان كان متاع رجل فبيع المتاع بالقيمة والحق بالوزن لان يكون فيه جواز ان يباع فيه
والدعة والرهق في الثلث فانه في او كانت سيقا عملة حلية كل سبعة الثلث فبيع
بالقيمة تخليفا للغير رضي كالباع **قوله** في الكفاية يبيع في فقه التفرع في
في الكيل لبرائة حكمه او المساواة في المقار يودع اخر لغير عملة لانه يبيع كعالم
علم مماثل فان اخر لغيره حاملة الزمام وثالث الكفيل ولا حرك ثلثاه وهي من اوقا يحكي
اوقية ومعلوف اشتمل ما تفرع او متساوية الرتبة والجملة والجملة او من حصة في فقه اعيانها
واشتمل ما جاز بخلاف المنبا يبيع من هذا هنالك ايات احدهما بكعالم ولا حرك بكعالم ودر ايام
ولو اخر ثلثي الفقه وثلث الشعير ولا حرك ثلثي الشعير وثلث الفقه جاز لانهما جاز في ان اخر
الفقه ولا حرك لثمنه بل بغير جاز كالباع ولو كانا زعما امتنع الا على انحصار
بهما خشيته التماز ولو كان كل الزرع صنفا واحدا امتنع الفهم حتى يزرع فيفسد كبا
خشيته التباير **قوله** ان يبيع بوش قال ابن القايح انما انقسمت فيه فقه وصنفه شعير
والفقه اكثر يافع بين يافخه احدهما ولا حرك الشعير امتنع التباير وان ثلث احدهما
نصيب من الفقه واشتمل الشعير جازا امتنع لغيره يقيف التماز وكما به خلاصه مما لم
من الفقه ويجوز كذا في الاشياء اخر الشعير ونص في الفقه او ثلثه جاز لغير التماز
فبال بيعه وكل ما يبيع من كعالم او غيره او غيره لا يبيع ثم يبيع الفقه وما يبيع فيه
علم الوزن كالفقه يبيع ويبيع ثم يبيع **قوله** ان القايح على الفقه القليل ودر كذا من
حيث الباع في هذا والموزون والكيل علم تفرع الكيل ولو كان حصة والوزن
يتفرع ببيع فيه واما ما يجوز فيه التباير فيوزن على التماز والتباير كالباع وكس
على الشك في التفريل فانه ملا لانه يبيع معمول وعن ابن القايح ان يبيع ما يجوز فيه التباير
ثم يبيع على التباير بين جزا من الغش **قوله** في الكفاية ان يبيعها ولا يحركها ان لا
صفا جازا يبيع بيا في المشتري كذا لا يبيع منه بعه في موضع البيع وان اذله في
الفهم جعل نصيبه الى جماعة لما في حتى يبيع الباع منع بل حيث وقع منه اخذ في ان يبيع

احد الصفيين من له مال فلا صفه له فتح باه وصحة الى كونه هذا النصب هو ومن التي
منهما ويسكن معه ان اوله رفا ان يجعل له مسكة تافله لمر الناس برخلون من باب
لأره وتخرجون كالزمان فلا للضرر وقال ابن يونس قال في صوابه ما لم يفتح من
حائط الشئ مكتة فلا يلحق به شيء في الكتاب يجوز التقاض في فتح التراب
وزيادة لحدلهما ولا يضر من صا نفزا او موحلا او على ان يتصرف عليه صاحبه او يهبه
معلومة كالبيع **فتح** في الكتاب يجوز فتح الدار المشتوية في ارعة بالقيمة وان كان
يقصدها الجود او كملها سموا وجعلها في ناحية اكبر امتنع الا ان في ارضها نفقا لغير البيع
ويضم البناء بالقيمة **فتح** في الكتاب اذا اكله بعضهم فتح البناء والساحة معا فان
كان يصح لكل واحد من الساحة ما لا يتبع به في منزله ومخبره ومن يملكه ابناء
وتهم مال الحبيب وان كان يصح لاهل البيت نصيبا ما لا يتبع الا في منزله وخر وجهه فقط
فتح البناء وخره وخر كنة الساحة لا يتبعه من نفقا للضرر ويتبع كذا في مثل كذا كثر
نصيبا سكن اهل الدار منهم من في في الساحة منه ليا يصنعوا على عني مع
قال صاحب المفردات اذا احتملت ساحة الدار ويوتها النصب فسمت كلها نفقا
واحرزا ويحل لكل نصيب من البيوت ما يملكه من الساحة وعلا ولا يفتقر الى فتح عليه
وان احتملت البيوت ففك فسمت وافرت الساحة في يفتقون بها كالعناء الا ان يفتقروا على
فسمتها وان احتملت الساحة ففك بالملاقع عزه ان القاسم لا يفتح الا بالتي لا يفتح
جميعها في الفرية يخرج مع بعضهم في البيوت ولا يفتح في الساحة وهو مستمع
كالصفيين وقال ابن حبيب بكان وان فتح سمع احدهما في البيوت فقط لانها
كالشئ الواحد فالله هو بعين ان فيه جميع الصفيين الا ان يرفع يرفع اصبغ يفتح
على مزب الشئ في جميعها وعلى قول ابن القاسم في مسألة الخلة والزيتونة وفيل
ان الساحة لا تنفس وان كان ركن واحد من الساحة يفتح به فانه مكبر وقاؤل قول مالك على
ساحة العناء وعلى ساحة الدار اذا يفتقها وفسموا البيوت وقال ابن حبيب ان كان على
البيوت في قسم الساحة ولا فسمتها فجعلها في البيوت على كالعناء لا يفتح
الا بالتي لا يفتح وذا فنية تنفس الى ما يكون امامه من القوم الى جانب الكون فلا يفتح وان
اجتمعوا على فتحه لحق عامة الناس فيه عند الزجر والفتح وان فتح ركة القسح وقال
اصح يمنع استرا ولا يفتقر الى حق المال ارضي وال ما يكون بين دور القوم يجوز فسمه
بالتي لا يفتح وقال ابن القاسم على ما في ارضها عليه كالبيع وعين ملك على حال سائرهم
فان امتنع بعضهم في فتحه بالفتح وفر اخطاه في ذلك اذ هو والمسارح هل تنفس احلا
وهي كالعناء بين دور القوم وفي النوايا وتفتح الساحة الواسعة ان اوله واستمر واجرا

على بيوتهم وانما لا تنفس العرص التي لبيوتها في يفتح من بها وقال ابن حبيب تنفس
ان كانت بالفتح والفتح كانت واسعة فانه لا يفتح في بيع فسيب لبيوت له فلا ولا يفتح
من البيوت وانما الشئ كالمسكة ومضى اجتمعوا على فتح العرص الواسعة او الواسعة قبل الفتح
او بعده فقال ابن حبيب يجوز ان يفتح البيوت عن الفتح وتفتح الساحة فسمها بالاجتماع وليس
على ان تفتح الساحة ككتا في البيوت ان كان عنها لا يكون جدير بفتح الساحة حتما
منها وان كان لبيوتها وكانت الساحة فسم البيوت **فتح** في الكتاب
في بيعها بيوت وساحة ولها في وسكو في بيوتها فسم البناء على القيمة وابقوا
الساحة بالبيع يفتح مع البناء يفتح الغرة بما بين بيوتها من المرفق ولصاحب العلو كان يفتح
بمساحة السهل كان يفتح صاحب السهل في سكة كذا على ان ليس من ركة فنية وبصيف
القاسم فنية خشب السكة والغرة مع قيمة البيوت التي تحتها الا ومارش من خشب العلو الخ
هو ركن الغرة والسكة باصلاحه على السكة وله ملكه كفا عليه اصلاح
جزر ان لا يسفلوا اذا سفلوا العلو على ركة سفل يرفع صاحب السهل على بناءه او
يغره من يفتح حتى يفتح العلو علوه لا يفتح صاحب السهل في سكة كذا على ان يفتح
فان يملكه من يفتح فامتنع جبر الممتنع على البناء او البيع من يفتح تربية الشئ كذا
ابن يونس قال ابن شعبة انما يبيع سفلوك السهل فيقول ان يعلوا السهل على صاحب
الا على ان يعلو حقه ملكه وفيل على صاحب السهل ان يعلو حقه ملكه بالبناء قال
بالاول يقول ان يرفع من غن حاجة وقوله هذا يفتح صاحب السهل على البناء او البيع
من يفتح انما سفلوك كذا على ركة سفل انما لا يملك كذا على مال حقه القاعة فلا يفتح على
اكثر من يعلو عليه واما اذا كان له مال يفتح على البناء ان يعلو صاحب العلو في استكمال
البيع ضم زاولو كذا له مال امتنع البيع على هذا الشئ كذا قاله ابن حبيب في ان كان له
يخير من يفتح سفلوك يعلوها عليه ان يعلوها فان يعلوها عليه من يعلوها له يرفع
وكذا ركة له ولا يرفع يفتح السفل حقه لا يبيع الزفوق منها الا بغيره في دوره يبيع
غيره ان الغنم ويشتري على السفل حقه التيمم يفتحها قال القاضي صاحب العلو
ان يفتح بطلب السفل انما الغنم والغنم اختص صاحب السفل بالساحة وعلى
له لا يرفع وخشب كذا يفتح لطلب العلو الا ان يكون ضرورية ان يفتح صاحب السفل
يتبع بها كذا خشب لما خرج منها لطلب العلو وما دخل صاحب السفل وهذا
انما كان المال واجرا لا يبيع احدهما من ركة لا يفتح لطلب العلو ولا يملك الجفرا كذا قال
ان احسن السفل لا خشب فان جميعها له وان كان لطلب العلو خشب يضر عليه
للعلو ومن يعلوها ركة او كان سفلوك خشبها له والاهم من الدار من ان الغنم

[illegible]

يسبح الله مال الحجاب ما في ابو
 السحر شغيب في بعضه وسر
 في يومها طوارق من صنف بلقيش السبع
 من اسئلة السور والبراعه من
 مكتوب على قوسه من الفقه والادب
 في اسرار الامانة الجملية ما في
 انفسه والظاهر في الحس الجليل
 في بعضه

[illegible]

لوفتح الله
مصر

[illegible]

ونسخته ولده ويمتنع اخذه قبل من يفتها بالقيمة لا كمنع مجمل وقال يحذر وهن لفظ
 بل يحذر النقص الى الجله والما يخرها القيمة نقد الما اشتري به من معين ليعذر الما ولا انه السبق
 المعتبر في ايام الشيعة انتفض البيع وزجها احتفال الموصي لا يقتصر في الشيعة فامة
 وقال الحق الما اشتري به من الى اخره من من من موزيل فمنا شافوا لا يخر من لا اخر
 في الوجهين فانه ابن الفاسح في المروية والقيمة في الوجهين ومثله ان كان غنا
 وقيمة ان اخذه في من فانه عند المار ومثله ان كان من لا جلا صفة النقص في
 في الكتاب الما اشتري به من من في صفة وشيعة كل اثار على حرة وكل
 احرم جلا خرا يخر من صفة في اليك هو شيعة ما من من في لعم ضر التهمين بينهما
 قال المشتري ثلاثة حصص في صفة من اربعة وفي يد اربعة من رجل اربعة اشبع
 واخر ليس له الاخر الجميع او التبدل فيقال ضر التهمين في كل ان اشتري من احرم حصه
 في كل من من اخر حصته في ثرية ومن اخر حصته في ثرية في صفة وبيع بدل كله
 واخر وشيعة واخر ولو ابتاع ثلثه لا من ولا يروى ثلثة في صفة والشيعة واخر
 فليس له من احرم من من في كل الجميع او التبدل وقاله مع خلاف في لانه تهمين في الصفة
 فيمنع للضر رايه في ان عزمه مع المشتري كالعدين فلا يخر من في الجواب لا سلم
 بل صفة واحدة ولو اشترى خط ثلثة في صفة ثلث بالشيعة ان يخر له اربعة صفة
 شاء لعزم الضر بان اخذ اول اربعة مخره الممتنع لانه يحبب فيها والثانية له فيها بقدر
 صفة لتدفع منه كنه عليها والثالثة استشعر بالاول والثانية وان ابتاع طهوشية
 مع شيعة فحاص فيه بقدر حصتها يخر فيه الممتنع بقدر نصيبه من اربعة في الشرا ولا
 يخر به بما اشتري من الما يخر بعض الشيعة فقال اخذ حصة في الما يخر في الصفة فان سلم له
 ولا اخذت حصصه منع له يخر الجميع او التبدل فيقال ضر التهمين في الصفة فان سلم له
 يخر مع لضا به لا شفا كنه حقه ولم ان يخر الجميع او التبدل فيقال ضر التهمين في الصفة فان سلم له
 له خرا الجميع وانتهى واما اخذ لاضا الجميع فشاركه الغاية الما من بقدر ما كان له
 بان اخذ بعض الغاية من واني البعض له بغير الا خرا خرا حصه وفيه وقال لا يخر
 التبعيها من قوله في حصص ثلاثة محل وفرقة وذات قال اشبه هذا الما كانوا متباينين
 يعني المشتري ولا قبلها خرا مالا لانه ضر على المشتري فيما يخر من لا خرا وحل الباي
 قول اشبه على انفسهم وقد قال اوجه لثوت الشيعة وحمله في على الغاي وقال التو
 نيس الما اشتري اثنان شط من رجل قال ابن الفاسح ليس له ولا خرا من احرم مالا منها والتمه
 نكر لا لاجل البيع قال اشبه له ولا خرا من احرم مالا لانه ضر على احدهما في ولا خرا من
 ولا خرا ولا منه قال او قول اشبه الما خرا مالا ان يكون متباينين ولو اخرج احدهما لانه

قال هو لا يكون كان جو فيه ومثل هذا هو به والقيمة اقل فقال لها اخذوا ليردنه على وجه
 القيمة ولو لانه لا يستوفيت منه القيمة عينا الا ان يبيع ان الجو هو له مال وانما اخذوا له على
 وجه القيمة عينا او يبيع ان قيمته اقل من القيمة الكمية مثل ان يكون قيمتها مائة وقيمة
 الشراء عشرين فليخلفه هل يشيع بعشرين او يشفط الشععة ويقلب حكم القيمة بغير عوض
 كالموجي ليعوض ان يباع من فلان بعشرين وقيمة مائة وعكسه ان يبيع عبرا او يبيع
 شععة فان كان الشراء قبل جرة عبر اخذ قيمة الشععة فلتا او كثر وان كان الشراء بعد
 الجرة يبيع ان القامح قيمة الشععة وعلى قول اشبه بالقياس بالاكتم كما نرى **بيع**
 في الكتاب اذا وضح البايح عن المشتري من الثمن بغير رد اخر للشيع او قبل فان كان ما بقي
 ثمنه بغير رد فله وضعه الا ان الشيع لان ما كثر او لا كان يفتح الشععة وكرام يخط
 وهو به ليشتهر وقال في موضع اخر ان خط عن المتاع ما يشبه خط وضع عن الشيع
 وكذا جاء في الكتب قوله قال في موضع اخر ليس اختلافا فقال التوليبي جعله
 مثل مائة الا انهم ان يحكم في حكمه ما حكم البايح عنه ما يشبه ان يحكم في البيع
 بخلاف بيع المتاع والقيمة والعلو به في الشريعة انه اذا لم يخله عمله وكذا ما العزم والان
 يجر ان لا يفي الشريعة موجب الحكم في المشتري لا كاهل سون خصه وما يشترى
 واحرم من سلعته من سلع السوق فانه كانه في كاهل فيها فقال ابن بوشق قال في القياس
 ان ما وضع من قبل المشتري وضع عن الشيع كمالا لانه لا يبيع بمثل على التكاليف
 طلة وقع وما الشيع اول هذا وقال **بيع** في موضع عن الشيع شئ لا يبيع جريد
 لان المقصود في البيع عن الشيع بفتح الشيع وعن المشتري بالان يبيع شيئا لنا قوله عليه
 السلام وهو ان يبيع ما لا يملكه من الثمن لانه لا يبيع ثمنه اما ان كان من يبيعه عن الثمن ليطبق
 فيه فقال ابن القاسم ان جانا في ماله والمال في الثلث ويخرج من الثمن كزله
 البايح لان لا يبيع لقلته مما فلا شععة كجاء في **بيع** في الكتاب اما في
 المشتري ولا شيع الغايه نفس القيمة كماله نفس البيع ولو بقي بغير الفسخ يبيع له به
 واخذوا لتعزم جفته وكذا في الوهب او ينصرف به والتمس الموهوبه والمشتري عليه لان
 الوهب على العاقبة هو الوهب الثمن وفي الكتاب اما قال بعض الفهم اذا وقع بغير حاتم
 امام الحكم فهو ما من ولا يخر الشيع ما وقع له في البيع فقال ابن بوشق قال في القياس
 ليس له الفسخ ولا يخر الشيع ما وقع للمتاع بخلاف لان القاسم في قوله كانه وهب الثمن
 هو غلاب ولا يستفاد في ان اشبه الثمن للوهاب والمشتري كالا يستفاد واخذوا بحمل
 وتضمن ان عليه تكتب العبرة ولو جعلته الموهوبه لكنت العبرة عليه فلو في
 الكتاب انما انكرت البياعات اخذ ما به صفة شاء ونقص ما بخرها لتعزم اخذها عليها

بالاخر

وان اخذوا لشيء فثبت البياعات كلها وكذا ان يبيع على المشتري في مدين في حياته
 او بغير مدينه فقال ابن بوشق ان اخذ من كذا وكذا من ثمنه كذا العبرة عليه وتذكر من الثمن
 الثالث ما اشترى به لان المانع من التسليم حتى يبيع من ثمنه وان يبيع من الثمن
 الثالث شئ من صفته رجح به على لثمنه وليس له حقه حتى يبيع من ثمنه وان يبيع من الثمن
 الثالث على كذا لثمنه ما اشترى به الشفص منه وان اخذ من الثمن الثالث كذا العبرة عليه
 ويرجع من ثمن الشععة لثالث ما اشترى به وان كان فضل لثالث وان فضل لثالث مما اشترى به
 شئ من رجح به على لثمنه ولا يجر من كذا وكذا لثمنه وان فضل لثالث مما اشترى به
 وتذكر ما قبله في شرح الجلاء اما يبيع من ثمنه وهو ما اشترى به لثمنه وان فضل لثالث مما اشترى به
 شععة في البياعات كلها الا ان يبيع او حاض شئ على او غايه شئ فيها فقال
 الطحطاوي ان كان العرفان يجره ونكاشا وتقرق البيع حتى يخر من الزوج بالثمن يجر
 الزوج على الزوجة بقيمة الشععة ولا يبيع النكاح او يخر من القيمة بقيمة الشععة وتذكر
 العبرة عليهما وان يقرق النكاح وطلعت المدة اخذ من الزوج بقيمة الشععة بغير البيع
 او من المشتري بالثمن تكتب العبرة عليه وان كان كذا في خلع اخذ من المدة بغير
 بيع النكاح ويخرج الزوج عليها بقيمة يقع الخلع وان كان يبيع من ثمنه اخذ من
 المشتري واختلف لمن يكون الثمن بغير ان القاسم للموهوب **بيع** في موضع قال صاحب
 النواير في المجموعه انما اشترى بشفص ما به يبيع نصفه مائة فليشيع اخذ الشفص
 كله من ثمنه او اجماله واخذ نصفه من الثمن بجماله ونصفه من ثمنه او اجماله
 قال ابن شبيب لو قال الشيع انا اخذوا لثمنه ورجع اليه ورجع اليه واخذ من ثمنه او اجماله
 امشع لانه في ماله يبيع ان يكون الشيع او يبيعه على نفسه قبل يبيع كذا او اشترى
 في بيع في البيع لثمنه في اجارته واخذ الثمن في بيعه واخذ الشفص لانه يبيع كذا او اشترى
 به اليه اما بطل من ما اشترى به اخذ اخذ لثمنه او الفسخ او الفسخ لانه يبيع كذا او اشترى
 بالاول **بيع** في الكتاب اما اذا المتاع البايح في الثمن بغير البيع بالاول اخذ
 كذا او اشترى في ثمنه فقال ابن بوشق قال اشبه للمتاع الرجوع على البايح بما كان له
 ان يخله ما زلانه الا اذا من الشععة وكذا الرجوع له فقال ابن بوشق في الوصية
 واما في زبالة المشتري البايح فقال ابن بوشق في البيع بالاول اخذ ما زلانه او سلم ولا يبيع
 المشتري في ان يكرض لبيع في البيع فقال ابن بوشق في البيع بالاول اخذ ما زلانه او سلم ولا يبيع
 مشروحة عن قول الترمذية وفرا يبيع الشيع وكذا يبيع كذا او اشترى بالاول يبيع الله له بغيره
 لانه على عليه ما يباع به البيع **بيع** في الكتاب اما قال المشتري للشيع نفس
 كذا قاله وكذا لثمنه لانه يبيع كذا او اشترى بالاول يبيع الله له بغيره

بعلته ان كما يدعه عبيد كسب و مساومة لا علم التور كنز الو حصر وهو جامع
في المزايير فزاد في حصره فقال اشبه ولو قاسم المشتع الشبيع بكملة شبعته
كتاب في فضل صاحب الفضل الغايب على شبعته حتى يرفع او يكله المشت
ان يكتب له الفاكه الى قاب من صرح الغايب بما ثبت له عشره من انبياؤه يوم فيه عليه
يوم في الفاكه على الغايب اما باخر او قبله و قيل لا يكتب السلطان في هذا بل ان
احب المشتع ان يخلص من بعد ما خزاوت له وليس للغيبة الفاكهه خرو عن مله بل يخلص
فيما لم ياكله بعد لا ينخر الضعيف على ان يرفع **في فضل الصبي** على شبعته حتى يملح
وبما لا يرفع و حتى تشكك البكر و ينخل به زوجه و مما لا يرفع فيهما ان يكون لهما
كتاب في فضل الغني يشبعكم ما شبعه انما كماله بالفعال و الفاعله انما فاعله
كمون زمان يزل على اعراضه و الزمان اخذك المشتع البنا و العرس و الهزج الخامس في وجه
عن ابن ابي عمير و الغني و الضرفه و القاموس مهسا و متا و مساقاة او اكره و هو الشرايع
يبيع الشبيع الشفع الو يستشيع به و الخمسة الخاويه و ان لم يعلم بالقيمة او الضرفه
و دما و انش للمشتع ان لم يعلم بالشبيع و ان علم بالمؤخره عشران الفاهم انه علمه من
ان لا يكون و هو المشتع و قال اشبه المشتع ان لا يرضى فاعله ملكه عليه و الخاويه
الكره و المساقاة انما هو في اقل من سنة اما السنة فاكش بسل كماله و لو اكره و ما في
على الشبيع فله ربه على الغول على بيع حصته المتة فيه سبب من كنه و شبعته تسقط
ان ابلغ بعضها بل يشفع من الشبعة بقره و قال و عن السجدة او لا استواء اجزؤه
الفيل و الكثير في الشبعة و عن ابن القاسم للشبيع الغايب ان كمال قيمة المشتع مع البائع
لاخره بالشبعة و لو فسخ الحاكم لتفرغ حقه على نفسه و قال بعض الحكماء و باخره فمضوا
كما لو بيع و انما ينزل على المشتع ان يبيع له كماله الفسخ و كنز الما اكل مع شرب
سوا الغايب لا يرفعو للفهم على الشريك و يجمع نصيبه للغايب مع نصيبه المشتع و يرفع
على حقه في الشبعة انما افره في اجمل القاسم و وضع نصيبه الغايب بالغايب و ان يرفع
ان من حقه ان يجمع له مع ما باخره بالشبعة و قال في الشبيع ربه و في المشتع و نص فاته
النصره المحضه الشبعة فغوا البيع و كذا في فضل النكاح و يجمع الشبيع في العهود
بما خربها احب و قال و في اقاله المشتع و ربه و ما لعينه لتفرغ حقه و انما افاسم و قيل
الشبيع الغايب في المشتع و عن ابن القاسم فليح في الاخره بالقيمة و كنز الما افاسم الشبيع
لاجل ان الحكماء من انش اكثر ما في العرفه و قال في حقه على الفاع و فلنا غرض و انما
انهم على الفاع و المهر لسا اقول النبي ط الله عليه وسلم ليس له و كماله هو معومه
انما يقع يكن كماله المحض و المشتع ليس بكماله و ان لا يبيع و يهب له البناء و العرس

على البنا

لن يبيع باهنا و العرس في الزهر من حصة الزاهر و فيها شأ على كراش المستعيلة بجامع
تفرغ للفقير على حقه و بالقياس على من دفع و جعل ذلك قبل التسليم و الجواب عن ذلك ان
الزاهر من مخرج من النصيب في الزهر بخلاف الشبيع و عن ابن القاسم ان الغيب انما يفسد من
عصر الما بخلاف الشبعة و عن الثالث انه يبيع في ماله في بخلاف الشبيع و قال في
ما نصيبه الو يستشيع به لا شبعة **في فضل الكتاب** انما سلم في كماله فله الحق
له و لا يخز و قاله **شرح** و يخلص ما سلم الا كثره الثمن و ان قبل البيع نضف النصيب و سلم
ثم كخبره ان الجميع له و لا يخز لانه في حقه في الجميع من بعضه و ان قبل له المشتع و سلم ثم
كخبره انه مع غني له لا يخز حصته مما لاه فزهر به مستغلا لا يشك ان لا يكون له و لو سلم عليه
عشر اشبه في كنه الشك لخمور سبب التسليم و ان قبل له الثمن في حقه كخبره ان ما راع و
له نايف له لا خزان كانت الزنا في اكثر من ثمن الفاع لعزوه في ثمن الفاع بسبب السكوت و كل
و يخلص ما كان اقل لاه لا خزان و ما اخره بالبيع في يخلص على الزنا في لاه لا يتبعه العز
فانما يحل ان تكون الزنا في اكثر من ثمن الفاع باجم و يبيع لو سلم في الزنا في حقه انما في
لزمه التسليم ان يكون الفاع اقل ثمن و لو كان اخرا لاه لزمه الا ان يشاء و لو سلم في الفاع
ثم كخبره عن ساق و ثمن و ما يكل و فيمده كماله اكثر له لا يخز لعز كنه و لو سلم في المتكلم
ثم كخبره انه موزن له لا خزان في الوزن اخف و يخلص و لو قيل تجارة فيفتها كراش و صفتها كراش
او يرضى كراش و سلم او اخره كخبره ان لزمه التسليم لانه يوجب القيمة ماله تكن قيمته
بلا الشك و كنز الو سمي له نايف و قيل انه عرض او حيوان لزم لا خزان و يرفع فيمده لاه لاه
تكن القيمة اكثر و ان سلمت لزم ماله تكن القيمة اقل و لو قيل تجارة او عرض و لم يصف
بسمت فكخبره في هذا في لزمه ان التسليم مع جعل الثمن لا يرفع و قال ابن القاسم ان الذي
ما يكون مثله ثمنها مع من التجارة او العرض فله لا خزان للثمن و لو قيل عاينه في
او ما يه في نفع و لو يكره و ما لزمه لا خزان و انما يشتره و لا وان سمي ثمنها مكيلته و لم
يوصف فهو خفيف بان لا خزان ان كان بالوسط منه او و منه و ان كان على من الوسط خفيف
ين لا خزان و ان لم يزل و لو قال المشتع ان الوسط له يار ماله من المنة و كنز الو في لاه لا خزان
ثم كخبره ان و خمس من الوسط المحض و لا يجوز لا خزان اقل تجارة و لم يصف او و صف و لم
يصفه القيمة و يفسد ان يزل لانه شرا و يفسد و لا يرفع بغير المعق و ليعلم له لا خزان و لا خزان
كثره محله ان يزل بالقيمة انما يار ماله و اما انما كانت الشبعة انما تجب بقيمة الشفع
ولا يلزم لا خزان لا يرفع في القيمة و قال محله انما كانت الشبعة انما تجب بقيمة الشفع
نصف نصيب شرب له و سلمت ثم كخبره ان ما و لم يصفه و لا يرفع و لا يزل تسليم النصيب
اللو سلمه او لا انما تقول تركت لبقا شري كنه فلا يرفع ضره اما ان كان فانه يرفع و قال الخ

لا يرفع من بانه يرفع
انما انما يرفع

[illegible]

الجماعة وشكك الزهري في العرف فلم لا ينفرا الجماعة وأجروا بينهم من ذلها واجمعا
أو يعزل الجماعة وقبل الزهري لم ينع الخلفاء كذا وقع في كتابي من خبر أبا جابر عليه
السلام عن هذه الصورة المكمل متمكن من استدلاله ونحوه (الم) ليعاد الحياة وهذا هو
يمكنه الشرح من تفصيل فتنة العقوبين ثم من تعذر عليه بموته فالحق الورثة طورهم من ذلك
المحذوف (يعني) لأنه سبب زهون الروح بالزهون كذا في كتابه الزهري ويزيد في جميع
في التركة أيضا فأؤيد بها لا أعلم أيضا فيه خلافا وأجل تفصيل ملة الموت في الموت بالوفاة
وهو أولى به لأنه ما أم حيا وأما الشفعة في عقر البيع لا ينفرد لأنه السبب ويعزل العقر
ولا يخرج من ذكنا لا يعزل العقر وفلان خزن بمكة فاعده في عينة ثم خرج عليها مروج
كثير في باب العقر وما بينهما جساء فليس الزكاة على الصلاة في امتناع التفرغ
على الوقت لأن وفات الصلوات أسباب والتفرغ على الزوال مثلا تفرغ على السبب وأما تفرغ
الزكاة على الخوف من السبب وفي الشريعة ليس الموضوع سواء **باب**
الزكاة في الوارث ست مسائل لا تختص فيها الشفعة لكن الشفعة في الشراء والميراث في الموت والذين
الوارث في الكفة في الوصية بأكثر من الثلث والذين الوارث المأكول من العيال في مرض
الموت والمرتبة حينما لا مال لها قبل موتها ولا تارة تخلف نفسها من الزوج والموت
تفسد ثم وكما بعد الزواج وفيما لا شيء لها وفي أول الرجوع في الغيب **باب**
قال الحنفية في البيع التسليل في الشراء قولنا ضا على قول من قال ان اشتريت عبدا من
كان ثم وجبت طائفة من كذا الوارث نص في قولنا وفي الميراث قال ابن حنبل ان الميراث في
عليها ما شفعته في الزواج لزمها الأوجه في الشفعة والى ذلك ما نقل الحنفية في الشراء
كذا قال الشيخ والفتن على أنه يلزمه الغنى لأنه لا دخل في الشيء لو عسر ما ولا في القاسم وإن تكرر
في الشراء بوجوه امتنع المحقق بما يقال في العوض هل يخصصه أم لا قال ابن حنبل في مفسر سئل
يريد أن يبيع ولا شيء في نفسه العز ولو لم يكن في العوض امتنع منه سئل ما قولك في ذلك ولو لم يكن
الشيء بعد الشراء بوجوه لا امتنع منه في آخر مبيع وإن الشفعة لا تكون للبيع ولو أزاله المشتري
البيع لم يشفط الشفع الشفع العوض من المشتري أو من المشتري الثاني جاز خلافا للحنفية لأنه ما لا
ولا يخرج من المعوضة عليه كالعقار وفيما على عليه الزوجة أم هذا ضا على ابن حنبل
العوض المأثرة على أن يوقع كلاهما في الميراث وإن كان على أنه متى أنز المشتري لولده
هو على شفعته لا يلزمه أنه لا وله الشفعة طالع بكل الزمان فهو كذا في كثيره وقال أصح
يلزم الصلح توبة بالعقر والمغال في ذلك المشتري والشفع لأن في الشفعة هبة وتصور المشتري
بالبراءة على ذلك في البناء والقرن والحبس مبيع ويعكس الهبة لما حدث ومن حقه أن يقول ما لا شيء
جعله ثم في الضم وأما ما لا يخفى في الميراث لا يملك الشفع أيضا فقال في الجواز ثم يجوز
أخره من المشتري عوضا له ما لم يؤجره على ثم في الشفعة إن كان بغير الشراء وإن كان قبله بكل

وذلك من ماله وشي به بالزمن وجوزة **ح** ش على لا خلا في جوابه ما مضى
الوكيل الرابع الصيغة او ما يقوم مقامها في ازالة فقال في الجواب ولا يرمى
العقل بل ان اخي زمانا كجوليا يخرج على العروش في عيش المودة انما مات ولم يمت في المجلس
فقالوا انهم في هذا حرج الى الخلقة هل المقصود من هذا اللقب جوابه على الفور **فرفع**
في الجواب هر حكي الوكيل الجواب من الجواب انما كانت بغير اجرة فانه الفاعل ابراهيم
وقيل للزوم من جانب الوكيل فانه يخص المباح من ماله على لزوم المنة وان لم يقض ذكرا
لازمة من الحر من انما لجره ويجب ان يكون العمل معلوما كفا في ذكرا وان كانت على
سبل الجملة في الزوم فلا تة افعال الزوم من الحر من في محسنة ومن جهة الجملة في
وانما جرحا على الجواز من غير الوكيل اياه في محسنة وعيتمه ماله يتخلو بذلك
حق كجاء ان نسب معه في الخصومة او وكله في قضاء في محسنة وهو يعمل في
بلوغ عيشه واليتا في يعمل ببيع الموكل وعيشه على الفل بالجواز وقيل لغيره في
في عيشه ويحل في موكل الموكل وقال في الجواب وان كل موكل في محسنة هو على ذلك
حتى يفر له الورثة وانما افر عينا على ان لا يمتنع في العمل في حق من عمله افعال الجملة
الموت او حالة العمل من على العيش في جف من ان لم يعلم والفان فينا على السبع في
الشع هل من حين التزول او البلوغ فكل لل صواب في الموت كالتوا والفان في ذلك علم
الوكيل خاصة فيمنع بعلمه لا يعلم الذي يعامله الا من مع الوكيل شيئا يعرفه بعلمه
ضمنه لانه في حق من يعلم انه ليس بوكيل وفي النوايا اذ الباعث بالبطاعة وفل
وصولها ان كان للرسول بينة بالارسال بعلمه في جها و لا فلا محض ضرورة الباعث
ويكون شاهرا للمبعوث اليه بان كان المبعوث به صلة او صرف ردة للورثة لمكانه
الموت قبل الفسخ لان يكون فدا شهادتها عند ذكرا في موات المبعوث اليه فيلخرج
على الجواز في الزوم الوكيل والبطالة والمفارقة والتفكيك والاعراض

الثاني في انكسارهم

وبه الجواب في حكمها ما وافق من التمسك وبك وبمسلم ما يتطابق للغة والخلقة
مما بعد نفقوا اماما بعدد في باعة فقولنا فيما هو الوكيل على شريك ما لا يغيرها هاهنا
الرواية اع لا وله البيع والشراء من اقراره في البيع ولا يبيع ولا يبيع من نفسه كزوج عن اللفظ
هالة وكذا وله اوديته وقيل له في ذلك وجه فلنا في ذلك ما لا يكون لان اوديته في ذاته
يقول في غير النكاح اذ اباغ وانفس من نفسه بالوكالة وكذا الوكيل
من الجاني في غير النكاح والبيع وممن اعمله الشراء لمز كل ما لا يتنقل للموكل

لا الى الوكيل **فرفع** في الجواب لا تسلم المسيح قبل توفيقه الفان سلم ولم يشتر
الفان ضمنه لتغيره وكذا المكالته بالفان الفسخ لانه من توافع البيع ومفاد صره والوكيل
في الشراء يمل فخر المسيح واما مكالته بالفان فان لم يبين انه وكيل كونه يتصلح
الفان والمختر كانت العمرة عليه وان قيل انه وكيل في من ابداه الفان والمختر لم يكن
للهما ولا عمدة وان صحح بالانتماء لزمه ما صحح بالتمسك وان لم يصرح باحد لزم من ان
كان الفسخ على شرايه بنفرا ويبيع به فامتنع عن في المذهب مكالته بالفان والمختر في
النوايا عن حاله انما يضح معه سلعة ليزرعها لرجل بعلمه ولا شيئا في الرفع وكذا في ان
انكسر الفادى ولو لم يكن كعرب ولا شيئا به فبعضه ولا شيئا في الرفع وكذا في ان
يكل الشريك لان لا حراك في ذلك والتمسك في بيعه ولا شيئا في البيع فان اشترى من غيره
اشياء عليه في الرفع لان يقول لاني له افسد في بيعه فلا فاهو طر ان لم يشتره وكل
اليه الفضا والقضا ان يكون له شيئا في حاله ان يكون في حاله المبعوث اليه على المرس
في الباعث والتشاور لا يتبع الرسول بشهادة المبعوث اليه على المرس في حاله الباعث والرسول
لا يتبع الرسول بشهادة المبعوث اليه لان عليه التمسك على شيئا مما جازت شهادته لم يجعل
وكذا ان لم يشتره في دفع النوى العطار ضمن فانه يضمن وفي الموازين ان يبعث بالتمسك في
فكره الباعث حله الرسول في وكذا المفسد لا يضمن فانه ممل **فرفع** قال الله انتم في الشك
وجعل العيب وقع عن الموكل والوكيل التزاد في حاله بخلافه الصبح وان علم وقع عنه ولم يرد
لرضاه وان كمل العيب ببيع واشترى اها بذا في كماله من ان لم يرد ولو كان يعين يعلم لم
يفع عن الموكل ولو جمل وقع عنه وممن جعل الموكل له التزاد الا ان كان العيب مريبا
من جهة الموكل فلا زلة للوكيل وقال انتم الموكل مفعول في التزاد فان كانت
السلعة من محبته فله استرجاع السلعة بخلافه الوكيل لانه ان يصر به في حاله ان
انفاس الان يكون في كماله مفعول له التزاد والعين في جميع ما ذكرناه على ذلك في الجواب
من غير معالجة وحيث يكون الوكيل عا قايلا له وله في الموكل لان يكون العيب في
فان كان في التزاد الموكل للوكيل ان الشراء **فرفع** في النوايا وقال ابن القاسم ان ذلك
في حق من على المكمل في جرح بقضه ليزيد لا يسمع في ذلك لا يبينه فان قضت منه اجمع
في دفع الكالته فان جرح المكمل عليه لم يسمع في جرحه اخطاره بما يقض ولو قال المكمل
اكتبوا للكتاب بان صر في بيعه لا يسمع منه **فرفع** قال في تزاد العيب من وكيل
او وصي في اخلافه في بيعه مبيع او ما في بيعه من ماله في بيعه في بيعه في بيعه في بيعه في بيعه
وعليه ان يجعل مع شاهدين لقصه فقال ابن القاسم والتمسك في بيعه في بيعه في بيعه في بيعه
فرفع قال في حاله انما سلعت في بيعه لانه لا يسمع منه كرهه بعلمه لانه لعل قلبه ضمن

يضم مائة لكل واحد منهما بعد ما هما وقال الربا في الترامين لهما لا يتخلف وما خذه ويذل
لا يضمن ويخالف على الهابة فيقتسمانها وقال الربا في الترامين ما الذي في الرضا في الستين ارض
صا في زلا يعين فيعابه عليه وما خذه وكان لهما في شهما لان كل واحد منهما في ارضه فليس
ماله محسوس وان لم يدر حيلة الرضا في الترامين ثلاثون واربعة الترامين ستينون ولو لم يدر
الربا في الترامين لستينون في صم في هذه بمنزلة في الربا في الترامين ستينون ولو لم يدر

السادس

[illegible]

وبقيته فروج هذا الكثر مع جميع فروج التمزق قد رمت في التوكيد اول من المعج
الله اعلم **فروج** في المعوضات انما هي الوكيل المعوض اليه او عن المعوض اليه
انه في الوكيل فانه في المعوض من غير ما يد صرفه ملا في المعوضه مع يمينه لانه امين وعنه
لا يصح في حصة فير المال او في ما يبيع التوسيع لان كل واحد منهما غير و تخلف انت
ويصير هو مع يمينه في نحو الشتر ان الكثر في حصة للمال خبير وان كان لا مال له
فروا صحت في المعوض اليه في الفروج مع يمينه وفي المعوض اليه في المعوض واما الوكيل
على شتر يمينه فال فروج عنه حتى يقع البيعة وان كان الوكيل بائنا في حال
عبر للمالك في حاله ان اعلم في الفرض وجعل الفروج ولم يترك

كتاب الشركة

فإن الجوهري في شارحة ولا تاصح شي كاله واشتم كنا ونشأ ركنا وشركته
في البيع والمليح يكسر الزايش كـ يفنعا ش كـ يكسر الشين وسكن الزايش
ولا سم الشهد يكسر الشين وسكن الزايش وأصلها قوله تعالى وإن أنصركم ما نخافكم
وإن خفكم إلا تفسكووا فيه اليمى كاية فالن علانية في الله عنها هي اليمى تنادى
في ماله . وقوله عليه السلام السبعة فيهم الله يفسق . وقوله عليه السلام من عتق
شركا له في عبء الحرث وهذه دلالة في الصلح وقوله تعالى فابعثوا آخر من
يؤركم هذه إلى الميرضة ومقتضاه الشركة في الكعول المشتري بالوزن وفي
الكتاب ثلاثة أبواب **الباب الأول** في كذا كذا
وهي أربعة الشرك كذا وأولها المتخاضل . وفي الجواهر لا يشترط فيهما إلا أهلية
التوكيل أو التوكل فإن كلاً وحدهما لا ينفعهما ولا يوجبهما بآله وقال اللغوي
قال أبو الزينغ مطلقاً من ينفذ أو معاملته أو يهودياً ولا ينفذ أنبا إلا أن
يكون هو أو الزعماء وقاله **في شرح**
المنيع في التجارة والتجارة مطلقاً مثلاً من لا يبيع الزبي على بيع ولا يشاء ولا يفضله
ولا اقتضاه ولا يحضه المشرك يجوز من الرجال والنساء . وقال اللغوي فإن كان العبد
عبي ماله وإن لم ينفذ التجارة والعبد المملوك يبيع ويشترى في كذا على كذا في كذا لا مكابرة
أهل الطائفة يحسم وكذا في الزايشا جمعاً الشراء أو وزن كذا أو اجرة ما يبيع وأغلبها
عليها ولو لم يبيع أحم بها وإن كان له المملوك فيمنع من المال أن يملك أو يبيع أو يذبح
مشتغلاً وإن شرباً نضم أنبا وعاء على المخالطة استب له التصرف بنفسه من البيع لا احتمال

[illegible]

بكل مال بالمستوى فيه ما على قدر الضرف فيه الشراء كالأوراق علم ما شئى بكل مال
على يكتف بينهما شئ مكنة ولو كذا وأخر ما شئى بماله له ربحه وعليه خسارته ومحل قول
ابن القاسم في المرونة على الشراء ما قال من قوله وأجله عليه ما ومحل قوله يعكس هذا بقدر
الناحية وقد أشرع بقوله إن ذلك المخرج يفتقر الضرف ولا فستأثلا فاحسبها كان وقت
الشراء أن المدة والسلف لينة استحقا كانت بينهما كذا ولو علة الدوام دلالة فعل المانة
على يمكن الحق في بيعها به أفضا لأن السلف كانت أثلا ولو فعلا دلالة لاخص صاحب
الدوام يخصص مال طمحيه **فروع** في التبيعات شئ كالأرض فانه أخص في شئ
بعضه يجوز اعتبار أو اشتراها وبيع كل واحد على غير الآخر السلف بقدر نصيبه وقسمها
اشترى اكهما في بعض على أن يعمل كل واحد منهما الطمحيه يجوز مع ذلك اعتبار بغير
وشرائها الشئ مكنة على غير بعض فلا يجوز لأنه من باب الضميمة وأصله جاز فاعت
بالمشترى فيه مكنة على غير المشترى فانه ابن القاسم وقال بعض اكل وأخر ما
اشترى له فبشأه العقر وفي البكت قبل المانع له فامره إنما يكون ما شئى بينهما إذا
اجتمعا في شراء أو لا ولو لم يشترى وعنده عليه وفي كتاب حرسى إنما يقع
عقد ما ابتاع كل واحد منهما عليهما جميعا فروع ما ابتاع كل واحد منهما وصحانه
عليه وكما في الموانية إنما اشترى كابو جومهما يقع مال على أن يشترى بألا لرب وبيعا وإن ذه
أن شراء كل واحد منهما فالأثر الفخر شئ مكنة الوجه متمتع وقالة الشافعى وجوزها
أبو حنيفة لئلا ينال الرضا عن شئ بينهما وإن جعفة الشئ مكنة أن يشترى كافي شئ بغير
العقد الصالح أو غير ذلك وأخر فلا يبيع ولا يبيع العقر لأنه لو جعل الرخ كله لأحد لم
لا تمتنع أحدهما بالقياس على شئ مكنة كما ذكرنا في قوله تعالى أو جوا بالعمود وهو عليه السلام
المؤمنون عشر شئ وكسبه ولأنها عقدا على الوكالة والشا ولا آخر وقد أجاز حالة ذلك لأنه لم
يجوز غير ذلك بفتح والجواب عن قول ابن البرز والسنعة كالعقود المؤجلة
بغلاف الوجه، وعن النفا والثالث المفاوضة بينهما عليه السلام عن البر وهو غير وعين
الرابع تمتع هذه الوكالة على ذلك إنما إن لم يشترى به أحد مما يجوز أن يشترى به كالأرض ومحل
هذا في الوكالة بفتح وإنما يجوز ذلك في الشئ مكنة لئلا يوجب الرخ المكنى بها هنا **فروع**
في الكتاب إذا أقرت كذا على أن يقبل عليه المانع ويعمل بها ما رواه ينيك
فصل ما منع ولا تمتنع الشئ مكنة في عمل كالأرض يكون العمل نوعا وأخر في خانة وأخر
كالصاغين والنجار كمنزل فضل أحد ما في العمل لأنه لا بد من ذلك ولو اشترى كتابا بغير رأس
على أن يبيع أحد ما تلك الصنع وله تلك الكتب وعلى الآخر اشتراؤه تلك الشئ مكنة كالأوراق
وذكرنا أجماعه وأن ذلك الجواب رأس مال أحدهما بالسوية وعملا جميعا فإن أخرج أحدهما

فإن حمل الكراوات والبرغ والكلية في ذناجهم في بيعهم ولكل عشرة ذرايع فيهم
وكنز الكراوة الصغيرة وكنز الكراوة السليمة التي اشتريت بماله جان السبع مائة
ويقيم الثمن كله كخافق وفيه عشرة لكل واحد السلعة التي اشتريت بماله جان
ولا شيء كذا وفي السلعة ولا شيء في غيرها من المال بل فيهما ما أحسنه معاونة ولا شيء في العمل
السلع والبرغ والفسلة بينهما على خمسة الذرايع من الزناج في بيعهم اشتريت كراوة فيهما ما أحسنه معاونة
ولا شيء في بيع قط السبع والبرغ والفسلة بينهما على خمسة الذرايع من الزناج في بيعهم اشتريت كراوة فيهما ما أحسنه معاونة
أبو حنيفة إذا جعل العرا والبرغ بقرض ما بين السكك اشتريت العرا ما أحسنه معاونة ولا شيء في بيعهم اشتريت كراوة فيهما ما أحسنه معاونة
الوزن في البيع والشركة قال ابن عمر إن شركوا في بيعهم اشتريت كراوة فيهما ما أحسنه معاونة ولا شيء في بيعهم اشتريت كراوة فيهما ما أحسنه معاونة
وله من البرغ بقرض من رأس ماله على السكك وقاله غلظة قال بعض الفقيهين لو كان رجل يحمل
ببريد السبع فيجلب السووق السكك من يوم الشركة إلى يوم الغنم وكذا يكمل أسر
مما له العكس من رأس ماله وقضه أصل مما كان يرفع قال بعض الفقيهين لو كان رجل يحمل
غنم ابن الفاسم في أن يكون كل واحد السلعة التي اشتريت بماله صواب وهذا الجواب على
أصل ابن الفاسم لأن الشركة العاسرة لا يرضى أحدهما للآخر فيها شيئا كما إذا اشتريكا
تعرضت عن ثمن في الغنمة فباع أحدهما عرض طيبه بأنه قال لا يرضون عن ما بيع به عرضه
له وبه يمكن شركته في العمل بقرض وكنز الكراوة التي اشتريت بأبواب الزناج والبرغ وطوبى له إذا
مع وجوبه في شركته في خمسة الذرايع والبرغ يقيم ما بينهما على الأصواء لأنه من أشد لك الثمن
جانبه الكساح ما لا اختلاف وفيه الغنمة تكثروا في قول ابن الفاسم لأنه إذا اشترت
في خمسة الذرايع والبرغ يقيم الشراء بالسلعة بينهما نصفين وإن لم يكن في خمسة الذرايع يقيم الغنم
فإن عكسها مثلهما أكثر طوبى للبرغ وكنز الكراوة من الزناج في خمسة الذرايع فاعكسها مثلهما
أكثر طوبى للزناج في يبيعان فيكون بينهما بينهما وأما يجوز في شيء كذا إذا كان
عن الشركة وأما فيما يجوز وعن مال حوازيه في ذناج وهذا رابع في بيعهم وأما ابن الفاسم
وروي أبو حنيفة في كراوته قال حنبل وأجازته عليه لأنه في مع جفاء يترك واحد
على غيره في الشركة يجوز هذا به وفيه ولا شيء مثله في بيعه قال ابن عمر
صكر واحد ماله حرة وجملاهما عن أحدهما فباع أحدهما هو منهما ولو بقي مال
كل واحد يتركه بضمه من حيث يملك أو يجعلهما عن أحدهما وكنز كل واحد منهما
والصبر واحدان فيأخذ الصبر ويحسم الشركة وإذا ذهب من صاحب لعن العقرين عما وإن
كل صرة يبرطها حتى يباع بمائة للشركة وتلقب الصرة من ماله لعن العقرين وما إذا
أما يفسد الشركة مع ذلك في ذناج عني لا تتغير الشركة حتى يملكها قال ابن الفاسم
فإن قالوا لا بد أن تكون بينهما عليه وجوزح يترك واحد على ماله وقال ابن عمر لو كان

[illegible]

في الوكالة وانما يجوز في الشريعة لو جاز في المصلحة ما هنا ثم نقول العرف في هذا
ومن الوكالة ان ما هنا اشترى لنفسه وليس بكم ولا اشترى لغيره وكذا ما هنا اشترى من غيره
في الوكالة فقال انما اشترى من غيره ولو جاز في المصلحة ما هنا ثم نقول العرف في هذا
النسب وان ليس بالنسب اشترى من غيره ولو جاز في المصلحة ما هنا ثم نقول العرف في هذا
ايه

الباب الثاني في ذكر حكمه

سنة كمال في التمتع بغير الشريعة فلو كان في المصلحة ما هنا ثم نقول العرف في هذا
محبيا يستعمله مال غيره كما لو كان في المصلحة ما هنا ثم نقول العرف في هذا
وغيره وان كان في المصلحة ما هنا ثم نقول العرف في هذا
شركة ما لا يغيرها بل هو المصلحة ما هنا ثم نقول العرف في هذا
ليكون في المصلحة ما هنا ثم نقول العرف في هذا
فيه قول الخوارج الصيغة كمال في المصلحة ما هنا ثم نقول العرف في هذا
الشركة في المصلحة ما هنا ثم نقول العرف في هذا
لا اشترى من غيره ولو جاز في المصلحة ما هنا ثم نقول العرف في هذا
الوقت اعبر به حواله لا مكان كمال في المصلحة ما هنا ثم نقول العرف في هذا
عنه نفس ولا مضرة في المصلحة ما هنا ثم نقول العرف في هذا
الغير في المصلحة ما هنا ثم نقول العرف في هذا
في العرف في المصلحة ما هنا ثم نقول العرف في هذا
انتباه في المصلحة ما هنا ثم نقول العرف في هذا
اشترى من غيره ولو جاز في المصلحة ما هنا ثم نقول العرف في هذا
نحو الغايه في المصلحة ما هنا ثم نقول العرف في هذا
انتباه في المصلحة ما هنا ثم نقول العرف في هذا
واختلاف في المصلحة ما هنا ثم نقول العرف في هذا
في المصلحة ما هنا ثم نقول العرف في هذا
ومثل في المصلحة ما هنا ثم نقول العرف في هذا
او غلامه او بعضه في المصلحة ما هنا ثم نقول العرف في هذا
هذا العرف في المصلحة ما هنا ثم نقول العرف في هذا
اول كمال في المصلحة ما هنا ثم نقول العرف في هذا
ولكن في المصلحة ما هنا ثم نقول العرف في هذا
في المصلحة ما هنا ثم نقول العرف في هذا

موجب بقاء الدار في حكمه احرم في ذلك فان لم يشتر كمال في المصلحة ما هنا ثم نقول العرف في هذا
حصة فيها والكر من بينهما على ما هنا ثم نقول العرف في هذا
ولما فيه في المصلحة ما هنا ثم نقول العرف في هذا
وفي المصلحة ما هنا ثم نقول العرف في هذا
سنة كمال في المصلحة ما هنا ثم نقول العرف في هذا
على مخرج في المصلحة ما هنا ثم نقول العرف في هذا
فتح الناس في المصلحة ما هنا ثم نقول العرف في هذا
الجنح في المصلحة ما هنا ثم نقول العرف في هذا
سنة كمال في المصلحة ما هنا ثم نقول العرف في هذا
في المصلحة ما هنا ثم نقول العرف في هذا
ان كان في المصلحة ما هنا ثم نقول العرف في هذا
السنة كمال في المصلحة ما هنا ثم نقول العرف في هذا
ما هنا في المصلحة ما هنا ثم نقول العرف في هذا
وفرض في المصلحة ما هنا ثم نقول العرف في هذا
في المصلحة ما هنا ثم نقول العرف في هذا
يطلب القوم في المصلحة ما هنا ثم نقول العرف في هذا
يوتغى في المصلحة ما هنا ثم نقول العرف في هذا
في المصلحة ما هنا ثم نقول العرف في هذا
الحر في المصلحة ما هنا ثم نقول العرف في هذا
صوبوا في المصلحة ما هنا ثم نقول العرف في هذا
كحامي في المصلحة ما هنا ثم نقول العرف في هذا
بشع في المصلحة ما هنا ثم نقول العرف في هذا
بل شمع في المصلحة ما هنا ثم نقول العرف في هذا
نصيب في المصلحة ما هنا ثم نقول العرف في هذا

الشفعة

في المصلحة ما هنا ثم نقول العرف في هذا
المصلحة ما هنا ثم نقول العرف في هذا
من شفعة في المصلحة ما هنا ثم نقول العرف في هذا
يستشفع في المصلحة ما هنا ثم نقول العرف في هذا

والمتشرك من اهل السهام ولا يدخل المشركون في العصبة عليهم وفصل اشبه به
ثلاثة وثلاثون اولها واشهرها فاعلم انهم من بني قحطليم الذي كان شيخا باع احد المشركين
فصيبه بمئة الف مشرك من اشجع من بني كهل البايح ولوباع احدهم في بني البايح فدخل
مشركا والمحقوق وجعل المشرك من المشرك كورثته وتجاهل ابن القاصم وقال لا يكون
المشرك ذكرا ولا اثناعشر فيما باع بعضه من شركائه بايعه بخلاف ورثة الحارث او ورثة الحارث
وذكره عن ملا فاجعل المتزويج كما يبيع والموصي لمع كالورثة كالعصبة مع اهل
السهام فقال ان يبيع اهل كل بيت اخذ بالشفعة يبيع فيها وثرواتها ما اشترى واوهوب
لهم او رجل البيع بغير ذلك لا بد يشترط ان باع المحقوق من الميراث من اهل السهام ان حرمة
السهام اكبر من حرمة النكاح والبيع والميراث لا يترتب وقوعه في ذلك ولا يترتب عليه
صاحب شيء اخر ينفق على ذلك وان سلم اخذ الورثة ببيعها فان سلم اخذ الورثة ببيعها فان سلم
فان باع احد لا يحسن شفعته اخذها فان سلمت فان اهل السهام والعصبة باع منها ما اشترى
ولا جانب ويدخل اهل السهام على العصبة بخلاف العكس لان العصبة ليسوا اهل سهم
وفصل اشبه بالبيع الذي يدخل احد ما على ذلك وجعلهم كما هو سهم من له ما روي في المسيح
شيع وفصل القايي ابو الحسن وهو العياشي ما لا اقل يقتل واختلف قول من كمله
وسكن ابو حنيفة في المشرك ان كان ملاذ كان ارفع الى ملاذ اخر من ملاذ بيع محصورها
بسبب واحد وجعلهم مع واحد من كون اولي دليل نفع الشيء على الجار المقابل وان نصيب
ولا اخر في حكم النصيب الواحد دليل ان لو ثبت ان ذلك غصب شيئا يستحق نصيبها
من نصيب النعم فغير احد ما على البيع اخرج بكمال النصوص كقول النبي عليه
السلام الشفعة لشيء لا يملك لا يباع وهو عام وبالفاس على ثلاثة ملكوا من حصة واحدة
هبة او غنيها او لئلا اجل البيع روم سواء والبراد عن ذكرا وانها مخصوصة بما ذكرنا
جميعا بينهما وبين المعنى المتماثل وعن ابن القاصم والعمامة ذكرناه من معنى البيع وعن الثالث
لا فاعلم انما الملك الذي يباع للشيء مع فوة المال الذي هو سبب ذلك اخر حكمنا من الفاسين
وهو اول من اخذ احد ما **فصل** في الكسب اذا اقتسموا الارض من الرضاحة فباع احد
ما طاراه من الارض لا شفعه احد في البيع كذا ولا شفعه بالحي ولا بالسكنى في الكسب
ولا من كسب في دار بيعت الارض بعد ذلك لا يرد على المبيع وقال ابن حنبل في من باع
الارض اقسمتها لثلاثة في كل واحد ما وها من بيع ارضه او شفعه ولا شفعه وقاله عمر بن عثمان
رب الله عنه لا يبيع لاص لا شفعه فيه ولما الحشر بلا غل ولا في الميراث من غير الرضاحة فقال
الحنفية للشيء كاد في البيع في الرضاحة ان كان البايح يبيع في الربو الى الذي روى
كان اسقط حقه من غيره وجميع بيوت الى حواشي ووقع له من دار اخرى وكان

[illegible]

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على
سيدنا محمد وآله الطيبين الطاهرين

ايام وليس له ماله المورث ان اخذ شيعته لياخذوا منها ما يوفون به من غير الورثة مما كرهوا
بان اخذوا بيعت في الدين فان اخذوا بمال الميت فذلك ماله الميت والفضل وان اخذوا ماله بيع عليهم
بان كانتان فبعضهم يحصر ما اخذوه من اموالهم لم يبع لعدم العايدة ولا يلزم المفسر
ولا اخذ ولا يجر ما به اخذوا ولا يلزم من ذلك كتمانهم وقال المتهب ان اخذوا ان لا يكون له
شعبة ان كان ما اخذوا ماله العظم والشعبة انما شيعته لينتفع بها كما اخذ ليعمل الصبر
ولا يضر المشرق للدين ولو قال بذلك فبالاخرية ثمرة وانما الميراث فان اخذ ليعمل به فلا يضر ربه
ولهم ولا اخذ بغير موته فقال ابن جوشن قال يحل الشبهة للميراث عليه والصحيح ان لا يحل حتى ينفذ
بغيره والولاية منه اخذ ولا هبة قبل ذلك وفي المرونة قال ماله لا يباخذ الورثة للمحل حتى
يشتمل لعدم ثورته قبل ذلك فقال للجمع انما شر الصبي لم يكن له اخذ ما له عليه ولا يبا
ما اخذوا لان بيعته ان اخذ ليعمل حتى ينفذ ما له لان الله تعالى يقول على قول ماله
الما ينفذ من اخذ من ماله من غير موته لان الله تعالى يقول ماله الميراث من غير موته
كما لا ينفذ من ماله ما ينفذ من ماله من غير موته لان الله تعالى يقول ماله الميراث من غير موته
وان لم يكن له ماله ولا ينفذ من ماله من غير موته لان الله تعالى يقول ماله الميراث من غير موته
من يوم الميراث من غير موته لان الله تعالى يقول ماله الميراث من غير موته
الاخذ والعايدة من يوم الميراث من غير موته لان الله تعالى يقول ماله الميراث من غير موته
الورثة والشبهة بالشبهة فلا شعبة له لان يكون لا اخذ قبل ذلك من غير موته واما الميراث
فان كان ينفذ من ماله من غير موته بالبيع والشراء فهو كالصبي وان اخذ من غير موته لان
كتمانهم قبل ماله وليس من ينفذ من ماله من غير موته ولا ينفذ من ماله من غير موته
ورثه عصيته وقال المحللان في رثته عيشة الغايب وامونة عليه في الشروع فهو كالصبي
وقال غيره ليس على الميراث والصحيح ومن ينفذ من ماله من غير موته واما ينفذ من ماله
في الميراث وليس الميراث في ماله من غير موته لان الله تعالى يقول ماله الميراث من غير موته
النجرة اربعة اقسام فبعض الشيعه وخره او الميراث او كماله او اخره او ماله من غير موته
الشيعه هو عيشة الغايب وان كان حاضر ان عيشة وعاء قبل الميراث او منعه مانع حتى
مضت الميراث فهو عيشة الغايب وان كان السبع بعير لا يجزى حتى في السنة فقطع
فالحكم على الميراث فلا شعبة لورثه او لا ينفذ من ماله من غير موته واما الميراث
وهو من ينفذ من ماله من غير موته على شعبة لا يستفاد الناس من ماله للفظه قال وهذا يحسن
من قوله من يعلم منه فعله لان عليه ان يعلم منه الدخول للميراث في شعبة لا يكون
في الوكالة تشييع الشبهة ولا شعبة له ببيته عاء ولا شعبة وان كانا جميعه
في ماله وعاشين عن موضع الشفعة فلا شعبة بغير الورثة لان عجمه فسمية الاركانه

ياخذ على شيا الميراث وان قال اخذ من غير موته حتى ان لم يوفى له ان يكون الشفعة على
ساعة من ماله فقال طحطا النواذر قال ماله الغايب على شيعته ان لم يوفى له من ماله
يتم على ماله مثل ماله البيع او موت الشهود واما ما عرفت من ماله من غير موته ان يبايع اخذ الف
لتنفكع الشفعة فيما اخذ على ماله من ماله من غير موته الغايب في عيشته بل
ولا اخذ وان كان الميراث والشيعه بما بين كل واحد موضع بغير الشيعه على الميراث
واقام معه ما تنفكع فيه الشفعة لا يكفيه بكماله شيعته ليعمل به فقال المتهب
ولا تشييع لآخر من اثاره الصبي لا يبايع او ينفذ من ماله من غير موته الشفعة او ينفذ
فلا يجزى من ماله لاما مع حقه في السنة فان كان في الميراث الشفعة او ينفذ من ماله
خير الصبي بغير الميراث في ماله من غير موته الشفعة او ينفذ من ماله من غير موته
لان التوكيل في ماله من غير موته او ينفذ من ماله من غير موته الشفعة او ينفذ من ماله
لان ينفذ من ماله من غير موته او ينفذ من ماله من غير موته الشفعة او ينفذ من ماله
حلقت واخذت ولو اقام بيته ان يبايع ماله الغايب في ماله من غير موته لان كتمانهم
في ماله من غير موته او ينفذ من ماله من غير موته الشفعة او ينفذ من ماله من غير موته
مض كماله من ماله من غير موته او ينفذ من ماله من غير موته الشفعة او ينفذ من ماله
الميراث من غير موته او ينفذ من ماله من غير موته الشفعة او ينفذ من ماله من غير موته
الدين ماله فقال التوكيل ليس له ما له الميت اخذها ليو ماله منهم والفضل للورثة بل ينفذ
الورثة لان انهاء البيع لا يجزى عليه فقال ابن جوشن قال اشبه الميراث الذي لم ينفذ من ماله
يعلم من غيره ان كان ينفذ من ماله من غير موته او ينفذ من ماله من غير موته الشفعة او ينفذ من ماله
ما ينفذ من ماله من غير موته او ينفذ من ماله من غير موته الشفعة او ينفذ من ماله من غير موته
بالورثة فيقال ليعمل ان ينفذ من ماله من غير موته او ينفذ من ماله من غير موته الشفعة او ينفذ من ماله
للميراث في شعبة ليعمل ان ينفذ من ماله من غير موته او ينفذ من ماله من غير موته الشفعة او ينفذ من ماله
وغير ماله من غير موته او ينفذ من ماله من غير موته الشفعة او ينفذ من ماله من غير موته
وانما اخذوا من ماله من غير موته او ينفذ من ماله من غير موته الشفعة او ينفذ من ماله من غير موته
بطل البيع من غير موته او ينفذ من ماله من غير موته الشفعة او ينفذ من ماله من غير موته
الشيعه بغير موته او ينفذ من ماله من غير موته الشفعة او ينفذ من ماله من غير موته
اقر به فموا فان اخذوا من ماله من غير موته او ينفذ من ماله من غير موته الشفعة او ينفذ من ماله
من الميراث في ماله من غير موته او ينفذ من ماله من غير موته الشفعة او ينفذ من ماله من غير موته
وكل هذه التي وعى بالاشتغال الشيعه في ماله من غير موته او ينفذ من ماله من غير موته
الورثة فضاء الدين والوا يبايع الميراث من ماله من غير موته او ينفذ من ماله من غير موته

فان يكون قال ملائكة الاكثر وارضا للزروع وازالة احد مما كثر ان نصيبه بالآخر اخذ به
لنفع الصلح ولا الله شجرة لان الزرع لو كان بينهما باع احدهما لم يشبع كذا في وكذا
لو وهب لهما ثم يفرق في شئ من سنته حبسها عليهما وان ازالة احدهما لم يبيع نصيبه بعد الحب
بالآخر او لو باع احدهما نصيبه من الثمن لم يكن للآخر شفعة لا تقصا صلا لا
صول من المتابع وانما وجبت فيما تفرق لان الزرع يكون امة واحدة وتلاخ مع المشتري
فقال طرحة المهرات فيما هو متشبه بالاصل كالغرة والزرع والكراور في
للمطابقة اذ يبيعها معه والرجاء اذ يبعث مع كراور والمادة والنقص اذ يبيع دون كراور
ثمة وثمره فحل هذا كالحوض **فصل في احوال البرور وكراور**
تخالف كراور في احوال عشرة مسئلة الشفعة ولا تحكم على الغايب بها ولا يتخلل
مستفيضا ويؤخر اذ يبيع مال الغير الشئ والشئ في خيارها وفي البيع اكثر نحو
الشئ في ولة اذ يبعث يشترط فيها استكمال السلف واليومين في الحيوان والاشياء
بالبيع البيوع وتخرج علمها من الغايب ولا تنفع في الضام ولا يبيعها الوصي
ويبيع علمها ويجوز التفرق في غايبها البعير والفاجيل في خصوصها **فصل في**
الكتالة اذ اتي بوقع في عار حرس في بيعه مات اذ يبيع باع بغض وثمة نصيبه
من البناء شفع اخوته فبالطبعة التكت معناه ان الميت اوصى بالمال ما ياتي وانه
لم يبع في الحبس ولو لم يوص جزلا امتنع بيع الورثة كما قاله في كتاب الحبس فلا يتنا
ففي قوله ولا يخل ان يكون الحبس على بيع للسكنى خاصة كالبيع لا حبس
وفيل معناه بناو شئ منه في نفسه ومن في كراور جموع على ملكه حتى يبيع
بالحبس والورثة ككتابه الحبس معناه بناو شئ ككتابه الحبس **فصل في** الكتاب
بني في عار صفة ما لم يخلع اذ لم يخلع ملكا فله النقص مقتو عا كما استحقاق
الفلح شئها وتام به بالفلح فان كانا اثنين باع احدهما حصته ملك الآخر باء فان
الفلح او الغنمة فان ائت بملك الشفعة بغير الاصل الغنم وفيه التفسيرات ان يبيع
منها مع كراور فيبيع الشفعة اياها فاقا وفي بيع حصته من النقص ظلاله كراور لهما
اذا يبيع لهما فاما في البنين او بنص ومما شئ كان في كراور وفيل باخره مقلو
بالغنة فقط وفيل باخره من المتتابع وفيل من البائع بالافل من قيمته مقلو عا والاشئ
ويبيع البيع به بينه وبين المتعلق فبالثمن يبيع ارجاز البيع مع ان المشتري اخذ فارة
النقص وتارة في حقه ولما امتنع اشبه البيع كبيع بعتة العبد المعتبر حصه والمتن في
فل الشئ لان المشتري لا يريه ايجل له نصيب عتد لوفية وفريقه في يدهما بان العتد لا يرض
فوقه مع يسر المعتق والنقص فلام في العتد باخره فهو كبيع الشفص اذ

له شفع فانه مع في بين المبيع وثمة فبالا وكيفية جعل له كراور مع عن شدة
في النقص مع انه فلو قالوا باع فنقص اذ على ان يفعله باصفقت الرصة فاكراه
المشتري اخذ النقص باخره من المشتري بالغنة مقلو عا بالثمن لانه لا يملك في النقص
ولا يملك ان لا يخلع بالثمن لاجل المتابعة في هذا نصيب ان يخلع من باخره بالشفعة وهو الشئ
في النقص وهذا مقلو عليه محل عمله ولما له العتد لوفية يكون معه شربل في دفع
طرحه كراور فبالا الشئ تارة يكون النقص اذ يخلع كراور لاخر وتارة تكون
لما يخلع يبيع بعضها دون ان يخلع باخره في بيع النقص في الصور فينقص نصيبه
بيع شفع في شفعة ونقص غير معتق يخصه والمعتق موش وقال **فصل في**
الشفعة في البناء اذ يبيع وخره لهما يبيع ان من باع المعتق كالحوض والقرن
ان يبيع لهما فيبيع الشفعة فلعكبت حكمه منبوعا لهما بجلاله العوض **فصل في**
بيع الكتابة يملك كراور في كل ما يبيع باقسمتها كراور في كل شئ باع اخر
نصيبه من الحبس فلا شفعة وكراور البير لاجل الشفعة في بيعه وان يبيع يفسد ما اقل
باع احدهما حصته من الحبس وكراور معا فيبيع الشفعة معا ويبيع شئ العتد بالفلح
ان كان بينهما ارض باقسما كراور خاصة فلا شفعة لاحدهما فيما باع كراور من
الثمن لان النقص يمنع الشفعة وان اشترى بت غلة في حان رجل فلا شفعة لغيره البستان
لانك ليس فيها القش **فصل في** النقص في النقص ملك الفلح بكم الغافو
سكن الملح الغراير يرد يبيع به الماء فانه كراور وقال **فصل في** النقص هو
من الماء يقول سفيان ان رضى ابي حنيفة وقال ان غنمة هو سبع الزرع وفن حاشه
وقد تفرق في حكمه في ككتابه الغنمة وفي النقص فالنقص السيوخ الغنم
فمن الغنم ومن كراور ارض اذ اقسما على الثمن مع مواضعه من كراور ومن ما يخل
شرا بواو كراور ان اقله اقل بالفسح لا يبيع في مرهه فبالا ان يبيع في الغنمة
عن ملك الشفعة في الماء اذ يرد يفسد الوتة يبيع بالافلا وان لم يكن بواو ثا
في كراور في النقص اقل كل قدر شدة يبيع من انما ككتابه بكم الغنم
وقوله اقسما الغنم من كراور يراقسما على الفلح ويمنع على البقاء الا ان
يبيع بالارض ان لو قسمت الارض والثل كل واحد وخره طرا كراور واحد غلة في
ارض طرا كراور وقاله ان الفلح فبالا يخلع لوفية الفلح وخره باء ارض شئ في
علا ووفى كان بينهما غلة باع احدهما نصيبه فلا شفعة فله في الكتاب لهما
لا قبل الفلح ولو يبع بخره لان الغرة يبيع وقال **فصل في** النقص في الشفعة لان نصيب
فيها الشفعة فبالا الشئ ان باع احدهما نصيبه من الحياكة والماء صفة بالشفعة

البائع للفسح فان قام وطار موضع الترجي البايح جاز البيع اوله بكم المتفق والمحال
اوله بالشفعة من الارض ولما فيه فمتمتها من الضم فله مله واكمله اخره من غير الشفعة
في الحال لانها لا تفسح فبالشعنة لا شفعة فيه ولا ندر فيها مالا على ولا فيه وتذاته
ابن قتيبة فدا على فمتمتها من الارض فبالشعنة لا شفعة فيه ولا ندر فيها مالا على ولا فيه
مكافئة والشفعة من الارض لا شفعة فيه الا في القايح وفي اخر قوله ولا شبه لانها من جنس مالا
بنفسه وانما يكره وعلى هذا اختلاف المتأخرين في غلة الشفعة من خصصها
بما يفسح على تضي الرشي كنه لا يمكن ان يفسحها بل الغلة هي الغنمة
لانها من نفس الغنمة وقد خرجت الى شتران في ارض واحدة الفاسح وشتران يخصص على
بالشعنة كنه ما يمانع في تضي الرشي كنه لا يمكن ان يفسحها بل الغلة هي الغنمة
شتران الناس في بيعها فيتعرف الضم بخلاف العفار وقال في الشفعة فيما يفسح من
العفار كالحال خلافا لما في قوله عليه السلام الشفعة في كل شئ وقوله عليه
السلام ليجازي نصفه وفيه ما يفسح في الشفعة على نص الغنمة وان الشفعة لما تعلقت
بالعقار استوى فيها ما يفسح وما لا يفسح كما انما لم تعلق بغيره استوى ما يفسح وما لا يفسح
وان الشفعة في العرصه قبل البناء فيكون عملا لا شكرا ليجوز في قول النبي عليه
السلام الشفعة بنفسه وفيه ما يفسح في الغنمة ولقول النبي عليه السلام لا يجل
مال امرئ ومثل امرئ كبيع نفسه ولقول عمر بن الخطاب في الشفعة في ثمنه ولا يخلو ولا
غلاف له فكل اجماعا وفيه ما على الحلة الواحدة ولا الشفعة انما وجبت خبز بيع
النس على البايح وما هذا الا بعد على اخر الف من الشربة ككلامه في قوله لا يجل
بانه يجوز بالشفعة ولا يمكن من الغنمة بخلاف ما يفسح في الشفعة وان الشفعة
وجبت نص الغنمة وهذا لا يفسح فلا شفعة والجواب عن قول ابن عباس في
يجب فيه الشفعة وهذا غير ثابت بالنسبة الى اجماع لا يفسح كالجوهر والغلة التي
توجب له فيما يدر ولوقوع اضيافا كانه يفسح في وعمل الشتران من العاصم رضوان الله
عليه تعالى وعن الثالث الشفعة مال الشفعة لغير الشتران عليه السلام الشفعة في مال
يفسح وعن الرابع الف من الغنمة لا تفسح في مال يفسح بخلاف الحال وعن الخامس انه
قام بها انما كان بنفسه بمراعاة الشربة في الغنمة فيضطره البيع بالفسح او كان
الفاكح في الشفعة بخلافه وعن السادس ان سبب الشفعة في الشربة وهو جرد
وقول الحكم معال يعلين ما به او جرد في الحكم في الكتاب الى الشتران
فما يفسح ما يفسح في الارض من الشتران استوفى نصف جميع الكمل اخره نصفه الف
ولا يفسح في الشفعة نصفها الا بالشفعة لانها كالشفعة الواحدة وان لم يفسح جميع الشتران

في الشفعة بالبايح في التضي المصنعة بالاستشفان في كنهه لو اشترى عرصه فيها فبذل
على ان يفسح ليرة الارض اشترى النقص واشترى الاول في العرصه فلا شفعة في النس
صنة والنقص العرصه بالفسح النقص بغيره فاما في كنهه الغنم بخلاف ما عدل عليه
او لا يمتنع في النقص شتران او حصه من شتران على الفاعل ان كان شربة البايح
علا في الشتران على الفاعل الا بعد الفسح وتحت ان يفسح البايح في كنهه الفاعل ليعلم ان
لا يفسح لو اشترى نصفه فدا فامة على الفاعل استوفى نصف الارض في كنهه النقص لير
في نصفه ولا شفعة له مستوفى لانه يبيع على الفاعل ولم يبيع الله ولو استوفى جميع الارض دون
النقص او كانت بخلافه ليعتد للفاح فاستوفت الارض دون الفاعل في البيع في النقص
والفاح في النقص اخذت من المشتاع بغيره مقلوعا لانها في الشفعة ولا في الضم
فان ما اخذ من المشتاع بغيره فبالشعنة لا شفعة فيه الا في الشتران فبالشعنة لا شفعة فيه
اخرها نصف الف من شتران يكره ما وانما في قوله نصف الف من شتران
نصفه من الشتران نصفه من الارض هو في الموازنة وفيه من شبه الشفعة في الارض
من البنا والفلق في الشتران المشتق او لا فان اجاز يفسح في كنهه الف من شتران
يكن في كنهه كماله وان اخذ ما استوفى جميع على المشتاع على البايح بنصفه الف من شتران
ان الفاعل فان شتران جسدنا وقد جاع البايح في نصفه البايح لانه لما باع على الفاعل
طرا في جسدنا ولا يفسح ما يفسح لانه في الفسح من الارض ففسح مع الفاعل في نصفه
كشتران الفاعل مع قليل من الارض وان لم يفسح الفاعل في الارض حتى يفسح على الفاعل
في البيع في نصفه البايح وسر ما يفسح في كنهه ما يفسح في كنهه في قول الشربة فان
جسد شتران في الارض في الفاعل بنصفه الف من شتران في البيع في الشربة وفلان
فوجد في كنهه ما يفسح في الشربة النقص انما اخذ الشتران في كنهه في كنهه
اشترى على الفاعل على الفاعل ولا يفسح في كنهه بالاستشفان ولا يفسح في كنهه النقص
انما اخذ في كنهه الارض في كنهه النقص في كنهه النقص في كنهه النقص في كنهه النقص
بالشفعة فاما كماله الواحد في الشربة هذا البناء لانه في كنهه النقص في كنهه النقص
العرصة خاصة وفراش في النقص او لا للفاح في العرصه ياخذ من المشتق ما قابل في الشربة
ولا يفسح في كنهه مقلوعا كماله الشفعة العرصه كماله ياخذ من النقص بغيره مقلوعا
والنصف في اخر الف من شتران يفسح في كنهه النقص في كنهه النقص في كنهه النقص في كنهه النقص
المشتق في الشربة في كنهه النقص في كنهه النقص في كنهه النقص في كنهه النقص في كنهه النقص
ابن القاسم ان اخذ النقص البايح في الشربة في كنهه النقص في كنهه النقص في كنهه النقص في كنهه النقص
كان يفسح في الشربة نصفه ما اخذ من يفسح في كنهه النقص في كنهه النقص في كنهه النقص في كنهه النقص

لأنه متفقان وأيضاً بالمشتركة وعلى نصف قيمة الصبر مع أنه مجبور على إخضاعه كالأرض
من دونه وحسن ما له إلى الشيء النقص في الأرض من الجانب العكس بإخذ النقص بينهما فأما
الأرض كمالاً كما في المرونة والاشباع في الأرض وفي النقص في الأرض كمالاً
النقص بالاشباع وفي الأرض كمالاً في الأرض كمالاً في الأرض كمالاً في الأرض كمالاً
لصحة القول في الأرض كمالاً في الأرض كمالاً في الأرض كمالاً في الأرض كمالاً
الزيادة في الأرض كمالاً في الأرض كمالاً في الأرض كمالاً في الأرض كمالاً
جانباً على كماله القيمة فأما اتفق في الأرض أيضاً بالأرض كمالاً في الأرض كمالاً في الأرض كمالاً
القول على القول في الأرض كمالاً في الأرض كمالاً في الأرض كمالاً في الأرض كمالاً
بالقول في الأرض كمالاً في الأرض كمالاً في الأرض كمالاً في الأرض كمالاً
يعبر على بقائه بل في الأرض كمالاً في الأرض كمالاً في الأرض كمالاً في الأرض كمالاً
بغايه في الأرض كمالاً في الأرض كمالاً في الأرض كمالاً في الأرض كمالاً
المشتركة لتعريفه في الأرض كمالاً في الأرض كمالاً في الأرض كمالاً في الأرض كمالاً
وأما القول في الأرض كمالاً في الأرض كمالاً في الأرض كمالاً في الأرض كمالاً
والأرض كمالاً في الأرض كمالاً في الأرض كمالاً في الأرض كمالاً في الأرض كمالاً
من نصف النقص بالنقص في الأرض كمالاً في الأرض كمالاً في الأرض كمالاً في الأرض كمالاً
يصح معمولاً في الأرض كمالاً في الأرض كمالاً في الأرض كمالاً في الأرض كمالاً
الأرض كمالاً في الأرض كمالاً في الأرض كمالاً في الأرض كمالاً في الأرض كمالاً
قيمة مقلو على الأرض كمالاً في الأرض كمالاً في الأرض كمالاً في الأرض كمالاً
الفاصل بين النقص منقولاً من الأرض كمالاً في الأرض كمالاً في الأرض كمالاً في الأرض كمالاً
الباب في النقص في الأرض كمالاً في الأرض كمالاً في الأرض كمالاً في الأرض كمالاً
المشتركة في الأرض كمالاً في الأرض كمالاً في الأرض كمالاً في الأرض كمالاً
ليس لأقل الخرافات في الأرض كمالاً في الأرض كمالاً في الأرض كمالاً في الأرض كمالاً
في الأرض كمالاً في الأرض كمالاً في الأرض كمالاً في الأرض كمالاً في الأرض كمالاً
من نصف النقص في الأرض كمالاً في الأرض كمالاً في الأرض كمالاً في الأرض كمالاً
الأرض كمالاً في الأرض كمالاً في الأرض كمالاً في الأرض كمالاً في الأرض كمالاً
الأرض كمالاً في الأرض كمالاً في الأرض كمالاً في الأرض كمالاً في الأرض كمالاً
مع الأرض كمالاً في الأرض كمالاً في الأرض كمالاً في الأرض كمالاً في الأرض كمالاً
الشيء كمالاً في الأرض كمالاً في الأرض كمالاً في الأرض كمالاً في الأرض كمالاً
الشعبة في الأرض كمالاً في الأرض كمالاً في الأرض كمالاً في الأرض كمالاً في الأرض كمالاً

باع احرا الشيكين نصيبه او من انظار مقبلة مع باع دار احرا الشيكين في الحق
 نصيبه فالشعة على قول ابن الناصر شيك في الفقرة له يكن باع وعلى قول ابي
 الشيك في الفقرة لانه مع كماله بين باع عليه فله كماله فان باع من له كمال
 نصيبه من الفقرة فالشعة للدار شيك والفقرة وان باع نصيبه من دار او الفقرة فالشعة
 في الفقرة وهو مستقر كماله باع الجميع او في كماله الجميع ولا يقص على الشعة لانه
 لا شيء كماله في كماله وكذا ان باع احد من نصيبه في الدار له شيك في
 الشعة بان باع باع او كذا المستقر في نصيبه بقول الكعب بالشيك في الشفعة بان
 سلم من صاحب كماله بان باع صاحبه كماله فالشعة للمساوي وقال مجاهد ا
 ساع احد من نصيبه لاشعة للشيك وعي كماله اذا باع من نصيبه للعامل الربع باع
 الباقي نصيبه من الفقرة بقول كماله في الشفعة كماله شريك وكل من له شريك
 شريكه في الباقي المقربات لا خلاف في الشفعة في النقص الى اربع مع كماله
 بيع له وان بيع مع كماله اشتقوا وجوب الشكة او باع احرا الشيكين نصيبه منه
 لموزن كماله وهو مستقر في الصفة يجوز فيه البيع ولو بيعه فتم مع كماله في الشفعة
 فيه فلو ان من المرونة وكذا النقص الفاق والعرضه لبيعهما باع احدهما واغلا به كذا
 ان باع صاحب العرضه لباخره لانه مبرا عليه لانه شفع لبيع الضم واختلها
 هناك من خذرى العرضه النفس وما باخره فقبل من المتنازع بعمته مقلوعا وقيل بالحق
 وقيل بالكل منهما وقيل بعمته من البايع مقلوعا وبما قل منهما وبيع البيع بينهما ومن
 المتنازع بيع جميع على البايع بانفسه او باخره او باخره او باخره او باخره او باخره
 منها لا خرف من البايع بالكل منهما ولا خرف في القياس لا خرف من المتنازع بالعمته مقلوعا
 وهذا كله على القول بجواز بيع النفس فيما على الفاع وهو مذهب ابن ابي عمير في المرونة
 خلا ولا شبهة ومن روي في شراء النفس على البدن والخل على الفاع وسععهما من
 مسائل المشرك **كذلك كذا** في شراء الخل على الفاع في شراء رارض في الكنان
 المستحق لخراف من المتنازع بعمته مقلوعا للشر والشفعة وكل القول مع البيع
 يبيع وتزج لبايعها ولا يخرها المستحق المسألة الثانية شراء الخل على الفاع في شراء
 رارض في شفعها وخراف من المتنازع على البايع في رارض المستحق في الحكم بين
 متنازع الخل والمستحق في النفس على ما فهمت المسألة الثالثة يبيع رارض ولا يبيع
 الا بالنقص من رارض المستحق احرا النفس بعمته فاما عوارض الفاع لانه زاله في حق
 النفس بعمته في رارضه ويبيع على ما قال المتنازع في بيع العمدة فاعان المستحق اعك
 قيمة رارض في الاضرار لبايعه وكذا يبيع على ما ذهب عن ان كل البايع غصب

بالمستحق في بيع قيمة النقص منعوضا ويقفص البيع بدينه وبين المشتري مع جرح عليه
بأنه فان لم يرض النقص المشتري بشرايه والمستحق للارض على حده فان لم يتفقا في ذلك على
شيء يبيعه الراوي قسم الثمن على قيمة النقص المشتري بشرايه والمستحق للارض على حده فان لم
يتفقا في ذلك على شيء فاما وقيمة العرصه في الخاوان كان يبيع النقص مشتريا مع المشتري
قيمة النقص وبقدر البيع فان امتنع في بيع له البايح قيمة العرصه في الخاوان لم يتفقا على ما بين
بيعت الراوي قسم الثمن في البيع فان امتنع من ذلك اشتهر كذا وانقص البيع فيما طار من
النقص المشتري ومضى فيما طار منه البايح . المسئلة الرابعة يقفص الخاوان على الاعلى القلع
في الارض مستحق نصف الارض والثلث المسئلة الخامسة يقفص بشتي الارض في الثلث يقفص
نصف الارض والثلث ثلثا ثلثا احوال لا شفعة في الخاوان له اشتهر وابن الفاسم في المرونة في
احر فويله وفيها الشفعة لابن الفاسم في المرونة وفيها الشفعة فيهما ان الشراها فكل الارض
ولا شفعة ان تفرقت الارض فله حجر وعلى الثاني ما خذ المشتري نصف الارض ونصف الثلث
شفعة نصف الثلث ولا خذ نصف الارض وثلث المشتري في المسئلة الرابعة وفيه
على حده فيما في المسئلة الخامسة الخاوان يقفصها على القلع وله اخذ الثلث في الارض وعلى
الاول ما خذ نصف الارض باخذها بالقيمة ثلثي الارض فاولا فلما باخذها بالقيمة فاما في
المشترين على ما في بعض روايات المرونة وعلى قياس قول غير هؤلاء في حكمه لا باخذها
بالقيمة في المسئلة الخامسة . المسئلة السادسة يقفص الخاوان خاصة على القلع
فيستحق نصف الارض والثلث النقص البيع فيما في بئر المشتري من الخاوان لا يفر على ما
اشتهر الا لا يقفصه البايح لمستحق الارض مع الخاوان اقامه مع نقل ما يحل له بمجوده
الارض فيصير المشتري مستحقا على ابن الفاسم قال في المرونة امة المشتري يقفص دار
على القلع في النقص نصف الدار له وما في حكمه قوله ان المشتري له وفيه نصون ان لا
انقص في الارض المشتري من **بيع** فالواختلاف قولان في الشفعة في الزرع واقرن
عن من راي في الشفعة ان يبيع من دار طواخذ يبيع او مع كذا في اخر البيا او قبل البناء
وقيل ما لم يثبت لا شفعة لعدم حصه من الثمن كالفرة المستلح قوت وللان في
شفعة في المرونة لتعليق على الشفعة باقتناع يبيع حتى يبيع على هذا فيه
الشفعة الخاوان مع البايح على من يبيع من ثمنه على العلماء او من ثمنه انما احوال اخر قولان
كلوع البزاق في كلوعه فان كذا في كلوعه مثلا في احوال ان كان المشتري هو
البايح وما خذها الشفعة وفيه المرونة وعلى قول من يبيع لآخر الشفعة في كلوعه
وعلى قول من يبيع في بيع البيع وبيع لا شفعة ولا يبيع كلوع البزاق في احواله

قيمة البزاق والحرا و قيل قيمته على التراب والنفوس كالشقوق العلاج في الشقوق
ان كان البايح يبيع اخرها الشفعة من ثمنه بجميع الثمن على الثمن في الزرع الشفعة
وعلى الثمن في كل شيء ما يبيعها من الثمن في كل شيء في الشفعة في كل شيء في كل شيء
الزرع وان كان يبيعها البايح اخر الارض بالشفعة بجميع الثمن في الزرع وان كان يبيعها
البناء والثلثه في احوال غير الواجب من البناء ولا يبيع يستوفى له في هذا ان
يبيع البايح او كذا في بيعه في كل شيء في الزرع بجميع الثمن على الثمن في الشفعة
في الزرع وباخذ الارض من الزرع ما يبيعها من الثمن على الثمن في الشفعة في الزرع
وان كان الشفعة يبيعها من الزرع فلا شفعة وباخذ الارض بجميع الثمن الخاوان كل البزاق
المستحق او كذا في بيعه وان كان البايح اخر الارض ما يبيعها من الثمن واما كذا في بيعه
فان يجوز كذا في الزرع على ان يبيع الزرع ارضه ببيعها على يبيع في احواله
البيع او باخذها وان يجوز كذا في بيعه مثلا في احوال ان كان البزاق مستحق منه وهو
عاصم في حكمه حتى في العاصم وان لم يكن عاصما فلا شفعة للمستحق في
الزرع ولا في غيره واما في الكثرة ان يبيع كذا في بيعه بزرعيه بوجه في بيعه
وما خذ المشتري ارضه على الزرع الكثر ان كان يبيع كذا في بيعه وان كان العاصم هو
المزاد اكرامه فله الكثرة ان يبيع كذا في بيعه بزرعيه بوجه في بيعه بزرعيه
كذا في الغصنة وان كان البايح يبيع اخر الارض وبيع البيع في الزرع
ومع جرح المستحق بجميع الثمن على البايح وفي المرونة يبيع الزرع للمستحق وهو غير
بزرعيه في كذا في بيعه وان كان البايح يبيع اخر الارض وبيع البيع في الزرع
قال صاحب النواهد ان الشراي الارض او لا في شفعة ولا في الارض لا في بيعه
ولا في البايح في كل الارض كذا في بيعه نصيبه من ذلك فلا شفعة فيه **بيع** قال في
في المرونة ان الشراي ان يبيع اخر الارض باخذ الارض في الزرع اخر **بيع** والشفعة
في كل شيء في الزرع ويبيع الثمن عليه ما في قال في بيعه نصيبه بزرعيه بوجه في بيعه
باخذها الا في بيعه ان كذا في بيعه الصفه الكثرة المستحق في كل شيء في الزرع
يراقب الشفعة فان يبيع بزرعيه الشراي في الزرع وبيع البزاق في بيعه في الزرع
انه يبيع بزرعيه في بيعه في الشفعة فهو كذا في بيعه في الشفعة فهو كذا في بيعه
وان كذا في بيعه في الزرع وقال في بيعه في الزرع وقال في بيعه في الزرع
في كل شيء في الزرع وفي بيعه في الزرع وفي بيعه في الزرع وفي بيعه في الزرع
وان كذا في بيعه في الزرع وفي بيعه في الزرع وفي بيعه في الزرع وفي بيعه في الزرع
فهو كذا في بيعه في الزرع وفي بيعه في الزرع وفي بيعه في الزرع وفي بيعه في الزرع

لأن الشيعية هو الشريد يشاربه بما يكره على الأرض من ضلّان هلايل وغصبه واستغفال
وتسليمه في مبنو النور حين ليس بشي كذا في القيمة بل هو كصانع ثوب من ثياب
يعينه ولا يشتك كالحمار وإن كان غير التشاح يكسر ارض الغربة بما خرم
النزوح حيث ما وقع بالغربة ولو غصبها منها شيئا وروى اخذ المتاع المبيع مما بقي
ويشاربه البايح بفرضه ولا يراى فيه اجد ولا يوج برية البيع كذا المتاع يقول المشتري افضل
بالأرض اخذ من البايع ويقول البايح البايع افضل فلا أرض اخذ منه **فروع** في التولد
قال من لم يلبث في الرخصة بفرض المبيع ببيع ايجز مع نصيبه من البيوت والحق لا شفعة
الا في حايطة فقال في البيع الغرض او البناء مع كذا رطل او ثمانية اوقية او ثمانية اذنين او ثمانية
لا يبيع وان رجع الغرض او البناء وحده فلا شفعة لانه منفوق واختلاف قوله في الفل الخ
يشت مع فوارده من فاقته المأوى البايض فيا ساع على بيعهما مع البايض فيا ساع على بيع
وغيره قال في البيع الزم مع كذا رطل او ثمانية اوقية او ثمانية اذنين لا يبيع مع كذا رطل
بل كذا رطل او ثمانية اوقية او ثمانية اذنين لا يبيع مع كذا رطل او ثمانية اوقية او ثمانية اذنين
شفعة في المنفوق الا في البناء ولا في الفل الخ لا يبيع من الرخصة **التركيب الثالث**
المأخوذة منه وفيه الجواهر المأخوذة منه كل من تعدد ملكه الا في خياره
وفي اشترى كذا المأخوذة في القبر وايتان ثمهما في الصرفة والعمرة وغير القبر
اخذت من رجلين اشترى بائنا معا فلا شفعة لاحدهما والا في احدهما مع البايع او غير القبر
اخذت من كذا **فروع** وفي الكسوة لا يخر من المشتري شراء ما سرك ان غيره به
ولو اخذ الشفعة ببيع الباطل ان الشيعية في كل من المشتري وكذا لو باعها المشتري
بها فامر الا ان يكون مما تقرب في البيوع فلا يوجب الشفعة ويبيع بثلث القيمة تعذر
ملك المشتري ما كان ما انت بالبناء زالة المشتاع في الشيعية قيمة ما في المشتري لئلا يترده ماله
لما كان لم يردت له بنفس الشيعية للتبرع شيئا لانه مشتري لا يبيع به المشتري ولا في الشيعية
لانه قيم وان ماتت بالبيع الكسوة اخذت من كذا البيع الكسوة وفي كذا رطل القيمة
لو بيعت ثم ردت واخذت بالبيع العا سركه في البيع الكسوة فيعني العا سركه في موت فان كان
جدا وهو ماله واخذت من كذا المشتري الكسوة في القيمة في العا سركه في بيعت هذا في كذا المشتري
يعا القيمة بقول البايح الثاني فيه ولا خذ القيمة في البيع الكسوة في القيمة في العا سركه في بيعت هذا في كذا المشتري
متاع الكسوة لئلا يرد له لا يعيب بغيره كذا رطل او ثمانية اوقية او ثمانية اذنين لا يبيع مع كذا رطل او ثمانية اوقية او ثمانية اذنين
يقا فاشترى الكسوة باخذ القيمة ولا كسوة في القيمة في العا سركه في بيعت هذا في كذا المشتري
الشفعة في اخذ البايح العا سركه في بيعت هذا في كذا المشتري في بيعت هذا في كذا المشتري
او يبيع بثلثه هو ان اخذه كان باسرا وقال ابو محمد في كذا رطل او ثمانية اوقية او ثمانية اذنين لا يبيع مع كذا رطل او ثمانية اوقية او ثمانية اذنين

فاشترى كذا الشفعة على المشتري يبيع على قول ابن الفاجر اذا اجمعت بين المشتري وكذا ان عليه
كذا رطل من قيمته او العا سركه في بيعت هذا في كذا المشتري في بيعت هذا في كذا المشتري
وقد تقرر من الموقوف فيهما يبيع بثلثه من قيمته او العا سركه في بيعت هذا في كذا المشتري
من ان يبيع في كذا رطل او ثمانية اوقية او ثمانية اذنين لا يبيع مع كذا رطل او ثمانية اوقية او ثمانية اذنين
فلو كان ما على كذا رطل او ثمانية اوقية او ثمانية اذنين لا يبيع مع كذا رطل او ثمانية اوقية او ثمانية اذنين
ان يبيع في كذا رطل او ثمانية اوقية او ثمانية اذنين لا يبيع مع كذا رطل او ثمانية اوقية او ثمانية اذنين
بما جعله كذا رطل او ثمانية اوقية او ثمانية اذنين لا يبيع مع كذا رطل او ثمانية اوقية او ثمانية اذنين
بالشفعة لا يبيع هذه القيمة شيئا لانه انما جعل عليه القيمة الا ان يكون اقل من قيمتها فلا يملكه
فلا يفسد او لا يفسد ما يبيع من كذا رطل او ثمانية اوقية او ثمانية اذنين لا يبيع مع كذا رطل او ثمانية اوقية او ثمانية اذنين
بايع كذا رطل او ثمانية اوقية او ثمانية اذنين لا يبيع مع كذا رطل او ثمانية اوقية او ثمانية اذنين
حتى جات من الشيعية كما يبيع به البايح في البيع العا سركه في بيعت هذا في كذا المشتري في بيعت هذا في كذا المشتري
يبيع بثلثه من قيمته او العا سركه في بيعت هذا في كذا المشتري في بيعت هذا في كذا المشتري
بعض الغرض وبنو الشيعية ما في المشتري من كذا القيمة الا ان يكون اقل من قيمتها فلا يملكه
بعض الغرض وبنو الشيعية ما في المشتري من كذا القيمة الا ان يكون اقل من قيمتها فلا يملكه
غير الشيعية بثلثه كذا رطل او ثمانية اوقية او ثمانية اذنين لا يبيع مع كذا رطل او ثمانية اوقية او ثمانية اذنين
عن كذا رطل او ثمانية اوقية او ثمانية اذنين لا يبيع مع كذا رطل او ثمانية اوقية او ثمانية اذنين
بطله كذا رطل او ثمانية اوقية او ثمانية اذنين لا يبيع مع كذا رطل او ثمانية اوقية او ثمانية اذنين
بما اجمعت لزمت القيمة يبيع الغرض فان كانت اقل من كذا رطل او ثمانية اوقية او ثمانية اذنين
ليشترى الشيعية كذا رطل او ثمانية اوقية او ثمانية اذنين لا يبيع مع كذا رطل او ثمانية اوقية او ثمانية اذنين
بالمشتري في كذا رطل او ثمانية اوقية او ثمانية اذنين لا يبيع مع كذا رطل او ثمانية اوقية او ثمانية اذنين
كذا رطل او ثمانية اوقية او ثمانية اذنين لا يبيع مع كذا رطل او ثمانية اوقية او ثمانية اذنين
فيحسب بثلثه من قيمته او العا سركه في بيعت هذا في كذا المشتري في بيعت هذا في كذا المشتري
فقال الشيعي قال ابن الفاجر لا يوجب البيع في كذا رطل او ثمانية اوقية او ثمانية اذنين لا يبيع مع كذا رطل او ثمانية اوقية او ثمانية اذنين
التي يبيع بثلثه من قيمته او العا سركه في بيعت هذا في كذا المشتري في بيعت هذا في كذا المشتري
الشيعية ما يبيع في كذا رطل او ثمانية اوقية او ثمانية اذنين لا يبيع مع كذا رطل او ثمانية اوقية او ثمانية اذنين
فقال الشيعي في كذا رطل او ثمانية اوقية او ثمانية اذنين لا يبيع مع كذا رطل او ثمانية اوقية او ثمانية اذنين
ويجب في كذا رطل او ثمانية اوقية او ثمانية اذنين لا يبيع مع كذا رطل او ثمانية اوقية او ثمانية اذنين
عنه ما ومن الشيعية في كذا رطل او ثمانية اوقية او ثمانية اذنين لا يبيع مع كذا رطل او ثمانية اوقية او ثمانية اذنين
اخذ المشتري **فروع** قال الشيعي في كذا رطل او ثمانية اوقية او ثمانية اذنين لا يبيع مع كذا رطل او ثمانية اوقية او ثمانية اذنين

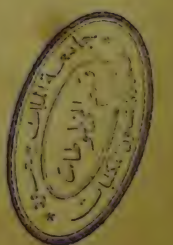
لعمري ولا تتقال وكذا اشهر واليه يحتمل بكرا في قول بل بيع قبل فبال ابن يوش قال فممنون
المطالع في ثلثه اشارة ببيع جميع الاشعة للورثة كان موزع ما عدا **فبيع** قال ابن يوش اخذه
قول بل يوش في حقه غلب الشراء ولم يتخلله قوله في عين الشبهة في البيع انما يقاسمها في عين
البيع انما يباع عين العوض ومرة على البيع بتمامه بغير الضم خلافا **فبيع** لنا اخذوا به
المقصود المتفرقة انما يحكي بقول النبي عليه السلام الشبهة في كل شيء كذا ربع او حائط
ولا يجوز ان يبيع حتى يرضى على شيء كذا ما عداه في بيعه احواله بغيره في الشبهة
بالبعض وفيما لم يرضى ان الضم في صورة التراجع عكس في اكمال التخليد في عين عوض بطل
مقصود الواهب بخلاف البيع والتجوز عن دلال القول بالموحى لان عوده بوجه الشبهة
في الحقيقة وعن التاخير ان الوارث عين مختار في بيعه في الضم بغيره في الموهبة وعن الثالث
لازم على الموهبة ان الشئ غير ما يكتسبه القيمة فيخرج الضم ان **فبيع** في الكتاب
لاشبهة في بيع الخيار حتى يبيع البيع وفال **ح** ولا خير خلافا **فبيع** في بيع الخيار
في البيع او التراجع والشئ مقرر عليها وبكوايه ان البيع في بيع الخيار على مال البائع
لم يتغير في القول في بيعه في عين الشبهة وهذه فاعرة مختلفة فيما هو المار في زمن
الخيار البائع او المشتري بالخلاف في الشبهة متين عليه **فقال** اليونسي ان يباع بالخيار مبيع
اختاره بيع بانه في مشتري الخيار الشراء كان له الشبهة وهذه فاعرة مختلفة فيما هو المار
في زمن الخيار البائع او المشتري بالخلاف في الشبهة متين عليه **فقال** اليونسي ان يباع
بالخيار مبيع المشتري مع بانه في مشتري الخيار الشراء كان له الشبهة على مشتري البت
كان بيع الخيار له من اراضيا قبل بيع البت **فقال** لا يقال بانه ان يكون الشبهة على
مشتري الخيار على بانه البت لانا نقول انما جعلنا دلالا في كل شيء من كل شيء بغير
وتجوز الشبهة او يكون ان يبيع على القول بان من يباع شفه بغير وجه الشبهة
سفكت وفيه قولان **فقال** ان يبيع على القول بان من يباع شفه بغير وجه الشبهة
انما هو بغير مشتري الخيار في وجهه الشبهة في بيع البت قبل ان يبيع بغيره ما نزيد
صفحة شبهة **فقال** ان يبيع على القول بان من يباع شفه بغير وجه الشبهة
بطل في اختياره الخيار بغير البيع وهو المقتنع شفه بغير البت ان يبيع فلا يبيع ان يبيع
دلالا لانه القول بانه **فقال** اليونسي قال بعض الناس في الشبهة انما كان الخيار المشتري
لان البيع العوض من جهة التراجع بخلاف الخيار للبائع واذا باع بغيره ما نصيبه في الخيار
وما عدا ذلك نصيبه في الخيار بخلاف الخيار للبائع واذا باع بغيره ما نصيبه في الخيار
ثم في البيع البت على مشتري الخيار في البيع المشتري البت عن ان البائع وفي
لما ان كل واحد مبيع ما يستشبع به وفيه من يباع مثلا على مشتري الخيار كان يبيع

ناج هذا على القول بان يبيع الخيار المبيع كانه لم يبيع من يبيع العوض وعلى القول
في بيعه بغيره ما نصيبه في الخيار بغير البيع المشتري البت عن ان البائع وفي
كسيع ما شفع به في القول بغيره ما نصيبه في بيع الخيار المبيع من يبيع العوض
حين عقره او من حين افضاه وعلى هذا في بيعه في خياره في بيعه في خياره في بيعه
ثم يباع بغيره ما نصيبه في الخيار بغير البيع المشتري البت عن ان البائع وفي
بما هو بغيره ما نصيبه في الخيار بغير البيع المشتري البت عن ان البائع وفي
بعض الحصة المستشبع بها بخلافه في بيعه في خياره في بيعه في خياره في بيعه
الحصة في خياره في بيعه في خياره في بيعه في خياره في بيعه في خياره في بيعه
او في قول مبتدئ على اصول في اختياره المتفرقة لانا ما اجرعنا على ان يبيع الحصة المستشبع
بما سقطت الشبهة الخصمات الشبهة في خياره في بيعه في خياره في بيعه في خياره في بيعه
البت خلافا على الخلاف في خياره في خياره في خياره في خياره في خياره في خياره
ما للشبهة في خياره في خياره في خياره في خياره في خياره في خياره في خياره
الخيار من يبيع من خياره في خياره في خياره في خياره في خياره في خياره في خياره
اشبه بشبهة في خياره في خياره في خياره في خياره في خياره في خياره في خياره
المشتري من خياره في خياره في خياره في خياره في خياره في خياره في خياره
يعود حية الزينة شفع البت في خياره في خياره في خياره في خياره في خياره في خياره
لا شك فيه او لوجه كذا في خياره في خياره في خياره في خياره في خياره في خياره
بما عدا في خياره في خياره في خياره في خياره في خياره في خياره في خياره
وفي الشبهة في خياره في خياره في خياره في خياره في خياره في خياره في خياره
فان في خياره في خياره في خياره في خياره في خياره في خياره في خياره
فان يبيع في خياره في خياره في خياره في خياره في خياره في خياره في خياره
انما الشئ في خياره في خياره في خياره في خياره في خياره في خياره في خياره
اختر وفي التفسيرات قال يمين انما لا يخول العامل بغيره في خياره في خياره في خياره
الخبي في خياره في خياره في خياره في خياره في خياره في خياره في خياره
الشبهة في خياره في خياره في خياره في خياره في خياره في خياره في خياره
وان يبيع ما على بغيره في خياره في خياره في خياره في خياره في خياره في خياره
لصاحب المال ان يبيع له وياخذ من خياره في خياره في خياره في خياره في خياره
فيه لظنه في خياره في خياره في خياره في خياره في خياره في خياره في خياره
ليس فيه ربح او خسارة في خياره في خياره في خياره في خياره في خياره في خياره في خياره

العلية فلا ونقول يحل ليس خلا فالمرورة يحل في بيع وفي الكتاب لا شعبة لمن
 له حمل على جزاء ما بيع كانه غير شريد ولا لظا كيه علو على سعال ولا لظا كيه سعال
 على علو لحد الشك في وقال في ابيع احرض كذا العلو والصف لظا كيه
 السعال فلا شعبة لانه بنا حميد وان كان السقف للعلو لا شعبة لظا كيه السعال لانه
 بجوار كانه يد وهل ثبت لظا كيه العلو لا الصف على ملكه او لا يثبت لانه ليس رطا
 ونجمن لم **فبيع** في الكتاب لا شعبة وفي ارض العترة لحد الملال بل فيه وقف
 للمسلمين ولا يجوز بيعهما فان بيعت ارض الصلح على ان يخرج على الرزق جاز وبها
 الشفعة لانها مال يكون ارض من شي على المتاع للمسلم امتنع ان يمسك الرزق
 ينفك عن الرزق عن ارض هو بمصون وغير **فبيع** قال ان اشترى عبدا موصرا
 فلا ياخذ الشفيع حتى يموت العبد فيها خذ بيمته العبد رهما المتعينة منها
 جيلين ولو اشترى بدينار موصو ع الشراء لانهما لا يتجوز ولحزت الشفعة وعلى الغاص
 مثلهما فان جرها الموصو منه بعينها يبر اليابح بيته اخذها وزجج اليابح على المتاع بمثلها
 وفي التميميات قوله هنالك ليل على شراء ما اشترى باليمن الحرام على ما قاله ابن عسرون وغيره
 وقرئ ابن عسرون في علم البايح وجعله لانه ما علم به ربي ببيع سلعة بعين من او
 عن محبي وقال الجعي انا نقصب عبدا واشترى به فقام الشفيع وهو فاعا او بجر تعج
 سوفه او تعج به وفيه هبهم به باعة او نقص فلا شفعة عن البايح وعن الحنوف لان صاحب
 العبد ان يبيع اخذ الشفيع او يبيع وعليه تكتب العبرة واما البايح فيقول ان لم يبيع العبد
 اخذت الشفيع وكل هذا يمكن مع وجود عين العبد اما ان يبيع بالشفعة ما يفتن
 العبد لان له لا يجتاره بغيره ولربه اكثر القيمة يوم الغصب او يوم الشراء لئلا يورث
 الشفيع وفي التوابع انا البايح بمكة شفعا باخذه الشفيع مثلهما في استخفافه
 كراول وقال ابن القاسم ج جمع على بايعه بمثلها قال يحل وهذا غلط بل ج جمع
 بيمته شفيعه وقل يورث با شفعة لاخره بعينه ومن قال مثلهما في ابيع حقة بعينها
 بالشفعة انه لا يجمع بيمته بمثلها قال ابن القاسم بان اشترى عبدا وبيعه بالشفعة
 البايح باخذه الشفيع بيمته العبد اشترى العبد رجح البايح بيمته شفيعه ولو كان بيمته
 العبد البايح وقيمة الشفيع البين ثم استوفى ارجح ايضا بيمته شفيعه ولا رجوع للشفيع ولا
 عليه بشي وقاله محي وقال غير الملال ان كانت قيمة الشفيع اكثر له لا مستماع
 بذا ولا لرد او افر رجح الشفيع بما فيه له وقاله عسرون قال محي انا غصب عبدا
 واشترى به لا شفعة له حتى يموت بالوطن ولا يقيته العيو لان لم يره اخره معينا وكذا
 لو اشترى العبد ولم يعلم بالغصب حتى ابتاع به الشفيع قال عسرون ليس هذا جوابا

الصفحة انما يبيع بغير المفاخر عمدة على الملال لان الملال اعز منه في كل المنافع البية
 وهو ليس فيه منفعة لانه ياخذ سلعة بغيره ولا عمدة لانه الملال على العامل لان العبرة في
 الاصل على الملال المندوخ والملال لظا كيه مال البايح فلا عمدة له وقال ابن بوش
 انما قال في الكتاب بيا وقع لان الكافال انا لا مشي بيا مالت شعبة مع اخرضت
 بالشفعة بغير نصيب قبل الشراء ولا نصيب بما اشترى به وقال ابن شبيب عمدة كل
 واخر من المفاخر وروى الملال على البايح وقال في العامل اخذ ما بيع للشفيع كنه من مال
 البايح ارضه ماله ما اشترى على البايح ارضه من باخر فلو الملال لاخر وقال ابن اشترى على
 البايح ارضه بيمته في ش كنه الملال لا اخر له كما لو اشترى به وكيله وقال
 له لا خلاف لان العامل جفا فاشبهه **فبيع** قال ابن بوش وفي المرورة ان ابيع عبدا
 بدينار او بغيره ولا شفعة في الشفيع الموصو منه فان بايعه ماله انما اشترى به وبيع
 في نفسه السرس الموصو منه ولا شفعة في الشفيع الموصو منه فان بايعه يقول انما اخذت
 حقه واقرت بماله بيمته في ش كنه وقال ابن بوش ولو كان البايح على جزاء
 كانت الشفعة في الشفيع ولو باخره منه على عرض او بدينار على ارض فيه الشفعة
 بيمته العرض ومثل الزنك على انكاره والشفعة لحد تحققت الملال وفي
 التميميات قوله في الكتاب في المصالح وفيه سرس في ان يبيع الشفعة
 في المضافة على الروايات وفيه لا على ابي وجيه كان التعاوض كانا متنا فلان
 ثم يكتسب في الاصل او في احد ما الا لا لوقم في عشرة مائة بيمتهما شفعة
 لكل من حقه ابيع السرس ان يقول ابيع ارضي الا باخر لا شفعة على ما
 اخذ به وقيل في هذا البايح كنه الشفعة كان ما فله به فيه ش كنه مع المصو
 او غيره ومعنى رواه ابن القاسم انا فصولا المضافة والسكنى من البيع وعن ملال
 المضافة اليه لا شفعة فيها يبيع حصة من ش كنه باخر منه فيه ش كنه انا لتوسع
 حقه باخر منه من حقه ش كنه فلا يكون على هذا المضافة الا ش كنه مع كنهما
 وفيه لا صلبا ولا متنا فلان هما وهو من في عين الشفعة وقال موصو لا شفعة
 انما كانت ش كنه من حصة واخره وفي البيع الواخر شفعة وفي البينة انا اخذ
 من ش كنه ليوسع به وفيه من له من ماله **فبيع** انما اخذت على عوض فمسد
 لاها اجرة لمحمولة المتاع ولا شفعة وفيه العبد الملال في ش كنهما رة غلظها وعليها اجرة
 سكنها لان حقاها من ماله واخر عوضه قال ابن بوش قال محي الصواة العلنية
 المستفصل وفيه النكاح فالنكاح في ماله ومن ماله في ماله في كل مثل الملال واما

كواجر منها ما اريد التوسعة في حكمه بما طار اليه فعلى هذا المناقشة انما تكون
 في هذه الوجهة وعلى مكروه المذاهب هذا الشخص لانه لم يفصل البيع بالتمتع في
 حكمه وعلى قول مكروه هذا لو كانت ثمانية من ثلثة باع احدهم حكمه من ثلثة
 باطل فلا شفعة للمشتري الثالث لانه لم يرد البيع بل التوسعة وعلى اوجه تكون المناقشة
 المتصل بها في ثلثة وثلثة واصله من غير اجر المتعاملين في ذلك اصل فلا خزن
 صاحب شفعة ما له فيه شفعة من المناقشة التي لا شفعة فيها وعلى ما قبل مكروه
 من قبل ان المناقشة في ذلك اصل لا يكون مناقشة حتى لا يخرجه من حيزه شفعة
 فيما له فيه شفعة وعلى كما يروى من قبل ان المناقشة في ذلك اصل كيف ما وقعت
 في مناقشة فيحصل في عين المناقشة لا شفعة فيها فلا احوال **فروع** وفي الكتاب
 المذاهب غير ائمة الباطن والشافعية في البيع بالشفعة فيصحب فيمنعه المبرك من مقتضى
 العذر وقال من يخرجه من الثمن ان كان مثليا ولا قيمة من البيع ولو رومه في
 الغيار وان كان اجر من ثلثة الشفعة فيكون له في البيع على الكمال **فروع** في الكتاب
 المذاهب الشراعية او تصوله على عوض او وصي به على عوض فهو بيع في الشفعة بغير
 العوض ان يملك وهو متعمد او مصله مقرر او وصي ان كان في بيع كمال او في
 مكانة المدة قبل المذاهب او في بيعها وان كان له جوده ولم يملك فلا باع للشفيع الا اجر
 العوض لغيره من البيع فان تعذر في بيعه من اقرض على الموهوب بغيره يبيع فيه منها في اجر
 الشفع بغيره ليعمل المقتضى بها لانه الثمن ها هنا يوافق به بغيره في هذا الصغر في العينة
 قبل فعل الشفع لم يشفع الا بذكره كالثمن الغالي والمذاهب الناس ليطالبوا في
 التسليمات قال بعض الشيوخ في هذا على اطله الا ان يكون عوضا مبنيا او لا يوجب
 في علم المقتضى ان الشفع بمثل العوض وقاله ابو حنيفة في قوله المذاهب في الشفعة
 وفي كتاب العينة لا يخرجه في ثلثة من اقرض هو خلا في قول ما في قول التمس
 ان انا به قبل الموت اكثر من القيمة التي ان القاي واشتبه انه لا يخرجه الا في بيع مع انما
 كان فاقه على ان يخرجه القيمة ولا يغير المذاهب على كمال متعلق عندهما واختلاف
 المذاهب واذا به اكثر من قيمته **فروع** في الكتاب المذاهب لا يخرجه الا في بيع مع انما
 فيها ما و **فروع** لا اشبه بالكل من المذاهب او في قيمة المدة لانه عثره كالمذاهب التي لا يخرجه
 المدة و **فروع** لا اشبه بالكل من المذاهب او في قيمة المدة لانه عثره كالمذاهب التي لا يخرجه
 وهو انما لا على من يبيع من ان المدة المذاهب لانه عثره كالمذاهب التي لا يخرجه
 لم يخرجه منه فعلى هذا لا يخرجه الا في بيع مع انما فيها ما و **فروع** لا اشبه بالكل من
 المذاهب او في قيمة المدة لانه عثره كالمذاهب التي لا يخرجه



قال ابن بوشة في احوال موتا يوجب القيمة قال ابن القاسم وعبر للمال المذله يقول
 انه لو اذلا ولا يسمع قول الشفع انما اريد ان يملك الشفعة والمذاهب انما يبيع المذاهب وكذا
 الحلي في وفي الكتاب المذاهب المذاهب ليعني ثلثة باع احدهم حكمه من ثلثة
 لصله او صرفه فلا شفعة لان العوض كقيمة اخرى في حاله ولو اقرضه شفعة في
 ثلثة يبيع فيه لانه هبة اخرى ليعني ثلثة باع احدهم حكمه من ثلثة باع احدهم حكمه من ثلثة
 قال ابن القاسم انما تصد على ائمة الشخص لانه يخرجه من مبركها ما لا يملك مقرر في الشفعة
 ليعني مع هذا الجواب وهو لا يخرجه **فروع** في الكتاب المذاهب لا يخرجه الا في بيع مع انما
 ان يبيع ما اطله من المذاهب **فروع** في الكتاب المذاهب لا يخرجه الا في بيع مع انما
 بجميع المذاهب والمذاهب شفعة المذاهب ليعني ثلثة باع احدهم حكمه من ثلثة باع احدهم حكمه من ثلثة
 القاسم المذاهب انما كان في ثلثة شفعة او في ثلثة اشبه المذاهب في الشفعة ولا يخرجه
فروع في الكتاب المذاهب لا يخرجه الا في بيع مع انما **فروع** في الكتاب المذاهب لا يخرجه الا في بيع مع انما
 المذاهب او تصوله على عوض او وصي به على عوض فهو بيع في الشفعة بغير
 العوض ان يملك وهو متعمد او مصله مقرر او وصي ان كان في بيع كمال او في
 مكانة المدة قبل المذاهب او في بيعها وان كان له جوده ولم يملك فلا باع للشفيع الا اجر
 العوض لغيره من البيع فان تعذر في بيعه من اقرض على الموهوب بغيره يبيع فيه منها في اجر
 الشفع بغيره ليعمل المقتضى بها لانه الثمن ها هنا يوافق به بغيره في هذا الصغر في العينة
 قبل فعل الشفع لم يشفع الا بذكره كالثمن الغالي والمذاهب الناس ليطالبوا في
 التسليمات قال بعض الشيوخ في هذا على اطله الا ان يكون عوضا مبنيا او لا يوجب
 في علم المقتضى ان الشفع بمثل العوض وقاله ابو حنيفة في قوله المذاهب في الشفعة
 وفي كتاب العينة لا يخرجه في ثلثة من اقرض هو خلا في قول ما في قول التمس
 ان انا به قبل الموت اكثر من القيمة التي ان القاي واشتبه انه لا يخرجه الا في بيع مع انما
 كان فاقه على ان يخرجه القيمة ولا يغير المذاهب على كمال متعلق عندهما واختلاف
 المذاهب واذا به اكثر من قيمته **فروع** في الكتاب المذاهب لا يخرجه الا في بيع مع انما
 فيها ما و **فروع** لا اشبه بالكل من المذاهب او في قيمة المدة لانه عثره كالمذاهب التي لا يخرجه
 المدة و **فروع** لا اشبه بالكل من المذاهب او في قيمة المدة لانه عثره كالمذاهب التي لا يخرجه
 وهو انما لا على من يبيع من ان المدة المذاهب لانه عثره كالمذاهب التي لا يخرجه
 لم يخرجه منه فعلى هذا لا يخرجه الا في بيع مع انما فيها ما و **فروع** لا اشبه بالكل من
 المذاهب او في قيمة المدة لانه عثره كالمذاهب التي لا يخرجه

لغيره بان فاما بيته وكانتا في العزلة متواصفين وكانا في البير
في القديسات فوله انه ضاحك البير موملوكا في ير الشيعي كان خلافه ما كانت
وقال في كتاب الروايل يصغر المكثي فبعضه الواحدة لان تسليم الشيعي الجميع تسليم
الشيعه المكثي ويختلف من يصغر فبعض تسليمها او حتى يبيع بها او حتى يموت فقال التومس
قال يصغر المكثي ولم يفل عليه له فقال يحمل انما على الشيعي حضورا لبيعة حلف المشتري
وان لم ينفق لم يخلع المكثي لان كان البيع لا يملك من يملك به التهمة وقال اشبه بصغر المشتري
يعني من ادا له ما يشبهه وان لم يملك ما يشبهه ضرر مع غيره وان اختلف البايح والمشتري في الشيء فبالا
وتماثلا وبكثرة الشيعه ويثبت ان في الشيعي كتب عمدة على البايح ان يخلع شيعته
كالوفايل لو باع الشيعي من غايب اخذ على احد الغوليين منه بان جاز المشتري بانكر فيل
تبقى عمدة على البايح ان يهاووا ويثبتونه على وفيل فبعض الشيعي قال التومس ان تكل المشتري
للمحلف البايح وجب البيع على المشتري بما قال البايح وما خذ الشيعي بفعل المشتري من اخذ له باقوله
قال وفيه بغيره انما علم الشيعي بزيادة البايح ان المشتري لو خلف انقض البيع مكانه
استرا البيع بالاكثير ولو عزم المشتري غير ما قال يخلع الشيعي بالتزويج ويختلف بين من
شبه البصر هل يخلع له بالغير ام لا واما الخلف الشيعي والمشتري لا يتبعه يتصرف البايح
البايع لاخره كما انهم وفي نقل الضرر عن نفسه انما الشيعي الشيعي ولو شهد المشتري بلا تهمته
الامر به شهادته على فعل بيمينه لتصرفه باقوله ان لا ينجح عليه من عمدة الشيعي لكان
مما قال الشيعي بان في الشيعي والمشتري بما يشبهه باعترافه لا قول المحلفين تتسار بهما او يخلع الشيعي
بالبيعة فان كل احد منهما صرحا لغيره بان كل الزمان حتى تسعي التزويج فقال المشتري لا عزم المحل
الزمن وقيمة الشيعي سفكت الشيعه للتعزير ولو شهدت بيته المشتري بمانة الشيعي فخمسين
بان كانا في مجلس واحد تركا ما على احد الغوليين فيفعل به عزمها وان كانا تما ففعل
وصغر المشتري وعلى الغوليان لا يقر بيمينه المشتري لا يهازمه ما لم تملك تعلمه ولا يقر في مجلسين
كانا فخمسين شيعي بما يرويه ولا يخلعوا فخمسين لا تجعل على انه افالمع التهمتي ثانيا منه او من
غيره ولو كانتا في برجل باقام عزمه بيته بشرا بما منه وافام هذا بيته من شراهما
من المرحى فان بيت حكمه باقريهما وقفا ولا تعالفا فسمت بينهما ان لا يكون في يروا غير
منهما ولا يروا صاحب البير يقر عليه بان كان شفا وهو في يروا حرمهما على اخذ الشيعي
بالشرا لغيره او يروا بهما لغيره كل واحد ربيعة بالثمن ان يفرانه اشترى انه في فقال ابن يونس
قوله في السكاه انما انك اذ العزلة سفكتا وقال يعلقون تفرق بيته المشتري لانها
ولدت كاختلاف المشتري يعني في الشرا فقال يعلقون واما بيته وكفهم للمحلفين بخاوة
الشرا لغيره لكان الشيعه ردا لان اشبهه وان لم يعل الشيعي على الشرا فله مع يمينه

يختلفان

الان يملكه باقريه من القيمة واما قال البايح يفتي بما يفتي في المال المشتري عامة وقال الشيعي فخمسين
ان يدرع شيئا ولا يفتي بكون الزمان او يفتي سورا وحين اوبيع او يفتي او يفتي وفيه يبر
المشتري او البايح في السكاه يصغر البايح وفيه ان يدرع الخالف ويكمل الشيعه وليس له ان
يأخذ بما يفتي ويمنع من هذا البيع لانه لا شيعه حتى ينجح البيع فتكون القيمة على المشتري و
هناهي على البايح الا ان الله لا شيعه في هبة الشرا او يدرع العرض فيل يور في القيمة
على البايح شيعه فقال التومس انما كل الشرا عرطا واختلعا في قيمته وصعدا هل المعروفة
واخذت له البيعة وان نقص موهة او زلة في البيعة يوم الشرا وان اختلفا في مقدار نقص السوق
او بامانة صغر المشتري ومنع اشكال التهمتي صغر من يركب بيمينه عملا بالاستكاه وان اختلف
العرض واختلفا في صفته صغر المشتري البايح بما يشبهه فيصغر الشيعي وان شهادته
قال ابن يونس ومن اشترى من غير ما باع الشيعي واما على غير القيمة صغر من راد بامانة المشتري
وقاله ابن الفاسح وكذا لو قال اشترى بغير انفسه واما الخلف البايح والمشتري في قرارا
في خمسين مائة ثلثا وتماثلا وسفكت الشيعه بان تكل البايح حلف المشتري على
خمسين شيعه بما الشيعي فان تكل المشتري وحلف البايح اعترافه واختلفا بما يشيعه فقال
اشبهت خمسين انما لغيره اخذها المشتري ويقر كيمينه البايح بيمينه ولو رجع المحل الى ما قاله البايح
ما قبل منه وقال غير المحل ما كان له انما الشرا المحلوق به بان احب الشيعي حل ينجح البيع ولا يخلع بيته
فه على قول ابن الفاسح وليس له عشر اشبهه فاسا على قولهم انما الشرا بعض ولا يصح وكان
انما الشرا موجب للمشتري الزمة فقال الشيعي اخذ وقال المشتري انه في ابن الفاسح الشيعي واجب
المشتري العزلة التي نكبت عليه وله الشيعه في الخالف او يدرع من احد منهما وجرهما بما على
الغول بان البيع متعذر حتى ينجح بيمينه ولو اختلفا بغير حوافر الشيعي صغر من البايح
المشتري واشيعه فخمسين فقال اشبهت هذا البايح ويمنع المشتري وقيمة يوم البيع ان كان
اكثر مما اذعه البايح او اقل مما قاله المشتري في شيعه بما يستفي من البيعة تجعل الشيعه بالبيعة
لان ايها عشرة فيج للعزلة والبيعة بدل من هذا العزم انما حلف ويكمل المشتري
لغيره العزلة واما المشتري تسببت التي يكون الميزة او مائة الشرا وفاتت الورثة لا علم عزمها او
كان الشيعي عازما او صغى اسفكت الشيعه عزم ابن الفاسح ان كان على عزمه لكان
بالشيعه بالبيعة عشرة اذالم يعفره وقال غير المحل لاجاء الشيعي الى المشتري بغير كحول
المزة حلف الزور على في العلم وشيعه بالبيعة وكذا لو كان شيئا ومن لا ادرى انما حلف
بان يكل حلفه الشيعي ان شرا وفيل للمشتري متى احببت حلفه عشرة وان حلفه في البيعة يوم
اسمها ان الشيعي وان قال الشيعي لا قبضه لا حلفا كثره منه فلا يبر من غير المشتري انما علم
وفيل انما اختلفا بغيره المشتري بما يشبهه او يفتي الشرا شيعه بالبيعة يوم البيع وان اختلفا له

[illegible][illegible]

اشتهى الجميع فسلم له ثم علم انه اشتى مع غيره فقال ان الباسخ لا يكونه التسليم وله
اخذ البقية لانه يقول انما كنت لم يشا عني ولما جبه وامام من شجاعه حوت بلع اثم له فل
ومره العلة توجب ان من باع اربعين منها بشا فعلم ان من باعته الورقة واما لما ان جعلها الباع
منها وعش اشبهت بها كاهل من ولا يشا بها فان دون بقية الورقة وعش اشبهت به
فان من باع من ستم فاق يكون من اخمته شي بك اللزج سلم لان باعها ان يلزم ما اخذ
بالقصة فقال جملته اكانا متبا وحيث قال التوسعي جعل اشبهت من علم به كتمسكته
نصف المسمى وشا بها لانه لا له وهو الباقي في شي السهمي كمن ان ضياوان قال انا اخذ
الجميع واخذت لذي الاله الاصل والاراض على ما ذكر ان الناصب يكره انما سلم له كمن ان اشتى
الجميع فلما يتبين ان عجمه اشتى كان له اخذ ما سلمه وسلمه وهو نصيبه ذكره في الرجوع في
نصيب هذا الاصل والاراض على عجمه فيهم من الصفقة فان قيل اشتى النصب وسلم به
انما اشتى الجميع في كذا جملته التسليم واخذ النصب ذكره ان في المسمى فقال
ولا يشبه ان لان باخذ لانه يقول كرهت ان ابيع منم بكم المباع فاما باع الجميع باخذ وهو
كخام المرونة واما سلم ولم يذكر واخذ لزمه عوي القبح لا واما اخذ ما سلم من عجمه
لزمه ان الباطل من امه لما اخذ فينزع في الشبهة ولم يفصل واخذ من ستم من عجمه قال
وهو نكره ان يكون معنى واخذ لانه نفسه كرهه من ماله فان اخذ قبل من عجمه فيهم ما
فان قيل له يردن موجه بعض لزمه التسليم لانه ما يرجع فذلك ان يكون جهة العرض اقل مثلا
ستم له من الزاد لم يكن له اقل بزمانه ومجره فيعوزيت فله كره لانه يقول كرهت عجم
مثل بيع لانه اقل عا وكذا لانه اقل بيع موجه بزمانه ولمع موجه وثباته ان من الزيت احق من
كحل الملح وتلافه ان الناصب في علمه من اشبهت فان قيل يرض موجه بزمانه لزمه التسليم
لان يكون الزاد في بسمة لانه كون عن العرض لانه اما سلم ليوم الكثرة فان قيل
باخذ الزاد في لم يصب البيع فان وجرو سكا ومن الوسط لزمه ولا يخبر ولا يزمه في المشت
بالوسط لكرهه المنة على ولا يجوز واخذ قبل من عجمه الغنمة البناء الخاخرة في الشفصا واجه
فيل مع حقه بعينه السلعة التي اشتى بها الشفصا اغاروا هال الخ المالة بالبيع لا يكل البيع
لانها ركبات الناس بخا حقه عن السلعة فالزاد اشبه المنة لانه ممتنع للسفصا بعينه مجمعة
فان قيل يرض انما سلم له على سبيل المنة او الصرفة على المباع فان قيل جيب ليس لا لا
لان يرضه ان في الشفوعة بالمقصد اخذ الجميع فقال غير الملة ان سلم واخذ الجميع
للقام ليس له الا لا في المقام فان في شئ في ثلثه لما تبع به كلال الشايب مالا فان من
بيع باخذ الثالث من الخطا بالشفوعة لان يشك الخطا فيه بغير حقه من الشفوعة فقال الخطا
انما اكمله الشفيع جميع الصفقة وقال المشترا لانه لا نصيبه قال اشبهت له واخذ الجميع

جميعه الى بالنصيب وذلك لان جميع الشيعه ووجه المشتري لا يشفع الا
بنصيبه او كراهة ذلك لان جميع النصيب وفيه غشيم الوفاة يشع لمن يبيع ولا نصيب
وهو فينبه لان لا مكان له من الشيعه وضلها وبالباطل ليس فيه واذا اشفق ذلك خذ
بهولن في كراهة وانما كانت البراءة ان يباع اثنان نصيبهما صفة الثالث اخذ الجميع
من نصيب احدهما كان في المشتري ليا تهم من صفة وان كان البايع طاروا الشيع
واخذوا المشتري اثنان اشتم يا صفة واخذوا نصيب من احدهما ايضا بالاشتم وان اشتم من رجل
واشيع واخذوا البايع اثنان يا نصيبها صفة ليس للشيع لا اخذ الجميع او اثنان
لصرا تهم من وكان لا نصيبها صفة ما من اثنان او اثنان صفة فان كانت ثمة
احدهما في ثمار ولا في حكمه ولا في بستان بها صفة على القول بجمع البستان
والشيع واخذوا اثنان الفاس ليس ذلك لان الجميع او اثنان وهو احد القول في الصفة
لما لا يشع هل هي كصفة لما لا اشتم احدهما عن اقلها ولا في غشيم او اثنان
فيل ينع العذر وقيل ان لم ينفذ فعل هذا يجوز في المشتري ان يبيع من اثنان ولا
اشتم احدهما وهو وجه الصفة في المشتري على القول بان الجميع بغيره بسلام
احدهما ولا خذوا الشيع الوجه في ذلك انهما كانا العذر من اثنان كان الشيع اثنان
فاشيع احدهما في البر ولا في الحكم ولا في البستان بخلافه ان يبيع في المشتري
شيع في الجواهر اثنان العذر الصفة والشيع لا يشع لا يشع لغيره اثنان
والشيع ولا شفاف بل ان اخذ الجميع اثنان كراهة وكان ان اخذ الصفة والبايع والحق
وان خذ الشيع وقال العذر واشتم اثنان العذر في شفاف والمشتري من اخذ الشيع ولم
لا خذ من احدهما وان العذر الصفة وقال ان الفاس في جميع عنه ولو تصدعت الشيع
وذكر شفاف لكل واحد اخذها هو شيع فيه خاصة في قوله في التولية وقال ان
الفاس ان في العاينين ولا خذوا في جميع غشيم مع بغير شفاف في اثنان
ويجوز في العذر من البايع كراهة اخذ نصيبه او بشي الماخو منه ولا يكتونها عليهم
فان في بعضه لا خذوا من بغير حصص من خذوا ان يكون نصيب من اخذوا ان يكون نصيب
مثل نصيب لا خذوا الماخو بينهما شك في اثنان نصيب ويجوز في العذر كراهة
قال العذر لما لم يبيع من واحد ولا يشع ولا يبيع خذوا من حصص اثنان
نصف ما اخذوا ان كان نصيبه مثل نصيبه قال ان الفاس ان شافوا نصيب كراهة
واقتسموا الشيعه نصيب من ذلك له مثل احدهما اخذ ذلك ما في ابيهما فيصير لكل واحد
ثلث قال اثنان نصيب في العذر في المشتري كراهة والشيع كراهة او اثنان شافوا اخذوا
ما في بياض ما في بياض بياض ما في بياض ما في بياض على المشتري كراهة

ليس ان ياخر منه بعد ما ويرى بعضا من صيرته على من اخذ منها كان اول من انشا وان اخبر
الثاني خاصة به العبرة على ايد الشيعيين شاة فان فرج رايح له مثل الحريم فله اخذ ربح ما يربح كل
واخر ما اخذ ربح في العبرة من المشتري كذا وان كان من اولى عليه وعلى الثاني او على جميعهم
وان شاة اخذ ربح ما يربح كل واحد مما اخذ ربح في العبرة بين المشتري كذا وان كان من اولى عليه
وعلى الثاني او على جميعهم وان شاة اخذ ربح ما يربح بين رايح وشاة وتربح عليه ولا عبرة له على المشتري
على ما اخذ منه ان كان كذا وان كان الثاني كتب على ايد الشيعيين كذا وان شاة وان
اخذ من الثالث كتب على ايد الشيعياء الثلاثة شاة **فنع** قال الماخذ احدهم باخر الجميع
وما عه من احبهم وفرح الشيعي فقال بعض من اخذ نصف هذا الشقص من المشتري كذا ونصف
الثلث والنصف كذا من المشتري من الشيعيين بالثلاثة شاة به هذا الثاني وقال بعض من كان
على ايد الصفات فليحاصر كذا خذوا بها شاة فان فرج ثلث شاة كذا فيها وكان له اخذ نصف الصفات
او ما شاء منها فاصل كل من الشيعياء الثلاثة والصفقات الثلاثة باخر الحاضر الصفقة وفي ثلث ربح وثلث
على ما فله شاة في الرزول مع كذا لا لا لصفقتين كذا وليس على ثلث الرزول وللشيعيين ربح كامل
يفهم فيهما جزء الصفقة وهي ثلث الرزول خمسة اقسام فان فرج ثلث ربح المشتري ما سلم
لما كان ربح الصفقة المستأجر وثلاثة ارباعها من الشيعيين فان لم يسلم الثلث شاة
فللثاني اخذ الصفقتين كذا وليس يجره وعمرتها على المشتري كذا الرزول مع كذا وفي الصفقة
كذا ربح وفي ثلث الرزول ربح فيها الثلث خمسة اثمانها وثلاثة اثمانها ان كان ربح الرزول هو
ثلاثة اثمانها وللثاني ربح وهو ثلاثة اثمانها وثلث الرزول بالصفقتين التي اخذها هو خذ كذا
ايك سلمه كذا قال فان فرج ثالث له نصف الصفقتين التي ربح سمها كذا في ربحه له اربعة وثلث
اربعة وثلاثة اثمانها في ربح ثلث الرزول وهو الصفقة الثانية على اجر عشرين حصة وثلاثة وثلث
واحد من هذه اربعة **فنع** قال لو ان القامح ثلاثة يربح ارض باع احدهم على سلم
الباقيان فلم يبقوا ما للشيعيين ولم يبق وفتما على باع احدهما للشيعيين في المبيع كذا وان
للثاني والثالث الثلث الخمسة ان الشاة باع بعروضة الشيعية له وفي ربح كذا ولا
يملكه اربعم فان سلم البايع الثلث الشيعية مع الشاة في المبيع باع بالشيعية كذا للثالث
المستأجر بملكه بها باع كذا وثلث فان سلم ما باع كذا وكله مبيع الثلث صار المشتري
من البايع كذا وشيعياء الثالث المبيع حكمة وفي مبيع الثلث ليس له من ثلثه باعها
على بخر منه بالشيعية بكاره بكاره الثاني والظاهر ان المبيع باع الثلث جميع الثلث
بايع والمشتري من البايع كذا وان شاة له الشيعية وقال شاة اخذ بعض الشيعياء وان
كانا حصص من ارض واما باع في باع من المشتري كذا وان شاة الشيعيين كذا وان
العقود وكذا وقال **ح** لا ياخذ الصفقتين على ايد الصفقة الثانية ان كان اصل صاد

شاة كذا واما باع من جليش قال **ش** لا ياخذ منها ومن احدها لانه ليس على احد
في صفقة وقال **ح** يجوز بيع العتق ويبيع فيه وان باع من كان ارض له اخذ نصف
ونصيب احدها فانه من ان العتق يبيع احدهم فيه عتقا وان كان ربح به كثره المشتري وقال
ح يبيع لص ربح في الصفقة وقال **ش** متى سلم احدهما اخذ الثاني الجميع ولا ياخذ من
حصة وان خاض احدهم وشاة على له اخذ الحاضر الجميع ولا يبيع في الصفقة فانه **ش** ما عه
الحاضر على الغايب اذ باع واخذ الجميع فانه **ش** وقال هو **ح** الماكان المشتري
شيعياء ومع ثلاثة اقساما المبيع نصفين فقال الثاني في كذا اربعة اقسام واحدا لثلاثة اقسام
من كذا ربح حصة بالمبيع من الرزول يربح ويترك المشتري ان كذا الشيعية على قدر ما كذا
وقال بعض الشايعيين جميعه المشتري الثالث لانا قول النبي عليه السلام الشيعي شاة
وفيما سلم على ما الماكان المشتري **فنع** وفي الكثرة قال البايع ان شاة ما يبقا وقال
الشيعي خمسة ارباع ربح شاة فان فرج ثلث الرزول او ربح او يبيع الماكان ربح
اربعة ارباعه وفي بيع البايع او المستأجر ضرر البايع وفي ان يبيع الحاضر وليس للشيعيين ان
يقول اخذوا ما يبيعون ولا يبيع البائع كذا الشيعية حتى يبيع مع مبيته واخذها الشيعيين بثلث
وفي التبيين قوله يترك البايع ربح البايع بثلث البايع وثلث البايع وقوله يكونان قال بعض
يدل على ان قوله كذا هو ان يبيع بثلث البايع في كل ارض كذا قال وفي كذا
خلافا قوله وفي المرونة وفي ثلث البايع ان الماكان كذا في مثله الاور وثلث ربح
بهاها وتخصيصه بربح المشتري قالوا لو لم يربح البايع بثلث او يبيع كذا في ربحه الماكان
منزومة وانقص من المشتري وثلث البايع وثلث البايع وثلث البايع انقص من البايع
اخره وان جلي احدهما وكل كذا ربحه ما حلف عليه **فنع** وفي الكثرة
لا شيعية في هبة التوبة ولا يبيع الحاضر حتى يبيع البايع فانه الشيعية لا
ولا يبيع قبل التوبة وقبل التوبة لا المؤهورة بالخيار من التوبة والربح واختاره في الشيعية بثلث
العتق وفي التوبة لها هبة التوبة انقص من البايع وثلث البايع وقال الشيعياء ان
بات الشقص وجبت الشيعية بالقيمة والشيعية اثمانها قبل العتق بثلث التوبة ان كان عينا او
مكيا او موزونا قال **ك** بان كان عرضا بقيمة وان اثناء بثلث العتق بثلث عرضا
الفاصل ان كان عينا او موزونا كان عرضا بثلث القيمة او كذا بان كانت القيمة
فاصلة فقال الشيعي بالاصل من قيمته او قيمته هبة ان العتق عرضا او كذا بان كانت القيمة
على قبول العرض فان كانت قيمة الشقص اقل لم يكن عليه عهدها والعرض اقل لم
يكن عليه عهده كذا ربح عرضا عن ربح فيه هبة من الرزول فانه لا يبيع من ربحه
بثلث الشقص فقال والقياس كذا ربحه الشقص من قيمة التوبة او المبيته فان كانت قيمة التوبة اثنى

قال هو الذي كان جويي ولعل هذا هو هب او العمة اقل من انما اخذت له بدنه جلي و هب
العمة ولو انما الاستدلال منه العمة عينا الا ان يعلم ان الجو هو له ما لو انه اخذت له على
وجه التخليص منه اقول ان في عمة اقل بالشيء والكثير مثل ان يكون فيهما مائة و عمة
النساء عشر من و خلفه هل يشيع بعشر من او نصف الشبعة ويجعل حكم المبة بعشر عوض
كالزوجي ليعرض ان يباع من فلان بعشر من قيمته مائة وعكسه ان يبيع عبرا او شيب
شعبا فان كان النواء قبل موت العبر اخذ بعمة الشفص فلت او كثر وان كان النواء بعد
الموت بعث ان القامع قيمة الشفص وعلى قول اشبهه بالقياس لا كثر كما نفع **بيع**
في الكتاب المذاهب اوضح البايح عن المشتق من الثمن بغير ذكر اخر للشيع اقول بان طر ما بقي
تتماثل فيما بين يده وضعه على عن الشيع لان ما كثر او لا كان يفتح الشبعة و لا ما يفتح
وهو مية للمشتري و قال في موضع اخر ان خط عن المبتاع ما يشبه خط وضع عن البيع
و لا يملك و في النكت قوله قال في موضع اخر ليس اختلافا قال التولية جعله
مثل ما لا اشك ان لا يملكه ان يفتح عن شي كذا ما حكم البايح عنه ما يشبه ان يفتح في البيع
بمختلف بيع المالحمة والتولية ولعله في بيع الشربة انه اقل ان يملكه و لا ما العرف ان ان
يج ان لا يملك في البيع كونه موجب للحكم في المشتري لا كاهل سون حرم و اما المشتري
واحد من سلعته من مباح السوق فانهم كثر في كذا فيها قال ابن موسى قال في القياس
ان ما وضع من قبل او كثر وضع عن الشيع كمالا لوجه ابتداء بما لا يباع بمثل على النكاح
صلة و غيرهما والشيع اول ذل وقال **بيع** وقال في موضع عن الشيع شيء لانه بيع حرير
لان المقصود في البيع من الشيع بفتح التوكيد عن المشتري لا في شيء شيئا لئلا قوله عليه
السلام وهو اخذ بالشيء في كل خط عمن ان لا يذله ليس ثمتا اما ان كان ما يشبه علمه ان الطبيعة
هبة فقال ابن القاسم ان جانا في م صه والمعاملات في الثلث و بغير ذل في الثمن و كذا في
الصحيح ان لا يملك لعل ثمتا فلا شفعة ب جانا و **بيع** في الكتاب المذاهب
المشتق في الشيع الغايب فضل القسمة كماله نفس البيع ولو بقي بغير الفسخ فيفسد له هبة
واخذت لتعريف حقه و كذا في الوهب او تصدق به والتمس للموهر له والمتصرف عليه لان
النواهي على الغايبة هو واهب النواهي و في الكتاب المذاهب فضل الفسخ المذاهب في حاتم
امام الحكم فهو ماض و لا خذ الشيع ما في فعله في الفسخ فقال ابن موسى قال يعنون
ليس لزمه الفسخ و لا خذ الشيع ما وقع المبتاع بخلاف لان القامع وفؤده كانه و هب النواهي
هو بخلاف ولا يستغنى و في النواهي لاشبه النواهي والمتصرف كالا يتفارق واختره على
و يحسن لان عليه تكتب العبرة ولو جعلته للموهر لكانت العبرة عليه ف قوله في
الكتاب المذاهب ان الساعات اخذ ما في صفة شاء ونقص ما بغيرها لتعريف اخذ عليها

بالامل

١٤

وان اخذت لاجرة فثبت البياعات كلها و كذا لان بيع على المشتري في مدين في حياته
او غير مودة قال ابن موسى ان اخذ من كذا و معة ثلاثة كتب العبرة عليه و في موضع من النواهي
للثالث ما اشبه به لان المبيع من التسليم حتى يفسد مائة معة بان يفسد شيئا ولا اقل وان يفسد
الثالث شيئا من صفته رجح به على لطفه وليس له حقه حتى يرجع اليه بقيمة النواهي في حرم
الثاني على ان يملك ما اشترى به الشفص منه وان اخذ من النواهي كتب العبرة عليه
ويرجع من ثمن الشفص الى الثالث ما اشترى به وان كان فضل الثالث وان فضل الثالث مما اشترى به
شيء ان رجح به على النواهي ولا رجح من كذا و لطفه لتمام بيعهما وان اخذ من الثالث والعبرة عليه
وتنجز ما قبله في شرح الحلاء المذاهب م ازا وهو خاص في علمه في بيع حتى في البيع سفت
شيعت في البياعات كلها لان من ارجح او خاص في علمه او غايب في بيعها قال
المحقق فان كان العرفان بيا و نكاحا و نفع البيع حتى يفسد من اخذ من الزوج بالتمتع في بيع
الزوج على الزوجة بعمة الشفص ولا يبيع النكاح او يفسد من النواهي بقيمة الشفص و نكاح
العبرة عليها وان يفسد النكاح و باعت المنة اخذ من الزوج بعمة الشفص و يبيع البيع
او من المشتري بالتمتع و تكتب العبرة عليه وان كان كذا في خلع اخذ من المنة بقيمة
يوم النكاح و في بيع الزوج عليها بعمة يوم الخلع وان كان بيع في هبة اخذ من
المشتري و اختل من يكون النواهي من القامع الجوهر **بيع** في موضع من النواهي
النواهي في المجرعة المذاهب في شفعة ما لا يباع نصفه بمائة في الشيع اخذ الشفص
كله من النواهي او امانة و اخذ نصفه من النواهي و نصفه من النواهي و اخذ من النواهي
قال قال اشبهه لو قال الشيع انا اخذت للصنف كذا و لزم واجم بموضع النواهي و اخذ من
امتنع لانه في ماله يفسد ان يكون الشيع او يبيعها على نفسه قبل بيع كذا و لزم
في بيع النواهي في اجازته و اخذ من النواهي و اخذ الشفص لانه في ماله يفسد ما اشترى به كذا و لزم
به اليه لا ما يفسد من ما اشترى به و لا خذ الشفص او النواهي لانه في ماله يفسد ما اشترى به كذا و لزم
بالاول **بيع** في الكتاب المذاهب المبتاع البايح في النواهي بغير البيع ولا اخذ من النواهي
كذا و لزم **بيع** في موضع قال ابن موسى قال اشبهه المبتاع الرجوع على البايح في ماله يفسد ما اشترى به
ان يفسد ما اشترى به الا جزاء من الشبعة و لا يارجع له و قال عشر المذاهب كذا في الرخصة
واما في رخصة البايح في ماله يفسد ما اشترى به في الشيع بان يفسد ما اشترى به او سلم ولا يفسد
المشتري في ان يفسد ما اشترى به في النواهي لا يفسد ما اشترى به لعل من المذاهب و اخذ من النواهي
مروحة عن قال الزائدة و فرا يستحق الشيع و لا خذ من النواهي كذا و لزم لان يعلم انه في ماله يفسد
لا على عليه ما يفسد به البيع **بيع** في الكتاب المذاهب المشتري ليعرض
كذا و لزم و لا خذ من النواهي كذا و لزم و لا خذ من النواهي كذا و لزم و لا خذ من النواهي كذا و لزم

[illegible]

ذلك فيل أن يكون له آخر العرصة ثم يجمع المال كما قاله راعى آخر النصف فان عرو
 ما يوجب النصف من الثمن وما يوجب العرصة فيل أن يلزم له البايع النصف لأنه في بيع
 في خسر ليعا داصل ما لا خلاف في بيع النصف والفعل قوله فان في البايع النصف فلا يحمل
 له لا يلزم وهو يوجب له كمن رآه على آخر نصف ماله من الشيعة ويسمى بقصها بما لو
 اجازا المستحق بيع نصيبه من النصف وفي نصيبه البايع الشيعة وأخر النصف كذا في
 مع نصيب العرصة بالشيعة من ذلك انما هو في المشتري في النصف المستحق من النصف
 فان قيل لم يجعل له الخيار وهو لو اشترى عليه نصف النصف لم يكن له خيار فليس له
 المشتري ها هنا نصف النصف فلا رعى آخره جملة المشتري والمأخوذ بالشيعة إنما
 آخر النصف كمن اشترى جملة سلعته بالصفة ليس له انما و بعضها من نصفه كذا قوله
 لا يصح فان كان النصف في المشتري له نصف ثمنه في النصف المشتري فيل أن
 على قيمة الفاعلة يوم البيع وعلى النصف منقوضا وحط من ذلك ما قابل النصف في نصيب
 الشيعة وأخر الفاعله ما يوجبها وجعلت له كل كسلعة جمعت مع النصف في نصيب
 ما يوجبها من الثمن وقال محلي إنما يحسب داصل ما لا خسر من النصف أو ما يوجبها من الثمن
 وبه نذكر أنه جعل المشتري البايع النصف باق ما يوجب من الثمن منقوضا كماله النصف
 عشرة فباعها بحسب ماله اهلاكت وكان له آخر قيمتها من الثمن من نصف قيمتها قال
 وكان يجب ان يباع باق ما يوجب من الثمن ان يحط له عن الشيعة ايضاً أنه إنما يحسب
 له من الثمن وإنما ضمنه ابن عباس بعذر ما يوجب النصف من الثمن وان آخر قيمه اول من قال انه لو
 للنصف عشرة فاشيع به الموهوب وأما في بعض النسخ فيكون له مثل هلاكها كما عشرة
 لأن هذا كما عثر الموهوب ما من من الله تعالى وما اشبه ان من انما هو في المشتري بالشيعة
 لما كانت في حكم البيع وإنما لو هلك ما من من الله تعالى آخر الشيعة بجميع الثمن
 وكان له لو أنها باعها بنفسها لكان عليه في النصف المشع قيمة البنا فاما ما روي
 عنه من ما يوجب النصف من العرصة يوم البيع وأما في النصف المستحق له قيمة البنا فاما
 وعليه نصف قيمة النصف يوم بناءه لأن البايع اجابته وإنما اهرم الارز فيما هاب نصفها
 محسب نصفها آخر ثمنه قيمة النصف المستحق يوم بناءه وفيل أن لا يرفع قيمة نصف البنا فاما
 فان اشترى فيل المشتري مع اليه قيمة الفاعلة فان باعها وانما باعها النصف الثاني بالشيعة
 الثمن على قيمة النصف منقوضاً وقيمة العرصة يوم البيع وبآخر ذلك وقيمة نصف البنا فاما
 على من يوجب من رآه أنه البايع فإنه يستشيعه ولا تستشيعه شيعة وأما من قال البايع الشفيع
 لئلا يستشيع به بعز وجوب الشيعة سقطت شيعته ها هنا فإذا اجنبي على الارز رجل من
 ثم يوجب وجوب الشيعة مما قابل نصفه من ذلك انما هو في المشتري ما يوجب النصف المستشيع

[illegible]

والشيخ في حياكلها مؤالها وأحد ما يعاود لأخره في بيعه ويبيع ولا يبيع البيع
وفيه للزمن والعلم سواء جاز وكان لا يبيع رأس المال فيستغل بالعمل بعد أدومه ويبيع في آخر
وتساروت القيمة بخلافه في الصلحة ومضى جاء لها بكان شغل عالجاً جسيماً ولا تتكلاً
جميعاً وكان لا رجوع فيه كلبه الولد بعد ما يفرضه ولا يفرضه وأستوت دراجرة
وأشترى كمال السوارية فيما بينه وبينه وأن كانت آخره الخرج أكثره فتمتعت ولا علم في الرجوع
وان كانا صباغين في رأس المال فيما يضمن به من بين وعينه وأعمال على شيء واحد نصفه
أو ثلثه جاز وأن خالفوا في الرجوع وحل العمل فيضيعون ما يضمنون ثلث وتلفظ في نصفه ما صابا
لصاحب الثلثين وثلثه لصاحب الثلث ويبقى سمس واحد فيه رأس المال ولا آخر العمل نصفه
ما صابا فيه على فرد ما بينهما من رأس المال والعمل إلا أن في الرجوع القابل هبة أو سلفه بشرط
الشركة وعزمه ما لا يوافق القاسم أن الواهب والمسلم يمكن من ذلك ما كانا بشرا كأن
يعمل لأخره وأما العي يكون فيه ممكن فمصلحة من كان فيه وما يبيع به وبشاره
ولا آخر يفرض عمله فيه وفيه لرجوع من ذلك فيرض ما صابا بينهما ما سواء في جمع صاحب الكسب
على صاحبيه بمثل ما سلفه أو هبة ولو كان في الرجوع ليس على وجه العبة ولا السلفه وأما
وهذه الراجحة فقال أن خسرنا فاستمنا رأس المال فلما كان في رجوعنا جاز في ضمان لكانت هبة البيع
لواهبه فيكون أن مجبته على الرجوع من صاحبيه فلو وأحوال أن العامل عمل فيه على حال صاحب
ولا كسبه ولا آخر البيع وهي هبة جاسرة في الواهب وتنفك ما يبيع به على الرجوع على فرد من
فرد العمل في الرجوع إلى القاسم أن أشترى كلاب الكسب كمال البيت ولا آخر الرجوع والردية
فلأنه أحسن ولا رجوع فيه بطل على صاحبيه ولو لم يصبوا شيئا له وأدخل الكسب وقال
على نفسه من ما أصطوا على فردا كسبه ما له من فضل فضل في على فردا رجوعه كمال جاز
عنه فإن فضل يفرضه لا كسبه لاجلته ما أجمع لك أو ليس يبيع الفضل على فردا فلا فضل
وإن لم يصبوا لأشترى ما يخلعون ويبيعون في جمع بعضهم على بعض وفيه جاز في الرجوع من رأس المال
وتيسر هبة ليعتصم فلا وإن رأس المال الرجوع والردية لا دراجرة وأما الموعود الفاهه وعندهما
وتيسر عن البيت والعمل وليس له كسبه في حال الرجوع والردية والموعود الكسبة ولا يجمع
في عمل الرجوع لا شرا فيه فلا آخر القاسم وإن كان العامل صاحب الرجوع والردية وبشره بله منا
أصله وعليه آخره البيت والرجوع وإن يصب شيئا فالكسب في دفعه ما أتته أو مغبته على أن
له نصف ما يكتسب عليها فلا وليس هبة لا يبيع بل يبيع ما صابا على فردا رجوعه الرجوع
الردية هبة الرجوع من العمل في جمع عليه العمل فيه بأجرة العمل لأن صاحب الرجوع يبيع من
العمل منا بعد ما أمان له في أجرة ما ولا يخص ولا يبيع بل يبيع ما صابا جازة البيت وكذا
إذا كان العامل صاحب الرجوع يبيع من الرجوع له ما صابا وعينه الرجوع العمل والرجوع من

كما ان الشريك ساهج شركته فاسرة بما عول يضمن في اجزائه لخاصه فيمته
نصيبه وانما ومن اموالها ما با عوايه ومو مول حصة في اجمع الى قول محمد واذا كان صاحب
مركبه التبع وحمل ابراهيم ما كثر لا يتخلل في القسمة وان كان اقل من ذلك
اختلف وربع الكحل يبيع الما ابراهيم كبره دلالة او با كبره دلالة او با كبره دلالة او با كبره دلالة
والله اعلم بحقيقة وحده عشرة فالة الصاير اربعة دلالة وبرايا القسمة عليها كحل
من اجرة والله فليقله واجر به كبره دلالة او با كبره دلالة او با كبره دلالة او با كبره دلالة
دلالة فاعتر لا قال جمع اكرية الجميع وليسمى ما الصاير عليه وان ما اخر جره لا يكرى
يكون كذا راس المال كمن السلعتين في الشراكة الباسرة فان راس المال على بيعه
به فمال الشفعة لى ان يكون راس المال الربح والربا لا لا جارة والفن الماخوذا الما
موا عهده من البيت وحمل الميراث ليس للشركة في ذلك ولا ربح الربا وهو يبيع ولا ينج
حصة في عمل ابراهيم لانه يبيع فمال الشفعة وان عمل صاحب الربا وحده فله ما
اصاء وعليه اجرة البيت والربح وان لم يصب شيئا وليس باليس والى ملاصاء مقصود على
اجرة الربح والربا فمانا الربح من العمل ربح عليه العامل فيه باجرة المثل لان صاحب
الربح لم يبع من العامل مئاة واما وكله في احدى اهما وله بقدر اجرة هو يرا حدها
على ملاصا جميعا بغير مان جميعا اجرة البيت وكذا اذا كان العامل صاحب الربح
بقول القاص وما عليه والاختار ما تقع الا ان يكون الخو يكن عليها كحل بعبه فيكون
كمن قال لا مان كسب عليها وكذا الزايرة وفترت بعض هذا البيت **فروع** في
الكسب لى امر في احش يكي للصناعة او غدا يوما او يومين في عمل صاحبها فيهما
لانه عملة الشكاه وما يتاخذ في كمال ان اجه العامل لكاه نصيبا ما عمل جزا ان له
يعفوا في اقل الشراكة على ذلك فيمتنع للغير فان عمل بها لا شريك فيه بينهما وما اخص من
العمل لخاصه فمال ابن موسى قال حص الفروين ان له يعفوا على ذلك فيمتنع ان العفر الزايرة
لربح في ذلك كان بينهما ان يكون بينهما والزائر العامل وحده وصالح في الشراكة الصفة
على التناظر ليس في خلاف الباسرة فمال ابن حبيب هذا في شراكة دلالة ان لا يكرى شراكة
درا مال فللزيد عمل نصف اجرة على صاحبه والبطل بينهما لان المال اخذه واما العمل احرهما
شيا بعد كمول من اوضعية جهوله فانه بقدر الفروين في الما فالا صميا شام غدا احرهما
كحولا ما لا جارة فيهما ورجح العامل على شريكه باجرة مثله لانه يحمل عن صاحبه بالعمل
تغلا في طرير العين يشتا كرا في امر صاحبها فلا يلزم ان يعمل ما يلزم صاحبه فان عمل فلان
ان اقامه هو متصور كمن تعا كرا لافسان فوا ينج المدة لا عزم عليه لصاحب ومن راي
انه متصور لى البهم لى ان لم يرض افقت لا جارة للغير عليه كمن في الربا في السهم

والهم في الربح وما يتفلا من المتاع ان المتاع مما يضمن الاطاع ما تخللنا ووجب
عليها عمله والهم مالا يضمن بل يجب على الصبح حرم تايب المربص فطارت كمو عا لجمي
فمال الشفعة لى امر في احش يكي للصناعة او غدا يوما او يومين في عمل صاحبها فيهما
على اعيانها لانيهما الشراكة على ذلك او عليه فمخل مشتاقا لانه ما جالت ابراهيم في
عمل الشفعة الواحد خلاف علم الشراكة بكن لى اكانت لا جارة على عمل فلان لا يضمن عنه اخر
به الا ان العمل لى امر في احش يكي للصناعة او غدا يوما او يومين في عمل صاحبها فيهما
ان يوفى عن كسب خلاف ذلك لى لانيهما متبا وضيق ولزم لاهما ما يلزم ولا في اذ اعفوا
في الكسب حدث من ضيقه او كمول في غدا لاهما فربا او يعبر اجمع الصبح وللغاز
الفعل جميع العمل وكذا لا اعفوا لا جارة على شفعة في اول المربص في فربا او يعبر
او في سهم لاهما فربا في ربح على فربا او يعبر على الصبح وللغاز الفعل جميع العمل
هنا في قول له العمل وكذا في الشفعة لى امر في احش يكي للصناعة او غدا يوما او يومين في عمل صاحبها فيهما
او السهم ربح على صاحبه باجرة المثل ولا جارة على الما فالا شراكة كمال على عزم
التم اجمع في الكسب بصرت لانه شمر **فروع** في الكسب ما يقبل الحشر يكي
الصناعة لى امر في احش يكي للصناعة او غدا يوما او يومين في عمل صاحبها فيهما
شراكة المعلنين في مكتب واخر لا موضعين ولا كمال الشفعة في الربا
ولا يشترط الحمايش على رومهما واما لاهما في اهما ان يمتنع شفعة بعينه ان جانه يجوز
على الروين والرواء وان جمعا اذ بينهما على ان يكرى لاهما والكسب بينهما امتنع كانه فر
يكون لاهما لى امر في احش يكي للصناعة او غدا يوما او يومين في عمل صاحبها فيهما
في يجوز لاهما في ربح فمال ابن موسى لا يكون لاهما من الكسب بقدر علمه واستراهما
فيما يعلمانه الصيقل فمال الشفعة لا يشترط كمالا في وجب ولا احرهما وكذا قال
ان كذا خلاف غير من شمر في مغبتي ويصير كسب وكسب ويجوز كمالا في ربح كمال
مع كمال اذ الشراكة كمالا في مغبتي ويصير كسب وكسب ويجوز كمالا في ربح كمال
واخر وحدهما من الكسب متعلقة وكذا لا يتخلل راس المال وشراكة المعلنين جارة
ان الغرض ما يعلمانه بان كان احدهما فربا في ربح شحا وقته امتنع لاهما التعاون
وان كان العمل لاهما وان ربح لاهما فربا في ربح شحا وقته امتنع لاهما التعاون
لا يكرى لاهما في ربحه وكذا ان كان يبيع وان كان لم يدر امتنع الشراكة لا
ان يضمن صاحبه باجره والله اعلم في كسب الرواء مشقة امتنع لاهما في ربحه لاهما في ربحه
على ثمانية شراكة وان اشترى كمالا جارة لاهما في ربحه لاهما في ربحه لاهما في ربحه
لاخر ربح فمال ابن حبيب يجوز في ربحه لاهما في ربحه لاهما في ربحه لاهما في ربحه

[illegible][illegible]

لا يصح الناس جزوا سراً لمع ولا سراً اعاد اجعل للمع سراً وان يستوفيان
في جميع الوجوه فلما تجمله على المضافات فيما يعطى به الرجوع لاضمه وانه لا يكثر الضم
واصله ان ضمهما متوحيك بالشافعي منع عنهما جملة وح جزوا جملة وتخرجهما
خارج عوالة حاجة ولا زبوا في الجزا لا تكاد تفر عنه البياضات فكيفما الشك في
جواب الضم والبيع في عدم التخليق والمناجزة ليعاد يدك واخبر علي بن اسحاق له
في ان كل العمل منها جميعاً ولا يستبرئه لغيرهما معاً ما
وان كل احد مما يجوز له ان يستبرئه في جميع التصرفات حضر ولا حار او غار
فليزعمه نص فيه منع المفاوضة فقال في الكتاب لا امر في شركة الخيل من قول
مالك ولا عزم من اهل الحجاز **باب** اشتداعها قال الحزكر بن قيل
لها مستوفيان في التصرف ولا زبوا كالمأسوس اذا اشتداع في التيمم فان عاينهما يكونان
سواء وقبل من عن الشيء اذا اعترض عتبه حاجة اذا اغتمضت ومنه على السماء ويخ
التي خرج عنه تدفع بالسبابة المقتضية من التيمم ولا زبوا وكل واحد منهما عزله ان شأله
ظاهراً او كتماناً في كتمان من عن الشيء اذا حضر وليس في الشك كان ما ثبتت في امته
كتماناً في كتمان من عن الشيء في موقوفة في المفاوضة كونهما لم يكن وكذا
لا زبوا في الوجوه ان كان لغير من يمسكه في ذلك ان لم يمسكه في سائر الوجوه في كتمان
فيما هو في كتمان في مال الشركة وتزبوا في جميع ما لا يمكن ايجاباً وفي المفاوضة

[illegible]

المبيع بالبيع والاشترى كماله المارح ما وهبه له او تصدق به عليه او وصي به في ايام الفجار
 وقال الشافعي ان ارث من تصدق به من فدية بيع فدية المارح ما وهبه له وله اخوه
 من البنين كان من ذوات كماله المارح ما وهبه له او تصدق به عليه او وصي به في ايام الفجار
 بيرة المارح من ذوات كماله المارح ما وهبه له او تصدق به عليه او وصي به في ايام الفجار
 ان بيع الزرع بعد العقر هو علة او فدية او بيعه من قبله ولا يشترط كماله او فدية او بيعه من قبله
 في خلع الزرع ان قام بالبيع قبل بيعه وبيعه وبيعه المارح من قبله ولا يشترط كماله او فدية او بيعه من قبله
 والصورة المارح من ذوات كماله المارح ما وهبه له او تصدق به عليه او وصي به في ايام الفجار
 هل هو علة خيلها او خيلها من ذوات كماله المارح ما وهبه له او تصدق به عليه او وصي به في ايام الفجار
 ماله يمكن في اصل عقر البيع كماله المارح ما وهبه له او تصدق به عليه او وصي به في ايام الفجار
 المارح من ذوات كماله المارح ما وهبه له او تصدق به عليه او وصي به في ايام الفجار
 البضاعة **نكاح** ابرو قال ابو حنيفة في بيع مساقيل الزهر من عترة من الفاسق وكما
 للجنس في المرونة واجازة ماله والقيمة والخلع عترة من الفاسق وفيه مكره وخيل بيع
 وفي بيع الخيل ماله والقيمة والخلع عترة من الفاسق وفيه مكره وخيل بيع
 كرام من ذوات كماله المارح ما وهبه له او تصدق به عليه او وصي به في ايام الفجار
 مع الصبي عترة من ذوات كماله المارح ما وهبه له او تصدق به عليه او وصي به في ايام الفجار
 على البيع كماله المارح ما وهبه له او تصدق به عليه او وصي به في ايام الفجار
 من السير بيع في المارح ما وهبه له او تصدق به عليه او وصي به في ايام الفجار
 من ذوات كماله المارح ما وهبه له او تصدق به عليه او وصي به في ايام الفجار
 كماله المارح ما وهبه له او تصدق به عليه او وصي به في ايام الفجار
 احسن من الغلام او كماله المارح ما وهبه له او تصدق به عليه او وصي به في ايام الفجار
 مختلف فيه فان سكتا على كماله المارح ما وهبه له او تصدق به عليه او وصي به في ايام الفجار
 تفقح بماله المارح ما وهبه له او تصدق به عليه او وصي به في ايام الفجار
 من ذوات كماله المارح ما وهبه له او تصدق به عليه او وصي به في ايام الفجار
 ان كان المارح ما وهبه له او تصدق به عليه او وصي به في ايام الفجار
 امس وبيع المارح ما وهبه له او تصدق به عليه او وصي به في ايام الفجار
 الا يضمن كماله المارح ما وهبه له او تصدق به عليه او وصي به في ايام الفجار
 والارض المارح ما وهبه له او تصدق به عليه او وصي به في ايام الفجار
 يبرر المارح ما وهبه له او تصدق به عليه او وصي به في ايام الفجار
 ان ههنا لو جازين كان على جرحهما المارح ما وهبه له او تصدق به عليه او وصي به في ايام الفجار

من ذوات كماله المارح ما وهبه له او تصدق به عليه او وصي به في ايام الفجار
 لو جعله يبرع عن المارح ما وهبه له او تصدق به عليه او وصي به في ايام الفجار
 كان مكره كماله المارح ما وهبه له او تصدق به عليه او وصي به في ايام الفجار
 مكره كماله المارح ما وهبه له او تصدق به عليه او وصي به في ايام الفجار
 وقال ابو حنيفة انما اشترى كماله المارح ما وهبه له او تصدق به عليه او وصي به في ايام الفجار
 والوكيل من ذوات كماله المارح ما وهبه له او تصدق به عليه او وصي به في ايام الفجار
 الثاني قبل من ذوات كماله المارح ما وهبه له او تصدق به عليه او وصي به في ايام الفجار
 كله قبل من ذوات كماله المارح ما وهبه له او تصدق به عليه او وصي به في ايام الفجار
 وتكون كماله المارح ما وهبه له او تصدق به عليه او وصي به في ايام الفجار
 بوضوح له من ذوات كماله المارح ما وهبه له او تصدق به عليه او وصي به في ايام الفجار
 فانه ان بيع ماله من ذوات كماله المارح ما وهبه له او تصدق به عليه او وصي به في ايام الفجار
 بما هو من ذوات كماله المارح ما وهبه له او تصدق به عليه او وصي به في ايام الفجار
 او ايجل او اوقية فضل بيعه كماله المارح ما وهبه له او تصدق به عليه او وصي به في ايام الفجار
 واشترى كماله المارح ما وهبه له او تصدق به عليه او وصي به في ايام الفجار
 بمتنوع هذا الزرع في الفاقة فاعرفه الزهر من ذوات كماله المارح ما وهبه له او تصدق به عليه او وصي به في ايام الفجار
 في الكتاب المارح ما وهبه له او تصدق به عليه او وصي به في ايام الفجار
 من بيع وشتر كماله المارح ما وهبه له او تصدق به عليه او وصي به في ايام الفجار
 اعلا يدرى كيف تنوع بيعه كماله المارح ما وهبه له او تصدق به عليه او وصي به في ايام الفجار
 التخليل بالبيع متنوع من ذوات كماله المارح ما وهبه له او تصدق به عليه او وصي به في ايام الفجار
 المارح ما وهبه له او تصدق به عليه او وصي به في ايام الفجار
 المارح ما وهبه له او تصدق به عليه او وصي به في ايام الفجار
 تخللت بمواخوها توفيقه بالعرفان المارح ما وهبه له او تصدق به عليه او وصي به في ايام الفجار
 كماله المارح ما وهبه له او تصدق به عليه او وصي به في ايام الفجار
 بالاجازة ان كان بؤثما مالا اشترى منه من ذوات كماله المارح ما وهبه له او تصدق به عليه او وصي به في ايام الفجار
 بان قام ببيع الصانع من ذوات كماله المارح ما وهبه له او تصدق به عليه او وصي به في ايام الفجار
 ان الفاسق ان الصانع من ذوات كماله المارح ما وهبه له او تصدق به عليه او وصي به في ايام الفجار
 اجازة يجوز اشترى كماله المارح ما وهبه له او تصدق به عليه او وصي به في ايام الفجار
 تمام البيع والبيع كماله المارح ما وهبه له او تصدق به عليه او وصي به في ايام الفجار
 من ذوات كماله المارح ما وهبه له او تصدق به عليه او وصي به في ايام الفجار
 انتفاع المارح ما وهبه له او تصدق به عليه او وصي به في ايام الفجار

عن معين بلح قرة الارض يعلمون كنه بخت ومن قال ان نوس مردريه كذا
التهمه ما لو طردوا لفي لكان ثمنه وهذا اول كتابه قبل القبض والكتابه ومن هذا
بسمت السلعة المبعة فان لم يرجعها وطاع المشترى التزم من قبل القبض لا يلزمه تسليمها ذلك من
وساير ما احتج به القضاة من اطلاق لفظ التملك في قبض المبيع لا يكون التزيم وهذا لا يها
غلة من قبل ان يثبت موافا شتم كرهنا وجملا فيهم على رايان به ذلك ان يجمع قال الشافعي
وان اشتهر به عندنا لاشياء جاز ويوجب المبيع حتى يوقع العذر وان حاله فيمكن للراهن ان يمان
بمن كان له ذلك في البايح فقال ان يثبت ان يثبت الغبنه امتنع البيع الا ان يكون التزيم لغيره
ويقتضي المبيع كونه القدر في بيع العتق لا يجوز وجوز في بيع العتق اليومي **فروع** قال ابن بوير قال
عذر المالك ان يقض المبيع وان عثره حلف ما علم به الا وان قامت بعينه بيمينه جعله المثل
فقال القاضي قال المالك ان يقض المبيع في التزيم قالوا في حق جميع الناس في التزيم تحلف
لغيره وما خراجه يكون كراول لشراء الحاجة فيدين للتزيم فان ضاع في يده لم يضمن حتى يضمن
الراهن وان وضعه على يد المستحق او قبحه ولم يضمن اخذ به عليه ولو عاى الراهن وقال
المستحق فكون على يد المالك او على يد غيره لم يضمن الا ان يضمن كراول في التزيم وان المالك
لم يضمن حيا بعد فلو كان مستحقا ضمن نصيب الراهن وضمنه ابن البايح نصيب المستحق وقبل يوجب
العرضاع وفيها قال المالك وان قال المستحق الا يبيع فيصير ببيع الراهن ولم يضمن معه ولا يضمن
المتميز التزيم فيكون ثمنه هذا في يده بجميع حقه وقال الشافعي ان يبيع قبل الدين يجل
اجل في التزيم من ثمنه بعد اتمام التزيم بايقاعه ذلك ان ياتي الراهن من اخر او يقول له
في المستقبل او يكون الدين محال على المبيع فلا يجعل **فروع** في الكتاب يجوز في كل
السباع المزرعة ويبيعها بعتان لا لزهاه الفرقه الموجبه للجامة ومنع البيع بالزكاة
ومنعت جلوه المئنه ويبيعها بعتان لا في الصحيح اخر ملكه عليه المثل لا يقتبعا
من المئنه بشيء ويجوز ما يجوز في بيعه وقتا وفي كونه او ثمنه يترصلاجه
فان مات الراهن قبل اجل التزيم لم يترصلاح التزيم او انتمحل الدين الذي عليه جعل من ماله
وسلم التزيم لغيره وان لم يرجع ما انكسروفت جواز بيع التزيم فيكون منه فقال ابن بوير
في كتاب الصلح جواز ايمان الغلات بخلاف ذلك اجتهت فقال في جواز بيع الشاربه والعبه
ولا يان فيضه قبل موت كاهن او ملبس خلا بالمش لا في التزيم بل اياه المبيع والتزيم لم يزل
من قبله في التزيم لغيره لانه لا يملكه بالماله الذي هو حقه المانع في مؤبد النص وقال ابن
بوير يجوز ان يمان هذه الجارة وهذه الغنم ويجوز ان يمان ميسر في اجتهت كراول
وكرهه ايترا فقال القاضي كراول ايمان خمسة افساح ما يجوز معه ومالك جرحه
مكلفا بشي كاصل العتق كراول وما يجوز ملكه ويمتنع بيعه لعزوه في بعض كراول كراول

من يترصلاجه ولا يان الشاربه ولا يان فيضه في اصل العتق بغيره في الرقة
وفي البيع بغير العتق واختلاف فيه في اصل العتق وما يجوز ملكه ويمتنع بيعه العتق
الاول وجلوه المئنه قبل الرقاع وعكاه العتق ولا يمان كراول في البيع وتحوها بمن ان
لا يمان هناك فيمنع البيع عتق الحاجة وما اختلف فيه جواز بيعه كراول المئنه بغير الرقاع
وجلوه البيوع قبل الرقاع وبغيره والكله المالك من فيه في جواز بيعها جواز بيعها ومن قبلها
وان من ختمه المئنه مرة معلومة يجوز فيها ان يمان بها في كل مرة جاز في عتق البيوع وبغيره
او جميع ختمه جاز بغير العتق واختلاف ان من فيه العتق وان من فيه على ان مات الراهن
ولا مال له يبيع وكان في اصل العتق في الغلاب في حق العتق كراول لا يمان له ذلك ولا يان من
يموت الشبر وهل يفي المئنه في كل وان من فيه في بيعه كراول لا يمان له ذلك ولا يان من
لحزونه وساع له وقتا بغير وقت ختمها يجوز في بيعها وفي اختلافه فيمنع من ان يمان كراول
حسب قبيل الشافعي له من عليها لانه اثاره الرقبة وقيل يكون له ما يبيع التزاهن ملكه
وهو المانع المحبسة عليه وكذلك المئنه واختلاف فيه في حق العتق والحالة ان اجله في حق
في عتق البيوع منع ان له حصه من الثمن واجه في وجبه ان يمان كراول العتق وفيها
قال انه ان يبيع البايح با شيا كراول جاز **فروع** في الكتاب ان يمان كراول العتق وفيها
يبيع **فروع** قال ابن بوير على انه ان يمان كراول في حق من التزيم لا يكون هذا فقال
ابن بوير قال في جواز بيع التزاهن من التزاهن من التزاهن بالشاربه في الخلاف لعذر الراهن
الركن الثالث المئنه من به وفي الجواهر له شي كان ان يكون في
في الرقة يمكن استيعاؤه من الراهن ببيع من فيه غنم مثقال اليه ولا يمان مع محبته
وحيث وقع في المذهب في معن ببيع المئنه كراول في القارة فيفصل ما يباع
عليه مما يباع عليه بضمان الغبنه فيما يباع عليه من ما يباع عليه الشريك ان يمان
المزوم والمجهر اليه كراول بغير العتق وقال الشافعي في كل من كان من المجهول
وقد ية الغافله قبل حلول الدين تحلف صلات من يبيع عليه عتق لحول من الغنا وعنه
ومن انقصر والفرق لتعذر اخذها من الراهن وفي الكتاب خلافا في حق من يبيع من
الكتابة التزيمه في كل كراول لتوقع البيع ولا قبل عتق البيوع بل لما يجوز مع المانع بخلافها
واجب ان يمان الدين عتقه فلا يكون فيه كراول في جواز بيعه في كراول ان يمان
والمن وروا العتق وتحوها لان الواجب الغبنه عتق التزاهن يجوز من قبله في جوزه وفي
التقليد يمان قبل الدين بغيره ومعه ووافناح في الله الا في حق القبض انه وطار هذا في
الشريك المقتنض وفي القبض لا يكون هذا في القبض لا يمان من فيه عتقه وعتقه في
لا يمتنع بالقول كراول ما خلا بالناو عتق من اتصال القبض بما اشتهر في قبل العتق لا يصح وهذا

اع ولفه قال ابن موسى بن جعفر المني على انه من فني السماع وسميته من جوار نديم اجر
الم يكن نصيبه ما كان من يدي ولا يجوز له ان يبيع المكاتبه قال اشيب ان كان
هنا قبل جوار الزهر نوريه ولا زهر له في العتق وخره ولا يجعل له في العتق الترجي
والكتابة والمختار فيختار منه فيسقى هبابه وهو من اقدم مكاتب والكتابة معه رهن
بغلاف خزمة المني الا ان يشتر كما في اقل الزهر في ال بحر ولو اعق من الزهر في رهن
عليه قال ابن جعفر في فقهه فضل له ينج منه شيء ولا يفت حتى يفرق اجله قاله مال وان
كان فيه فضل بيع كله وما فضل عن الدين يصح به التبرع ما شاء ليكامل الحق التبرع
قال ابن موسى في ادياع كله حتى يفرق لعل التبرع يغيره ما لا يفتن كله او يفتن
قال اشيب وان كان السير مال عتي مكانه وان لم يفرق لاجل وفي الدين وان يفرق الزهر
فلا يفرق المني من ولا لاجله وان لم يفرق له مال وفي العتق من ماله عتق ولا يفرق له ح على
السيرة سم به في ماله وفيه الكتاب انما العتق المبرور فانه العتق من العتق وبيع
العتق ولا يجزى او يبيع يتسرع في دفع الدين ويغير العتق وقال بعض الفقهاء يبيع لو اسلمها
سيره ان يفرق ان لا يفرق الصبي يربيه واجازة العتق وان السيرة لو عتقه والعبر عليه في
ولم يكن له استثناء ماله يفرق منه على سيرة وعن مالها وكسبها وفيه يتصرف في حوائج
المني من محلة يفتن جوار لاجل الوضوح دون ولا رها الا ان يفرق له مال او الضوابط ان على المني من
ما نقصها وكسبه وان كما وعنه جوار كانت او تباعا وفيه اشترى الا مكره لا يفرق
ولا يفرق الا بغير ربه وفيه المكاتبه ثمانية ففرق خلعها العيب وعن اشيبه لا شيء عليه
في نفسه وان كانت بكثر ان كما وعنه كالحه لانه من مهر اليف وجسوا في
العالم انما كالمسلعة قال الشيخ ان كانت عتق عتق فسلها الراهن محلة منه وهو
في حق من الفايح دله من فنيها يفرق محلة ولا يفرق الا ان يكون دفعه اجماع من الحق
بالمجارة انما يفرق وعنه جوار لا يسيل المني من عليه وان كانا في حق الزهر والعتق وفضل
ماله في المورس والمحرور يفرق عليه بغير العتق من المني من في عتق مسايل وان اكل من
العتق ويغيره المني من يتسرع المني من ولا لاجل ولا يفرق على الزهر ما داره الدين فذهب ماله
وراء العتق لا يفرق شيئا في كع عتق سم وام ولا يفرق قال والشيخ عتق لا يفرق
بنهوه انه لا يفرق له المني من ولا لاجل ولا يفرق من كسبها من كسبها المني من العتق ويغيره
مع من ايتي للزهر كما يشترط العتق في الكتاب انما اذ رعت خلعها بغيرها او رعت
اخضر بغيره فانها رعت البني فاني الزهر من ولا لاجل فاصحها صون النسخ او الزهر ولا يفرق
له بالنفقة على الزهر في اقل الزهر في رهن ورفاه الخلع لانه يفتن وما فضل ماله من
طوره كالمختار سيقن المسايق يفتن في ماله ليس له ولا ماله على كراهة ناله السنة لو خلع

ور اشيب من غيره ناله السنة وفيه المسايق فان الزهر عليه ما لا من يفتن ماله في حق
من من الزهر من المني من ولا لاجل المني من وفيه العتق قال بعض الفقهاء انما يكون
لحقه اقل له يفتن في هذا الزهر وهو لا يفرق ولا يفرق منه ولا يفرق منه ولا يفرق منه
وفي الكتاب انما يفتن المني من ولا لاجل المني من وفيه العتق قال بعض الفقهاء انما يكون
الزهر من ولا لاجل المني من ولا لاجل المني من وفيه العتق قال بعض الفقهاء انما يكون
بنيها لانه اقله و جعله مبرورين ولا يفرق من المني من وفيه العتق في الكتاب انما يكون
ففي اقله كما انما عليه له اقل حصة من الزهر من ولا لاجل المني من وفيه العتق في الكتاب
والسيرة واخره في كسبها من وفيه العتق في كتابه وان كانا مفرق من كسبها مالا
على اقله من كسبها من وفيه العتق في كتابه انما كانا مفرق من كسبها مالا
فيكون يفرق من كسبها من وفيه العتق في كتابه انما كانا مفرق من كسبها مالا
فلا يفرق من كسبها من وفيه العتق في كتابه انما كانا مفرق من كسبها مالا
الزهر من كسبها من وفيه العتق في كتابه انما كانا مفرق من كسبها مالا
حرف في المشاع على طابعه وكانت يفرق عتق مع يفرق في مالها في مالها في مالها
فلا يفرق من كسبها من وفيه العتق في كتابه انما كانا مفرق من كسبها مالا
على جرحه من الزهر في مال ابن موسى في اقل الزهر في رهن ورفاه الخلع لانه يفتن
لا يفرق من كسبها من وفيه العتق في كتابه انما كانا مفرق من كسبها مالا
ساعة او افرضا في كسبها من وفيه العتق في كتابه انما كانا مفرق من كسبها مالا
فيه انه عتق ورفاه خلع في فقهه ما على الزهر الواحد في الزهر فاني لاله العتق وقال ابن
موسى من جوار الزهر من كسبها من وفيه العتق في كتابه انما كانا مفرق من كسبها مالا
طابعه في الزهر فاني لاله في كسبها من وفيه العتق في كتابه انما كانا مفرق من كسبها مالا
كما يفرق في كسبها من وفيه العتق في كتابه انما كانا مفرق من كسبها مالا
ان لا والمستخرج وكراهة الاسترقاق عنه لان يشترط المورع او المستخرج محلا او يفتن في خلع
مكتبه في مثله في يفرق من كسبها من وفيه العتق في كتابه انما كانا مفرق من كسبها مالا
يحق المني من يفرق من كسبها من وفيه العتق في كتابه انما كانا مفرق من كسبها مالا
لرفعة يفرق من كسبها من وفيه العتق في كتابه انما كانا مفرق من كسبها مالا
له المني من كسبها من وفيه العتق في كتابه انما كانا مفرق من كسبها مالا
وان يفتن امه عتق او كسبها من وفيه العتق في كتابه انما كانا مفرق من كسبها مالا
خلاص الزهر بغيره كما كانت اقله يفرق من كسبها من وفيه العتق في كتابه انما كانا مفرق من كسبها مالا
لا يفرق من كسبها من وفيه العتق في كتابه انما كانا مفرق من كسبها مالا

[illegible]

الزَّائِعُ فِي التَّوَالِي

[illegible][illegible]

الْبَيْتُ فِي التَّوْبَةِ فَمَنْ تَوْبَ إِلَى اللَّهِ مِنْ ذُنُوبِهِ
 الدَّيْنِ فَإِنْ اخْتَلَفَتْ أَجْنَاسُهُمْ مِنَ الْعِزِّ وَالْعِزِّ وَكَفَّ عَنْ سُلُوكِ الْفُجُورِ لَمْ يَكُنْ أَجْرُهُمْ كَمَنْ
 تَوْبَ إِلَى اللَّهِ مِنْ ذُنُوبِهِ فَإِنْ تَوْبَ إِلَى اللَّهِ مِنْ ذُنُوبِهِ فَإِنْ تَوْبَ إِلَى اللَّهِ مِنْ ذُنُوبِهِ فَإِنْ تَوْبَ إِلَى اللَّهِ مِنْ ذُنُوبِهِ
 أَوْ مَالٍ مِنْهَا وَلَا يَرِيعُ لِرَأْيِ الْكَفَّارِ مِنَ الْكَفَّارِ وَتَوْبَ إِلَى اللَّهِ مِنْ ذُنُوبِهِ فَإِنْ تَوْبَ إِلَى اللَّهِ مِنْ ذُنُوبِهِ
 مِلَّ فِيهِ وَكَفَّارُ الدَّوَابِّ وَالْعِزِّ فَإِنْ تَوْبَ إِلَى اللَّهِ مِنْ ذُنُوبِهِ فَإِنْ تَوْبَ إِلَى اللَّهِ مِنْ ذُنُوبِهِ فَإِنْ تَوْبَ إِلَى اللَّهِ مِنْ ذُنُوبِهِ
 لَمْ يَكُنْ أَجْرُهُ كَمَنْ تَوْبَ إِلَى اللَّهِ مِنْ ذُنُوبِهِ فَإِنْ تَوْبَ إِلَى اللَّهِ مِنْ ذُنُوبِهِ فَإِنْ تَوْبَ إِلَى اللَّهِ مِنْ ذُنُوبِهِ
 الْحَيْثُ وَفِي ذَلِكَ كَيْفَ تَوْبَ إِلَى اللَّهِ مِنْ ذُنُوبِهِ فَإِنْ تَوْبَ إِلَى اللَّهِ مِنْ ذُنُوبِهِ فَإِنْ تَوْبَ إِلَى اللَّهِ مِنْ ذُنُوبِهِ
 هُوَ أَوْلَى وَأَوْفَى بِالْحَقِّ مِنْهُ عَلَى مَا وَدَّ الْعِزُّ وَالْعِزُّ فَإِنْ تَوْبَ إِلَى اللَّهِ مِنْ ذُنُوبِهِ فَإِنْ تَوْبَ إِلَى اللَّهِ مِنْ ذُنُوبِهِ
 لَهُ دَلِيلٌ فِي ذَلِكَ كَيْفَ تَوْبَ إِلَى اللَّهِ مِنْ ذُنُوبِهِ فَإِنْ تَوْبَ إِلَى اللَّهِ مِنْ ذُنُوبِهِ فَإِنْ تَوْبَ إِلَى اللَّهِ مِنْ ذُنُوبِهِ
 وَالْأَجْرُ لِلْكَفَّارِ عَصَمَتْ رُجْعَ مَثَلِهَا عَلَى الْمَقْبُولِ وَالْحَيْثُ لَا تَوْبَ إِلَى اللَّهِ مِنْ ذُنُوبِهِ فَإِنْ تَوْبَ إِلَى اللَّهِ مِنْ ذُنُوبِهِ
 يَكُونُ عَلَى الْوَارِثِ وَفِي هَذَا مَا يَرِيعُ الْوَارِثَ بِأَجْرِهِمْ وَأَجْرُهُمْ وَتَوْبَ إِلَى اللَّهِ مِنْ ذُنُوبِهِ فَإِنْ تَوْبَ إِلَى اللَّهِ مِنْ ذُنُوبِهِ
 يَنْفَعُ أَنْ يَكُونَ الْغَرَمُ الْمَوْفُورُ فَإِنْ تَوْبَ إِلَى اللَّهِ مِنْ ذُنُوبِهِ فَإِنْ تَوْبَ إِلَى اللَّهِ مِنْ ذُنُوبِهِ فَإِنْ تَوْبَ إِلَى اللَّهِ مِنْ ذُنُوبِهِ
 مِنَ الدَّيْنِ الْمَوْفُورِ وَجَمْعُ ذَلِكَ الْغَرَمُ الْكَفَّارِ عَلَى الْحَيْثُ وَالْمَقْبُولِ وَالْعِزِّ مِنَ الْوَارِثِ وَالْعِزِّ
 الْغَرَمُ كَيْفَ تَوْبَ إِلَى اللَّهِ مِنْ ذُنُوبِهِ فَإِنْ تَوْبَ إِلَى اللَّهِ مِنْ ذُنُوبِهِ فَإِنْ تَوْبَ إِلَى اللَّهِ مِنْ ذُنُوبِهِ
 يَكُنْ كَمَنْ تَوْبَ إِلَى اللَّهِ مِنْ ذُنُوبِهِ فَإِنْ تَوْبَ إِلَى اللَّهِ مِنْ ذُنُوبِهِ فَإِنْ تَوْبَ إِلَى اللَّهِ مِنْ ذُنُوبِهِ
 الْغَرَمُ لَمْ يَكُنْ هَالِكًا مِنْهُ هُوَ كَمَا وَدَّ الْوَارِثَ جَوْجُ الْغَرَمِ التَّوْبَةُ عَلَيْهِمْ يَنْفَعُ
 يَدُ الْمَقْبُولِ تَوْبَ إِلَى اللَّهِ مِنْ ذُنُوبِهِ فَإِنْ تَوْبَ إِلَى اللَّهِ مِنْ ذُنُوبِهِ فَإِنْ تَوْبَ إِلَى اللَّهِ مِنْ ذُنُوبِهِ
 شَيْءٌ فِيهِ بَقِيَّةٌ لَمْ يَنْفَعُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ فِيهِ وَتَوْبَ إِلَى اللَّهِ مِنْ ذُنُوبِهِ فَإِنْ تَوْبَ إِلَى اللَّهِ مِنْ ذُنُوبِهِ
 لَمْ يَكُنْ أَجْرُهُ كَمَنْ تَوْبَ إِلَى اللَّهِ مِنْ ذُنُوبِهِ فَإِنْ تَوْبَ إِلَى اللَّهِ مِنْ ذُنُوبِهِ فَإِنْ تَوْبَ إِلَى اللَّهِ مِنْ ذُنُوبِهِ
 الْبَيْتُ وَالْعِزُّ كَمَا تَوْبَ إِلَى اللَّهِ مِنْ ذُنُوبِهِ فَإِنْ تَوْبَ إِلَى اللَّهِ مِنْ ذُنُوبِهِ فَإِنْ تَوْبَ إِلَى اللَّهِ مِنْ ذُنُوبِهِ
 كَمَنْ تَوْبَ إِلَى اللَّهِ مِنْ ذُنُوبِهِ فَإِنْ تَوْبَ إِلَى اللَّهِ مِنْ ذُنُوبِهِ فَإِنْ تَوْبَ إِلَى اللَّهِ مِنْ ذُنُوبِهِ
 نَوَافِلُ مَا يَصِلُ إِلَيْهَا مِنْ غَيْرِهَا فَإِنْ تَوْبَ إِلَى اللَّهِ مِنْ ذُنُوبِهِ فَإِنْ تَوْبَ إِلَى اللَّهِ مِنْ ذُنُوبِهِ
 مَا يَكُنْ لَهُ بَعْدَ ذَلِكَ وَتَوْبَ إِلَى اللَّهِ مِنْ ذُنُوبِهِ فَإِنْ تَوْبَ إِلَى اللَّهِ مِنْ ذُنُوبِهِ فَإِنْ تَوْبَ إِلَى اللَّهِ مِنْ ذُنُوبِهِ
 مَا يَكُنْ لَهُ وَهَذَا الْجَمْعُ فِيهِ مَا وَدَّ الْعِزُّ وَالْعِزُّ فَإِنْ تَوْبَ إِلَى اللَّهِ مِنْ ذُنُوبِهِ فَإِنْ تَوْبَ إِلَى اللَّهِ مِنْ ذُنُوبِهِ
 لَا يَنْفَعُ لَهُ مَعَهُ لَمْ يَكُنْ عَلَى الْعِزِّ لَمْ يَكُنْ أَجْرُهُ كَمَنْ تَوْبَ إِلَى اللَّهِ مِنْ ذُنُوبِهِ
 مَا يَكُنْ لَهُ وَتَوْبَ إِلَى اللَّهِ مِنْ ذُنُوبِهِ فَإِنْ تَوْبَ إِلَى اللَّهِ مِنْ ذُنُوبِهِ فَإِنْ تَوْبَ إِلَى اللَّهِ مِنْ ذُنُوبِهِ
 فَالْغَرَمُ الْغَرَمُ وَتَوْبَ إِلَى اللَّهِ مِنْ ذُنُوبِهِ فَإِنْ تَوْبَ إِلَى اللَّهِ مِنْ ذُنُوبِهِ فَإِنْ تَوْبَ إِلَى اللَّهِ مِنْ ذُنُوبِهِ
 فَالْغَرَمُ الْغَرَمُ وَتَوْبَ إِلَى اللَّهِ مِنْ ذُنُوبِهِ فَإِنْ تَوْبَ إِلَى اللَّهِ مِنْ ذُنُوبِهِ فَإِنْ تَوْبَ إِلَى اللَّهِ مِنْ ذُنُوبِهِ
 فَالْغَرَمُ الْغَرَمُ وَتَوْبَ إِلَى اللَّهِ مِنْ ذُنُوبِهِ فَإِنْ تَوْبَ إِلَى اللَّهِ مِنْ ذُنُوبِهِ فَإِنْ تَوْبَ إِلَى اللَّهِ مِنْ ذُنُوبِهِ
 فَالْغَرَمُ الْغَرَمُ وَتَوْبَ إِلَى اللَّهِ مِنْ ذُنُوبِهِ فَإِنْ تَوْبَ إِلَى اللَّهِ مِنْ ذُنُوبِهِ فَإِنْ تَوْبَ إِلَى اللَّهِ مِنْ ذُنُوبِهِ

منه وعشرون خمسة منها واثنين عشر كذا العبري فقال عن يسوع بن مريم وعليته عشرون رجل
من موقع له في الحاضر من غير سيرة سلكه عنه مثله من مريم فان رجل بعين
فمنه في الحاضر عشرون فبعضها وتبين عليه خمسة وخداه ان شلون وقال ابلغ لهما
اسرورا يدخل معهما العنود فيلصقها العنود معهما سيرة تجمع ثمانية فان فعله
مثل الذي اراد عليه فاقال اخذ له عهده او امكنه ما عليه في الترابيل لهما سيرة
في الكثرة يسمع الحسن عليه جنايته كحلها لهما العاقلة وان كان عن غير
مفروضة في التفتتات في الحاضر بها كالممامومة والمنقلة على ارجل منى
بالعكار وعمل عليه ابو عمر وقال في العنود كالحكا سورا وهو مريض ودرج الحاضر عن
عنه كالحلج والنكاح قال ابن يوسف في كتابه الصلح من اكله الارض
بما عني جناية عن رجل على عهدها بالخرما ردة كانه من قواحي وقال بعض الفريسيين
ان يترك في كثره كثره النكاح في ما به حال اليرداد او عليه ما وقع في
في الكثرة يسمع الحسن من رجل على يمين صلاحه في رجل يبيع عن الحاضر بله احد
يقع به واخر منه ان كان من اول كثره في الزيادة مع ما اخبر في الحاضر بالخرما وان
كان اقل هو الذي كان يشق الحاضر له في الزيادة مع ما اخبر في الحاضر بالخرما وان
تزوجها بما به في في رجل الذي ردت مائة ووقع لها خمس فكلها قال ابن ابي
وتزوجها بما به في خمس في رجل خمس مائة ووقع لها خمس فكلها قال ابن ابي
الحسن البقر في رجل خمس في الخمسين الباقية فوقع لها خمسة وعشرون فكلها قال ابن
لردت من الخمسين الباقية كانت فبعضها خمسة وعشرون فبكرت لو صيرت مع الفريسي
خمس وعشرون الباقية لكان في مال الفريسي في هذه الخمسة واثنين ردة في كثره
ينوبها من مال اليرداد مائة اعطاهما الخمسين البقر فبكرت مائة خمس فبكرت
فيها خمس وعشرون فوقع لها خمسة وعشرون فكلها فوقع خمسة وعشرون و
يستقر ايضا من الفريسي خمسة وعشرون ووقد كان يجرى بها في كثره ما كان يقع لهما لو
صيرت خمسة وعشرون الفريسي خمس وعشرون فبكرت في الخمسة واثنين ردة في كثره
بها ويقع الفريسي الخمسون البقرة واثنين شيئا **فريق** في الكثرة ليسير مائة عشرة
المائة ونزول في مائة مائة وكذا ليسير على حكاية وايضا بالكثرة في
موت ولا يفسد بضعها في اكل الحاضرة **فريق** قال الرازي في قوله عليه السلام
فقالوا فقل وقت الصلاة وانتم الحق بالله من اجل ان الله متعبر في وجهه بالحق قال الرازي
يحيى رجل البلاء في خمس وفي قوله عليه السلام في وقت الصلاة كمال الفريسي في رجل البلاء في
اسمهم بها مائة اضعاف ولو عدا العنود في مال دفع عفا ما عدا عليه خمس في ثلثه سائر

من وفضل الله انهم لم يبيعوا النفس بالدينار فزاد في حق من يبيع نفسه بغير دينه لان دينه لا يمكن بيعها كل
 يبيع نفسه بدينار كماله الله عليه السلام كانه علم في العوالم وفسد ما بارى من الله بملوك الجحيم فبعض
 من يبيع نفسه بدينار من المال يبيعه بدينار كماله الله عليه السلام بعد ان يشترطه ان يبيع نفسه بدينار كماله الله
 عليه السلام فبعض يبيعه بدينار كماله الله عليه السلام واولا من كان ماله في الدنيا بدينار كماله الله عليه السلام فبعض
 اسره **فروع** قال القاضي قوله من يبيع نفسه بدينار كماله الله عليه السلام ان كان عبدا او امثله ان كان
 حرا وما زاد له في بيعه لخاصة اشترى له به مثل صفة عبد يمان يبيع نفسه بدينار كماله الله عليه السلام
 يبيع نفسه بدينار كماله الله عليه السلام يبيع نفسه بدينار كماله الله عليه السلام يبيع نفسه بدينار كماله الله عليه السلام
 السخ استمر بالبيع والمزيد في العداوة وفي كل من يبيع نفسه بدينار كماله الله عليه السلام في بعض العداوة
 للمفسر وقال عبد الملك لا يخلو مخر من مال الله ان المصيبة منه ان يبيع نفسه بدينار كماله الله عليه السلام
 وهو ان الفاسق له اكل الرب عز وجل وقال كماله الله عليه السلام لا يقبل من يبيع نفسه بدينار كماله الله عليه السلام
 طابع من الله الزمة وعن ابن نافع ان كماله الله عليه السلام لا يقبل من يبيع نفسه بدينار كماله الله عليه السلام
 والفايق قوله من يبيع نفسه بدينار كماله الله عليه السلام يبيع نفسه بدينار كماله الله عليه السلام وقال
 عبد الملك يبيعه بدينار كماله الله عليه السلام يبيع نفسه بدينار كماله الله عليه السلام يبيع نفسه بدينار كماله الله عليه السلام
 ومتى كان لا يجوز بيعه كماله الله عليه السلام في بيعه بدينار كماله الله عليه السلام يبيع نفسه بدينار كماله الله عليه السلام
 وفيه وبما روي في كل ما يبيعه بدينار كماله الله عليه السلام يبيع نفسه بدينار كماله الله عليه السلام يبيع نفسه بدينار كماله الله عليه السلام
 قال القاضي يبيعه بدينار كماله الله عليه السلام يبيع نفسه بدينار كماله الله عليه السلام يبيع نفسه بدينار كماله الله عليه السلام
 لانها كانت كانت تنوبه في بيعه بدينار كماله الله عليه السلام يبيع نفسه بدينار كماله الله عليه السلام يبيع نفسه بدينار كماله الله عليه السلام
 عشر من كماله الله عليه السلام قال القاضي يبيع نفسه بدينار كماله الله عليه السلام يبيع نفسه بدينار كماله الله عليه السلام
 كماله الله عليه السلام يبيع نفسه بدينار كماله الله عليه السلام يبيع نفسه بدينار كماله الله عليه السلام يبيع نفسه بدينار كماله الله عليه السلام
 ولا يبيعه بدينار كماله الله عليه السلام يبيع نفسه بدينار كماله الله عليه السلام يبيع نفسه بدينار كماله الله عليه السلام
 في كل من يبيع نفسه بدينار كماله الله عليه السلام يبيع نفسه بدينار كماله الله عليه السلام يبيع نفسه بدينار كماله الله عليه السلام
 امول كماله الله عليه السلام قال القاضي يبيع نفسه بدينار كماله الله عليه السلام يبيع نفسه بدينار كماله الله عليه السلام
 مع كماله الله عليه السلام يبيع نفسه بدينار كماله الله عليه السلام يبيع نفسه بدينار كماله الله عليه السلام يبيع نفسه بدينار كماله الله عليه السلام
 وهو احسن المثل بكن اراء الفسقة واما ما روي به ابي يندع به كماله الله عليه السلام **فروع** اعلم
 مال المفسر ثم وجرى في دينه مال من ماله وقال كماله الله عليه السلام يبيع نفسه بدينار كماله الله عليه السلام
 بان يبيع بعض الفسقة بدينار كماله الله عليه السلام يبيع نفسه بدينار كماله الله عليه السلام يبيع نفسه بدينار كماله الله عليه السلام
 يعامل بغير العسل اخذ كماله الله عليه السلام يبيع نفسه بدينار كماله الله عليه السلام يبيع نفسه بدينار كماله الله عليه السلام
 وان كل من يبيع نفسه بدينار كماله الله عليه السلام يبيع نفسه بدينار كماله الله عليه السلام يبيع نفسه بدينار كماله الله عليه السلام
 بغير الفاسق يبيع نفسه بدينار كماله الله عليه السلام يبيع نفسه بدينار كماله الله عليه السلام يبيع نفسه بدينار كماله الله عليه السلام
 الفاسق يبيع نفسه بدينار كماله الله عليه السلام يبيع نفسه بدينار كماله الله عليه السلام يبيع نفسه بدينار كماله الله عليه السلام

[illegible]

[illegible][illegible]

الفرمان ولا يخرج بيعة ولا شلع لتفزع الفرس على الحج ولواصح الحج اعمدة اولاد
محتد يقع عليه برش جسر ويقع على افرامه ولوثت الدرس بوعه وله بمكة او
او مرة استحب ان ياخر سنة كيلا خشي يتم مع من الحج فيجس اعدائهم ولا يول
يخرج بعض على العروك ان يواف عليه دلا او الفضل موضع يجرس الى عنقه ويخرج
بعر القرب لتفزع ولا تعرض على اموالهم في اموالهم من مردود ان يذهب غفلة حتى
تجمل حتى يهوه غفلة ويجس النساء على حدة وفي النوايل يفتح المحبوس ممن سلم على
او حدة وان استمر منه واحتاج امة تاسم جعله معه حيث يجوز له وان جسر الفرس
جاء ايام عال كان في الجس خاليا ولا يفر ولا يفر ولا من اية ولا يفر من الفرياد بحال
المواد لحكمه الدعي بها والاف في الجس انه احسن نفسه ليعام مع رجل على الحج
ولو قامت بينه والكتاب في دجاجة البس انه يفتح حاكم بحال عجمه والحق
ازلة الزوج السليم باخ انه فافر برش في اية العجم حبسها حبست في البيعة ولا يفر
لان تهم **فريق** قال الحق المعروف من المذهب في الجس على البس ان عجمه في
ولا خال انه العباد والنام يحولون على الكسب والتفصيل في من ملان من
يتم كنه ما ليس تلي ايلس في الجس في برش هو عجمه بقية ان اية ولا
يبيع ان يعاد اياه الصايح كمال ايلس في الجس في برش هو عجمه بقية ان اية ولا
المزعي به سيم اما عول عليه في ضعة واخر عليه عوضا وسمانه لان الجس في
انما افرع بما عليه هو افراد ليس في كمال الصلوات في الجس في برش هو عجمه بقية
من الناس في وجع وليس عنده موش الصلوات في خصوص اهل البواري وكذا في
الكتاب لا يحمله العاقلة قال عز المله انما اعتز بعض عجمه وقال ليس غير
فئة الباي في سراج انه ومقار به وان الموالاة في له ما حلب وتله قال عز من جميع
اصابعه في اية الصلوات في الجس في برش هو عجمه بقية ان اية ولا
كل ما عول عوضا انه كمال في علم الما والذرة اية في اولاد ان العباد في الجس في
والضام به **فريق** قال انه احسن حيث ثبت فيه ثم ان الجس في اية عجمه في الضام ليس
لا عسا وضع عجمه لان البس افر في حصول الحق في ايعاه الجس في برش هو عجمه بقية
في الجس في من الحالة **فريق** قال قيل البيعة كيف علمت بغيره فان قالوا سيمه بغير
له ما عليه وخصه وما اشبه ذلك سمع هذه البيعة وان قالوا كمال في تصدير
يعد ومروا به او وراشوا في نفس ايسر له شيا عجمه في اولاد في الجس في
سمعت ولو كان المكلوب في اية مسائل كمن كوله برش من اية ودر في
الجس بغير نصا في اية عن شهر بغيره وخاله في بغيره عن يوم كماله و

[illegible]

فقال ولا ضوء، تخدعني مقلداً لأن الكفار من غير الوثنية أخذوا اللون وعلى الرسول الشاة لو
اختلج في كمال المرأة صرور المزين مع ضامه لأن ضامه عليه كلون راجل فانه يمتحن
ولو قلنا من بعضه وقال بل بعينه منه بعثرة وقال ضيع صرور المزين أن أمة ضامه
يقول فبنت العشرة من التوء وقال الجيد هويدل هل يوزن من غير بعثرة العشرة الضامه
البدل أن يضل عن الشاة ولم يصر الزاهر أن الخاد من جان قال البايح ابتغوا فان آخر
بعثرة اليد السلب ولا يصر من حده ووجد السلعة ضامه لاجل حدهما يدك سلبا ولا آخر
يدك شغل منه ولا يصر من حدهما فغلب وجم وقال ضيع الخافان النوء وهنته تخمته
وقال الخن هويدل هوزن من غير بعثرة صرور مزيه الزهر مع بعينه وأن اختلجها هوزن
أو وعية صرور مزيه الزهر مع بعينه وأن اختلجها هوزن أو وعية صرور مزيه الزهر
جملة له منه ولم يتم بخروله في التكل وعبر الزهر وضعه على درامن فان كان البويح
فأمة على المزين صناعه وصرفه كرامين وانكرت وضعه على درامن فان كان البويح
على يدك فلا خان وقال الضيع يكن حتى يشر البينة أنه فعل لامين والزهر يكن
بما الخاضع فوج تعبه له فمة ولا صفة لأن طبع العزم من البصير وزهر الشيب يجعل
من المزين الزهر من قال ابن يوسف الخاضع البينة بوق الحكم لأنه يؤمير بسنوج بيده
للتوفية وقال ابن يوسف الخاضع له جارية عسا وان الزهر البش ارفع ريشه بوق يفضي له
بيده. وأما الحكماء البينة مثل عوى المزين فأكثر خلقه وحده أو مثل عوى الزاهر خلقه
وخره لأن من المزين لا يفعه وأكثر من فعل الزاهر أقل من آخرهما هذا يجلبان ويدر المزين
لرخصانه بالهولة فقال محب وفيل قول المزين في الصفة بعد الصياح وأن كانت تسميه
وعسا الشيب لأن يبين كبره لقلته اجل ولو كان الزهر القام به باخراج المزين هذا
يساوح مائة فقال الزاهر يساوح القاص صرور مع بعينه لأنه كراشيب فالحل عليه
من البين فمة الزهر فله الضيع وقال الشيب وان الفاسح من المزين وأن نسوا له وما كمال
لو قال المزين هبة شيا فقال المقلد المقلد وانصاء فاعلى البش وهو عشم فو قال الزاهر
البينة عشم وقال المزين عشم صرور المزين هوزن هويدل الزهر فركون في أقل من الزهر
وأكثر وأما كان العقل قول المزين في موضع الجوز وقال ابن حبيب أنه كان لا يطيع بكالته
وقال الضيع بصور الزاهر بناء على أن الزهر يشر على الزمة فبالاختلج في القضا صرور
المزين المقلد يسلم الزهر وهو بصور الزاهر أن حال الاختلج المقلد. وفيه الجواهر البش
الزهر لا على نفسه كالحق فمة الزاهر لا يشهد ما هال وحصل الزاهر ما تلب يد المزين
وكنت شبرت فمة وما فاهم بينة هال كدهما بغل عليه لا يشهد على القول بسفوك العين
لأنه لا يشهد على فمة الزاهر والوا على درامن يشهد عن محم كذا لو كان على يدك لأنه

[illegible]

لجهاز 3

في العتق لان الراس مضمون على المهر وكذا ان يكون فيه خزمة العنق الواجل ويماجد
 بعض من خزمة المهر في العاقر من ذنبه وان اول رامة قبل الحكي لم تنع لتنعن حنجر
 او نعر الحكي يبعث بغزل الوضوء واول رامة وفيه الكتابة فولان مثل كالعنجره وويل
 كما يبعث مغيره والاول ان كان في حنجره مكاتبه يمتد فيغا مصت كانت قبل الحكي
 او نعره لعنصر الرامة لان نعر ربيع المكاتب وان كانت في حنجره مكاتبه او هو
 يوربه بالذئب في اول رامة يوربه وان كانت نعر الحكي او فولان الحكي فيعقب الكتابة لما
 في جوف الرامة وان كانت على حنجر النحر من الشبر ومن خارجة القنطرة لكثرة
 الخوم مصت. واختلج فولان في ربه ونظا به لونه باقصة ثمه وورقه اخرى وجعل
 للغماء الزخول على الفايض والمهر من عاصره وكذا لوربه الكتابة وخروج عنه تكر
 الرجوع في الكتابة ايضا **فمنع** في الكتابة الخافق قبل العنق وان دخل صاحب
 مح من هو دينية او نعر العنق لا يدخل فيما بين الرامة لان اول رامة عليه فلا يسمع وان اول رامة بعور
 ماله على فيه مع من يفعله من اول رامة لا يختص بالذئب وان اول رامة ماله نعر العنق
 منع يقع فيه الخمار والاولون والمهره حتى ان يدخل من اخر بقدر اول ماله يكن عن رفاع
 كذا ولين يتعقبه ثمانية وان اخر قبل ذل اخر فاعا جلس ثمانية فاعا لم يخج الاول بما فيه
 يريه من الرامة كذا ولين لان بعض مشق عن ذئب لان ما فيه يريه هو من المعاملة الثانية الخا
 كان فروع من نعر العنق وباع واستمر وان ملك اهل الخا من العنق نعر العنق نعر العنق ثمة
 بالملاين لا يخج اول من كذا ولان ماله فان كان افا افا لمال النخاع من افا افا واه خلة
 وتحوه اثنون كذا ولان اخر فيه وماله فاع الوجه باقر له جاع. وفيه التمسك ليع
 بخلاف قوله في اخر من لم يمسك الرامة في فضاه والفرس وان كان فرس
 الخاصة مع الخمار بمواضع قال ابن يوش قوله ان اخر من التمسك يريه وويل
 الفضا عليه قال عمر واذا فاع الخمار عليه والذئب لم ينع اخر من ان كان عتق
 واخر وفيه بعض ذلك من بعض افواجه البيت لا يستخ وماله فيعبر ان هذا البيت
 لا يمسك وعنه غير ان كان المهر له مرارة وتعاذرو خلكه عتق ويحاصر من
 البيت وكذا ان علم انه باع سبعة لا تقبل البيت فقال عن التمسك هزاتاع بلان
 قبل كون اول للبع تدفع المعاملة فيه وقبل لا قبل قوله في التمسك تجلب الخمار على
 علمه لان من عتق العنق منها فان كلوا حبل الباع واخرها وكره العنق والولد يبع
 كالسبعة قبل قوله في تعقب عن رابع الباع دون اربعه وان الباع يبع قبل قوله
 بهما في الموت والعنق وان لم يكن على صفة البيت لهما مائة عتق الرامة عتق قوله
 في ماله وان لم يمسك العنق من غير ذئب في صفة البيت لهما مائة عتق الرامة عتق قوله

[illegible]

والله اعلم بالصواب

بل اول ان نحرز الكل الفصح من نحرز النصف ولا نسميه العفر لهما نسميه واحد وجوب
استواءهما فيه اثارها اولانا فبما العفر ما يجني عنه الماء فحرف الزهر فاول نحرز الركن
او يقول عفر معاوضة فليحذف البيع بالابلا من كالتكليف ولا يلزم له اباغ العبر في
لأما مما عفاه ولا نحرز من الوالة الماء او جرح الحال عليه مقلنا لقولنا عفر معاوضة والعرف
نقل المالح من دمة الى دمة ولا يلزم الماء الا جلست الطرارة لان الكلا والاعوان لا يباع
بخلاف البيع ولا يقال يبيع على الحلة ضرر مفتضاها لان المعاوضة تقتضي اللزوم بربط
اعتبار المعبة دون المبيع وتثبت الرجعة فيه المكلفه ببيع عوض بخلاف الخلع اذا
يقول بل مفتضاها لان المعاوضة تقتضي التسوية بينهما فلما كان لا يباع بها البيع يكون
للاخر كما تقدم ان يجتروا بقوله عليه السلام انما هي هلال وعنده متاع امرى بعينه
مضى مؤتمنه شيئا لم يبيع فهو اشوة الزمراء وهذا نص وان كان لا يباع لو كان سببا لئلا
يكون سببا في هلال السلعة كالترد بالعيب ولا يجرى في الحداية اعطى من حواله البيع
بمن من غير رضى المبيع عليه وهو لا يخلو بالاعوان لا يبيع اوله بالقبض على من يخلو
المبيع قبل قبضه ولا يفسد حقه بالتسليم فلا يجرى له سائر الزمراء في سبب ذلك فخل
وانه مل من امواله فلا يكون لآخر عليه فيه ملك ولا يجرى له لو اشترى بموخر وبيع بحال في
اشترى بموخر ثم باعه من اخر بحال ثم اشترى بموخر واذا لم يجرى له في بيع ثم يثبت
الرجوع لزم بمخالفة رسول الله صلى الله عليه وسلم الرجوع المبيع بحاله مع المجلس وانقضت
فاعبركم وان ثبت بطلان احد من اول من اخر فيلزم الرجوع من غير بيع او اناجح بين
التفصيل في رجوع الكل لان كل واحد يكون مختطبا بالمبيع لا يختط وان امكن به
القبض من وجوه ليدبر هلال الفصح في حكمه المفوض لغيره ان يجوز المعاوضة عليه من العيش
المبيعة قبل القبض لا يجوز المعاوضة عن المسلم قبل القبض واما انهما اذا انفك جنت
المسلم فيه البيع وانفكاع حسن لا يشبهه والى جواب عن اول القول بموجبه لانه لا يجرى
عثرنا في الملباة ونحن نتجوه على شي وانفقوا ان الملباة استرابة ولا اكتساب فتعبدت
الاستوية في الزمراء لئلا يذهب بعض الزمراء لثابت في المجلس مع الحياة فبقي الجميع متوفى
ما تعبدت المفسرة وعن الثاني ان البيع في العيب عن الملباة يحل فائدة وهو جهة سلعة
كاملة والكامل اتم من النافذ في قيمته وهاهنا لو بيع زجج الى دمة الشئ واهل
بيع فهو في دمة الشئ من ان القيمة قد تكون اقل ومساوية او اكثر ولا يجرى في مثل الشئ
عن ذلك بل يجرى في ثغاله بما كسبه للعلم ويستغنى اعتبارا لبيع عدم الفائدة بخلاف
العيب فزينة الخلع دليل على حصول الفائدة فكيف العيب وعن الثالث ان اخل في الحياة
ممن يخلو في قولنا ان البيع يخلو باعوان كما قال كان نحرزهما معاً فيه وعن الرابع ان

الزهر وجوب تعلو حواله يعني ما نقله به حقه بخلاف الملباة ويعلقون حقه الى الزمراء
من غير بيع المبيع فكيف العيب من غير الخامس ان اشفاك الحق بالتسليم لا يمنع الرجوع
كما انما اشترى بموخر ثم يبيع في البيع او جرح الحال عليه مقلنا لقولنا عفر معاوضة والعرف
نقل المالح من دمة الى دمة ولا يلزم الماء الا جلست الطرارة لان الكلا والاعوان لا يباع
بخلاف البيع ولا يقال يبيع على الحلة ضرر مفتضاها لان المعاوضة تقتضي اللزوم بربط
اعتبار المعبة دون المبيع وتثبت الرجعة فيه المكلفه ببيع عوض بخلاف الخلع اذا
يقول بل مفتضاها لان المعاوضة تقتضي التسوية بينهما فلما كان لا يباع بها البيع يكون
للاخر كما تقدم ان يجتروا بقوله عليه السلام انما هي هلال وعنده متاع امرى بعينه
مضى مؤتمنه شيئا لم يبيع فهو اشوة الزمراء وهذا نص وان كان لا يباع لو كان سببا لئلا
يكون سببا في هلال السلعة كالترد بالعيب ولا يجرى في الحداية اعطى من حواله البيع
بمن من غير رضى المبيع عليه وهو لا يخلو بالاعوان لا يبيع اوله بالقبض على من يخلو
المبيع قبل قبضه ولا يفسد حقه بالتسليم فلا يجرى له سائر الزمراء في سبب ذلك فخل
وانه مل من امواله فلا يكون لآخر عليه فيه ملك ولا يجرى له لو اشترى بموخر وبيع بحال في
اشترى بموخر ثم باعه من اخر بحال ثم اشترى بموخر واذا لم يجرى له في بيع ثم يثبت
الرجوع لزم بمخالفة رسول الله صلى الله عليه وسلم الرجوع المبيع بحاله مع المجلس وانقضت
فاعبركم وان ثبت بطلان احد من اول من اخر فيلزم الرجوع من غير بيع او اناجح بين
التفصيل في رجوع الكل لان كل واحد يكون مختطبا بالمبيع لا يختط وان امكن به
القبض من وجوه ليدبر هلال الفصح في حكمه المفوض لغيره ان يجوز المعاوضة عليه من العيش
المبيعة قبل القبض لا يجوز المعاوضة عن المسلم قبل القبض واما انهما اذا انفك جنت
المسلم فيه البيع وانفكاع حسن لا يشبهه والى جواب عن اول القول بموجبه لانه لا يجرى
عثرنا في الملباة ونحن نتجوه على شي وانفقوا ان الملباة استرابة ولا اكتساب فتعبدت
الاستوية في الزمراء لئلا يذهب بعض الزمراء لثابت في المجلس مع الحياة فبقي الجميع متوفى
ما تعبدت المفسرة وعن الثاني ان البيع في العيب عن الملباة يحل فائدة وهو جهة سلعة
كاملة والكامل اتم من النافذ في قيمته وهاهنا لو بيع زجج الى دمة الشئ واهل
بيع فهو في دمة الشئ من ان القيمة قد تكون اقل ومساوية او اكثر ولا يجرى في مثل الشئ
عن ذلك بل يجرى في ثغاله بما كسبه للعلم ويستغنى اعتبارا لبيع عدم الفائدة بخلاف
العيب فزينة الخلع دليل على حصول الفائدة فكيف العيب وعن الثالث ان اخل في الحياة
ممن يخلو في قولنا ان البيع يخلو باعوان كما قال كان نحرزهما معاً فيه وعن الرابع ان

في بيع

في الكسب الماء جلس المشتاع والسلعة فائمة يدره بالبيع اتم وان لم يكن
للمجلس مل غير هذا لان كل واحد لا يدره عنها اليه وذلك لانه وان مات المشتاع قبل بيع
وفي فائمة يدره بالبيع اشوة الزمراء وان نخرت المعبة للشراء بغير الوهوه في فائمة او نفص
في بزن وخر ليس للمواهب اخذها لان كل واحد ما يدره عنها في البيع وفي الشئ
انه امكان المعبة للشراء فائمة يسووا قبل المؤهوه لهما ومات الواهب اولى من الزمراء واما ان
مات بله اخذها في المجلس دون الموت لانها اذا ابرئت وجبت القيمة في الزمة بطلت كمن
المبيع فمالا كايه المفسرة فان كانت يدره بالبيع هو اخذ في المجلس والموت انقضا
لانها كالزهر يدره وكان من اشترى سلعة بسلعة ما سقطت اليه فبقي هو اخذ في
مخرج ان يجر عيبتها في الموت والجلس جميعا فاولا وحل ولو بيع سلعة بعينها بطلت
في كسبها قبل الرجوع او كسبه وشاء العفر هو اخذ بها في سائر العفر او بغيرها ان لا يدره في
المجلس والموت فاولا وحل ونخر ان هذا هو المبيع اما بالبيعة واما باخر للمجلس قبل ان يفسد
قوله ما قولنا ان هذا هو المبيع مع عيب السلعة ونخر ان هذا هو المبيع قبل ان يفسد
وعليه ان هذا هو المبيع قبل ان يفسد السلعة ونخر ان هذا هو المبيع قبل ان يفسد

فجاءه ستة اقسام يصح فيه خمسة ويختلف فيه واحد وهو من سبعة
بايعها لم يملكها يعزافا سلمها وهي فائمة العيش لو لم يغيضه لصاحب الحق ما وسيله
والغرامة عالون بعلته ونحو كونه للبيع والشراء ولم يغموا عليه او كانوا على تحريم
اختلال حاله او مورثات او كان كضام اليسر وعلمه عزافه انهم لو علموا به لم يمس
يعلموه لما جرح من مغلته ليج معهم ويقضي بما يدخل عليه او يبيع الحسنة ويحسب
المالك او لا يبيع كون الصبي عليه لو تموا وفر قال ابن القاسم لما التفت مع رابع على
تقليبه وبادر اخرهم باقتضى منه ان يبيعهم مشا ركة لانه كان محجور عليه وفسد
اصح لا يشاركه لعن كمال الحج **فمن** بيع الكتلة المذلول له الورثة من الغرم وانما
ما يفي وطاع وجع البيع في المفسوس بغير الدين على الميتة او ولو عوله القايه وفي
سوق رقة وعزافا مع جرح صاحبه لتعيينه له يحكم الحاكم **فمن** قال الميتة عند
من الميتة لزم له عليه السلام لما امتنع من الصلاة على الميتة لاجل الدين بقاء رجل يفر
منه على فقال صلى الله عليه وسلم وان من ميتة جلدة طاحضكم ولو لم
يقوم لم يكل حرد جلدة المومن فان كان له مال رجعت فيه بئرا وان لم يكن له مال
جاءت ذل لا تخرج وان حصد الميتة مال لا يذلل شره التبرع والمجروا كله متى اشهر
لزمه عزافا وان لم يقم كان ميتة او قال قوله صلى الله عليه وسلم المسلمون
عشر وصم **فمن** قال من عليه من بيعه ميتة او ما قرأه لم يقبل قرأه في
من صده من لوارثه او كيف قرأه او صرق ما يحبه الا بيعة للميتة ويجوز للميتة لعن
الميتة ويخاص من ذابته بيعة او ما قرأه في الكفة قال ابن مومن ان اقرأه
في مصة مائة وابنه مائة والتمكة مائة لحاد ما خذلا حية يخصصه ويدخل مع
الوارث تخصصه ببيعة الورثة الا ان يبيع له ولا حجة للميتة لانه هو اما اخذ
قرأه ولو كان من يبيعه بيعة الميتة لم يخاصه الوارث ولما دخل الورثة مع الوارث لم يجر
الوارث على ما حية عن ابن القاسم لانه اخذ ما يستحقه بمقتضى الوصية وجرح على
اشبهوا بالاجر شاركة الورثة فيه واذا شاركوه وجرح على ما حية حتى لا يفي
بذكر **فمن** شئ من يبيع من شيء لا يفي القسمة لقلته ولقول ابن القاسم لو رجع الوارث
لنح وركب على بيعة الورثة المان رجع عليه الوارث ويقول لا يجزئ له من يبيع
الميتة ينقطع اصل الرجوع فان كان معتمرا ثالثا بينه بيعة سعة الوارث وافهم ما
الميتة وقد البيعة المان كانه الثالث يتخاصن بما صار الوارث اخذ له والبيعة
شأنه كونه مائة فيكون يبيع عليه وليس لبيع عليه ولا بيعة تحمي مع
كان ما يتخاصن المان المان وهو وارث من كونه الورثة اذ لم وارث كان

في كماله فهو للورثة من ورثه لانه يبيع
فمن قال ان الميتة مائة كاله او يخلها ما لو اوفى ما اوفى له به
ابن القاسم **فمن** في الشئ اقر قال في المان اعين الوارث للميتة بقله
عليه وكذلك الوارث اذا كان اقر على الصبي فان قسم الوارث
منه وقال للورثة تلب ما يفيض ضمنوا ما يغاي عليه ذلك بقله
ما يعقوه لتعين الدين على الميتة او ما اقر على الصغار لا يتبعوا به لانهم
تلاوه وما ربح الوارث للصغار في ذلك لا يدخل الوارث في ارضه وريعه وما
فيه لا يدخل الوارث فيه لانهم ضمنوه ولا يصح الجواز الا ان اشترى الوارث
او عظمه حيوانا مالا حيا لم يخاصن في بيعه مال الميتة ولو ربح الوارث
عليه فيما ورثا ويكره من كاله في الدين لانه لو ابقوه عليه لم يضمنوه
وقال اشبهت جرح عليه اجمع وان لم يكن عن الصغار شئ
خز من الكبار ورجع الكبار على الصغار بخصته فان لم يوجد
يخصه ابيع الوارث الصغار والكبار بغير حصته اليه ورثا وفي
وتره ما يفتقر والدين خصم به ورجع الوارث مائة كرا واحدا فربا كان
من ان رجاءه فلا يوجد ولا المان التنازق لها وتخالف ابن عمر
له كبري وصح ابا كل كرا واحدا ورثة ثم اقاله مالا وكسرات مائة الميتة
كلها من الكبري ورجع الكبري على الصبي بشئ من ان كسرات مائة
الكبري وحده لم يضمنوا في الميتة او في الوارث الصبي في مائة فصر
ثم كسرات من على الميتة يبيع الكبري خمسها وعلى الصبي اربعة اقسامها
مائة للميتة بخصته مكان اما حصة الكبري خمسها واربعتها للصبي واربعة
وارث ولا يملك كرا واحدا بغير خصته ولا يدخل الوارث على حذر وكاله
في الموازنة **فمن** قال ان القسمة المان الوارث الذي رجع الوارث
في الدار على الوارث ابيع مائتا او مغل ما علمها بالوارث ان لو رجع جرح الميتة
المنايع بالتمس بخلاف الوارث بغير الوارث لان الوارث مالا لعين التي
عني الدار او فعل ذلك الشئ بغير بيع الدار والوارث مالا لعين التي
اختلاف العمل في الميتة المان مالا واربعة فبطل وعلى ملكه حتى يوفى
وفيل على مال الوارث وتفسر ان سبب المال الحاجة اليه لو اعيته كاشيا فيه
شأنا لا تغفل الناس عليها ولا يبيع ما كان يتشأن من موصو الحاجة اليه
في حياته مالا الصلوة ولا يبيع ما كان

